

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

تحقيق

د. أشرف محمد فريد غنام

مراجعة

أ.د. حسين نصار

الجزء الثامن عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م)

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨هـ





شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨هـ

تحقيق

د. أشرف محمد فريد غنام

مراجعة

أ.د. حسين نصار

الجزء الثامن عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م)





شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨هـ

تحقيق

د. أشرف محمد فريد غنام

مراجعة

أ.د. حسين نصار

الجزء الثامن عشر

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

(١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

أ. د. عبدالناصر حسن

سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر، ٧٦٥ - ٧٩٦.

شرح كتاب سيبويه/ لأبى سعيد السيرافى؛ تحقيق أشرف محمد فريد غنام؛ مراجعة حسين نصار .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تحقيق التراث، 2012-

مج ١٨؛ 29 سم.

تدمك 4 - 0923 - 18 - 977 - 978

١ - اللغة العربية ـ النحو .

أ - السيرافى، الحسن بن عبدالله بن المرزبان، ٨٩٧ - ٩٧٩ (شارح) ب - غنام، أشرف محمد فريد (محقق)

جـ - نصار، حسين (مراجع)

د - العنوان.

٤١٥,١

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١٢/١٥٨٢٥

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0923 - 4

تنويه

يبدو أن المخطوطة التي نسخ منها كاتب المخطوطة المأخوذة أصلا للتحقيق كان قد وقع فيها تفكك واضطربت أوراق أبواب عديدة على النحو التالي:

فـ «باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد» تداخلت بدايته مع باب «ما الهمزةُ فيه في موضع اللام من بنات الياءِ والواوِ». ونهايته جاءت في باب «ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد». وفي «باب التضعيف في بنات الواو» جاءت تكملة لـ «باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو، ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل».

وفي «باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياءً لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» جاء جزء من «باب التضعيف»، وبالجزء المتداخل من «باب التضعيف» في «باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياءً لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» تداخل جزء من «باب تضعيف اللام من غير ما عينه ولامه من موضع واحد».

وبالاعتماد على المقتبسات من كتاب سيبويه، وبترتيب الأبواب في المطبوع استطعنا أن نعيد كل نص إلى موضعه الأصلي، غير نص واحد صغير ليس فيه مقتبسات فوضعناه في موضع ظني رأيناه مناسبًا له. وللأمانة العلمية احتفظنا بترقيم المخطوطة؛ لذلك نجد الترقيم يفقد التسلسل في بعض المواضع، لما ذكرناه وأشرنا إليه من الاضطراب في المخطوطة الأصلية.

هذا بابٌ[١] أُتِمَّ فيه الاسمُ[٢]على مثالِ[٣]الفعل[٢] فيمثّل به، ولكنه أُتِمّ لسكون ما قبله وما بعده[٣]

(كما يُتَمُّ التضعيفُ إذا سكن[٤] ما بعده [٥]نحو: أُرْدُدْ[٥]، وسترى ذلك/ [١٧٥ظ] في أشياء فيما بعد إن شاء الله وذلك قولك[٦] فُعَّلٌ وفُعَّالٌ، نحو: حُوَّلٍ وعُوَّارٍ. وكذلك فَعَّال، نحو قَوَّالٍ)

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن سيبويه ذكر في أول هذا الباب ما لا يعتل من الأسماء، فذكر ما حكينا[٧] عنه من الأسماء وغير ذلك من الأسماء التي لا تعتل لبعد شبهها من الأفعال والأسماء المعتلة، ولا يشبه هذا الباب الذي قبله من الباب الذي قبله اسمًا على نظم الأفعال المعتلة وعدة حروفها، وإنما الزوائد في أوائلها مختلفة كمَفْعَل الذي أعللناه لأنه بمنزلة يَفْعَل إلا أن الزيادة من هذا ياء والزيادة من هذا ميم، وكنَفْعَل الذي ذكرنا اعتلاله لأنه بمنزلة افْعَلْ إلا أن الزيادة من هذا تاء ومن هذا همزة.

قال: ([٨]ومن ذلك[٨] أَهْوِناءُ[٩] وأَبْيِناءُ[١٠] وأَعْيِياء[١١]، وقد[١٢] قالوا أَعِيَّاءُ)

---

(١) بولاق ٢: ٣٦٦؛ هارون ٤: ٣٥٤.

(٢ – ٢) الكتاب: لأنه ليس على مثال الفعل.

(٣ – ٣) ي: تمثل به لسكون ما قبله أو ما بعده.

(٤) هارون: أسكن.

(٥ – ٥) ساقطة من ي.

(٦) قولك: ساقطة من هارون.

(٧) ي: حكيناه.

(٨ – ٨) الكتاب: وكذلك.

(٩) شيءٌ هَيِّنٌ على فَيْعِلٍ أي سهل وهَيْنٌ مخفف، والجمع أَهْوِناءُ.

(١٠) بانَ الشيءُ بَياناً اتَّضح فهو بَيِّنٌ، والجمع أَبْيِناءُ.

(١١) عَيَّ بالأمرِ عَيّاً وعَيِيَ وتَعايا واسْتَعْيا هذه عن الزجّاجي وهو عَيٌّ وعَيِيٌّ وعَيَّانُ عجز عنه ولم يُطِقْ إحْكامه، قال سيبويه: جمع العَيِيّ أَعْيِياءُ وأَعِيَّاءُ.

(١٢) وقد: ساقطة من ي.

يعني ممَّا[1] صح، ولم يعتل أهوِناء وأبنِياء، وإنما صح لأن صدره على مثال الفعل، وهو أهون وأبين، وألف التأنيث[2] غير معتدٍّ بها، ألا ترى أنك لو صغرت شيئًا فيه ألف التأنيث لصغرت الصدر وجئت بالألف من بعد قولك في تصغير حمراء وخنفساء حميراء وخنيفساء.

وأما قولهم أعيَّاء فأصله أعيِيَاء فأدغموا لاجتماع الياءين للزوم الفتحة الثانية، وإن شئت أظهرت/ [١٧٥و] كما قلت في الفعل الماضي حَيِيَ وحَيَّ وعَيِيَ وعَيَّ، قال الله عز وجل: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾[3].

قال: (**[4]ومن العرب من يقول[4] أَبْيِنَاءُ**) فيلقي كسرة الباء على الياء فيعِلُّ، والقياس[5] ألا يُعِلَّ لما ذكرناه، ومن أعلَّه فإنَّما استثقل الكسرةَ فألقاها على الساكن الذي قبلها، وسهَّل ذلك أن بناء الفعل قد زال باتصال ألف التأنيث.

قال: (**[6]وأسكنوا الياء في أَبِيْنَاءُ[6] كراهة[7] الكسرة في الياء كما كرهوا الضمةَ في الواو في فُعُلٍ من الواو فأسكنوا نحو نُورٍ وقُولٍ؛ وليس[8] هذا بالمطرد**)

يعني أن تسكين من أسكَن الياء من أبْيِناء كراهة الكسرة بمنزلة تسكين الضمة في فُعُل، وذلك أن الاسم إذا كان على فَعال أو فُعول فالباب في جمعه فُعُل نحو قَذال

(١) ي: ومما.

(٢) زادت ي: فيها.

(٣) الأنفال: من الآية ٤٢.

(٤ – ٤) الكتاب: وقد قال بعض العرب.

(٥) ي: والبيان.

(٦ – ٦) الكتاب: فأسكن الياءَ وحرَّك الباءَ.

(٧) الكتاب: كَرِهَ.

(٨) الكتاب: فليس.

وقُذُل[1]،وجَماد وجُمُد،ورَسول ورُسُل، وقَلوص وقُلُص[2]، وقد يجوز في فُعُل التخفيف فيقال فُعْل كرُسْل وقُلْص وقُذْل، واقتصروا [على التخفيف][3] فقالوا في جمع قَذَال قُذْل وفي جمع نَوار وهي النافرة نُور، وربما جاءوا بمثله على أصل الجمع، قال عدي بن زيد[4]

عن مبرقات بالبرين وتبدو   في الأكفِّ اللامعاتِ سُوُر[5]

وإنما هو جمع سِوار مثل حِمار وحُمُر وكتاب وكُتُب.

/ [١٧٦ظ] ومعنى قوله: «وليس هذا بالمطرد» يريد ليس إعلال أبْيِناء بمطرد لأنه اسم.

قال: (فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتَلَّتا كما اعتلَّت أفعالهما؛ لأن لزوم الاستفعالِ والإفعالِ لاستفعلَ وأفعلَ كلزوم يَستفْعِل ويُفْعِلُ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمَّت كما تَتِمُّ فُعُولٌ [6]منهما ونحوه[6]).

---

(١) القَذَال: جِماع مُؤَخَّر الرأس من الإنسان والفرسِ فوق فَأْس القَفا، والجمع أَقْذِلة وقُذُل.

(٢) القَلُوص: الفَتِيَّة من الإبل بمنزلة الجارية الفَتَاة من النساء... والجمع من كل ذلك قَلائِص وقِلاص وقُلُص.

(٣) ما بين المعقوفتين إضافة من ي.

(٤) هو: عدي بن زيد بن أيوب بن زيد مناة بن تميم، شاعر فصيح من شعراء الجاهلية، كان يسكن بالحيرة ويدخل الأرياف؛ لذلك ثقل لسانه، ويرى العلماء أن شعره لا يحتج به، له أربع قصائد غرر، كان الأصمعي وأبو عبيدة يقولان: عدي بن زيد من الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم، يعارضها ولا يجري معها مجراها، ت نحو ٣٥ ق هـ. (الشعر والشعراء ٢٢٥؛ طبقات فحول الشعراء ١٤٠؛ الأغاني ٢: ٩٧؛ الخزانة ١: ٣٨١؛ تاريخ ابن خلدون ٢: ٢٦٦؛ الاشتقاق ٢١٧؛ الأعلام ٤: ٢٢٠).

(٥) رواية ي: وتبدوا، تحريف. البيت من الكامل، ورد صدره منسوبًا إلى عدي بن زيد في الكتاب (بولاق ٢: ٣٦٩، هارون ٤: ٣٥٩)؛ شرح شواهد الشافية ١٢٢. وورد منسوبًا إلى العجاج في المقتضب ١: ٢٥١، ولكنني لم أجده في ديوانه. وبلا نسبة في شرح المفصل ٥: ٤٦٦. وورد البيت بكامله منسوبًا إلى عدي بن زيد في اللسان (لمع) برواية: بالبرين تبدو وبالأكف. أبرقت المرأة تحسنت وتزينت، البرين جمع برة وهي الخلخال، وأراد بالأكف المعاصم. والسور جمع سوار، وهو ما تلبسه النساء في سواعدهن. والشاهد في تحريك الواو من سُوُر بالضم على الأصل تشبيهًا للمعتل بالصحيح للضرورة.

(٦ – ٦) ي: منها.

وقد بينا فيما مضى من الكتاب أن أَفْعَلَ واستَفْعَلَ يعتلان إذا كان مَوْضِعُ العين منهما ياءً أو واوًا، فإذا اعتلا فلا بد من إعلال مصادرهما: فأمَّا مصدر أَفْعَلَ من المعتل العين فالإقامة نحوها، وأمَّا مصدر استفعل فالاستقامة نحوها، وكان الأصل في الإقامة الإقوام لأنه مصدر أَفْعَلَ مثل أكرم، ومصدره الإكرام. وقد كانت هذه الواو ألقيت حركتها في الفعل على ما قبلها، وقُلِبت ألفًا فقلبت في المصدر ألفًا فاجتمعت ألفان: إحداهما المنقلبة من الواو، والأخرى ألف إفعال، فأسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين: فعلى قول الخليل(١) وسيبويه الساقطة هي الألف الثانية لأنها زائدة، وقال الأخفش(٢) الساقطة الأولى؛ لأن التغيير عند اجتماع الساكنين يلحق الأول، وقد مضى نحو هذا من الخلاف.

وكذلك الاستقامة أصلها الاسْتِقْوَام مثل استغفار من استغفر، فعمل بالواو/ [١٧٦و] مثل ما ذكرنا في واو إقوام، وجُعِلَت الهاء لازمة عوضًا من حذف إحدى الألفين.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، البصري، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده. كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأخذ عنه سيبويه، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عنه. وهو أول من اكتشف العروض والقوافي وضبط اللغة. من أشهر مصنفاته: كتاب «العين» الذي أملاه على الليث بن المظفر. توفي سنة ١٧٠ أو ١٧٥ هـ، وقيل غير ذلك. (البلغة ١٣٣؛ إنباه الرواة ١: ٣٧٦؛ تاريخ العلماء النحويين ١٢٣؛ بغية الوعاة ١: ٥٥٧؛ المزهر ٢: ٤٠١؛ إشارة التعيين ١١٤؛ مراتب النحويين ٥٤؛ الفهرست ٤٨؛ تهذيب اللغة ١: ١٠؛ الأعلام ٢: ٣١٤).

(٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، من علماء اللغة المشهورين، كان من أهل بلخ ومن سكان البصرة. قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه وكان من أبرع تلاميذه. روى عنه أبو حاتم السجستاني. عرف بالأخفش الصغير. من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«الأوسط». توفي الأخفش سنة ٢١٥ هـ وقيل غير ذلك. (البلغة ١٤٥؛ طبقات النحويين ٧٢؛ معجم الأدباء ١٣٧٤؛ إنباه الرواة ٢: ٣٦؛ بغية الوعاة ١: ٥٩٠؛ المزهر ٢: ٤٠٥؛ الفهرست ٧٧؛ الأعلام ٣: ١٠١).

وقوله: «لأن لزوم الاستفعالِ والإفعالِ لاستفعَلَ وأفعَلَ كلزوم يَستفْعِل ويفْعِلُ لهما» يعني أُعِلَّ المصدر من هذين الفعلين بلزوم لهما كما أُعِلَّ المستقبل بلزومه الماضي، أراد أن الأشياء الملازمة[1] ما يجرى مجرى على جميعها.

وقوله: (ولو كانتا تتفارقان[2] كما تفارق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرها لتمَّت كما تَـتِمُّ فُعولٌ منها) يعني أن الإقامة والاستقامة مصدران لازمان لأفعل واستفعل اللذين بيَّنا إعلالهما وليسا كمصادر الأفعال الثلاثية التي لا تلزم طريقًا واحدًا كـ فُعُول مصدر غار يغور غؤورًا، وقعد قعودًا.

وليس كل ثلاثي مصدره فُعُول؛ لأنك تقول قَدَرَ قُدْرَة وعَلِمَ علمًا، وقد صحَّ فُعُول لأنه ليس بمصدر لازم لفعل معتل.

قال: (وأما مَفْعُولٌ فإنَّهُم حذفوه فيهما وأسكنوه؛ لأنَّه الاسم من فُعِلَ، وهو لازمٌ له كلزوم الإفعالِ والاستفعالِ لأفعالهما)

وقد بيَّنا إعلال مفعول كمَزور ومَبيع ومَقول، فإن قال: طويل، لِمَ لم يعتل وهو من طال يطول وطال معتل.

قال أبو سعيد: طويل لم يأتِ على يَطُولُ ولا على الفِعْل.

(ألا ترى أنَّك لو أردت الاسمَ على يَفْعَل لقلت طائلُ[3]، ولو كان جاء عليه لاعتلَّ) يعني لو كان طويل على الفعل لاعتلَّ.

قال: (فإنما هو كفَعِيلٍ / [١٧٧ظ] يُعنَى به مَفْعُولٌ، وقد جاء مَفْعُولٌ على الأصل، فهذا أجدَرُ)

---

(١) ي: غير واضحة، أقرب ما يكون إلى الملامعه.

(٢) ي: يتفارقان.

(٣) زاد الكتاب بعد ذلك: غدًا.

يعني لَمّا جاء مفعولٌ على الأصل غير معل نحو: مخيوط ومعيون كان فَعِيلٌ بالأصل أولى والسلامة ألزم.

قال: (ولم يهمزوا مَقَاوِلَ ومَعَايِشَ، لأنها ليستا بالاسمِ على الفِعلِ فتعتلان[١] عليه[٢]، وإنما هو جمع مَقَالةٍ ومَعيشةٍ، وأصله[٣] التحريك، فجمعتها[٤] على الأصل كأنك جمعت مَعِيشَةً ومَقْوَلَةً، ولم تجعله بمنزلة ما اعتلَّ على فِعْلِه، ولكنه أجري مُجْرَى مِفْعَال) يعني أنه متى جُمِعَ مَقَال ومَقام ومَعِيشة وما أجري مجرى ذلك فإن حروف المد ترد إلى أصولها في الجمع ولا تعل، فيُقَال في جمع مَقَال مَقاوِل [٥]وجمع معاش[٥] معايش، قال الله عز وجل ﴿ مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[٦] فلم يهمز الياء في معايش، قال الشاعر:

وإني لقوَّامٌ مَقاوِمُ لم يَكُنْ   جريرٌ ولا مَولَى جريرٍ يَقُومُها[٧]

ولم يقل مَقايم، ولم يعتل هذا الجمع كما اعتل واحده؛ لأن واحده يجري على الفعل إن كان مصدرًا لِفِعْلٍ، والمصدر لازم للفعل، وليس كذلك الجمع. فإن قال قائل: فقد أعل جمع الفاعل كما أعل الفاعل فقالوا قائمة وقوائم، وبائنة وبوائن، قيل له: ليس اسم

(١) في الأصل، ي: فتعتلا، ولا وجه للنصب.

(٢) عليه: ساقطة من ي.

(٣) في الأصل، ي: وأصلها، وما أثبت من الكتاب، وهو الأنسب لبقية السياق.

(٤) ي: فجمعته.

(٥ - ٥) في الأصل، ي: وخط علق، تحريف.

(٦) الأعراف: من الآية ١٠.

(٧) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ٣٢٢، ورد منسوبًا إليه في: حماسة البحتري ٢١٢؛ الخصائص ٣: ١٤٥؛ شرح المفصل ٥: ٤٦٥. وورد منسوبًا إلى الفرزدق في: المقتضب ١: ٢٦٠؛ المخصص ١٤: ٢١. وبلا نسبة في شرح المفصل ٥: ٤٧٤ (معجم إميل يعقوب ٧: ٢١٨).

والشاهد في مقاوم جمع مقامة لم تعل ولم تقلب همزة فيقال مقائم كما في صحيفة صحائف، وإن كان المفرد معتلًا لأنهم شبهوها بـ يفعَل، فلما جمعوها ذهب الشبه فردوها إلى أصلها فظهرت الواو.

الفاعل من المصدر في شيء، وذلك أنك إذا قلت قائمة ثم قلت قوائم فالحرف المعتل في/ [١٧٧و] الجمع وقع في مثل موقعه من الواحد متحركًا في الجمع بعد ألف الجمع كما كان في الواحد بعد ألف فَاعِل، فلم يغيِّروه، وحرف العلة في المصدر ساكن كقولك مقام ومعاش،فإذا جمعنا احتجنا إلى تحريكه فرُدَّ إلى الأصل،ولم يعل كما أُعِلَّ الواحد؛ لأنه خالف منهاجه.

(وسألتُه عن مِفْعَلٍ لأي شيءٍ أُتِمَّ ولم يجرِ مَجرى إِفْعَل؟ فقال: لأن مِفْعَلاً إنما هو من مِفْعَال)

يعني أن مِفعَلا وإن كان نظيره من الفعل إفعَل فهو في معنى مِفعال الذي لا نظير له في الفعل، ولا يعتل قال: والدليل على أن مِفعَل في معنى مِفعال اشتراكهما في أشياء كثيرة، ألا ترى أنك تقول مِطْعَن ومِطْعَان، ومِفْسَد ومِفْسَاد فأردت بمفعل من المبالغة في الفعل ما أردته بمِفُعَال، وتقول مِخْصَف[1] ومفتاح ومِنسَج ومِنساج، ومِقوَل ومِقوال، فاعتور هذان البناءان هذه الأشياء لأنهما كشيء واحد، ومِفعَل مقصور من مِفعال.

قال: **(فأمَّا قولُهم مَصَائبُ [2]فإنَّما هو[2] غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهَّموا أن مُصِيبَةً فُعِيلَةٌ، وإنَّما هي مُفْعِلَةٌ. وقد قالوا: مَصَاوِب[3])**

اعلم أن كل ياء ساكنة معتلَّة في الواحد وهي عين الفعل منه متى جمعنا صَحَّت في الجمع/ [١٧٨ظ] فرجع ما كان منه من ذوات الواو إلى الواو، وما كان منه من ذوات الياء إلى الياء، ولم يهمز شيء من ذلك، ويكون ذلك فيما يكون أوله ميم زائدة نحو[4] ما

(١) رجل مِخصَف وخصَّاف: يخصِف النَّعلَ أي يرقعه.

(٢ – ٢) هارون: فإنه.

(٣) ي: مضارب، تحريف.

(٤) ي: كنحو.

ذكرنا من مَقام ومَقال، ومَثوبة ومَعيشة، وما جرى مجرى ذلك. وكان الأصل في مُصِيبَة مُصْوِبَة فألقيت كسرة الواو على الصاد، وقلبت الواو ياءً، فإذا جمعناهما فالوجه أن يُقال مَصاوِب كما ذكرنا في مقام ومقاوِم. وإذا كان الاسم على فِعَال أو فُعَال أو فَعُول أو فَعِيل، أو على أربعة أحرف وثالثه حرف من حروف المد واللين زائد ساكن، إما ألف وإما واو ساكنة مضموم ما قبلها [وإما ياء ساكنة مكسور ما قبلها][1] فإنك إذا جمعت شيئًا من ذلك على تمام حروفه أدخلت ألف الجمع ثالثه، فوقع حرف اللين الذي كان في الواحد ساكنًا بعد ألف الجمع، فاجتمع ساكنان، فوجب حذف أحدهما والتحريك. فلو حُذِفَ أحدُهما بطل علامة الجمع فوجب التحريك، فحُرِّك بأقرب الحروف من الألف وهو الهمز، وذلك قولنا في قَلوص[2] قَلائِص، وفي سَفينة سَفائِن، وفي رِسالة رَسائِل، ولو لم يحرِّكوا لقالوا رِسال وسِفان في جمع رسالة وسفينة.

قال سيبويه: فالذين قالوا مَصَاوِب توهموا أنها فَعيلة مثل سفينة / [١٧٨و] لذلك[3] همزوا، وقال غيره[4]: إنما جمع مُصِيبة مَصاوِب؛ لأن أصله الصوب، يقال: صاب يصوب في نحو معنى أصاب يصيب، فوقعت الواو مكسورة في نحو الكلام فشبّهوها بالواو المكسورة في أول الكلام همزة نحو: وِسادَة وإِسادَة، ووشاح وإشاح.

ثم ذكر همز واو عجوز وألف رسالة في الجمع إذا قلت عَجَائز ورَسَائل وصَحَائف، وقد ذكرناه فيما مضى.

---

(١) إضافة من ي.

(٢) القلوص: الناقة الطويلة القوائم.

(٣) في الأصل، وفي ي: فذلك.

(٤) في الأصل،وفي ي: وقالوا.

قال: (⁽¹⁾**فإنَّما أَجمعُ**⁽¹⁾ **ما أصلُه الحركة، فهو بمنزلة ما حَرَّكْتُ كجَدْوَلٍ. وهذه الحروف**⁽²⁾ **لَمَّا لم يكن أصلها التحريكَ وكانت ميتةً لا تدخلُها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألفٍ، لم تكن أقوى حالاً مما أصلُه مُتحرِّكٌ. وقد تدخله الحركةُ في مواضعَ كثيرة، وذلك نحوَ قولِك: قالَ وباعَ، ويَغْزُو ويَرْمِي، فهمزه**⁽³⁾ **بعد الألف كما يُهمَز سِقَاءٌ وقَضَاءٌ، وكما يُهْمَز قائلٌ وأصله التحريك**)

يعني أن جمع ما أصله الحركة بمنزلة جَدْوَل وجَداوِل وعِثْيَر وعَثَاير⁽⁴⁾، وهو مقام ومَقَاوِم ومَعاش ومَعَايِش؛ لأن أصله مَقْوَم ومَعْيَش.

وقوله: (**وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك**) يعني ألف رسالة وواو عجوز وياء صحيفة. وقوله: «لم يكن أقوى حالاً مما أصله متحرك» يعني لم يكن ألف رسالة وواو عجوز أقوى حالا من ألف قال وواو يقول، وقد قلبت في / [١٧٩ظ] اسم الفاعل همزة في قولك قائل؛ فلذلك تقلب ألف رسالة وواو عجوز همزة.

قال: (**فهذه الأحرف المَيِّتة** ⁽⁵⁾**أصلُها الحركةُ**⁽⁵⁾ **أجدرُ أن تتغير**⁽⁶⁾) يعني أن الألف في رسالة والواو في عجوز أولى بالإعلال من ألف قال وواو يقول؛ إذ كان الأصل في ألف قال وواو يقول الحركة.

(١ – ١) ي: فأما جمع.

(٢) ي: حروف.

(٣) الكتاب: فهُمِزت.

(٤) العَيْثَرُ والعَثْيَرُ الأثر الخفي مثال الغَيْهَب، وفي المثل: ماله أَثَرٌ ولا عَثْيَرٌ.. أي لا يعرف رَاجِلاً فيتبين أثره ولا فارسًا فيُثِيرُ الغبارَ فَرَسُهُ.

(٥ – ٥) ي: التي أصلها الحركة، الكتاب: التي ليس أصلها الحركة.

(٦) الكتاب: أن تغيَّر، وأضاف بعدها: إذا همزت ما أصله الحركة.

قال: (**فهذه الأشياء**[١] **بمنزلة ما اعتلَّ على فِعْلِه نحو يَقُول ويَبِيع**)

يعني أن رسالة وعجوز وسفينة إذا جمع فهو بمنزلة ما اعتل نحو أسماء الفاعلين من يقول ويبيع.

قال: (**وأما فَاعِلٌ من عَوِرْتُ، فإذا قالوا: فاعِلٌ قلت**[٢]**: عاوِرٌ غدًا**)

قال أبو سعيد رحمه الله تعالى: يعني أن اسم الفاعل يصح من عور لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل لما مضى، يقال عَوِرَ فهو أَعْوَرُ ويَعْوِرُ فهو عَاوِرٌ غدًا، وكذلك صَيَدَ البعير فهو أَصْيَدُ وتَصِيد فهو صائِدٌ.

قال: (**وتجري**[٣] **ياءُ صَيِدْتُ مُجْرَى ياء حَيِيتُ، إلا أنَّه لا يُدرِكها الإدغامُ**)

يعني أن ياء حَيِيت الأولى تصح، وهي مع صحتها لا يجوز إدغامها في الياء الثانية التي هي لام الفعل في اسم الفاعل، ولا تجرى مجرى عَضَضْتُ لأنك تقول: عاضّ ولا تقول حاي بالإدغام، بل تقول حايي؛ لأن الياء الثانية تسكن فيبطل الإدغام فيها، وليس كذلك الضاد الثانية من عَضَضْتُ.

قال: (**ولو كان تقول / [١٧٩و] اسمًا ثم أردتَ أن تكسِّرَ للجمع لقلت: تَقَاوِلُ، وكذلك تَبِيعٌ وتَبَايِعٌ**)

وهو مثل جمع مَعونَة ومَعِيشَة، وقد مضى.

قال: (**ويَتِمُّ فاعَلٌ**) نحو عَاوَرٌ وقد مضى.

(**فإذا قلتَ فَواعِلُ من عَوِرْت وصَيِدت هَمَزْتَ**[٤]**، لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا، ولو**

---

(١) ي: الأسماء.

(٢) الكتاب: غدًا قالوا.

(٣) الكتاب: وأُجرِيَت.

(٤) ي: همزه.

قلت: شواوٍ[١] كما ترى قلت عَوَاوِر ولم تغيَّر. فلمّا صارت منه على هـذا[٢] هَمَـزْتَ نظيرَهـا كما تَهمِز نظيرَ مَطايا من غير بنات الياء والواو، نحو صَحائِف. فلم تكن الـواو لِتُـتْرَكَ في فَوَاعِـل من عَوِرْتُ وقد فُعِل بنظيرها[٣] ما فُعِل بمطايا، فهُمِزَت كـما هُمِـزَت صـحائف. وفيها من الاستثقال نحو ما في شواوٍ[٤]، لالتقاء الـواوين ولـيس بيـنهما حـاجزٌ حـصينٌ، فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان[٥]، فقد اجتمع[٦] الأمران.

وتجري فَوَاعِلُ من صَيِدْتُ مَجراها كما اتَّفقا في الهَمز في حال الاعتلال، لأنهـا تُهمَـز هنـا كما تُهمَز معتلةً، ولأن نظيرها من حَيِيتُ[٧] يجـري مَجـرَى شَوَيْتُ، فيوافقهـا كـما اتفقـا في الاعتلال في قُلْتُ وبِعْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن ألف الجمع متى وقعت بين الواوين[٨]، وكانت الـواو الثانية منهما قبل الطرف، وليس بينه وبين الطرف حرف آخر وجب قلـب الـواو الثانيـة همزة، والأصل في ذلك أنهم رأوا العرب قد همزت أوائل، وقـد علمـوا أن الأصـل فيـه أواول؛ لأن الواحد أول، وهو أفعل / [١٨٠ظ] فاء الفعل وعينـه واوان، فـإنما فعلـت العرب ذلك لأن اجتماعَ واوين ثقيلٌ، واعتلالَ الأطرافِ كثيرٌ، فغيَّروا إحـدى الـواوين وشبَّهوها باجتماع واوين في أول الكلمة، وذلك يوجب الهمز كتصغير واصـل أويـصل وغير ذلك مما مضى ذكره، وقاس سيبويه ذلك فزعم أن اجتماع الياءين أو الياء والواو إذا وقعت ألف الجمع بينهما كاجتماع الواوين كقولك في جمع بعير صائد غـدًا بُعـر صـوائد

(١) في الأصل: شواوي، وما أثبت من الكتاب.

(٢) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: المثال.

(٣) في الأصل: نظيرها، وما أثبت من الكتاب.

(٤) في الأصل: شواوي، وما أثبت من هارون.

(٥) في الأصل: للتبيان، وما أثبت من الكتاب.

(٦) زاد الكتاب: فيها.

(٧) في الأصل: جئت، وما أثبت من الكتاب.

(٨) ي: واوين.

نهمز[١] الياء لوقوع ألف الجمع بينهما وبين الواو، ولو جمعت لينًا هذا الجمع لوجب على قوله تنقل الياءين، فتهمز الياء لوقوع ألف الجمع بينها وبين الياء الأولى، وجعلوا الأصل في ذلك ما سُمِعَ من العرب في جمع عَيِّل عيائل[٢] مهموزة، وقد وقعت الألف بين ياءين، فهمزت الثانية، وقال الأخفش: القياس ألا تهمز في الياءين ولا في الواو والياء، كما أن اجتماع الواوين في أول الكلام يوجب قلبها همزة، واجتماع الياءين والياء والواو لا يوجب ذلك: فأمّا الياء والواو فقولك: يوم، والياءان[٣] كقولك بيِّن، وهو اسم موضع، ولم تقلب واحدة منهما. وذهب الأخفش إلى هذا، واختاره مذهبًا. وإذا صار بين الواو الثانية وبين الطرف حرف لم تقلب همزة كقولك: طاووس[٤] وطواويس، وناووس[٥] ونواويس. وكذلك الياءان والياء / [١٨٠و] والواو كقولك في جمع قيَّام: قياويم، وفي جمع عِيَّال: عياييل، وقيَّام فِيْعال من القيام وأصله قيوام، وعِيَّال فِعَّال من عال يعيل إذا تبختر. قال الشاعر:

كالمَزِبراني عِيَّالٌ بأوصال[٦]

---

(١) ي: تهمز. (٢) في الأصل: عائل، والصواب ما أثبت. (٣) ي: والياءات، أظنها تحريفًا.

(٤) في الأصل: طاوس، وما أثبت من ي. والطاؤوس طائر حسن الصوت همزته منقلبة عن واو لأن جمعه طواويس.

(٥) في الأصل: ناوس، وما أثبت من ي. والناووس صندوق خشبي أو نحوه يضع فيه النصارى جثة الميت، أو مقبرة النصارى.

(٦) عجز بيت من البسيط، ومطلعه: ليث عليه من البردي هِبْرِيَةٌ، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ١٠٥ برواية: كالمرزباني، وورد البيت بتمامه منسوبًا إليه في: المعاني الكبير ٢٥١ برواية: بآصال؛ لسان العرب (زرب، عيل) برواية: كالمزرباني...، (زبر)، وورد كذلك في تاج العروس (زرب) منسوبًا له برواية: كالمرزباني...، (زبر) برواية: كالمزبراني...، (هبر) برواية: كالمرزباني عيَّار بأوصال، (عيل) برواية: كالمرزباني عيَّال بآصال؛ ديوان الأدب ٣: ٣٥٩ برواية: كالمرزباني عيال بأوصال. وورد البيت بلا نسبة في المخصص ٨: ٦١ برواية: كالمزبراني عيَّار بأوصال، وعلق ابن سيده على هذه الرواية بأنها رواية خالد بن كلثوم، وهي من التصحيف لأنها في وصف الأسد. وورد=

وأما عَيِّل وعياييل فهو الفقير، وهو مأخوذ من عال يعيل إذا افتقر، فإذا اضطر إلى أن[1] يمد جمع عَيِّل لم يهمز، كما لم يهمز جمع طواويس، فيقول عيل وعياييل، قال الشاعر:

فيها عَيَاييلُ أُسُودٍ ونُمُر[2]

وإنما لم يهمز طواويس في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفًا كما[3] تقلب الألف ياءً، وذلك في مسائل كثيرة سنقف عليها إن شاء الله. فمن ذلك جمع شاوية يُقال فيها شوايا، والأصل شواوى كما تقول في قاتلة قواتل، فلما جمعت شواوى وقعت ألف الجمع بين واوين، وهي قريبة من الطرف؛ لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف فوجب همزها كما ذكرنا في أوائل، فصار شواوى، فعرضت هذه الهمزة في الجمع ولام الفعل معتلة فقلبت الياء ألفًا كما ذكرنا فصار شواءا، فوقعت الهمزة بين ألفين،

=العجز فقط بلا نسبة في: شرح شافية ابن الحاجب ٤: ٣٧٧؛ تهذيب اللغة ٣: ١٩٨ والرواية فيهما: كالمرزباني عيَّال بآصال (معجم إميل يعقوب ٦: ٤٠٠ برواية: بآصال).

الشاهد في عيَّال تجمع على عياييل لأن فعّالا مؤاخٍ لفعّول وفعّيل وهما يجمعان على فعاعيل، والمؤاخاة من أجل وقوع حرف اللين في الأوزان الثلاثة بين العين واللام. ورد البيت كاملا بالمخصص وبلا نسبة.

(١) على حاشية المخطوط وبنفس الخط.

(٢) البيت من الرجز، ورد منسوبًا إلى حكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعي في: شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٦٠؛ لسان العرب، تاج العروس (نمر، عيل). وورد بلا نسبة في: أوضح المسالك ٤: ٣١٦، ٣٧٦؛ شرح شافية ابن الحاجب ٣: ١٣٢؛ شرح شواهد الشافية ٣٧٦؛ شرح المفصل ٣: ٢٣٩ (والرواية فيهم: عيائيل، جمع عَيِّل وهو واحد العِيال، والأصل عيائل، والياء إشباع للكسرة (ولا شاهد في هذه الرواية)؛ الكتاب (بولاق ٢: ١٧٩، هارون ٣: ٥٧٤) يستشهد به سيبويه على جمع نِمْر نُمُر على فُعُل؛ المقتضب ٢: ٢٠١ برواية عيائيل؛ المخصص ١١: ٧؛ تاج العروس (نمر). (معجم إميل يعقوب ١٠: ٤٨).

والعَيِّلُ، ككَيِّس: من الذِّئبِ والأَسَدِ والنَّمِرِ: المُلتَمِسُ الباحِثُ، والجَمعُ عَياييلُ، على غير قياسٍ، وهذا البيت وما قبله جاء في وصف قناة تنبت في موضع محفوف بالجبال والشجر، والمعنى أن فيها أسود تعيل أي تذهب وتجيء.

(٣) ي: ثم.

والهمزة تشبه الألف فصارت [كأنها ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة ياء فصارت][١] شوايا.

فإن قال قائل: ولِمَ وجب قلب اللام المعتلة ألفًا إذا عرضت الهمزة / [١٨١ظ] في الجمع؟ قيل له: قد رأينا العرب تقلب الياءَ المعتلة من الياء إلى الألف فيما لم تعرض فيه همزة في الجمع، كقولهم في مدارى وعذارى: مدارا وعذارا؛ إذ كانت الألف أخف من الياء، فلمَّا كانوا يعدِلون إلى التخفيف فيما لم يعرض فيه ما ينقله من الهمزة، فإذا عرضت فيه الهمزة وجب قلب الياء التي هي لام الفعل ألفًا. وكذلك[٢] مَطايا هي جمع مَطِيَّة ومَطِيَّة فَعِيلَة مأخوذة من المطا، وهو الظهر والمد في السير، فإذا جمعناها كان جمعها كجمع صَحِيفَة، فينبغي إذا جمعت[٣] أن تهمز في الجمع[٤] ياء مَطِيَّة الأولى كما همزت ياء صحيفة في صحائف، فقالوا: مطائي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع وبعدها لام الفعل، وهي ياء، فوجب قلبها ألفًا فيصير مطاءا، فيجتمع ألفان بينهما همزة فتجعل الهمزة ياءً لما ذكرناه، فيقال: مطايا.

وإذا بنيت من جئت اسم فاعل قلت جائي، فإذا جمعته فعلى قول سيبويه جوايا، وعلى قول الأخفش جوائي، وذلك أنه على قول سيبويه في [آخر][٥] الباب: «ولأن نظيرها من حييت تجرى مجرى شويت فتوافقها كما اتفقا في الاعتلال في قلت وبعت» يعني أن ذوات الياء وهي حييت، وذوات الواو هي شويت تجري في الجمع مجرى واحدًا / [١٨١و] في باب الاعتلال، يقال في هذا: شوايا وجوايا كما اتفق قلت وبعت في الاعتلال.

---

(١) الإضافة من ي.

(٢) ي: ولذلك، تحريف.

(٣) ي: جُمِع.

(٤) ي: الجميع.

(٥) إضافة من ي.

هذا باب(١) ما جاء من(٢) أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه(٣)

اعلم أن هذا الباب قد تقدم تفسيره؛ لأنه ضمن أن ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه واو أو ياء اعتلت وقلبت كما فعل ذلك بالفعل، وذلك في ثلاثة أبنية، وهي: فَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعُلٌ كقولهم: (٤)باب وساق وناب(٤) فهذا على فَعَل، والذي على فَعِل: رجُلٌ خَافٌ ولِبْسٌ صَافٌ إذا كان كثير الخوف وكثير الصوف، ورجلٌ مالٌ إذا كان كثير المال، ويومٌ راحٌ إذا كان ذا ريح.

وإنما علم أن هذه الأسماء على فَعِل؛ لأنهم يقولون: خاف يخاف، وقد مال الرجل يَمال، فقد بنوا الفعل منه على فَعَل يَفعَل يجيء فاعله على فَعِل كقولهم بَطَر يبطَر فهو بَطِر، ونزَق ينزَق فهو نَزِق.

وقد جاءت أسماء على الأصل(٥) غير معتلة، فمن ذلك على فَعَل: القَوَد والحَوَكة والغَيَب جمع غائب وسَيَل اسم، وقد جاء على فَعِل رجل حَوِل إذا كان كثير الحيلة، ورَوِع إذا كان فزعًا.

وأما فَعُل فلم يجئ منه شيء استثقالا للضمة على الواو.

/ [١٨٢ظ] قال سيبويه: (**وأما فَعُلٌ فلم يجيئوا به على الأصل كراهةً(٦) للضمة في الواو،**

(١) بولاق ٢: ٢٦٨، هارون ٤: ٣٥٨.

(٢) الكتاب: في.

(٣) ي: فيها.

(٤ – ٤) ي: دار وباب وساق وناب.

(٥) ي: الأرض، تحريف.

(٦) الكتاب: كراهية.

ولِمَا عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز، كما فعلوا ذلك بأَدْؤُرٍ وخُونٍ[(١)].

يعني أنه لم يجئ على الأصل فَعُلٌ كما جاء رَوِعٌ وحَوِلٌ استثقالا للواو وللضمة، وقد علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل لزمهم أن يجعلوها مثل أَدْؤُر فيهمزونها أو يسكنونها مثل خُوْن وهو جمع خِوان، وكان حكمه أن يقال خُوُن كما يقال حِمار وحُمُر، وكِتاب وكُتُب.

وما لا نظير له في الأفعال لا يعتل نحو فُعَل وفِعَل ؟، وكقولك في فُعَل نُوَم، يقال رجلٌ نُوَمٌ كثير النوم، ورجلٌ سُوَلَة من السؤال على لغة من قال سلت اسال، ولم يهمز، وهي لغة على غير تخفيف الهمز،

ويجوز أن يكون سُوَلَة من قولك رجلٌ أَسْوَلُ أي مسترخٍ، قال المتنخِّل[(٢)]:

كالسُّحُلِ البيضِ جلا لونُها   سَحُّ نِجاءِ الحَمَلِ الأَسْوَلِ[(٣)]

يعني المسترخي بالمطر، ورجل لُوَمة كثير اللوم، وعُيَبَة كثير العيب.

---

(١) جمع خِوان، وهي المائدة.

(٢) هو مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي ويكنى أبا أثيلة، من مضر، من شعراء هذيل وفحولهم وفصحائهم، اشتهر بالقصيدة الطائية، قال الأصمعي عنها: إنها أجود طائية قالتها العرب، ويستجاد له لاميته في رثاء ابنه أثيلة. (معجم الشعراء ١٧٨؛ الشعر والشعراء ٦٥٩ وفيه مالك بن عمرو؛ جمهرة أشعار العرب ٤٧٧؛ شرح أشعار الهذليين ١٢٤٩؛ الأغاني ٢٤: ١٠١؛ الخزانة ٤: ١٥٠؛ سمط اللآلى ١٣٠؛ الأعلام ٥: ٢٦٤).

(٣) البيت من السريع، وهو للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٥٨، ورد منسوبًا إليه في: لسان العرب، تاج العروس (حمل، سحل، سول)؛ تهذيب اللغة ٤: ٣٠٥، ٥: ٩٤؛ مقاييس اللغة (سول)؛ المخصص ٩: ١٠٠. وللهذلي في: جمهرة اللغة ٥٦٦؛ مقاييس اللغة (حمل، سول). وبلا نسبة في: جمهرة اللغة ٤٩٧؛ مقاييس اللغة (سحل)؛ المخصص ١٤: ١١٤؛ ديوان الأدب ٣: ٤١٦. وورد العجز فقط بلا نسبة في كتاب الجيم ٢: ١٢٠ برواية: صوب نجاء. (معجم إميل يعقوب ٦: ٥٦٩).
والسُّحل الثياب البيض واحدها سَحْل، جلا لونها غطاه، والحَمَل كل سواد من السحاب، والأسول المسترخي أسفل البطن، والنجاء هو السحاب، يقول إن الحمر كالثياب البيض، وسح نجاء أي سيلان سحاب نشأ نشوء الحمل.

وفِعَلٌ بهذه المنزلة كقولك حِوَل، وهو المتحول عن المكان، يقول تعالى: ﴿ لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾[١] وصِيَر جمع صيرة، وهي الحجارة تنبت كالحظيرة، وبِيَع[٢] / [١٨٢و] وديَم[٣]، ولو بنيت فِعَل لم تعله من ذوات الواو والياء؛ لأنه لا نظير له في الفعل [٤]كقولك: قِوَل[٤] وبِيَع.

قال: (**وأما**[٥] **فُعُل فإن الواو فيه**[٦] **تسكن لاجتماع الضمتين والواو**) يعني فيما كان عينه واوًا كقولهم عَوان وعُوْن ونَوار ونُوْر ، والعَوان التي بين الكبيرة والصغيرة، والنَّوار النافرة، والأصل عُوُن ونُوُر، ولكنهم استثقلوا الضمة على الواو، وقد مضى هذا، وقد يجيء في الشعر مثقلا كما قال عدي بن زيد[٧]:

الأكف اللامعات سُوُر[٨]

وأما فُعُل من الياء فإنه لا يستثقل فيه الضمة؛ لأن الياء أخف من الواو، وذلك رجلٌ غَيُور وقومٌ غُيُر ودجاجة بَيُوض ودجاج بُيُض، فإذا أجريته مجرى رُسْل وحُمْر وخففت قلت: قومٌ غِيْر ودجاج بِيض لأن الياء قد سكنت وقبلها ضمة، فكُسِرَ ما قبلها حتى تسلم الياء، كما قالوا: في جمع أبيض بِيض، قال أبو الحسن الأخفش: لو بنيت فُعْلا من البياض والبيع من غير أن تجعله جمعًا قلت: بوض وبوع، وقد بيَّنا مذهب الأخفش بالفرق بين الجمع والواحد.

---

(١) الكهف: من الآية ١٠٨.
(٢) البِيَع: كنائس النصارى، مفردها بِيعَة.
(٣) جمع ديمة، وهي المطر الذي لا يصاحبه برق ولا رعد.
(٤) فراغ في الأصل، وأثبتناه من ي.
(٥) هارون: فأما.
(٦) فيه: ساقطة من هارون.
(٧) سبقت الترجمة له، هامش ٤ على ص ٩.
(٨) راجع هامش ٥ على صفحة ٩.

هذا باب[١] تقلب فيه الواو ياءً لا لياء[٢] قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياءٌ

/ [١٨٣ظ] (وذلك قولك: حَالَتْ حِيالاً وقُمتُ قِيامًا. وإنما قلبوها حيث كانت مُعْتَلَّةً في الفعل، فأرادوا أن تُعْتَل إذا[٣] كانت قبلها كسرةٌ وبعدها حرفٌ يشبه الياء، فلمّا كان ذلك فيها مع الاعتلالِ لم يُقِرّوها، وكان العملُ من وجهٍ واحد أخفَّ عليهم، وجسروا على ذلك الاعتلال).

اعلم أن كَوْنَ الألف بعد الواو يوجب لها من الإعلال ما يوجبه سقوطها، ولا يجب الإعلال بكون[٤] الألف بعد الواو فقط حتى ينضم إلى ذلك كَسْرُ ما قبل الواو، وتكون الواو في مصدر قد اعتل فعله أو في جمع قد سكنت الواو في واحده. فباجتماع هذه الأسباب يجب قلبُ الواو ياءً وإعلالها، وذلك قولك في المصدر الذي اعتل فِعْلُه قام قِيامًا وحالَ حِيالا، وفي الجمع الذي سكنت الواو في واحده حَوْض وحِياض وسَوْط وسِياط، وثَوْب وثياب.

فإذا صح الفعل أو تحركت الواو في الواحد لم يَعْتَل، وصحت الواو ولم تنقلب ياءً كقولك قاوم قِوامًا، وجاروا[٥] وفي جمع طَويل طِوال، وربما قيل طِيال تشبيهًا بـ حِياض، وأنشد المبرد[٦] في ذلك:

---

(١) بولاق ٢: ٣٦٩، هارون ٤: ٣٦٠.

(٢) ي: لا ياء.

(٣) ي: إذ.

(٤) ي: يكون.

(٥) هكذا في الأصل، وفي ي. وأظنها: وجاور جوارًا.

(٦) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار، أخذ النحو عن الجرمي والمازني وغيرهما، وروى عنه إسماعيل الصفار ونفطويه والصولي، كان مولده بالبصرة سنة ٢١٠هـ ووفاته ببغداد ما بين سنتي ٢٨٥، ٢٨٦هـ. قيل عن كتابه الكامل: من لم يقرأ الكامل فليس بكامل، من مصنفاته غير «الكامل»: «المذكر والمؤنث»، و«المقتضب»، و«إعراب القرآن». (البلغة ٢٨٦؛ طبقات الزبيدي ١٠١؛ إنباه الرواة ٣: ٢٤١؛ أخبار النحويين البصريين ٧٢؛ بغية الوعاة ١: ٢٦٩؛ الفهرست ٨٧؛ معجم الأدباء ٦: ٢٦٧٨؛ المزهر ٢: ٤٠٨؛ الأعلام ٧: ١٤٤).

تبَيَّنَ لي أن القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وأن أشِدَّاءَ الرِّجَالِ طِيالُها[١]

وإذا كان ذلك في الواحد ولم يكن مصدرًا لم يُعْتَـل / [١٨٣و] كقولـك خِـوان، وإذا لم يكن في الجمع ألفٌ بعد الواو لم تعتل الواو، وإن كان ما قبلها مكسورًا وكانت الـواو في الواحد ساكنة كقولك كُوزٌ وكِوَزَة، وعَودٌ[٢] وعِوَدَة، وزَوجٌ وزِوَجَة. والفرق بين حِياض وسِياط، وبين عِوَدَة وزِوَجَة أن هذه الألف هي تشبه الياء لمشاركتها إياها في المد واللين، وانقلابها في أحوال، فهذه الألف وإن لم تكن في الياء فكأنَّها جزء من اليـاء بالـشبه، فـإذا انضمَ إلى هذه الكسرة واعتلال الفعل أو سكون الواو صارت الواو بها قبلها من الكسرة وما بعدها من الألف مع علة الأصل وسكونه بمنزلة واو معهـا ياء ساكنـة، فقُلِبَت كـما قُلِبَت في سَيِّد ومَيِّت.

ومن وجه آخر لَمَّا كانت الفتحة في الواو ليست بمحصنة لها، بل قد يجـوز أن يقـال إن الألف جلبتها لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا أشبهت هذه الواو الساكنة التـي قبلهـا كسرة في الهاء تنقلب ياءً.

ومعنى قوله: «وكان العمل من وجه واحد أخف» يعني صار الخروج مـن كـسرة إلى ياء بعدها ألف تشاكل الياء أخف عليهم من الخروج من كسرة إلى الواو.

---

(١) أورد ابن دريد البيت في الكامل ١٢١، ١٠٤٤ بلا نسبة وبرواية: طوالها، وذكر العجز ١٢٢ برواية طيالها، وعلـق عليه بقوله: وليس هذا بالجيد. والبيت من الطويل، وهو لأنيف بن زبّان النبهاني من طيئ في: شرح شواهد الشافية ٣٨٥ برواية: أعزاء الرجال. ولأثال ابن عبدة بن الطبيب في الخزانة ٩: ٤٨٨ برواية: أعزاء. وورد العَجُز بلا نـسبة في أوضح المسالك ٤: ٣٨٦ برواية: أعـزاء؛ المحتسب ١: ١٨٤ بروايـة: وأن أشـداء؛ الممتـع في التـصريف ٣٢٠ برواية: أشداء؛ لسان العرب وتاج العروس (طول) ـ والروايـة فـيهما : أعـزاء. (معجـم إميـل يعقـوب ٦: ١٧٥) ورواية البيت في الأصل: أشد الرجال، وما أثبت من أغلب مصادر التخريج.

والقماءة هي الذل والمهانة. والشاهد في طيالها: شاذ قياسًا واستعمالا، والقياس: طوالها.

(٢) العَوْدُ: المُسِنُّ من الإبل.

وكان الذي جسَّرهم ذلك الاعتلالُ الذي ذكرناه.

/ [١٨٤ظ] قال: (ومثل ذلك سَوْطٌ وسِياطٌ، وثَوْبٌ وثِيابٌ[١]) يعني مثل المصدر الذي ذكره، وهو حِيال وقِيام.

[٢]الجمعُ الذي في واحده واوٌ ساكنةٌ مَيِّتَةٌ[٢] شبهوها بواو يقول؛ لأنها ساكنة مثلها) يعني أنهم شبهوا واو حوض بواو يقول لسكونها، فلما أعلُّوا مصدر هذا أعلوا جمع هذا.

قال: (ألا ترى أن ذلك دعَاهُم إلى أنَّهم لا يستثقلونها في فَعَلاتٍ إذ[٣] كان ما أصله التحريك يسكن، وصارت الكسرةُ بمنزلة ياءٍ قبلها، وعملت فيها[٤] الألف لشبهها بالياء، كما عملت ياءُ يَوْجَلُ في يَيْجَلُ).

قوله: (لم يستثقلوها في فَعَلات) يعني أنهم في جمع جَوزة ودَولة يقولون جَوْزات ودَوْلات فيسكنونها وهم يحركون غيرها من الحروف الصحيحة كقولهم ثمرة وثَمَرات، وضَرْبة وضَرَبات، وإنما لم يحركوها لأنها من حروف العلة، وقد سكن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة، كقول الشاعر[٥]:

فتستريح النفس من زَفْراتها[٦]

---

(١) زاد الكتاب بعد ذلك: «وروضة ورياض».

(٢ – ٢) الكتاب: لما كانت الواو ميتة ساكنة.

(٣) ي: إذا. (٤) الكتاب: فيه. (٥) ي: لقول الشاعر.

(٦) البيت من الرجز، وقبله:

علَّ صروف الدهر أو دولاتها
تدلننا اللمة من لَمّاتها

ورد بلا نسبة في: اللسان (زفر، علل، لمم)؛ الخصائص ذكره وما قبله ١: ٣١٦ على جواز حذف اللام الأولى من لعلّ، وكذلك ابن هشام في المغني ٢: ٥٣؛ شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٨٤؛ شرح شواهد الشافية ١٢٨؛ شرح المفصل ٣: ٢٥٧؛ الجنى الداني ٥٨٤. ومعنى الأبيات: لعل الزمن يغير حالنا من الانكسار إلى الانتصار، وينيلنا شيئًا قليلا يجعل نفوسنا ترتاح وأفئدتنا تهدأ. والشاهد في تسكين الفاء في زفراها للضرورة، والقياس تحريكها بالفتح.

فإذا كان ما ليس فيه عِلَّةٌ قد يَسْكُن كان حرف العلة أولى بذلك، وبعض النحويين[١] يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في فعلات كجوْزات وبيْضات أنهم لو حركوها فقالوا حَوَزات / [١٨٤و] وبَيَضات كما قالوا ثَمَرات وضَرَبات ألزمهم قلب الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا دار وناب ونار.

وقوم من هذيل يفتحونها فيقولون جَوَزات وبَيَضات، ولا يقلبونها ألفًا إذ كانت الحركة عارضة في الجمع وليست بلازمة؛ إذ قد يسكن الحرف الصحيح في هذا الجمع.

وقوله: (**وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها**) يعني الكسرة في قِيام ورِياض بمنزلة الياء في مَيْوِت وهو أصل مَيِّت، قلبت الواو ياءً من أجل الياء، فصارت الكسرة في قيام كالياء في ميوِت.

وقوله: (**وعملت فيها الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يَوْجَل في ييجل**) يعني اجتماع الياء والألف في قيام وأصله قِوام، وحِياض وأصله حِواض كاجتماع الياء والواو في يوجل؛ لأنه قد جعل الألف كالياء لشبهها بها، وتقدم الواو وتأخرها في القلب واحد، ألا ترى أنك تقول: لويته ليًّا وأصله لويًا الواو قبل الياء، وتقول في تصغير صَغْوٍ[٢] صُغِي وأصله صُغَيْو والياء قبل الواو، فلمّا كان كذلك كان تقدُّمُ الواوِ على الألف في قِوام وحِواض كتأخرها في يوجل.

قال: (**وأما ما قد[٣] قُلِبَ في الواحد فإنَّه لا يَثْبُتُ في الجمع إذا كان قبلَه الكسرُ؛ لأنَّهم**

(١) ممن ذكر هذا الرأي على لغة هذيل في تحريك الواو والياء في جوزات وبيضات: ابن جني في الخصائص ٣: ١٨٤؛ سر صناعة الإعراب ٧٧٨؛ ابن هشام في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣: ٣٠٦؛ ابن سيده في المخصص ٧: ١٣١.

(٢) الصعوة: طائر، والجمع صَغْو وصِعاء.

(٣) الكتاب: ما كان قد.

قد يكرهون الواو / [١٨٥ظ] بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد تثبت[1] في واحِدِه، فلمَّا كان ذلك من كلامهم ألزموا البدلَ ما قُلِبَ في الواحِدِ، وذلك قولُهم دِيمَةٌ ودِيَمٌ، وحِيلَةٌ وحِيَلٌ، وقامة[2] وقِيَمٌ، وتارةٌ وتِيَرٌ، ودارٌ ودِيارٌ)

يعني أن ما قلب من الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر؛ لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما يثبت في واحده، فلمَّا كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قُلِب في الواحد، وذلك قولهم ديمَة ودِيَم، وحِيلَة وحِيَل، وقامة وقِيَم، وتارة وتِيَر، ودار ودِيار يعني أن ما قُلِب من الواحد أولى بالإعلال مما سكنت الواو فيه ولم تقلب، فصار ما قلبت واوه في الواحد تقلب في الجمع، وإن لم يكن بعدها ألف كقولهم: دِيْمَة ودِيَم، والأصل من ذوات الواو لأنه من دام[3] يدوم، وكذلك قَامَة وقِيَم؛ لأنها من القوام. وإذا كانت الواو ساكنة في الواحد لم تقلب في الجمع ياءً بانكسار ما قبلها حتى ينضم إلى ذلك أن يكون بعدها ألف كما ذكرناه، وقد بيَّنا أن ما كان واحدُه على فَعْل وعين الفعل منه واو ساكنة، ثم جمعت على فِعَلَة صحت الواو كعَوْد وعِوَدَة، وزَوج وزِوَجَة، وكَوز وكِوَزَة، وربما شذ قالوا ثَور وثِوَرَة وثِيَرَة / [١٨٥و] قال سيبويه: شبهوا ثِيَرَة بدِيَمٍ، كأنهم شبهوا الواو الساكنة في ثور والواو المنقلبة ياء في ديمة. وفيه عندي وجه آخر، وهو أنهم قالوا ثِيْرَة على فِعْلة كما قالوا غِلْمة وصِبْيَة وفِتْيَة[4]، وقالوا ثيران. قال الأعشى[5]:

---

(١) ي، الكتاب: ثبتت. (٢) القامة: البَكَرة. (٣) ي: كلام، تحريف. (٤) في الأصل: قنية، تصحيف.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير: من شعراء الطبقة الاولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. وكان يغني بشعره، فسمي صنَّاجة العرب. وأدرك الإسلام ولم يسلم. ولقب بالأعشى لضعف بصره. وعمي في أواخر عمره. مولده ووفاته في قرية منفوحة باليمامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره، وبها قبره. (معجم الشعراء=

تراعي ثِيَرَة رُتُعَا[1]

فلما كان ثِيَرَة وثيران في معنى واحد، وقد أوجبت الضرورة قلبها في ثيرة وثيران لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا بعض الجمع على بعض، كما حملوا الجمع على الواحد في دِيمة وديم وثيرة ليس بمطرد.

قال: (**وإذا جمعتَ[2] قِيلٌ قلتَ أقوالٌ لأنه ليس قبلَها[3] ما يُستثْقَل معه من كَسْرَة أو ياء**).

أراد أن يبيِّن أن قِيلَ وأقوال ليس بمنزلة دِيْمَة ودِيَم؛ وذلك أنه قال دِيَم في الجمع حملا على الواحد، ولم يحمل أقوال على قيل؛ لأن دِيَم قبل الياء كسرة فَحُمِلَ على الواحد الكسرة التي قبلها، وليس كذلك أقوال لبطلان الكسرة التي في قيل، فأشبهت ميزان.

قال: (**ولو جَمَعْتَ الحِياكَة والخِيانَة كما قلتَ رِسالَة ورَسائِل لقلتَ حَوائِك وخَوائِن**) يعني أنك لا تقول حَيائك ولا خيائن، وإن كان واحده[4] مكسورًا، وليس ذلك بمنزلة دِيمَة ودِيَم؛ لأن حيائك قد انفتحت فيه الحاء فردت الواو إلى أصلها، و[5] في دِيَم قد

=٢٣؛ طبقات فحول الشعراء ١: ٥٢؛ جمهرة أشعار العرب للقرشي ٦٧؛ الأغاني ٩: ١٠٨؛ مقدمة ديوان الأعشى الكبير؛ الأعلام ٧: ٣٤١).

(١) في الأصل: رفعا، وما أثبت من الديوان. وهذا من عجز بيت للأعشى من البسيط، والبيت بتمامه:

فظل يأكل منها وهي رائعة حد النهار تراعي ثيرة رُتُعا.

ديوان الأعشى الكبير ١٠٥، ورد البيت منسوبًا إليه في تاج العروس (رتع). وورد هذا الجزء من العجز فقط في كتاب الجيم ١: ١٠٩ منسوبًا إلى الأعشى برواية الديوان. وورد البيت بلا نسبة في: جمهرة اللغة ٤٢٤ برواية الديوان؛ المخصص ٨: ٣٦ برواية:... تراعي ثيرة نثرا؛ الخصائص ١: ١١٣ برواية:... يراعي ثيرة رُتُعا. (معجم إميل يعقوب ٤: ١٩٩). والأبيات في وصف بقرة وحشية أكل السبع ولدها، شبه بها ناقته. الشاهد في «ثِيَرَة» جمع ثور على غير القياس، والقياس: ثِيَرَة.

(٢) زادت ي بعد ذلك: لك غزا وقضى، وفي الاسم قفا ورحى فالجواب وبالله التوفيق.

(٣) زادت ي هنا: ليس.

(٤) ي: واحد.

(٥) و: ساقطة من ي.

انكسرت / [١٨٦ظ] الدال التي قبل الواو فتركت ياءً كما كانت إذا كانت العلةُ التي من أجلها قلبت في الواحد ياءً انكسارَ ما قبلَها، والكَسرُ موجود في الجمع، وكانت الواو بعد الفتحة أخفَّ عليهم وبعدها الألف.

([١]ألا ترى أنك تقولُ[١] عَاوَدَ فتقلِبَها واوًا كما قلتَ[٢] مِيزَان[٣] ومَوازين)

يعني أنك تقول عَيَدَ، ثم تقول منه عاود للألف[٤] التي قبل الواو، وتقول موازين جمع ميزان للفتحة التي قبلها.

قال: **(فلا[٥] يكونُ أسوأَ حالا في الرد إلى الأصل [٦]من الساكن[٦])**

يعني حيث قلت قِيلٌ وأقوالٌ، وليس ميزان وموازين بأبعد من رد قيل إلى أقوال.

قال: **(ومِمَّا أُجْرِي مُجرى حالَتْ حِيالاً ونامَ نِيامًا: اجتزت اجتيازًا، وانقدت انقيادًا، قُلِبَت الواوُ[٧] ياءً حيث كانت بين كسرة وألف، ولم يحذفوا كما حذفوا في الإقالة[٨] والاستعاذة[٩]؛ لأنَّ ما قبل هذا المعتل لم يَكُن ساكِنًا في الأصل حُرِّك بحركةِ ما بعدَه فيُفْعَلَ ذلك بمصدره. ولكنَّ ما قبلَه بمنزلة قافِ قامَ ونونِ نامَ، وقاد[١٠] يجري مجراهما. والحرفُ قبلَ المُعتَلِّ فيما ذكرت لك ساكنُ الأصلِ، ومصدره كذلك، فأُجْرِيَ مُجراه).**

---

(١) الكتاب: فكأنك قلت.

(٢) الكتاب: قلبت.

(٣) الكتاب: ميزانًا.

(٤) في الأصل: الألف.

(٥) الكتاب: ولا.

(٦ – ٦) الكتاب: من رد الساكن إلى الأصل حيث قُلِب.

(٧) الواو: ساقطة من ي.

(٨) هارون: الإقامة.

(٩) ي: والاستقالة والاستفادة.

(١٠) ي: كلمة غير واضحة وقاد، هارون: فنام وقاد.

يعني أن مصدر انْفَعَلَ وافْتَعَلَ يلحقه من الاعتلال ما لحق قِيام وحِيال / [١٨٦و] وذلك أن انقاد ـ وهو الفعل ـ واختار، آخرها وهو قاد وخار[1] بمنزلة قام وحال، فيقال انقياد واختيار كما يقال قِيام وحِيال.

قال: (فأمّا اسم اخْتَارَ واخْتِيرَ فمعتلٌّ كما اعتلَّ اسمُ قالَ وقيلَ[2]) فاسم اختار ومُخْتارٌ وأصله مُخْتَوَرٌ فقلبتها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير اللفظ بهما واحدًا.

قال: (فأمّا[3] الفِعالُ من جَاوَرْتُ فتقول فيه بالأصل، وذلك الجِوار والحِوار) ومثل ذلك كل شيء قد[4] صح فعله، وقد بيّنا ذلك فيما مضى.

(وأما الفُعُولُ من نحوِ قُلْتُ مصدرًا، ومن نحو سَوْطٍ جَمْعًا، فليس قبلَ الواوِ فيه كسرةٌ فتقلبَها كما تقلبُها ساكنةً، فهم يدَعونها على الأصل كما يدعون أدوُرًا ويهمزون كما يهمزونه. والوجهانِ مطَّردان)

يعني أن لا تعتل ولا تقلب الواو فيه ياءً وإن كان فِعْلُه معتلا أو كان جمعًا واحدُه ساكنُ الواوِ؛ لأنَّ الذي كان يوجب الاعتلال في ذلك الكسرةَ مع سائر ما ذكرناه، والكسرة مفقودة في فُعُول.

فأما فُعُولٌ مصدرًا فغار غؤورًا وسار سؤورًا إذا علا على الشيء. وأما فُعُول جمعًا فُحُوْل وحُؤول وخَوْر وخؤور، والخور الغامض من / [١٨٧ظ] البحر كالنهر فيه.

والفَعُول بهذه المنزلة لا يعتل، وهو أولى بالصحة من فُعُول أو مثله بسبب الفتحة في أوله.

---

(١) في الأصل نار، تصحيف.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: وكذلك اسم انقاد وانْقِيدَ ونحوه.

(٣) ي: فإنها.

(٤) قد: ساقطة من ي.

قال: (**ولم يُسكِّنوا فيحذفوا فيصيرا[١] بمنزلة ما لا زيادة فيه نحو فُعْلٍ وفَعْلٍ[٢]**)

لَمَّا ذكر سيبويه فُعُول وفَعُول وأنهما لا يعتلان قال عقيب ذلك: ولم يسكِّنوا، يعني لم يعلّوا الواو فيهما فيسكِّنوها؛ لأنهم لو أسكنوها اجتمعت واوان ساكنتان إحداهما عين الفعل والأخرى واو فُعُول وفَعُول. وإذا اجتمع ساكنان فلا بد من حذف أحدهما، فإذا حذفنا إحدى الواوين بعد التسكين يبقى فُعْل وفَعْل، ومثل ذلك لو أعللنا الواو في غؤور وقؤول [٤]سكنَّاهما، فإذا حذفنا إحداهما بقي غُور[٣] وقُول[٤] فيلتبس بناء ما فيه زيادة وما لا زيادة فيه.

قال: (**ولكنَّها تُقْلَبُ ياءً في فُعَّل، وذلك قولهم[٥]صُيَّم في صُوَّم، وقُيَّم في قُوَّم، وقُيَّل في قُوَّل، ونُيَّم في نُوَّم[٥]**) يعني: ولكن الواو تقلب ياء في فُعَّل؛ لأنه قد ذكر أنها لا تقلب في فُعُول[٦]، وإنما قلبت الواو في صُيَّم وقُيَّل تشبيهًا بـ عُتِيّ وعُصِيّ، وذلك أن عُتِيّ وعُصِيّ يجب القلب فيهما وفيما جرى مجراهما و[٧]الأصل فيهما عُتِو وعُصِو، ووقعت طرفًا في جمع فقلبت ياء استثقالا لواو مشددة طرفًا في جمع / [١٨٧و] إن[٨] كان الجمعُ أثقل من الواحد، وصُوَّم وقُوَّل قد قربت واوهما من الطرف فشبهت بواو عُتُوّ إذ كانت مشددة مثلها، فإذا بَعُدَت من الطرف لم يجز فيها هذا القلب كقولهم صُوَّام وزُوَّار لا يجوز فيه

(١) الكتاب: ويصيرا.

(٢) وفعل: ساقطة من الكتاب.

(٣) في الأصل: عور، تصحيف.

(٤ – ٤) ساقطة من ي.

(٥ – ٥) ي: في صُوَّم صُيَّم، وقُيَّل ونُيَّم في قُوَّل ونُوَّم.

(٦) زادت ي: وفَعول.

(٧) مطموسة في الأصل، وأظنها: و.

(٨) ي: إذ.

صُيَّام وزُيَّار؛ لأن الألف قد صارت بين الواو وبين الطرف، وزعم بعضهم أنه قد جاء مثْلُ ذلك، وهو صُيابة تقول في صُيَّابة قومه أي في كثرتهم وفي أهل الشدة منهم، وزعم أن الأصل فيه صُوّابة؛ لأنه من صاب يصوب.

قال: (**وقد قالوا**(١)**: مَشُوبٌ ومَشِيبٌ، وحُورٌ وحِيرٌ وهذا النحو فشبَّهوه بفُعَّلٍ**(٢)) يعني شبهوه بصُيَّم في قلب الواو ياءً، وقد ذكرنا قصة مشوب.

قال: (**وأما طَوِيلٌ وطِوَالٌ** (٣)**فهو بمنزلة**(٣) **جاوَرَ وجِوارٌ**) يعني أنه لا يعتل جمع طويل لتحرك الواو في واحده، كما لا يعتل مصدر جاوَرَ لصحة فعله، وقد مضى هذا.

قال:(**وأمَّا فَعَلانٌ فيجري على الأصلِ وفَعَلَى، نحو: جَوَلانٍ وحَيَدانٍ، وصَوَرَى وصَيَدَى**(٤)**. جعلوه بالزيادة حين لَحِقَتْه بمنزلةِ ما لا زيادةَ فيه مما لم يجئ على بناء**(٥) **الفعل، نحو الحِوَل والغِيَر واللُّوَمَة**).

جعل سيبويه فَعَلان وفَعَلى إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياءً بمنزلة ما لا يعتل، وهو كلام العرب / [١٨٨ظ] الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن الفعل ولاحقًا بما لا يعمل ولا يشبه الفعل بحِوَل وغِيَر، ولم تكن الألف والنون في جَوَلان وألفا التأنيث في حَيَدَى وصَوَرَى بمنزلة هاء التأنيث؛ لأن ألف التأنيث والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما فيُعتَدُّ بهما في جمعه كقولك في جمع حُبلَى: حَبَالى، وفي جمع سَرحَان: سراحين، وليس ذلك في هاء التأنيث، وأيضًا فإن هاء التأنيث تدخل في بناء

(١) الكتاب: وقالوا.

(٢) زادت هارون بعد ذلك: وأجروه مجراه.

(٣ – ٣) ي: فبمنزلة.

(٤) هارون: وحيدى، بولاق: وحَيَدَى.

(٥) الكتاب: مثال.

التذكير فلا تغيِّره، وألف التأنيث تدخل فتغيره كقولك: سَكْرَان وسَكْرَى، وأَحْمَر وحَمْرَاء، وكذلك الألف والنون لأنه بمنزلة ما قد بُنِيَ الاسم عليه، ثم قوّى سيبويه ذلك بأن قال: لما رأينا فَعَلان إذا كانت لام الفعل منه واوًا أو ياءً لا تعتل، نحو[1]: النَّزَوان وغَزَوان ونَفَيان، ولام الفعل أولى بالإعلال من عينه [2]وجب أن لا تعتل[3] العين في هذا البناء إذا لم تعتل[3] اللام التي هي أولى بالإعلال منها[2].

فإن قال قائلٌ: ولِمَ لم تُعَلّ لام الفعل في مثل نَزَوَان ونَفَيَان؟ قيل له: لو أعللناها سكنّاها فاجتمع ساكنان: ألف فَعَلان، واللام المعتلة، ووجب إسقاط أحدهما، فإذا أسقط بقي نَزَّان ونَفَّان فيشبه فَعَّال.

وبعض العرب / [١٨٨و] يعلُّ فَعَلان الذي عينه واو أو ياء فيقول: داران وحادان وهامان ودالان، وأصل [4]حادان حَيَدان من حاد يحيد[4]، وهامان هيمان من هام يهيم، وداران من دار يدور، ودالان من دال يدول من الدولة، وهذا شاذ قليل.

وكان أبو العباس المبرد يقول: القياس إعلال جَوَلان وحَيَدان[5]؛ لأن الألف والنون عنده بمنزلة هاء التأنيث، وجَوَلان وحَيَدان[5] عنده شاذ خارج عن القياس.

قال: (**وفُعَلاءُ بمنزلة ذلك. قالوا: قُوَباء وخُيَلاء**[6]) يعني أن هذا يَصِحُّ ولا يعتل؛ لأن صدره فُعَل يشبه وزن الفعل كنوم وتوم[7].

---

(١) نحو: ساقطة من ي.

(٢ – ٢) ي: وجب ألا تعتل العين في هذا البناء إذ لم تعل اللام التي هي أولى بالإعلال من عينه (مرتين)، وبعدها: وجب ألا تعتل العين في هذا البناء إذ لم تعل اللام التي هي أولى بالإعلال منها.

(٣) ي: يعل.

(٤) ي: جادان جيدان من جاد يجيد.

(٥) ي: جيدان.

(٦) زاد الكتاب بعد ذلك:، فتمّت كما قالوا: عُرَواء.

(٧) في الأصل: نوم، وما أثبت من ي.

(**وكذلك فِعَلاء نحو السِّيَرَاء**) أولها[1] كأول قِيَم وسِيَر ودول، وقام المقر على فِعَلاء بسبب الياء، كما قالوا بِيوت وعِيون بمعنى عُيون وبُيوت، وكما قالوا في التصغير بِييت وعِيينة في معنى بُييت فكسروا استثقالا للضمة مع الياء، والذي قاله ليس ببعيد لأنّا لم نرَ اسمًا على فِعَلاء إلا ما كان عينُ الفِعْلِ منه ياءً.

(١) في الأصل، ي: أوالها، وأظن أن ما أثبت هو الأصح.

هذا باب[1] ما تُقلَبُ فيه الياءُ واوًا، وذلك فُعْلَى إذا كانت اسمًا

(وذلك: الطُّوبَى، والكُوسَى؛ لأنها لا تكون وصفًا[2] بغير ألف ولام، فأُجْرِيَت مُجرَى الأسماء التي لا تكون وصفًا. / [١٨٩ظ] وأمَّا إذا كانت وصفًا بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعْلٍ منها، يعني بِيضٌ. وذلك قولهم: امرأةٌ حِيكَى. ويَدُلُّكَ على أنها فُعْلَى أنه لا يكون فِعْلَى صفةً. ومثل ذلك: «قسمةٌ ضِيزَى»).

القصد في هذا الباب وفيما قبله من الأبواب وفي أبواب بعده إلى ذكر أحوال عين الفعل وما يلزمها.

اعلم أنهم فرَّقوا بين الاسم والصفة في أبنيةٍ، فأجروا الاسم لخفته مُجرَى تجنبوه في النعت، فمن ذلك فُعْلَى إن كان اسمًا وكان عين الفعل منه ياءً قلبوها واوًا لانضمام ما قبلها، وإن[3] كان صفة كسروا ما قبل الياء حتى تسلم الياء، فقالوا في الاسم طُوبَى والأصل طيبى؛ لأنه من الطيب، وقالوا في الصفة: امرأة حُيكَى وقِسمة ضُيزَى، والأصل حِيْكى وضِيزى؛ لأنه من حاكت في مشيتها تحيك حيكانًا، وَضِيزى من ضاز يضيز، وليس في الصفات فِعلَى فيصير[4] حِيْكى وضِيْزى مثل بِيض وأصله بُيُض.

فإذا كان فُعلى في المؤنث نظيرًا لأفعل في المذكر كان بمنزلة الاسم وإن كان نعتًا؛ لأنه لا يستعمل إلا بالألف واللام، كقولك في تأنيث الأكيَس[5] الكُوسَى، وفي تأنيث الأجود والأبْيَن الجُودَى والبُونَى، كما قلت في تأنيث الأفضل الفُضْلَى والأعز العُزَّى، شبهوا

(١) بولاق ٢: ٣٧١، هارون ٤: ٣٦٤.

(٢) ي: وصف.

(٣) ي: وإذا.

(٤) ي: فصير.

(٥) ي: لأكيس.

/ [١٨٩و] الاسم في قلب الياء منه واوًا لانضمام ما قبلها بمُوسِر ومُوقِن، وشبهوا الصفة في كسر ما قبل الياء ببِيض وعِين، وكانت سلامة الياء في الصفة أولى؛ لأن الصفة أثقل من الاسم، والياء أخفُّ من الواو، فجُعِلَ لفظُ الخفيف للثقل كما قد مضى مثل ذلك في نظائره.

وإذا كان الاسم أو النعت على فَعْلَى، وموضع عين الفعل منه ياء أو واو لم تتغير لأنهما ساكنتان، وقبلهما فتحة كقولك: فَوْضَى، وامرأة جَوْعى، وعَيْثَى تأنيث عيثان وهو المفسد، وامرأة غَيْرَى.

قال سيبويه عقيب ذكره الفرق بين الصفة والاسم في الكَوْسَى والحَيْكَى[1]: (**وإنَّما[2] فرَّقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرَّقوا بين فَعْلَى اسمًا وبين فَعْلَى صفةً في بنات الياء التي الياءُ فيهن لامٌ. وذلك قولُهم: شَرْوَى وتَقْوَى في الأسماء. وتقول في الصفات: صَدْيا وخَزْيا، فلا تقلب**)

شبه تفرقتهم بين الاسم والنعت والعين ياء في فَعْلَى بين الاسم والنعت واللام ياء في فُعْلى، وذلك أن فَعْلَى إذا كانت اسمًا ولام الفعل منه ياء جعلوه واوًا فقالوا: هذا شَرْوَى [هذا][3] أي مثله، وهو اسم وأصله ياء لأنه من شريت مأخوذ؛ لأن شريت الشيءَ بالشيءِ أي أعطيته وأخذت / [١٩٠ظ] به، وكأن شروى الشيء هو الذي يُشرَى به.

وتَقْوَى اسم، وأصلها ياء لأنها من وقيت، وإذا كان نعتًا أُقِرَّت الياء على حالها كقولهم صَديا وخزيا تأنيث صَدْيَان وهو العطشان، وخَزْيَان وهو المستحي من فعلٍ فعلَه، النادم عليه.

---

(١) ي: والحيك. (٢) الكتاب: فإنما.

(٣) إضافة من ي.

قال: (وصارت [١]فُعْلَى نظيرة فَعْلَى[١]، حيث كانت الياء ثانية)

يعني أن فُعْلَى إذا كانت عين الفعل ياءً لم تغير في اسم ولا صفة كما ذكرنا في عَيْشَى، فليس فُعْلَى التي عينها ياء بمنزلة فَعْلَى؛ لأن الفتح إذا كان بعده ياء ساكنة لم توجب لها قلبًا ولا تغييرًا.

قال: (وإنما[٢] أرادوا أن تُحَوَّل إن[٣] كانت ثانيةً من علة، فكان ذلك تعويضًا للواو من كثرةِ دخولِ الياءِ عليها)

قال أبو سعيد رحمه الله: كأن القياس كان عند سيبويه أن يكون فَعْلَى اسمًا إذا كان ثانيه ياءً أن تسلم الياءُ لقربِها من الطرف، ولم يَحْفل بألف التأنيث فيقال الكَيْسَى وكَيْسَى، ولكن العرب اختارت الواو وقلب الياء إليها تعويضًا من قلب الواو ياءً في مواضع كثيرة؛ لأن دخول الياء والواو على ذلك أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شَرْوَى وتَقْوَى في باب /[١٩٠و] قلب الياء واوًا.

(١ – ١) الكتاب: فُعلَى ههنا نظيرة فَعلَى هناك، وبعد ذلك: ولم يجعلوها نظيرة فَعْلَى.

(٢) الكتاب: فإنما.

(٣) الكتاب: إذا.

هذا باب[1] ما تُقلَبُ الواوُ فيه ياءً

إذا كانت متحركةً والياءُ قبلها ساكنة، أو كانت ساكنةً والياءُ بعدها متحركة

(وذلك لأن الياءَ والواوَ بمنزلة التي تدانت مخارِجُها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما[2] على ألسنتهم، فلمّا كانت الواوُ ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها[3] كان العملُ من وجهٍ واحد[4] أخفَّ عليهم، وكانت الياءُ الغالبةَ في القلب لا الواوُ؛ لأنها أخفُّ عليهم، لِشَبَهِها بالألف. وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سيدٌ وميِّتٌ[5]).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بيَّنا فيما مضى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأُولى[6] منهما ساكنة أن الواو تُقلَب ياء تأخرت أو تقدمت؛ وإنما كان ذلك لما ذكر سيبويه أنهما بمنزلة حرفين، وإن كانا متباعدين؛ لأنهما متشاركان في المد واللين وفي أشياء كثيرة، فصارا باشتراكهما في هذه الأشياء بمنزلة حرفين متقاربي المخرج مثل التاء والدال والذال، فلمَّا كان الحرفان المتقاربان إذا اجتمعا جاز إدغامهما أو وجب إدغامهما كان ذلك في الواو والياء أوجب، ولهذ لزم. والذي أُدغِم / [١٩١ظ] من الحرفين المتقاربين كقولك اذّكر وأصله ذال وتاء، صيِّرت التاء دالا فصارت ذالا ودالا، وكقولك مضت وعد وصارت الياء أولى وقلب الياء إليها أوجب لما ذكرناه من تمكُّن موضعها من اللسان، وتوسطه، ولخفة الياء وشبهها بالألف، فأصل سَيِّد ومَيِّت فَعْيِل لأنه من ساد يسود ومن الموت،

(١) بولاق ٢: ٣٧١، هارون ٤: ٣٦٥.

(٢) في الأصل: وممرها، وما أثبت من الكتاب.

(٣) ي: فيها، تحريف.

(٤) زاد الكتاب هنا:، ورفع اللسان من موضع واحد.

(٥) الكتاب: وصَيِّبٌ.

(٦) ي: الأول، تحريف.

وزعم الفراء أن سيِّد ومَيِّت فَعْيِل اعتلت عين الفعل منه [كما اعتلت](١) في مات يموت وصات يصوت(٢)، فقدّم وأخّر وقلبت الواو ياءً، وأنه ليس في الكلام فَيْعِل الذي تعتل عينه، إنما يجيء على هذا الوزن، وأن طويل شاذ لم يجئ على قياس طال يطول، وكان ينبغي إذا جاء على طال يطول أن يقال طَيِّل كما قيل سَيِّد وصَيِّت، وإذا لم يكن على فَعِّل معتل صح كقولك سَوِيق وعَوِيل وحَوِيَل.

والذي قاله سيبويه أولى؛ لأن الظاهر من وزن البناء هو فَعَلَ فَيْعُل، وقد خصُّوا فيما ذكر سيبويه المعتل بأبنية لم يجعلوها لغيره، فمنها فَيْعِل كسَيِّد ومَيِّت، ولغير المعتل فَيْعَل كصَيْقَل(٣) وحَيْدَر(٤)، ومنها فُعَال(٥) جمع فاعِل كقاضٍ وقُضاة وغازٍ وغُزاة، وفي غير المعتل يكون على فَعَلَة نحو كاتب وكَتَبَة وبارّ وبَرَرَة، ومنها فيعلولة(٦) نحو كينونة وقيدودة(٧)، والأصل /[١٩١و] كيِّنونة وقيِّدودة، وذكر الفراء أن هذه الأبنية كأبنية الصحيح كما ذكرناه، وأصل قُضاة عنده فُعُل كشاهِد وشُهُد وجاثِم وجُثُم، فكان أصل قضاة قُضِّي كما تقول غازٍ وغُزِّي، واستثقلوا التشديد على عين الفعل فخففوا وعوضوا من الحرف الذي حذفوه، كما قالوا عِدَة فعوضوا هاء من الواو المحذوفة.

وأما كينونة فالأصل فيه عند الفراء كونونة على فُعلولة مثل بُهلول وصُندوق، ثم فتحوه؛ لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء، كقولهم صار صَيرورة

---

(١) إضافة من ي.

(٢) ي: وصاب يصوب.

(٣) صيقل: من صَقْل الشيء وجليه.

(٤) ي: جيدر، والحَيدَر: القصير.

(٥) في الأصل وفي ي: فُعَلَة، وما أثبت هو الصواب.

(٦) في الأصل: فيعولة، وما أثبت من ي.

(٧) الفرس القيدود: طويل العنق، والمؤنث القيدودة.

وسار سَيرورة، ففتحوه حتى تسلم الياء؛ لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، فقلبوا الواو ياءً في نحو كينونة وقيدودة، والقول في ذلك ما قاله[1] سيبويه.

قال أبو سعيد رحمه الله: أما فَيعِل كسَيِّد فقد ذكرناه، ونقوِّي ذلك بأن نقول: إن كان أصل سَيِّد سَوْيِد على فَعْيِل فالواو فيه إما أن تكون في موضعها أو قد أُخِّرَت، فإن كانت الواو في موضعها فينبغي إذا خُفِّفت في سَيِّد ومَيِّت [2]أن نردها إلى الواو، فنقول: سَوِّد ومَوِّت، كما نقول[2]: أموات؛ لأن الذي حذفناه هو الحرف الثاني، وإن كانت الواو قد قُدِّمت عليها ياءُ فَعْيِل وأُخِّرت هي فقد تفرَّد المعتل بهذا التقديم الذي لا يوجد مثله في الصحيح؛ لأن ياء فَعْيِل لا تُقَدَّم /[١٩٢ظ] على عينه في شيء من الصحيح، فإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يخص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح.

وأما كينونة فهي عند سيبويه فيْعَلولة، والأصل كيَّنونة، ولكنهم خففوها كما خففوا سيِّد[3] وميِّت، كما أن التخفيف والتشديد في سيِّد وميِّت جائزان، وفي كينونة يجب التخفيف لكثرة حروفه؛ وذلك أن نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة، وهي على ستة أحرف، وقد لزمتها هاء التأنيث.

وقد يخففون منها لكثرة حروفها كقولهم في اشهيباب اشهباب، فلمَّا جاز التخفيف فيما قلَّت حروفه، وهو سيِّد لزم التخفيف فيما كثرت حروفه وهو كينونة، ولو كانت فَعْلُولَة [لوجب أن يقال][4] قَوْدُودَة وكَوْنُونَة.

---

(١) ي: ما قالوا قاله.

(٢ – ٢) ي: أن تردها.. فيقول.. كما تقول.

(٣) سيِّد: ساقطة من ي.

(٤) إضافة من ي.

وأما قول القائل إنهم غلَّبوا الياء على الواو لأن الباب للياء فليس بشيء؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة، وما جاء منها فذوات الواو منه قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها كقولك كينونة وقيدودة وحال حيلولة، واستدل على أنه ليس بفَيْعِل، أعني سيِّد وميِّت أنه لو كان فَيْعَل لوجب أن يقال سَيَّد ومَيَّت كما قالوا تَيَّجان وهَيَّبان، فالتَّيَّجان فَيعَلان ومعناه الذي يعترض في كل شيء، والهَيَّبان الجبان الذي /[١٩٢و] يهاب كل شيء.

وقد ذكر سيبويه أن قومًا قالوا سيَّد فيعَل، وأنه كسر عين الفعل كما قالوا في بَصرِي: بِصرِيّ، وكما قالوا في أُمَوي أَمَوي،وقالوا أُخت والأصل الفتح لأن أصلها أَخَوَة، وقد مضى هذا مُفَسَّرًا.

وإنما قال هذا القائل إن وزنه فيعَل؛ لأنه وجد فَيْعَلا في الكلام، ولم يجد فَيْعِلا[1] فجعله فيعَلا، ثم جعل الكسرة تغييرًا كما غيّر في بِصري في النسبة إلى البَصرة، وفي النسبة إلى دَهْر دُهْرِي، وقد جاء في بعض هذا المعتل فَيْعَل، قال الشاعر:

ما بالَ عَيْنِي كالشُّعَيْبِ العَيَّن[2]

---

(١) في الأصل: فيعَل.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، وبعده: وبعض أعراض الشجون الشُّجَّن، في قصيدة طويلة يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، الديوان ١٦٠. ورد منسوبًا إليه في: شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٧٩؛ شرح شواهد الشافية ٦٢؛ الخصائص ٢: ٤٨٥؛ المزهر ٢: ٥٦؛ أدب الكاتب ٥٩٨؛ الصحاح (عين)؛ جمهرة اللغة ٩٥٦. وورد البيت بلا نسبة في: الكتاب (بولاق ٢: ٣٧٣ ونسبه الأعلم الشنتمري إلى رؤبة، هارون ٤: ٣٦٦)؛ شرح الشافية ١: ١٥٠، ٢: ١٥٤؛ الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٣؛ الممتع في التصريف ٦٣؛ شرح اخيارات المفضل للخطيب التبريزي ٦٢٦؛ اللسان (أيل)؛ مقاييس اللغة (شعب، عين) (معجم إميل يعقوب ١٢: ٢٦١) والشعيب القربة الصغيرة، والعين البالية، شبه عينه لكثرة بكائه بالقربة.

والشاهد فيه مجيء العَيَّن على فيعَل، وهو شاذ في المعتل لم يُسمَع إلا في هذه الكلمة، وكان قياسها أن تكسر العين مثل سيِّد وهيِّن (عَيِّن) وهو بناء خاص بالمعتل، كما اختص الصحيح بوزن فَيْعَل.

قال: (**فإنما يحمل هذا على الاطِّراد حيث تركوها مفتوحةً فيما ذكرتُ لك، ووجدتَ بناءً في المعتل لم يكن في غيره. ولا تحمله[1] على الشاذ الذي لا يطَّرد، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون فَيْعِلًا**).

يعني أن هذا البناء إنما يُحَمَل على فَيْعِل لأنه المطَّرد في الباب، ولو كان فَيْعَل لـتُرِك على الفتح فقيل في سيِّد: سيَّد كما قيل عَيَّن، ثم قوَّى حملُ سيِّد على فَيْعِل أنهم قد وجدوا في المعتل بناءً ليس مثله في الصحيح. قوله: (**ولا تحمله[2] على الشاذ الذي / [١٩٣ظ] لا يطرد**) يعني لا يحمل على فَيعَل مثل عيَّن وأنت تجد سبيلا إلى أن تجعله فَيْعِلا.

قال: (**وأما قولهم: مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ، فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هايرٍ[3]، لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كَيْنُونَةٍ وقَيْدُودَةٍ[4]**).

يعني أنهم حذفوا عين الفعل من سيِّد وكان أصله سَيْوِد، وعين الفعل منه واو ومن ميت، فبقي مَيْت استثقالا لياءين وكسرة، وكان هذا الحذف لازمًا في كينونة لما ذكرناه، وشبَّهَ سيبويه حذفَ عين الفعل من مَيْت وهَيْن بحذفهم الهمزة من هائر، وهي أيضًا عين الفعل استثقالا للكسرة على همزة هائر.

ويجوز لقائل أن يقول إن هارًا إنما الأصل فيه هار يهور، وعين الفعل وقعت ساكنةً معتلةً في هار يهور. فإذا جاءوا باسم الفاعل وقعت عين الفعل ساكنة في أسماء الفاعل كما كانت الألف[5] ساكنة، فاجتمع ساكنان، فحذفوا أحدهما لاجتماع الساكنين.

---

(١) في الأصل: ولا نحمله، ي: ولا يحمله، وما أثبت من هارون، وتدعمه بقية الكلام.

(٢) ي: ولا يُحَمَل.

(٣) الكتاب: هائر، بتحقيق الهمزة.

(٤) زاد الكتاب: وصيرورة.

(٥) مطموسة في الأصل، ي.

قال عقيب حذف العين من كينونة وقيدودة: (**لَمَّا كانوا يحذفونها في العدد الأقل ألزموهن الحذفَ إذا كَثُرَ عددُهُنَّ وبلغن الغاية في العدد، [إلا]**[(١)] **حرفًا واحدًا. وإنما أرادوا بِهِنَّ مثالَ عَيْضَمَوزٍ**[(٢)]).

يعني ألزموا كينونة الحذف / [١٩٣و] لأنها على ستة أحرف، والغاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة، مثل الغاية إلا حرفًا واحدًا. وقوله: إنما أرادوا بهن مثل عيضموز يعني في عدة الحروف وزيادة الياء ثانية.

قال: (**وإذا أردت فَيْعَلٌ من قُلْتُ قلتَ: قَيَّلٌ. فلو كان يُغَيَّر شيء من الحركة باطراد لغيَّروا الحركة هاهنا. فهذه تَقْوِيَةٌ لأن يُحَمَل سَيِّدٌ على فَيْعِلٍ؛ إذ كانت الكسرة مطردة كثيرة. وبناتُ الياءِ فيما ذكرتُ لك وبناتُ الواوِ سواءٌ**).

يعني أنا لو بنينا فَاعِل من القول لوجب أن نقول[(٣)] قَيَّل، وذلك أنا نزيد ياء فَيعَل فيصير قَيْوَل، فتقلب الواو ياءً لسكون الياء التي قبلها، وتدغم. ومعنى قوله: «فلو كان يغير شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هاهنا» يريد: لو كان فيعَل من ذوات الواو والياء يوجب الكسر كما زعم من حكى عنه سيبويه في سيِّد وميِّت أنه فيعَل لوجب أن يقال قيِّل ولاطرد ذلك، وبنات الياء والواو سواء في فيعِل: فبنات الواو كسيِّد ومَيِّت، وبنات الياء كليِّن وديِّن.

قال: (**ومِمَّا قلبوا الواوَ فيه ياءً: دَيَّارٌ وقَيَّامٌ، وإنَّما كان الحدُّ قَيْوامٌ ودَيْوارٌ. وقالوا قَيُّومٌ ودَيُّورٌ، وإنما الأصل قَيْوُومٌ**[(٤)] **ودَيْوُورٌ، لأنهما بنيا**[(٥)] **على فَيْعَالٍ وفَيعُولٍ**).

---

(١) إضافة من الكتاب.

(٢) ي: العيضمور، وهي من الإبل: العظيمة، اللهازم: الكبيرة القصيرة اللحيين، والعيضموز: العجوز الكبيرة.

(٣) ي: يقول. (٤) ي: قيوم، بواو واحدة.

(٥) بنيا: ساقطة من هارون.

ولو كان ديَّار على فعَّال لوجب أن يقال / [١٩٤ظ] قَوُوم؛ لأن عين الفعل واو.

قال: (**وأما فِعْيَلٌ مثل حِذْيَمٍ فبمنزلة فَيْعَلٍ، إلا أنَّكَ تكسَرُ أولَ حرفٍ فيه**[١]) يعني أنه يستوي لفظ فَيْعَل وفِعْيَل مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله، فمن ذلك أنا لو بنينا فِعْيَل من قام لوجب أن تقول قِيَّم والأصل قِوْيَم، فاجتمعت الواو والياء والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً فأدغمت الياء فيها.

وفَيعَل من القول تقول فيه قَيَّل على ما بيَّنا، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتحه.

قال: (**وأما زيَّلْتُ ففَعَّلْتُ من زايَلْتُ. وإنما زايلتُ بارَحْتُ**) والدليل على ذلك قولك في المصدر تزييلا كما تقول كسَّرت تكسيرًا، وإنما صارت ياءً لأنها من زاله يزيله[٢] إذا فرَّقه، وزايلته أي بارحته، فقد تبيَّن أنه من الياء، ولو كان من زال يزول لوجب أن يقال: زوَّلتُ تزويلا كما تقول: قوَّمت تقويمًا.

(**ولو كان**[٣] **زيَّلْتُ فَيْعَلْتُ لقلت في المصدر زيَّلةً، ولم** [٤]**تقل تزييلا**[٤])

في الأصل فقال: لو كانت زَيْوَلت في الأصل لوجب أن يكون مصدره زَيْوَلَة يُنقل إلى زيَّلة، فلمَّا لم يكن زيَّلة وقيل تزييل علمنا أنه ليس فَيْعَلْت.

قال: (**وأما تحيَّزْتُ فتَفَيْعَلْتُ من حُزْتُ، والتَّحيُّز تفَيْعُل**)

وإنما علمنا أن تحيَّزت تفَيْعَلَت؛ لأنه لو تفعَّلت لوجب أن يقال تحوَّزت إن كان من حاز[٥] / [١٩٤و] يحوز من الواو، ولكان المصدر تحوُّزا.

---

(١) فيه: ساقطة من ي.

(٢) في الأصل: يزيل، وما أثبت من ي.

(٣) هارون: كانت.

(٤ - ٤) ساقطة من ي.

(٥) ي: جاز، تصحيف.

قال: (**وأما صَيُودٌ وطَوِيلٌ وما أشبه ذلك فإنَّما مَنَعَهُم أن يقلبوا الواوَ فيهن ياءً أنَّ الحرف الأول متحرك**(١)**، فلم يكن ليكونَ إدغامٌ إلا بسكونِ الأوَّلِ. ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحرَّكا أو تحرَّكَ الأول وسكن الآخر لم يُدغموا نحو قولهم: وَتِدٌ ووَتَدٌ فَعَلٌ، ولم يجيزوا وَدَّهُ على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدَّ؛ لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدرُ أن لا يفعلوا ذلك**)

ولم يجيزوا يد وأول هذا الفصل بيِّن من كلام سيبويه. وأما قوله: «فلم يجيزوا ودّه» فإنه يعني لم يجيزوا إدغام الدال في التاء في وتد فعل ماض فيقولون ودَّه؛ لأن الحركة تمنع الإدغام، ولم يجيزوا يد قي يتد محركة التاء؛ ولأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين: إحداهما حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفوها من يَعِد ويَزِن وما أشبهه، والأخرى التسكين والإدغام، وجعل سيبويه اجتماع الواو والياء بمنزلة الحرفين المتقاربي(٢) المخرج، فلمّا لم يُدغَم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وتد ويتد لم تدغم أيضًا الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرُّك(٣) الأولى فيهما كما ذكر في صَيُود وطَوِيل، ولأنه / [١٩٥ظ] فيما ذُكِر ذُكِر(٤) أن الواو والياء مشبهتان بحرفين متقاربي(٥) المخرج، فإذا كان ما تقارب مخرجه لا يدغم إذا ترك الأول، فكذلك الياء والواو إذا تحركت الأولى منهما، وإذا كان الحرفان من جنس واحد والأول منهما متحرك جاز أن يدعم نحو مُدَّ ومَدَّ؛ لأن الحرفين إذا كانا من موضع واحد اختاروا أن يرفعوا اللسان رفعة واحدة فأدغموا،

---

(١) في الأصل: المتحرك، وما أثبت من الكتاب.

(٢) ي: المتقاربين.

(٣) ي: ليحرِّك.

(٤) هكذا في الأصل، ي بالتكرار.

(٥) ي: متقاربين.

وإن كان الحرفان من موضعين لم يرفعوا اللسان بهما رفعة واحدة فتركوا كل واحد منهما على أصله.

قال: **(وفَوْعَلٌ من بِعْتُ بَيَّعٌ تقلب[1] الواوُ كما قلبتها[2] وهي عين في فَيْعِلٍ وفَيْعَلٍ[3] من قلت)**.

وإنما قلت: بيَّعٌ لأن الأصل بَوْيَعٌ، فقلبت الواو ياءً لتقدمها الياء وسكونها نحو لويته ليًّا، والأصل: لَوْيًا، وقد مضى نحو هذا.

(وكذلك فِعْيَل من بِعْتُ [4]وفَعْوَلٌ، تقول بَيَّعٌ وبِيَّعٌ[4])؛ لأن أصله بَيْوَع قلبت الياء واوًا.

قال: **(وسألتُ الخليلَ عن سُويِرَ وبُويعَ ما منعَهم من أن يقلبوا الواوَ ياءً ؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنَّما صارَتْ للضمَّة حين قلتَ فُوعِلَ. ألا ترى أنك تقول: سايَرَ ويُسايِرُ، فلا تكونُ فيهما الواوُ. وكذلك تُفُوعِلَ نحو: تُبُويِع؛ لأن الواوَ ليست / [١٩٥و] بلازمة، وإنَّما الأصلُ الألفُ.**

ومثل ذلك قولهم: رُوْيةٌ ورُوَيا ونُوْيٌ، لم يقلبوها ياءً حيث تركوا الهمزة؛ لأنَّ الأصلَ ليس بالواو، فهي في سُويِرَ أجدرُ أن يَدَعوها، لأن الواو تُفارِقُها إذا تُرِكَت فُوعِلَ، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تُرِكَت الهمزة).

قال أبو سعبد رحمه الله: قد ذكرنا أن الواو والياء إذا اجتمعا والأولى منهما ساكنة أن الواو تقلب ياءً وتدغم، وقد رأينا الواو والياء قد اجتمعتا في سُويِرَ والأولى منهما ساكنة، فلم تقلب الواو ولم تدغم، والسبب في ذلك أن هذه الواو لا تثبت واوًا وإنما هي ألف

---

(١) ي: وتقلب.

(٢) في الأصل: قلبها، وما أثبت من ي، الكتاب، وتدعمه بقية الكلام.

(٣) وفيعَل: ساقطة من ي.

(٤ – ٤) ي: بِيَّع، وفَعْوَل من البيعِ بَيَّع.

سايَر في الأصل، فلما جُعِل الفعلُ لِما لم يُسَمَّ فاعله لم يكن بدٌّ من ضمٍّ أوله علامة لما لم يُسَمَّ فاعله، فضُمَّت السين من سايَرَ فصارت الألف واوًا اتباعًا، فجُعِلَت على حكم الألف مَدَّة، ولم تُدْغَم في الياء كما لم تدغم الألف في الياء.

وكذلك تُفُوعِل نحو تُبُويِع، والأصل تبايَع، فلمَّا لم يُسَمَّ فاعله ضُمَّ أوله وثانيه علامة لما لم يُسَمَّ فاعله كما قيل تُدُحرِج وتُمُدِّد[1]، فلما ضممت الحرف الثاني انقلبت الألف واوًا كما كان ذلك في سُويِر، وصارت الواو في تُبُويِع كالألف في تبايَع، ومثل/ [١٩٦ظ] ذلك رُؤْيَةٌ ونُؤْيٌ إذا خففت الهمزة صارت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لا تقلب ياءً للياء [2]التي قبلها[2]؛ لأنها همزة قد خففت، فالنية فيه نية الهمزة، وكذلك سُويِر لما كانت النية في الواو منها نية الألف لم تقلب ياءً.

قال: وهي في سُويِرَ أولى أن لا تُقْلَب؛ لأن الواو تفارقها في ساير ورُؤْية ورُويا ونُؤْيٌ تجوز الواو فيهن في كل حال.

قال: ([3]**وبعضهم يقول**[3]: **رُيًّا ورُيَّةٌ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيءٍ. ولا يكون في سُويِر وتُبُويِعَ**) يعني أن رؤْيَة إذا خففت الهمزة منها يجوز قلبها فيقال رُيَّة، وقد قالته العرب [لا][4] تُعِل سوير إلا بالواو؛ لأن هذه الواو هي الألف التي في سايَر، ولأن لا يشبه فُعِل نحو سِيرَ وبِيعَ مثل سُويِر وتُبُويِع والواو بمنزلة، ولم تهمز في عواوِر لأنها بمنزلة واو بعدها ياء.

---

(١) في الأصل: ويتمد، وأظن أن ما أثبت هو الصواب.

(٢ – ٢) ي: التي هي قبلها.

(٣ – ٣) الكتاب: وقال بعضهم.

(٤) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

هذا باب⁽¹⁾ ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كُسّر للجمع على الأصل

فمن ذلك: فَيْعالٌ، نحو: دَيَّارٍ وقَيَّام، ودَيُّورٍ وقَيُّومٍ، تقول: دَياوِير وقَياوِيم.

ومثله عُوَّار وعَواوير، ولا يهمز هذا لبعده من الطرف، وقد ذكرناه.

قال: (وإنما خالفت الحروف الأُوَلُ هذه الحروفَ؛ لأنَّ / [١٩٦و] كل شيء من الأُوَلِ هُمِزَ على اعتلال فِعْلِه أو واحِده فإنما شُبِّهَ حيث قَرُبَ من آخر الحروف بالياء والواو اللتين تكونان لامين إذا وقعتا بعد الألف ولا شيء بعدهما، نحو: سِقاءٍ وقَضاءٍ، فجُعِلَت الياءاتُ والواواتُ هنا كأنهن أواخر الحروف، كما جعلت الواوان في صُيَّمٍ كأنهما أواخر الحروف)

يعني أن دَيَاوير وعَوَاوير خالفت سيايد وأوايل وسائر ما تضمنه الباب الذي قبل هذا، وأن الذي يهمز لاجتماع الواوين أو الياءين أو[2] الياء والواو إنما يحمل على اعتلال واحده كسيايد حملا على سيِّد، أو على اعتلال فعله كقوايل حملا على قايلة إذا كان قريبًا من الطرف تشبيهًا بالطرف، والطرف سِقاء وقَضاء، وجُعِل ما قبل الطرف كالطرف كما جُعِل صُيَّم كعِتِيّ.

قال: (وإذا[3] فصلت بينَهُنَّ [4]وبينَ أواخر الحروف[4] بحرفٍ جَرَيْنَ على الأصل)

يعني في طواويس ودياوير.

([5]كما تقول[5]: الشَّقاوة والغَواية، فتخرجها على الأصل)

---

(١) بولاق ٢: ٣٧٥، هارون ٤: ٣٧١.

(٢) ي: و.

(٣) الكتاب: فإذا.

(٤ – ٤) ساقطة من ي.

(٥ – ٥) بولاق: كما نقول، هارون: تقول.

يعني أنك تقول الشقا والأصل شقاوو وقعت الواو طرفًا فلم يجز غير إعلالها وهمزها، فإن[(١)] قلت شقاوة [فصارت الهاء في الطرف، وصارت الهاء هي الطرف، ووقع الإعراب عليها جاز أن لا تعل.

قال: (**فإذا كان/ [١٩٧ظ] هذا النحو هكذا[(٢)] فالمعتل الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحروف[(٣)] حرفان، أقرب إلى[(٤)] البيان، والأصل له ألزم**)

يعني أنه لَمَّا كانت شقاوة][(٥)] قد صحَّت حيث صار الطرف غيرها والواو فيها لام الفعل، فالمعتل الأقوى هو عين الفعل أولى بالتصحيح إذا بعد من الطرف، وكان الأصل له ألزم، وذلك نحو عواوير ودياوير.

قال: (**ومثل هذا قولهم: زُوّارٌ وصُوّامٌ، لَمَّا بَعُدَت من آخر الكلمة قَوِيَت كما قَوِيَت الواو في أُخُوَّةٍ وأُبُوَّةٍ، حيث لم يكونا أواخر الحرفين. فالبيان أولى[(٦)] والأصل في الصُّوَّام يجب[(٧)] أن يكون ألزم وأثبت؛ لأنه أقوى المعتلّين**).

يعني أن أُخُوَّة وأُبُوَّة إذا كانا جمعًا لأخ وأب مثل عمومة وخؤولة جمعًا لخال وعم لولا الهاء فيهما لكان الوجه فيهما أَخِيّ وأَبِيّ مثل عتي وجني، ولكن لَمَّا وقع الإعراب على الهاء صارت الهاء هي الطرف، فلم تقلب الواو فصار لزوم الواو في صُوّام و زُوّار يجب[(٨)] إذا

(١) ي: فإذا.

(٢) ي: كذا.

(٣) الكتاب: الحرف.

(٤) الكتاب: من.

(٥) ما بين المعقوفتين مكرر بطريق الخطأ في ي.

(٦) أولى: ساقطة من الكتاب.

(٧) الكتاب: ينبغي.

(٨) ي: وجب.

كانت الواو في صُوَّام عين الفعل، وعين الفعل أقوى من اللام، ومع ذلك فهو أبعد من الطرف، وأُخُوَّة وأُبُوَّة قد يكونان مصدرين كقولك أخٌ بيِّن الأُخُوَّة، وأبٌ بيِّن الأُبُوَّة، وقد/ [١٩٧و] يكونان جمعين كقولك أب وأبوّة وأخ وأخوّة كقولك: عم وعمومة وخال وخؤولة، والذي قصده سيبويه الجمع.

ومتى كان على فُعُول وفي آخره واو مشددة فالوجه قلب الواو ياءً متى كان طرفًا كما ذكرنا في عِتِيّ وجِنِيّ، فلمَّا وقعت بعد الواو هاء في أخوَّة وأبوَّة، وصار الإعرابُ على الهاء زال عن الطرف، فقوي فلم يقلب، فإذا كان بعده قد صح ولم يقلب ياءً لوقوع الهاء طرفًا بعد الواو، والواو لام الفعل فالصُّوَّام أولى بالتصحيح لبعد الواو عن الطرف؛ لأنها عين الفعل، وعين الفعل أولى بالصحة من لامه وأقوى.

هذا باب[1] فُعِلَ من فَوْعَلْتُ من قُلْتُ وفَيْعَلْتُ من بِعْتُ

(وذلك قولك[2]: قد قُووِلَ وبُويع في فَيْعَلْتُ وفَوْعَلْتُ، فمددتَ كما مددتَ في فاعَلْتُ. وإنما وافق فَوْعَلْتُ وفَيْعَلْتُ فاعَلْتُ هاهنا كما اتَّفقن في غير المعتل. ألا ترى أنك تقول: بَيْطَرت فتقول بُوطِر)

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الأصل في مد ما لم يُسَمَّ فاعلُه وترك إدغامه لَّما كان على فاعَل أو تفاعَل كقولك فيما لم يُسَمَّ فاعله من بايَع وتبايَع وقاوَل وتقاوَل: بُويِع وتُبويع، وقووِل / [١٩٨ظ] وتُقُووِل، وكان ترك الإدغام لازمًا فيه؛ لأن الواو الأولى منقلبة من ألف، وقد بيَّنا ذلك فيما مضى، ثم عرض بعد ذلك ما يجري مجرى فاعَل ثلاثة أبنية، هي: فيعَل، وفوْعَل، وفَعْوَل، ويجب فيمن لم يُسَمَّ فاعلُه منهن من ترك الإدغام والمد مثل ما وجب في باب فاعَل.

فأما فيعَل وفوعَل فقد رأينا الصحيح يجب فيه ضرورة مثل ما يجب في فاعَل، وذلك نحو بيطَر وصومَع إذا لم يُسَمَّ فاعله احتجت إلى ضمِّ أوله علامةً لما لم يُسَمَّ فاعله، فإذا ضممت أول بيطَر وقعت الواو[3] ساكنة بعد الياء وهي مضمومة، فيجب قلبها واوًا، فيصير بوطِر على لفظ قوتِل وموحِل اللذين هما من قاتَل وماحَل. فإذا صار ما لم يُسَمَّ فاعله من بيطر بمنزلة ما لم يُسَمَّ فاعله من قاتَل لاستوى حكم فيعَل وفاعَل فيما لم يُسَمَّ فاعله من المعتل، وكذلك تفَيْعَل وتفوْعَل وتفَعْوَل[4] بمنزلة تفاعَل؛ وذلك أنك إذا قلت تَفَيْهَقَ الحوض، ثم جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله ضممتَ التاءَ والحرف الذي بعده وهو الفاء،

(١) بولاق ٢: ٣٧٥، هارون ٤: ٣٧٢.

(٢) بولاق: قولهم.

(٣) ي: الياء.

(٤) في الأصل: تفوعل، وما أثبت من ي.

والياء ساكنة بعد الفاء وقبلها ضمة فانقلبت واوًا، فصارت تُفُوهِق فأشبه تُعُولِج وتُمُوحِل، فمن ذلك أنا لو رأينا من القول فَيْعَل/ [١٩٨و] وجب أن نقول قَيَّل والأصل قَيْوَل فاجتمع الواو والياء، والأول منهما ساكن، فإذا جعلته[1] لما لم يُسَمَّ فاعله قلت قُووِلَ (مثل بُوطِرَ، وكذلك لو بنيت منه فعول لقلت قوّل، فإذا بنيت منه لما لم يُسَمَّ فاعله قلت قُووِلَ والأولى عين الفعل والثانية زائدة.

فإذا بنيت من البيع فيعَل قلت بيَّع، فإذا جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله قلت بويع فالواو بدل من ياء فيعَل والياء عين الفعل، ولم تدغمه لما ذكرنا أن ما لم يُسَمَّ فاعله من فيْعَل وفاعَل واحد؛ ولذلك لو بنينا منه فوعَل لقلنا بيَّع والأصل بَوْيَع، فإذا جعلناه لما لم يُسَمَّ فاعله قلنا بُويِع، ولو كان شيء من هذا على فَعَّل أو يُفَعِّل ما كان إلا مدغمًا على كل حال، ولا يجوز فيه ترك[2] الإدغام، وذلك قولك في فَعَّل من قال قَوَّل)[3]، ومن باع بَيَّع، وتفعَّل منهما تقوَّل وتبيَّع، وإذا جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله قلت قُوِّل وتقُوِّل، وبِيِّع وتُبُيِّع، وإنما كان كذلك لأن العينين من الفعل إذا اجتمعتا لم تفارِق إحداهما الأخرى، ولا تكون إلا مدغمة في جميع الكلام صحيحة ومعتلة.

فإن قال قائل: قد بان بما ذكرت مساواة ما لم يُسَمَّ فاعله من فيْعَل وفوْعَل لفاعَل، / [١٩٩ظ] ومساواة تفَيْعَل وتفَوْعَل لتفاعَل فلِمَ جعلتم فَعْوَلَ بمنزلة فاعَل بما لم يُسَمَّ فاعله، ونحن لا نجد [4]صحيح فَعوَل فيه[4] كصحيح فاعَل، كما وجدنا صحيح فَعَّلَ كصحيح فَاعَلَ، ألا ترى أنا نقول بيْطَرَ الرجل وحوْقَل ثم تقول بُوطِر وحُوقِل كما تقول

(١) في الأصل: جعلت، وما أثبت من ي.

(٢) في الأصل: إلا ترك، وما أثبت - بحذف إلا - من ي.

(٣) ما بين القوسين مكرر بالخطأ في ي.

(٤ - ٤) في الأصل: صحيح به، وما أثبت من ي.

قاتل وقُوتِل فيستويان في اللفظ، ثم تقول جَهْوَرَ الرجلُ، وفيما لم يُسَمَّ فاعله جُهْوِر فلا يكون مساويًا لقوتِل، فما الذي أوجب حمل فَعْوَلَ على فَوْعَلَ وفيعَل فيما لم يُسَمَّ فاعله؟ قيل له: إنما وجب حمل فعوَل على فيعَل وفوعَل وترك الإدغام فيما لم يُسَمَّ فاعله أن الواو الزائدة منه مباينة لعين الفعل كمباينة واو فَوْعَلَ وياء فَيْعَلَ، وإنَّما وجب الإدغام فيما سُمِّي فاعله لتشاكُل الحرفين في اللفظ وزوال المد، كما وجب في فوعَل من قال وفيعَل من باع، فإذا جعلته لما لم يُسَمَّ فاعله وجئت بالضم وجب المد، فتبايَن الحرفان كتبايُن قُوُوِل وبويع، وليس بين فعوَل[1] وفوعَل فرق إلا بتقديم الواو الزائدة وتأخيرها، والحكم فيهما واحد.

وأما فيعَلْتُ فليس في الكلام، وربما وقع في بعض النسخ غلط في موضع فيعَلْت فلا تلتفتنَّ إليه.

قال: **(وتقول في افْعَوْعَلْتُ من سِرْتُ: اسْيَيَّرْتُ، تقلبُ الواو ياءً لأنها ساكنة بعدها / [١٩٩و] ياء)** يعني أن أصلة اسيَوْيَرت؛ لأنك تأتي بالواو الزائدة فتجعلها بين ياءين، وهما عينا الفعل كما كانت[2] في افعوعل مكرَّرة، ثم تقلب الواو ياءً لسكونها وكون الياء بعدها.

(فإذا قلتَ فُعِلْتُ منه[3] قلت: اسْيُوِيْرْتُ) ولم تقل اسْيُيِرت؛ لأنك لما ضممت ما قبل هذه الواو علامةً لما لم يُسَمَّ فاعله مددت الواو كما فعلتَ ذلك بفَيْعَل مما لم يُسَمَّ فاعله، ألا ترى أن هذه الواو تصير مدة في الصحيح كقولك اغدودن كما قلت في صحيح بيطَر بُوطِرَ.

---

(١) في الأصل، ي: فعوعل، تحريف.

(٢) ي: كان.

(٣) منه: ساقطة من هارون.

قال: ((١)وإنما أُسيَوْيَر فيما لم يُسَمَّ فاعله(١)؛ **لأن هذه الواو قد تقع وليس بعدها ياء**) يعني أن الياء التي وقعت قبلها الياء الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمدُّ نحو اغدودن، فإن وقعت الياء لم تذهب المدة، وإنما أدغم فيما سُمِّي فاعله لزوال المد. فإذا بنيت من قال افعَوْعَلَ قلتَ على قول سيبويه: اقْوَوَّل، وكان الأخفش يقول اقوَيَّل كراهةً لاجتماع الواوات، فتقلب الواو الطرف فتصير اقْوَوْيَلَ، ثم تقلب الواو الساكنة الزائدة ياءً لسكونها وكون ياءٍ بعدها، ولم يكن سيبويه يحفل باجتماع الواوات؛ لأنه يجتمع في حشو الاسم من الواوات ما لا يجوز مثله في الطرفين، ألا ترى / [٢٠٠ظ] أنهم قالوا: غُرْت غؤورًا وسرت(٢) سؤورًا فجمعوا بين ضمتين [و](٣) واوين، والضمات كالواو، فكأنها ثلاث واوات، وليس مثله في الطرفين، فإذا بنيت منه ما لم يُسَمَّ فاعله قلت على القولين اقوَوْوَل للمد الذي فيه، وإنما جاز على قول الأخفش لاجتماع ثلاث من قبل أن الواو الوسطى منها بمنزلة ألف، ألا ترى أنك تقول ووري فلا يلزمك قلب الواو همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة من قِبَل أن الواو الثانية مدة، فهي بمنزلة الألف في وارى، ولا يكون سبيلها سبيل واوين يجتمعان في أول الكلمة، وليس فيهما مد كتصغير واصل وجمع واصلة؛ لأنك تقول: أُوَيْصِل والأصل وُوَيْصِل، فتقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين، وكذلك جمع واصلة أَواصِل، والأصل وَوَاصِل، فقلبت الواو الأولى همزة.

(١ – ١) الكتاب: فإذا قلتَ: فُعِلْتُ قلت: اسْيوِيْرت.

(٢) سارَ يَسُورُ سَوْرًا وسُؤُورًا: وَثَبَ وثار.

(٣) إضافة رأيتها ضرورية.

قال: (⁽¹⁾وسألته - يعني الخليل - عن اليوم⁽¹⁾ فقال: كأنَّه من يُمْتُ، وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم كراهة⁽²⁾ أن يجمعوا بين هذا المعتل وياء⁽³⁾ تَدخلها الضمة في فعل⁽⁴⁾ كراهية أن يجتمع في يَفْعُل ياءان، في إحداهما ضمة مع المعتل. فلمّا كانوا / [٢٠٠و] يستثقلون الواو وَحْدَها في الفعل رفضوها في هذا لِمَا يلزمهم من الاستثقال في تصرُّف الفعل. ومما جاءَ على فِعْلٍ لا يُتكلَّم به كراهية نحو ما ذُكِر⁽⁵⁾: أوَّل، والواو، وآآةٌ ووَيْحٌ، وويسٌ⁽⁶⁾، وويلٌ بمنزله اليوم، كأنها من: وِلْتُ ووِحْتُ وأوْتُ، ⁽⁷⁾وإن لم يُتكلَّم بها؛ تقديرها عُعْتُ من قولك: آآةٌ؛ لما يجتمع فيه مما يستثقلون⁽⁷⁾).

فإن قال قائلٌ: ما معنى قوله: كأنه من يُمْتُ؟ وما الذي أحوج إلى أن ترده إلى الفعل، والأسماء أصول والأفعال فروع، وهذا الذي يتردد في مواضع من الكتاب ؟ قيل له: لم يرد أن «يوم» مأخوذ من يُمتُ وإن كان لا يُتكلّم به، وإنما أراد أن لو بني من «يوم» فِعْلٌ لقيل يُمْتُ وإن كان لا يُبْنَى منه، ألا ترى أن سيبويه والخليل قد أجازا أن يبنى الفعل من كل اسم يورده السائل حتى لو قال ابنِ لي من عمرو مثل ضرب يضرِبُ لقيل عَمَرَ يعْمِرُ، وإن قال: ابنِ لي من جَعْفَر مثل دَحْرَجَ يُدَحْرِج قلتُ جَعْفَرَ يُجَعْفِر، فلا يمتنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر. فإذا قال: ابنِ لي من يوم فَعَلَ يَفعَل كان ممتنعًا؛

(١ - ١) في الأصل: وسألته عن اليوم - يعني الخليل - عن اليوم، بتكرار: عن اليوم، ي: وسألته عن اليوم - يعني وسألت الخليل - عن اليوم.

(٢) ي، الكتاب: كراهية.

(٣) ياء: ساقطة من ي.

(٤) الكتاب: يفعُل.

(٥) الكتاب: ذكرت لك.

(٦) وويس: ساقطة من هارون.

(٧ - ٧) ي: تقديرها ععت وإن لم يُتكلّم به؛ لما يجتمع به مما يستثقلون.

لأنه ليس في شيء من الأفعال ما عينه وفاؤه /[٢٠١ظ] من حروف العلة، وإنما يقدح ذلك في الأسماء التي لا يتصرف منها فعل نحو: وَيْح ووَيْس ووَيْل، وأوَّل من هذا الباب يزن[1] أوَّل أفعَل ففاء الفعل وعينه واوان، وكذلك الفعل لا يبنى من آآة وهي نبت؛ لأن عين الفعل واو، وفاؤه ولامه همزتان، ولو بني من شيء من هذا فعل لزمه ما يستثقل مع الإعلال، ومن ذلك أنه لو بني مثل قال يقول من يوم وجب أن يقال: يام يوم، فيجتمع ياءان في إحداهما ضمة مع الاعتلال الذي قد لزم في تسكين عين الفعل، وكذلك في ويح ووَيس مثل باع يبيع وواح يبوح والأصل ويح يَوْيُح فيجب حذف الواو التي هي فاء الفعل لدخولها في باب وعد يَعِد، ويجب إعلال الياء التي هي عين الفعل لدخولها في باب باع يبيع، فيلحقه إعلالان من جهتين.

فإن قال قائل: فقد بُنِي الفعل مما فاؤه ولامه من حروف العلة كقولهم: وفى يفي، ووقى يقي، قيل له: لا يشبه وقى يقي ما ذكرناه؛ لأن الذي ذكرناه تتوالى الياء والواو منه في موضع واحد، فإذا اجتمع مع ذلك ضم أو كسر أو زيادة إعلال/[٢٠١و] ثقل فاطرح، ووفى قد فصل بين حرفي العلة منه عين الفعل، وقد تنفتح في النصب ياؤه حتى تخرج من الإعلال كقولك لن يفيَ ولن يشيَ، وقد صنع بعض النحويين في مثل ويح وويس شعرًا في فعل مصرَّف منه ولا أصل له في الكلام كبيت أنشدنية بعضهم آخره:

فما واح ولا واش أبو عمرو

فلا تلتفتن إليه، فإنه مصنوع[2].

(١) ي: لأن.

(٢) لم أعثر عليه في كتب الشواهد النحوية، ولا في كتب اللغة ولا المعاجم التي توفرت لدي.

فأما آآةٌ فلو بُنِي منه فعل للزمه تغيير بعد تغيير؛ لأنه يلزمه في الماضي آآهُ يَؤُوهُ إن كانت ألفه منقلبة عن واو، فإن كانت منقلبة من ياء قلت يئي فإذا كان الفعل للمتكلم قلت أويت، وتقلب الهمزة التي هي لام الفعل واوًا أو ياءً لاجتماع الهمزتين؛ لأنه لما سقط عين الفعل اجتمعت همزتان، وهما فاء الفعل ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال.

قال: (وسألته: **كيف ينبغي له أن يقول أَفْعَلْتُ في القياس من اليوم على من قال أَطْوَلْتُ وأَجْوَدْتُ، فقال: أَيَمْتُ، فتقلب الواو هاهنا كما قلبتها في أيام. و**[1] **في كل موضع تصح فيه ياء أَيْقَنْتُ. فإذا قلت: أُفْعِلَ ومُفْعَلٌ ويُفْعَلُ قلت: أُووِمَ ويُوْوَمُ ومُوْوَمٌ؛ لأن الياء** / [٢٠٢ظ] **لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كفعَّلت من بِعْتُ، وقد تقع وحدها. فكما**[2] **أُجريت فَيْعَلْتُ وفَوْعَلْتُ مُجرى بَيْطَرْتُ وصَوْمَعْتُ، كذلك جرى هذا**[3] **مَجرى أَيْقَنْتُ**).

يعني أنك إذا بنيت منه أَفْعَلْ أعني من يوم، فيصير مثل فيْعَل من قمت وهو قَيْوَم، وتنقلب الواو فيه فتكون ياء فيقال: قيَّم، وكذلك من أيوَم أيَّم، فإذا بنيت الفعلَ لما لم يُسَمَّ فاعله أو لما يجب فيه ضم أوله انقلبت الياء التي هي فاء الفعل من يوم واوًا، وصارت مَدة، وبطل الإدغام كما بطل في قُووِلَ إذا كانت لفيعِل أو فَوعِل من القول فيما لم يُسَمَّ فاعله [4]من القول[4]، وكذلك إذا كان مُفعِل أو يُفعِل قلت يُوْوِم ومُوْوِم لضم أوله، وصار الكلام فيه كالكلام فيما لم يُسَمَّ فاعله، وإنما قال سيبويه أَفعَلْتُ في القياس من اليوم على من قال: أَطْوَلْتُ وأَجْوَدْتُ يعني إذا بني من اليوم أَفْعَلَ على قول من لم يعل، وأمَّا مَن أَعَلَّ فقال أجاد وأطال فإنه لا يبني أفعل؛ لأنه يلزمه ما يثقل بعد الإعلال، ألا

(١) بولاق: وكذلك تقلبها، هارون: كذلك تقلبها.

(٢) ي: كما.

(٣) هذا: ساقطة من ي.

(٤ – ٤) هذه العبارة مكررة هكذا في الأصل، ي.

ترى أنه يلزمه أن يقول فيما سُمِّيَ فاعله أيام يَيِم، وفيما لم يُسَمَّ فاعله أُييم يُيام فيلزمه بعد الإعلال ضم الياء وكسرها، فلم يبنوا منه أفعَلَ على/[٢٠٢و] الإعلال كما لم يبنوا منه فعَّلَ.

(وإذا قلت أفْعَلُ من اليوم قلت أيَّمُ كما قلت أيَّامٌ)، والأصل أيوَم وأيوام، وإنما جاز أن تبني منه أفعَلَ اسمًا؛ لأن أفعَلَ يصح في الاسم.

(فإذا كسَّرتَ على الجميع[1] همزت فقلت أيائمُ[2]؛ لأنها اعتلت هاهنا كما اعتلت في سَيِّدٍ، والياء قد تُسْتَثْقَل مع الواو). يعني أنك إذا جمعت أيَّم الذي هو أفعَلَ من يوم قلت أيائم[3] فهمزت لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو كما همزت في سيد إذا جمعت فقلت سيائد، وأصله سياوِد، وقد مضى هذا.

قال: (فكما [4]أجري سيد[4] مُجرى فَوْعَلٍ من قُلْتُ، كذلك تجري هذا مجرى أوَّلَ)

يعني أن فَوْعَل من قُلْتُ لو جمعته يجري[5] مجرى أول فقلت قوائل[6] كما قلت أوائل[7]، والأصل قواوِل وأواوِل، فلمَّا جرى فوعَلَ مجرى أفعَلَ كذلك جرى أيِّم وهو أفعل مجرى سيِّد وهو فيعِل؛ لأن أصل أيِّم ياء وواو كما أن أصل سيد كذلك. ثم ذكر افعَوعَلت من قلت وما لم يُسَمَّ فاعله منه، وقد بيّناه فيما تقدم.

---

(١) الكتاب: الجمع.

(٢) في الأصل، ي: أيايم بتخفيف الهمزة، وما أثبت من هارون.

(٣) في الأصل، ي: أيايم.

(٤ – ٤) الكتاب: أجريت سيدًا.

(٥) يجري: ساقطة من ي.

(٦) في الأصل، ي: قوايل.

(٧) في الأصل، ي: أوايل.

هذا باب[١] تُقْلَب فيه الياءُ واوًا

(وذلك قولك في[٢] فُعْلَلٍ من كِلْتُ كُوْلَلٌ، وفُعْلِـلَ إذا أردتَ الفعـل كُولِـلَ، ولم تجعَـلْ هذه الأشياء / [٢٠٣ظ] بمنزلة بِيضٍ وقد بِيعَ، حيث خرجـت إلى مثالهـا [٣]لبعـدها مـن هذا، وصارت[٣] على أربعة أحرف، وكان الاسم منها لا تُحرَّك ياؤه ما دام على هذه العدّة، وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك. فلمّا كان هذا هكـذا جَـرى فِعْلُـه في فُعِـلَ مَجْـرى بُوطِرَ من البَيْطَرَة، [٤]وأَيْقَنَ يُوقِنُ، وأُوقِـنَ[٤]، والاسـم يجـري مَجرى مُـوقِنٍ. سـمعنا مـن العرب من يقول: «تعَيَّطَتِ النَّاقَةُ». وقال:

مُظَاهِرةً نِيًّا عَتيقًا وعُوْطَطاً... فقد أحْكما خَلْقاً لها مُتَبَايِنا[٥]

العُوطَطُ فُعْلَلٌ).

يعني إن بُنِي من الكيل فَعْلَل أو فُعْلَل قلبت الياء واوًا لانضمام ما قبلهـا وبُعْـدِها مـن الطرف؛ لأن هذه الياء لا تكون في تصاريف هذا البناء إلا ساكنة، ألا ترى أنك إذا قلت فَعْلَلَ قلت في مستقبله يُفعْلِل، وفي اسم الفاعِل مُفَعْلِل، فتجد العين منه سـاكنةً في جميـع هذه الأحوال، ولا يشبه فَعْلَل وفُعْلَل من الكيل بيض وبيع؛ وذلك أن بِيض جمع أبـيض

(١) بولاق ٢: ٣٧٧، هارون: ٤: ٣٧٥.

(٢) في: ساقطة من ي.

(٣ – ٣) ي: هذا أو صارت.

(٤ – ٤) بولاق: ويوقَن.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فـي: الكتـاب (بـولاق ٢: ٣٧٧، هـارون ٤: ٣٧٦)؛ لـسان العـرب (عـيط)؛ المنصف ٢: ١٢، ٤٢.

يصف الشاعر ناقة مطارقة الشحم وافرة القوة والجسم لاعتياط رحمها وعمقها، وأصـل المظاهرة لـبس الثـوب عـلى الوجه الآخر، والعوْطط: اسم مصدر من الاعتياط، وهو ألا تحمل الناقة لسمنها وكثـرة شـحمها. والأصـل فيهـا عُيطط.

والشاهد في قلب الياء واوًا في العَوْطط لسكونها وانضمام ما قبلها، ونظيره السودد والحولل.

والياء قريبة من الطرف، وبِيعَ [أصله][1] فعل بتحريك العين منه، وهو أيضًا قريب من الطرف، فلما كانت الياء في فَعْلَل، وهي عين / [٢٠٣و] الفعل لا تحرَّك في تصاريفه أشبه ياء بَيْطَرَ وأَيْقَنَ، فلما قلتَ فيها لم يُسَمَّ فاعله وفيها انضم أوله: بُوطِرَ وأُوقِنَ وجب أن يقال: كُوِلِلَ.

وأما العُوطَط الذي ذكره سيبويه [فـ][2]إنه من الياء وهو اعطياط رحم الناقة والأتان حبالها وهو بأن لا تحمل، ويقال للناقة والأتان إذا كانت كذلك عائط، قال أبو ذؤيب:

فرَمى فأنفَذَ من نَحُوصٍ عائطٍ سهمًا فخرَّ وريشه متصمِّع[3]

قال أبو عبيدة[4]: يجمع عائط عِيَّطٌ وعُوَّطٌ، فمن قال عِيَّطٌ فهو كما قال سيبويه، وهي بمنزلة بِيض، ومن قال عُوَّطٌ جعلها من الواو بمنزلة سُود، وحينئذٍ لا يكون لسيبويه حجة في عُوطَط في الاستشهاد على كُوِلِل من الكيل.

---

(١) زيادة من ي.

(٢) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين ٢٢؛ المفضليات ٤٢٥؛ لسان العرب (صمع، طرر) برواية:.. فأنفذ طرَّتيه المنزَع؛ تاج العروس (صمع)؛ تهذيب اللغة ٢: ٦٠ برواية:... فأنفذ طرتيه المنزِع، والصدر فقط في ١٠: ٦٦٥ برواية: من نجود عائط. وللهذلي في جمهرة اللغة ٨٨٧. وبلا نسبة في مقاييس اللغة (صمع). وورد العجز فقط بلا نسبة في المخصص ٦: ٩٤ (معجم إميل يعقوب ٤: ٣٤٠).

فرمى يعني القانص، النَّحوص: الحائل التي ليس في بطنها ولد، والعائط: التي اعتاطت رحُمها فلم تحمل سنتين أو ثلاثًا، فخرَّ يعني السهم، السهم المتصمِّع: دقيق الريش، وقيل هو المتلطخ بالدم.

(٤) ي: أبو عبيد.

هذا باب[1] ما الهمزةُ فيه (٢في موضع٢) اللام من بنات الياء والواو

وذلك نحو[3]: ساءَ يَسوءُ، وداءَ يَداءُ، وجاءَ يجيءُ، وشاءَ يشاءُ

(اعلم أن الواوَ والياءَ لا تُعَلَّان واللامُ ياءٌ أو واوٌ؛ لأنَّهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف. وإنما اعتلَّتا ثانية[4] للتخفيف. فلـمَّا كان ذلك يصير[5] إلى ما ذكرت لك / [٢٠٤ظ] رُفِضَ.

فهذه الحروفُ تجري مَجرَى قَالَ يَقولُ، وبَاعَ يَبيعُ، وخَافَ يَخافُ، وهَابَ يَهابُ. إلاّ أنَّك تحوِّل اللامَ ياءً إذا همزتَ العينَ، وذلك قولك جاءٍ، كما ترى همزتَ العينَ التي هُمِزَت في بائعٍ واللام مهموزةٌ، فالتقت همزتان، ولم تكن لتُجْعَلَ اللامَ[6] بينَ بينَ من قِبَلِ أنَّهما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغامُ لأنه في كلمة واحدة، وأن التضعيف لا يفارقه. (٧وسترى ذلك٧) في باب الإدغام إن شاء الله.

فلَمَّا لَزِمَت الهمزتان ازْدَادَتَا ثِقَلاً، فحَوَّلوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة.

وجميع ما ذكرتُ لك في فاعِلٍ بمنزلة جاءٍ. ولم يجعلوا هذا بمنزلة (٨خطايا لأنَّ٨) الهَمْزَ لم يعرِضْ في الجمع، فأُجرِيَ هذا مُجرَى شاءٍ وناءٍ من شَأَوْتُ ونَأَيْتُ.

وأمَّا خطايا فحيثُ كانت همزتُها تَعرِضُ في الجمع أُجرِيَت مُجرَى مطايا).

---

(١) بولاق ٢: ٣٧٧، هارون ٤: ٣٧٦.

(٢– ٢) ي: من مواضع.

(٣) نحو: ساقطة من ي.

(٤) ثانية: ساقطة من الكتاب.

(٥) الكتاب: يصيِّرهم.

(٦) اللام: ساقطة من ي.

(٧ – ٧) ساقطة من ي.

(٨) ي: خطا إلا أن.

أما قوله: (**الواو الياء لا تعلان واللام ياء أو واو**) يعني أن عين الفعل إذا كانت واوًا أو ياءً، ولام[1] الفعل واوًا أو ياءً صحت عين الفعل واعتلت اللام، وذلك جوى ونوى وحيي يحيى، وما أشبه ذلك من قِبَل أن الإعلال تخفيف، ولو أعلُّوا العين فسكَّنوها وقلبوها/ [٢٠٤و] ألفًا كما فعلوا ذلك بواو قال وياء باع لاجتمعت ألفان واحتاجوا إلى قلب الثانية همزة أو حذفها، فلَو حذفوها أخلوا بالفعل، ولو قلبوها همزة كانوا قد ثقَّلوها وكثروا تغييرها، وذلك إجحاف، ولو فعلوا التبس بين ما كان همزة في الأصل وبين ما أصله الواو والياء، فإن قال قائلٌ: فإذا كرهوا الجمع بين إعلالين كيف صارت اللام أولى بالإعلال من عين الفعل؟ قيل له: من قِبَل أن عين الفعل متوسطة، وهي منتحية[2] عن الطرف، واللام طرف، وهي أولى بالإعلال، وقد مضى هذا في غير موضع من الكتاب.

وإنما أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبيِّن أن الأفعال الثلاثة التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نحو ما ذُكِر من شَاءَ وسَاءَ[3] وجَاءَ وما أشبه ذلك من باب حوى وأحيا، وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في جاء يجيء كسبيل العين في باع يبيع، وسبيلها في ساء يسوء كسبيل اللام في قال يقول، وأن اللام من الفعل صحيحة والعين معتلة، فإن اعتلت السين بأن قُلِبَت ألفًا وتُرِكَت اللام همزة كما كانت، فإذا بنيتَ منه اسم فاعل قلتَ جائي وسائي/ [٢٠٥ظ] وشائي، والأصل: جائئ وسائئ، وإنما صار كذلك من قِبَل أن عين الفعل معتلة[4] بمنزلته في قال، واسم الفاعل

(١) في الأصل: ولا، وما أثبت من ي.

(٢) في الأصل: منتخبة، ومنتحية أي بعيدة عن آخر الكلمة.

(٣) ي: شاء، تصحيف.

(٤) ي: معتل.

من قال قائل ومن هاب هائب بالهمز، فكذلك عين الفعل من جاء وساء هي في اسم الفاعل همزة فتلتقي همزتان في كلمة واحدة، فيجب قلب الثانية على حركة ما قبلها، وهي كسرة، فتنقلب ياءً فقيل: جاءي وشاءي، هذا قول سيبويه.

وأما الخليل فقد كان يقول: عين الفعل لو قلبناها همزة في اسم الفاعل لاعتلال الفعل كما فعلنا بقائل وهائب، واجتمع[1] في اسم الفاعل همزتان: إحداهما المنقلبة من عين الفعل، والأخرى لام الفعل، وإذا اجتمعتا لم يكن من تخفيف إحداهما بُدٌّ، وكانت الثانية أولى بالتخفيف والقلب؛ لأنها الطرف، فتُحَقَّق الأولى التي هي عين الفعل في الأصل وليست بهمزة في الأصل، وتُخَفَّف الهمزة الأصلية، فهذا ليس بالمرضي عند الخليل، بل المرضي عنده أن يكون جاءي وبابه قد اطَّرد[2] فيه القلب لطلب التخفيف، وذلك أنَّا رأيناهم قد استثقلوا هذه الهمزة المنقلبة من الواو والياء في قائل وبائع وهائب وليس بعدها همزة، حتى قدَّموا وأخَّروا فقالوا في شائك شاكٍ و[في][3] لائث لاثٍ، فلمَّا أخَّروا / [٢٠٥و] عين الفعل إلى موضع لامه لئلا يلزمهم هذه الهمزة، وفعلوا ذلك بالصحيح فرارًا من هذه الهمزة، وكان قلبهم الواو والياء إلى آخر الكلام، وتقديم لام الفعل فيما يجتمع فيه همزتان أولى، فجاءي وشاءي قد نقل عند الخليل عن فاعِل إلى فالِع.

وقوله: **(فالتقت همزتان وإن لم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة)** يعني أن جاءي وإن كان أصله همزتان فلا يجوز تخفيف إحداهما بأن تجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن تجعلها بين بين في قائل وهائب؛ لأن جعل الهمزة بين بين أثر الهمزة

---

(١) ي: لاجتمع.

(٢) في الأصل: أراد، وما أثبت من ي.

(٣) إضافة من ي.

فيها لأن همزة بين بين هي الهمزة التي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، فإذا جعلنا همزة قائل بين بين جعلناها بين الهمزة وبين الياء؛ لأنها مكسورة، والكسرة من الياء، فكما لا يجتمع همزتان في كلمة واحدة كذلك لا تجتمع همزة بين همزتين مخففة؛ لأنها كالهمزتين، فلمّا كان كذلك لم تخفف إحدى همزتي[1] جاءي، فتصير بين بين، بل تُجعَل منقلبة إلى الياء لانكسار ما قبلها.

ومعنى قوله: (**ولم يجعل هذا بمنزلة الجمع الواحد**) من جهة أنه أثقل من الواحد، ومن جهة أنه لا يقع اللبس/[٢٠٦ظ] في الجمع كوقوعه في الواحد، ألا ترى أنه لا يجوز في قاضٍ قاضي كما جاز في عذارى عذاري؟.

قال: (**واعلم أن ياءَ فَعائلَ أبدًا مهموزة، لا تكون إلا كذلك، ولم تُزَد إلا كذلك، وشُبِّهت بفَعَاعِل**).

يعني أن فَعَائل ليست[2] تكون إلا جمع فَعول أو فَعيل أو فِعال، ونحو هذا مما يسكن ثالثه من الواو والياء والألف، وقد بيَّنا هذا فيما مضى، فإذا تحركت الياء في الواحد لم تهمزها في الجمع كقولك عَثْيَر وعثاير وحذيم وحذايم[3]، وإنما قصد المعنى الأول.

وقوله: (**وشُبِّهَت بفَعَاعِل**) يعني بفعاعِل[4] ممَّا اعتلت عينه لنحو جمع قول وبيع يقال فيها: قوائل وبيائع مهموزتين لوقوع [ألف][5] الجمع بين واوين وياءين، وقربها من الطرف، وقد بيَّنا [هذا][6] فيما تقدم.

---

(١) ي: همزتين، خطأ.

(٢) ليست: ساقطة من ي.

(٣) عُثَيْرٌ كزُبَيْرٍ، وعَثِيرٌ مثل أَمِير، وعِثْيَرٌ مثل حِذْيَمٍ: أَسْمَاءٌ.

(٤) ي: فعاعِل.

(٥) إضافة من ي.

(٦) إضافة من ي.

قال: **(فإذا قلتَ فَوَاعِل من جِئْتُ قلت جَواءٍ**[١]**، كما تقول من شَأَوْتُ شواءٍ**[٢]**، فتجريها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد؛ لأنك أجريتَ واحدَها مُجرَى الواحدِ من شَأَوْتُ).**

يعني جوائي، ولا تقل جوايا كما قلت خطايا؛ وذلك من قِبَل أن همزة جوائي قد كانت موجودةً في جائية فلم تعرض هذه الهمزة في جمع، وصارت بمنزلة همزة شائي ونائي وما أشبه ذلك ممَّا الهمزة فيه عين الفعل، فهمزة /[٢٠٦و] جائي وشائي وإن كانت منقلبة من ياء وواو بمنزلة همزة شاء وناء الأصلية؛ لأنها لم تعرض في جمع.

(وأمَّا فَعَائلُ من جِئْتُ وسُؤْتُ [٣]**فنحو خطايا**[٣]**، تقول: جَيايا وسَوايا).**

وذلك أن فعائل إما أن يكون جمع فَعيل أو فَعول أو فِعال، ونحو ذلك مما سكن حرف المد في واحده ولحقته المَدة، وإما أن يكون جمع فَعْيَل نحو عَثْيَر وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سَفينة وعَجوز ورِسالة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين ياءين وواو وهي بقرب الطرف فَهُمِزَت لذلك، وقد أحكم هذا النحو فيما تقدم، وذكر قول الخليل في جائي وشائي الذي ذكرناه في قلب الهمزة وتقديمها إلى موضع عين الفعل، [وتأخير عين الفعل][٤]، واستشهد بقول العجاج[٥]:

---

(١) في الأصل، ي: جوائي، وما أثبت من الكتاب.

(٢) في الأصل: شوائي، وما أثبت من الكتاب.

(٣- ٣) الكتاب: فكخطايا. (٤) إضافة من ي.

(٥) هو أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي العجاج (...ــ نحو ٩٠هــ)، والد رؤبة الشاعر المشهور. راجز مجيد من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال فيها الشعر، ثم أسلم وعاش في أيام الوليد بن عبد الملك ففُلِج وأُقعِد. وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد. وكان لا يهجو. وإنما سمي العجاج لقوله: حتى يَعِجُّ عندها مَن عَجْعَجا. وللعجاج ديوان رجز مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ٧٥٣؛ الشعر والشعراء ٥٩١؛ شرح شواهد المغني ٤٩؛ الأعلام ٤: ٨٦).

لاثٍ بِهِ الأَشاءُ والعُبْرِيُّ(١)

يريد به لائث أي ملتف أي قد [كَثُرَ](٢) بهذا الموضع الأَشاءُ والعُبْرِيّ، والأشاء صغار النخل، والعُبرِي السِّدر البستاني، وقال طريف بن تميم العنبري(٣):

فتعرَّفوني أنَّني أنا ذاكُمُ   شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعلِمُ(٤)

أراد شائك لأنه مأخوذ من الشوكة، فهو فاعل منها، وقد يجوز أن يكون شاكٍ مأخوذًا(٥) من شاكّ/ [٢٠٧ظ] بتشديد الكاف، واستثقلوا التشديد فحذفوا(٦) أحد الحرفين ياء، والشاكّ مأخوذ من الشكة وهي السلاح التام.

---

(١) الرجز للعجاج يصف مكانًا خصبًا كثير الشجر، في ديوانه ٦٧؛ ورد منسوبًا إليه في: شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٧٠؛ شرح شواهد الشافية ٣٦٧؛ هارون ٣: ٤٦٦، ٤: ٣٧٧؛ لسان العرب (لثي)؛ تاج العروس (لوث)؛ مقاييس اللغة (عبر) ٤: ٢٠٩؛ تهذيب اللغة ٣: ٢٧، ١٥: ١٢٩؛ المخصص ١٦: ٢٠. وبلا نسبة في: الخصائص ٢: ١٢٩، ٤٩٣ والرواية في الموضعين: شاكٌ؛ شرح الشافية ٣: ١٢٨؛ المقتضب ١: ١١٥؛ المنصف ٢: ٥٤، ٣: ٦٦؛ المخصص ١٠: ٢٢٢؛ لسان العرب (عبر) (معجم إميل يعقوب ١٢: ٣٩٥).

ولاثٍ هو الذي لاث الشيء أي أداره، ولاث بالشيء أي أحاط به، الأشاء: صغار النخل واحدته أشاءة، العُبري: السدر البري الذي لا شوك به، اللاثي الكثير الملتف.

والشاهد في لاث على أن فيه قلبًا مكانيًا؛ إذ إن أصله لاوث فقدمت الثاء على الواو فصارت لاثو، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة، ثم أعلت.

(٢) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٣) هو طريف بن تميم العنبري بن عمرو بن عبد الله بن جندب بن العنبر، أبو عمرو، شاعر جاهلي مقل، من فرسان بني تميم، قتله أحد بني شيبان. (الأعلام ٣: ٢٢٦؛ سمط اللآلي ٢٥٠، ٢٥١).

(٤) البيت من الكامل، وهو لطريف بن تميم في الأصمعيات ١٢٨ برواية: فتوسَّموني؛ شرح شواهد الشافية ٣٧٠؛ الكتاب (بولاق ٢: ١٢٩، ٣٧٨، هارون ٣: ٤٦٦، ٤: ٣٧٨)؛ لسان العرب (عرف). وبلا نسبة في: شرح الشافية ٣: ١٢٨؛ المنصف ٢: ٥٤، ٣: ٦٦؛ لسان العرب (علم). (معجم إميل يعقوب ٧: ١٩١).

وشاك ذو الشوكة وهو السلاح، والمعلَم الذي علَّم نفسه في الحرب بعلامة يعرَف بها.

والشاهد في شاكٍ أصله شاوك حركت العين لسهولة النطق بعد ألف فاعِل فانقلبت همزة فصارت شائك، وقلبت العين مكان اللام فصارت شاكئ، فتحولت الهمزة إلى ياء لتطرفها بعد كسرة فصارت شاكي.

(٥) ي: مأخوذ، خطأ.

(٦) هكذا في الأصل، ي، وأراها: وقلبوا.

قال: (وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحُه. فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنَّهم لم يقلبوا اللام في[1] جِئْتُ حين قالوا فاعِلٌ؛ لأن من شأنهم الحذفَ لا القلبَ، ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألفُ والياء وهما ساكنتان. فهذا تقويةٌ لمن زَعَمَ أن الهمزةَ في جاءٍ[2] هي الهمزة التي تبدل من العين. وكِلا القولين حسنٌ جميل).

يعني أن من حذف الهمزة البتة فقال: لاثٌ وشاكٌ حذفوا عين الفعل البتة؛ لأنها كانت قد اعتلت وسكنت في الفعل، ثم وقعت بعد الألف فكرهوا أن يلتقيا وهما ساكنان فحذفوا، وهذا معنى قوله أن تلتقي الألف والياء بعد ألف فاعِل والحرف المعتل، وهذا تقوية لقول الخليل؛ لأنهم إنما حذفوها استثقالاً للهمزة عليها، وتأخيرها يزيل الهمزة عنها، وأما قول الله عز وجل: ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[3] فإنه يحتمل الأمرين جميعًا، يحتمل أن يكون على قول من قال: لاث، وهو في موضع خفض، [4]ويحتمل أن يكون[4] على قول[5] من قال: لاث.

قال: (وأما فُعائلٌ من جئت فجُياءٍ[6]، ومن سُؤْتُ سُواءٍ[7]/ [٢٠٧و]؛ لأنها ليست همزةً تعرض في جمعٍ، فهي كمُفاعِلٍ من شَأَوْتُ).

يعني أنَّا متى بنينا فُعائل من جئت اجتمعت في آخره همزتان فجُعِلَنا الأخيرة ياء كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك من قِبَل أن لام الفعل من جئت همزة، وفي فُعائِل همزة زائدة

---

(١) بولاق: من.

(٢) في الأصل: جاءي، وما أثبت من الكتاب.

(٣) التوبة: من ١٠٩.

(٤ – ٤) هذه العبارة مكررة في الأصل.

(٥) قول: ساقطة من ي.

(٦) في الأصل، ي: جياءى، وما أثبت من الكتاب.

(٧) في الأصل،: سواءى، ي: فجياي وسواي، وما أثبت من الكتاب.

بعد الألف، فيلتقي همزتان، ولم يجز أن نقول جيايا لأن الهمزة لم تعرض في جمع؛ لأن فُعائل لا يكون جَمْعًا.

قال: (**وأمَّا فَعْلَلٌ من جِئْتُ وقَرَأْتُ فإنك تقول فيه: جَيْأَيٌ وقَرْأَيٌ**[١]، **وفُعْلُلٌ منهما**[٢]: **قرئي وجوئي**[٣]، **وفِعْلِلٌ: قرئي وجيء**[٤]).

يعني فَعلَل أصله قَرأَأٌ وجَيأَأٌ فاجتمعت همزتان فقلبت الثانية على حركة ما قبلها فقلبتها في فَعْلَل ألفًا، وفي[٥] فِعْلِل ياء، وأما فُعْلُلٌ فكان الأصل فيه قُرؤُؤٌ، فاجتمعت همزتان والأولى مضمومة، فقلبت الثانية واوًا فصار قُرْؤُوٌ ووقعت الواو طرفًا وقبلها ضمة، ولا يكون في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمة، وإذا وقع ذلك في الاسم قلبت الواو ياء وكُسِرَ ما قبلها لتسلم الياء كما قالوا دلو وأدلٍ كذلك يقال قُرْئِيٌ قلبوا الواو ياءً وكسروا الهمزة.

قال: (**وليس يكون هاهنا قلبٌ كما كان في جاءٍ؛ لأنَّه ليس هاهنا شيءٌ أصلُه الواو ولا الياء فإذا جعلته طَرَفًا جعلته كياء/ [٢٠٨ظ] قاضٍ، وإنَّما الأصل هاهنا الهمز. فإنما أُجْرِيَ جاءٍ في قولِ من زَعَمَ أنه مقلوب مُجْرَى لاثٍ، حيث قلبوا الواو كراهية الهمزة، وليس هاهنا شيء يُهْمَز أصلُه غيرُ الهمزِ**).

يعني أن من قلب في جائي وشائي[٦] على ما ذكره من مذهب الخليل لم يقلب في قرئي وجيئي؛ لأن[٧] هاهنا همزتين التقتا وليست منهما واحدة أصلها واو ولا ياء، فيجعل التي

---

(١) ي: وريء.

(٢) منهما: ساقطة من ي.

(٣) هارون: قُرِئٍ وجُوِئٍ.

(٤) هارون: قِرِئٍ وجِوِئٍ.

(٥) في الأصل، ي: هي، تحريف.

(٦) ي: وساءي.

(٧) في الأصل: وأن، وما أثبت من ي.

أصلها الواو والياء طرفًا حتى تصير كياء قاضٍ وراعٍ، وإنَّما أجري جاءي في القلب مُجْرَى لاثٍ وليس في قرئي شيء يهمز، وليس أصله الهمز.

قال: (**وإذا**[1] **جمعت قلت** [2]**قَراءٍ وجَياءٍ**[2]؛ **لأن الهمزةَ ثابتةٌ في الواحد وليست تعرض في الجمع، فأُجرِيَت مُجرى مَشْأى ومشاءٍ، ونحو هذا**). والذي قاله مفهوم وقد مضى.

(**وأما فَعاعِلُ من جِئتُ وسُؤتُ فتقول**[3] **فيه سَوَايَا وجَبَايَا، لأن فَعَاعِلَ من بِعتُ وقُلتُ مهموزتان**[4]).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بيَّنا أن ما وقع ألفُ جَمْعِه بين واوين أو ياءين لانفتاح ما قبلها، وبعض ما قيل في قوله: ﴿ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[5] أن تقديره: لم يتسنَّن، فقلبت النون الثانية ياءً، ثم قلبها ألفًا لتطرفها وانفتاح ما قبلها، وحذفها للجزم، ثم جعل/ [٢٠٨و] مكانها هاء للوقف، كما قال الله عز وجل: ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ ﴾[6]، وقال العجاج:

تَقَضِّيَ البازي إذا البازي كَسَر[7]

يريد تقضَّضَ وهو الانقضاض، وتقال تقضّيت من القضة[8]. وقوله: رمى فلان آمي من

---

(١) هارون: فإذا.

(٢) ي: قراي وجياي.

(٣) ي: فيقول.

(٤) الكتاب: مهموزان.

(٥) البقرة: من الآية ٢٥٩.

(٦) الأنعام: من الآية ٩٠.

(٧) هو بيت من الرجز للعجاج في قصيدة طويلة يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر في ديوانه ١٧، وبعده:

أبصر خربان فضاء فانكدر

ورد منسوبًا إليه في المزهر ١: ٤٦٢؛ تاج العروس (ظفر، قضض، كزبر)؛ لسان العرب (سرر، ضبر، ظفر، كسر). وورد بلا نسبة في تاج العروس (خذلب)، والمعنى تقضى من تقضض أي انكسر دون أن يقع، وكسَر أي كسر جَناحَيْه لِشدَّة طَيَرانِه وقيل انْقَضَّ سقَط.

(٨) القضة بالكسر والفتح: الحصى الكبير.

فلان من قولك أممت، وهذا مثل أملى في معنى أمل، وذكر أن التاء مبدلة من الياء، وقد ذكر في غير هذا الموضع أن التاءَ مُبدَلة من الواو، وكلا القولين صحيح، وذلك أن أصل أسنتوا من السنة، وهي القحط، ومعنى[1] أصابهم القحط، وأصل سنة سنواه فيمن قال سنوات، فإذا بنوا منها أفعل وجب أن يقال أسنينا، والأصل أسنونا فقلبت الواو ياءً كما يُقالُ أغزينا وأدنينا، وهو من الغَزْوِ والدُّنُو، وقد مضت علة ذلك فاختاروا التاء كما قالوا أتلج في معنى أولج، وتجاه وتراث، وهذا كله شاذ؛ لأنّا نقول في تحبب وتجسس تحبى وتجسّى، وأصل ست سدس وبدل التاء فيه.

وقوله: ([2]**وكل هذا التضعيف فيه عربيٌّ كثير جيد**[2]) يعني ترك القلب إلى الياء عربي جيد إذا قلت تظنيت وتسرَّوت، وقد جعل سيبويه الياء من تسريت بدلا من الراء، وأصله تسررت، وهو من السرور فيما قاله[3] أبو الحسن الأخفش؛ لأن السُّرِّية يُسَرُّ بها / [٢٠٩ظ] صاحبها، وقال أبو بكر بن السراج[4]: هو عندي من السر؛ لأن الإنسان كثيرًا ما يسرها ويسترها عن حرمه[5].

---

(١) هكذا في الأصل، ي، وأراها: والمعنى.

(٢ – ٢) هذا قول سيبويه، لكنه ورد في «باب ما شذ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» الكتاب (بولاق ٢: ٤٠١، هارون ٤: ٤٢٤).

(٣) ي: قال.

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، أحد أئمة الأدب والعربية، قيل: ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه جماعة، من أشهرهم: أبو سعيد السيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، والزجاجي. توفي ابن السراج سنة ٣١٦هـ. من أشهر مصنفاته: «الأصول»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«الموجز»، و«الجمل» (وفيات الأعيان ٤: ٣٣٩؛ البلغة ٢٦٥، طبقات الزبيدي ١١٢، بغية الوعاة ١: ١٢٩؛ الفهرست ٩٢؛ الأعلام ٦: ١٣٦).

(٥) ي: حرمة. يقول ابن السراج في الأصول ٣: ٣٤٢: ومِمَّا يُسأَلُ عَنهُ (سُرِيَّةٌ) ما تقديرُها مِنَ الفعلِ وهَلْ هيَ (فُعَلِيَّةٌ) أو (فُعِيلَةٌ) وممَّ هيَ مشتقةٌ ؟ والذي عندي فيها أَنَّها فُعْلِيَّةٌ مشتقةٌ مِنَ (السرِّ) لأَنَّ الإنسان كثيرًا ما يُسِرُّها ويسترُ أَمْرَها عن حُرَّتِهِ. وكانَ الأخفشُ يقولُ: إنَّها (فُعِيلَةٌ) مشتقةٌ مِنَ (السرورِ) لأَنَّها يُسَرُّ بها.

وقال أبو سعيد رحمه الله: الأولى عندي أن يكون من السر الذي معناه النِّكاح، وقال غير سيبويه: ليس الأصل فيه تسررت، وإنما هو تسريت بمعنى ركبت سَراتَها أي أعلاها، وسَرَاةُ كلِّ شيءٍ أعلاه، وقال آخر: إنما هو من سريت، والقول ما ذكرناه أولا أنه من تسررت.

وأما كِلا وكُلٌّ فليس أحد اللفظين من الآخر؛ لأن موضعهما مختلف، تقول: كلا أخويك قائم، ورأيت كلا أخويك، ولا تقول: كل[1] أخويك قائم، ولا يجوز أن تجعل الألف في كلا بدلا من إحدي اللامين في كل إلا بثبت، ولم يَقُم الدليل على ذلك؛ ولذلك قال سيبويه: ولا يكون فيه تضعيف والألف في كلا هي لام الفعل كالألف في معًا لا خلاف بين أصحابنا في ذلك، وهو واحد مضاف إلى اثنين كما تقول حجا أخويك، واستدلوا على ذلك بقولهم: كلا أخويك قائم، فيوحدون خبره[2]، وكل تضاف إلى المعرفة والنكرة [وتفرد][3] كقولك: كل القوم وكل رجل، وكلٌّ قد قال ذلك، ولا تضاف كلا إلا إلى معرفتين، ولا تفرد. وإنما ذكر سيبويه كلا وكل في هذا /[٢٠٩و] الباب[4] ليريك أن ألف كلا ليست منقلبة من لام، كما أن ياء تظنيت منقلبة من نون.

واختلف النحويون في ألف كلا هل هي ألف تثنية أم من بنية الواحد، فقال البصريون: كلا موحدة وهو فعل بمنزلة معًا، وأضيف إلى اثنين كما يقال: رجا أخويك وحجا صاحبيك، واستدلوا على ذلك بما ذكرناه. ولو كانت الألف علامة التثنية لقلت:

---

(١) في الأصل: كلا، تحريف.

(٢) في الأصل جزء، وما أثبت من ي.

(٣) إضافة من ي.

(٤) في «باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد» الكتاب (بولاق ٢: ٤٠١، هارون ٤: ٤٢٤)

رأيت كلي[١] أخويك ومررت بكلي[١] أخويك كما تقول: رأيت غلامي أخويك ومررت بغلامي أخويك، قال الشاعر:

كِلا أبويكم كان فَرْعًا دِعامَةً ولكنَّهُم زادوا وأَصْبَحْتَ ناقِصا[٢]

فوحَّد كان فرعًا دعامة، وهو خبر كلا. وأنت لا تقول: أبواك كان قائمًا، وقال الفراء: الألف في كِلا وكلتا للتثنية، وتعلق ببيت أنشده ولا يعرف قائله، ولا فيه حجة، وهو قوله:

في كِلْتِ رِجْلَيْها سُلامَي واحِدَه كِلتاهُما مَقْرونَةٌ بزائِدَه[٣]

وهذا غلط من المحتج به لأنه إضافه[٤] إلى رجليها، وهما اثنتان، فإن كانت كلتا مثناة[٥] وهي مضافة إلى اثنين فالواحدة مضافة إلى واحدة؛ فكان ينبغي أن يقال: في كلت رجلها.

(١) في الأصل: كلا، وأظن الصواب ما أثبت.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٤٩ في قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة، وورد الصدر منسوبًا إليه في لسان العرب (كلا)؛ أساس البلاغة (دعم) برواية: كلا أبوينا كان فرع دعامة. وورد البيت بلا نسبة في الإنصاف ٣٥٧؛ وورد الصدر بلا نسبة في الخصائص ٣: ٣٣٥ برواية: كلا أبويكم كان فرع دعامة.

والفرع الشريف الرئيس، ودعامة العشيرة سيدها.

(٣) البيت من الرجز في وصف نعامة، وهو لأبي الدهماء قي كتاب الجيم ٣: ١٥٠، وورد بلا نسبة في: أسرار العربية ٢٨٨؛ لسان العرب (كلا)؛ تاج العروس (كلو)؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٨٣، ٩٣. الإنصاف ٣٥٥؛ همع الهوامع ١٣٦. والسلامي واحدة السلاميات، وهي عقد الأصابع. (معجم إميل يعقوب ٩: ٣٦٢)

والشاهد في كلت مفرد كلتا على رأي الفراء، جاء بالإفراد على اللفظ، وذلك دليل على أن كلا لفظة مفردة وليست الألف فيها للتثنية، ولو كانت كذلك لقيل: كانا. والرأي أن الألف حذفت للضرورة.

(٤) ي: أضاف كلت.

(٥) ي: مثنى.

وأمَّا ما حكاه عن أبي الخطاب[1] أنهم يقولون: هانان يريدون معنى/[٢١٠ظ] هنين، ففيه مذهبان: أحدهما أن يقال إن سيبويه أراد أن هنانين وإن كان بمعنى هنين فهو لفظ على حياله ليس بمشتق من هن، كما أن كلا ليس بمأخوذ من لفظ كل، والمذهب الآخر أن هن لام الفعل منه واو يجمع هنوات، ولام الفعل من هنانان نون، فصار كأنه في الواحد هنن، وأبدلت الثانية واوًا.

قال: (**فلمَّا وافقت اللام مهموزةً لم يكن من قلب اللامِ ياءً بُدٌّ كما قلبتَها في جاءٍ[2] وخطايا، فلما كانت تقلب[3] وكانت [الهمزة][4] إنما تكون في حال الجمع أجريت مُجرى فَواعِل من شَوَيتُ وحييت[5] حين قلت شوايا**)

يعني أن فعاعل من جئت وسؤت لامها مهموزة ووقعت ألف الجمع بين ياءين في حييت، وبين واوين في سؤت فوجب قلب الثانية منهما همزة كما قد بيَّنا ولام الفعل همزة، فاجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها كما قلبتها في جائي وفي خطايا قبل أن تقلبها ألفًا، ثم عملت بها كما عملت في جمع شاوية وجائية، تقول: شواوى وجوائي فتقلب الواو الثانية أو الياء همزة، فتصير الهمزة عارضة في الجمع فتقول: شوايا على ما بيَّنا.

---

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة، المعروف بالأخفش الأكبر، من كبار علماء العربية من طبقة عيسى بن عمرو ويونس، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة ومَن في طبقتهم، لا تعرف سنة وفاته على وجه التحديد، لكن الزركلي صاحب الأعلام ذكر أنه توفي سنة ١٧٧هـ. (وفيات الأعيان ٣: ٣٠١؛ مراتب النحويين ٢٣؛ طبقات الزبيدي ٤٠؛ إنباه الرواة ٢: ١٥٧؛ بغية الوعاة ٢: ٧٤؛ إشارة التعيين ١٧٨؛ الأعلام ٣: ٢٨٨).

(٢) في الأصل، ي: جاءي، وما أثبت من الكتاب.

(٣) زاد الكتاب هنا: ياءً.

(٤) إضافة من الكتاب.

(٥) الكتاب: وحويت.

قال: (ومن جعلها مقلوبة فشبَّهها بقوله شَواعٍ، وإنما يريد شَـوائِعُ، فهـو ينبغـي لـه أن يقول ⁽¹⁾جَياءٍ وشواءٍ⁽¹⁾، لأنها هَمْزَتا الأصل التي تكون في الواحد)

قال:

وكانَّ أُولاها كِعَابُ مُقامِرٍ ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فَهُنَّ شَواعي⁽²⁾

يريد شَوائِع⁽³⁾ يعني: من ذهب مذهب الخليل فجعل الهمـزة مقلوبـة مقدمـة عـلى اليـاء وجب عليه أن/ [٢١١و] يقول: جيائي وسوائي؛ وذاك أنهم يقدمون الهمـزة التـي هـي لام الفعل في الأصل إلى موضع العين، فتصير حينئذٍ غير عارضة ⁽⁴⁾في جمـع⁽⁴⁾، فـلا يقـال جيايا يقال جياءى كما يقال في جمع جائية جواءى؛ لأن الهمـزة لم تعـرِض في جمـع، وإنـما جعلت العين التي أصلها الياء أو الواو طرفًا، فصارت بمنزلة واو شأوت وياء نأيـت في فاعِل.

(١ – ١) في الأصل، ي: جوائي وشوائي، وما أثبت من الكتاب.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأجدع بن مالك في: الاختيارين ٤٧١ برواية: فكأن عقراها.. والمعنى على هذه الرواية: فكأن عقري للخيل كعاب مقامر ألقيت متناثرة؛ الأصمعيات ١: ٦٩ برواية: وكأن قتلاها، لسان العرب (شـزن، شعا) برواية: وكأن صرعيها؛ لسان العرب (شيع) برواية: وكأن صرعيها؛ تاج العـروس (شـزن، شـعو) بروايـة: وكأن صرعيها..؛ المؤتلف والمختلف ٤٩؛ المعاني الكبير ٥٤ برواية: كأن عقراها (لأجدع بن مالـك). وبـلا نـسبة في: جمهرة اللغة ٨١١ برواية: وكأن قتلاهم؛ سر صـناعة الإعـراب ٧٤٣؛ المقتـضب ١: ٢٧٨؛ المقـرب ٢: ١٩٧؛ الممتع في التصريف ٣٩١؛ المنصف ٢: ٥٧. (معجم إميل يعقوب ٤: ٣٨٤).

وأولاها: يريد أوائلها، وكعاب المقامر: رؤوس العظام التي يُلعب بها، والـشُّزن: الغلـيظ مـن الأرض، والـشواعي: المتفرقة، واحدتها شاعية، والمعنى: كأن أوائل الخيل قداح مقامر ضرب بها على غليظ الأرض فتناثرت.

والشاهد في شواع أراد شوايع، فيه قلب للضرورة على غير قياس كما ذكر ابن عصفور في المقرب، حيث قـدمت اليـاء على العين.

(٣) ي: شوايع.

(٤ – ٤) مضافة على الحاشية بنفس الخط.

قال: (وأما افْعَلَلْتُ من صَدِئْتُ فاصدَأَيْتُ، تقلبها ياءً كما تقلبها في مُفْعَلِلٍ، وذلك قولك: مُصْدَئٍ[١]، ويَفْعَلِلُ يَصْدَئي، لم تكُن لِتكونَ هاهنا بمنزلة بنات الياء وتكون في فَعَلْتُ ألفًا. [٢]ومن ثَمَّ[٢] لم يجعلوها ألفًا ساكنة. كما أنَّك لم تقل أَغْزَوْتُ إذ كنت تقول يُغْزِي، فلم تكن لتجعلَ فَعَلْتُ منه بمنزلة الهمزة وسائره كبنات الياء، فأُجْرِيَ هذا مُجْرَى رَمَى يرمِي. وهذا قول الخليل).

يعني: اصدَأَيْتُ أصل هذه الياء همزة، وذلك أنه من الصدأة، افعللت فالهمزة مكررة لأنها لام الفعل، فكان ينبغي أن يقول اصدأأت، فكرهوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، فخففوا الثانية، ولم يكن تخفيفها كتخفيف الهمزة التي يجوز تخفيفها، وذلك أنهم لم يقولوا اصْدَأَات فيجعلوها ألفًا لانفتاح ما قبلها[٣] [وجعلوا تخفيفها قلبها][٤] إلى الياء،/ [٢١٢ظ]، وكان قلبها إلى الياء أولى بها من قِبَل أن المستقبل على يُفعْلِل فتقع الهمزة الثانية طرفًا وقبلها كسرة، فقلبوها ياءً لانكسار ما قبلها، ثم لزمت هذه الياء في الماضي كما قالوا أغزيت ودانيت، وهو من الغزو ومن الدنو، فقلبوها ياء لأنها تنقلب في المستقبل ياءً لانكسار ما قبلها إذا قلت يُفعِل ويُفاعِل يغزي ويداني، والأصل يغزِو ويدانِو، فتقع الواو طرفًا ويوقف عليها ساكنة وقبلها كسرة فتنقلب ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها في الوقف، ثم جعلوا هذه الياء لازمة في كل حال، فقالوا أغزيت والأصل أغزوت.

---

(١) زاد الكتاب هنا: كما ترى.

(٢) غير واضحة في ي.

(٣) ي: قبلهما.

(٤) زيادة من ي.

قال: **(وفَياعِلُ من سُؤْتُ وجِئْتُ بمنزلة فَعَاعِلَ، تقول: جَيَايَا وسَيَايَا)** والأصل سواوَى[1] وجيائي، فقلبت ما بعد الألف همزة لوقوع الألف بين ياء وواو أو ياءين على ما مضى من نحو هذا.

قال: **(وسألته عن قوله: سُؤْتُه سَوائِيَةً فقال: هي فَعَالِيَةٌ بمنزلة عَلانِيَةٍ. والذين قالوا سوايةٌ حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هارٍ ولاثٍ، كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمز في مَلَكٍ وأصله الهمزة).**

أما سوائية فهي على التمام ولا تغيير فيها، وسواية قد حذف منها الهمز على ما ذُكِر.

قال: **(وسألته عن مَسائِيَة فقال: هي مَقْلُوبَةٌ. وكذلك/ [٢١٢و] أشياء وأَشاوَى. ونظيرُ ذلك من المقلوب قِسِيٌّ، وإنما أصلها قُوُوسٌ، كرهوا[2] الواوين والضمتين. ومثلُ ذلك قولُ الشاعر:**

مَرْوانُ مَرْوانُ أَخوُ اليَوْمِ اليَمِي[3]

[وإنما أراد: اليَوِمُ فقال اليمي][4].

(5)وصارت الواو ياءً لأن الميم قُدِّمت كما كانت متحركة، فلمَّا تحرَّك ما قبل الواو انقلبت(5)، فاضطُّر إلى هذا).

---

(١) ي: سياوى.

(٢) الكتاب: فكرهوا.

(٣) الرجز لأبي الأخزر الحِمَّاني في مدح مروان بن محمد أو في مدح مروان بن الحكم،، ويروى: مروان يا مروان لليوم اليمي، وبعده: ليوم روعٍ أو فَعَالٍ مُكرَمِ ، وورد منسوبًا إليه في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢: ٢٨٠؛ شرح شواهد الشافية ٦٩؛ اللسان (كرم، يوم). وورد بلا نسبة في: الخصائص ١: ٦٤، ٢: ٧٦؛ المنصف ٢: ١٠٢، ٣: ٦٨؛ الأصول ٣: ٣٣٨؛ الممتع في التصريف ٣٩١؛ المزهر ٢: ٢٤٨؛ المخصص ١٥: ٧٢ برواية: مروان مروان أخا.... واليوم اليمي الشديد، والشاهد هنا في قلب اليوم إلى اليمي حيث تأخرت الواو ووقعت الميم قبلها مكسور فانقلبت ياء.

(٤) إضافة من ي.

(٥ – ٥) الكتاب: وإنما أراد اليوم.

قال أبو سعيد رحمه الله: أما مسائِيَة فهي مَفَاعِلَة من ساء يسوء، وعين الفعل واو ولامها همزة، وكان الوجه أن يقال: مَسَاوِيَة فجعلوا اللام من الفعل في موضع عين الفعل لتنقلب الواو ياءً للكسرة قبلها كراهيةً لجمع الواو والهمزة، وهما حرفان مُسْتَثْقَلان، ثم استشهد على ذلك بأشياء من المقلوب، منها قِسِيّ وهو جمع قوس على فُعُول كما تقول فِلْس وفُلُوس، غير أنهم جعلوا قوس قُسُوّ فقدموا لام الفعل إلى موضع عينه، وجمعوا قَسْو على قُسُوو فوقعت الواو في الجمع طرفًا فقلبوها ياءً وكسروا السين لتسلم الياء كما ذكرنا في عُتِي وجُثِيّ، كما كسروا القاف اتباعًا للسين وكراهية للخروج من ضمة إلى كسرة، وليس ذلك إلا في الأفعال.

وإن شئت جعلت هذا الاتباع في عِتْي فتقول في عِتِيّ، وإنما آثروا هذا القلب في قِسِي عندي لأن الباب/ [٢١٣ظ] في جمع ما عينه واو إذا كان كثيرًا فِعَال نحو ثِياب وما أشبه ذلك، وما كان عينه ياء فُعول نحو: بُيوت، وعُيون، وسُيور، وما أشبه ذلك. فلمَّا جمعوا قوسًا وأصلها الواو على غير بابها غيَّروا لفظها، وأيضًا لو لم يقلبوها لقالوا قُوُوس بضم الواو، فكرهوا ضمتين وواوين في جمع، وهذا هو السبب الذي من أجله عدلوا عن جمع ذوات الواو عينًا على فُعُول.

وأما قول الشاعر: «أخو اليوم اليمي» فالأصل فيه: أخو اليوم اليَوِمُ، كما قالوا: إن مع اليوم أخاه غدوا، فقدَّم الميمَ بضمتها إلى موضع الواو، فصار اليَمُو، فوقعت الواو طرفًا وقبلها ضمة فقلبت ياء وكُسِر ما قبلها كما قيل في جمع دلو أَدْلٍ والأصل أدلِو[1].

قال: ([2]ومثل هذا[2] أن هذه الواو تعتلُّ في فِعْلٍ وتُكره، فهي في الياء أجدرُ أن تُكرَه، فصارَ اليوم بمنزلة القُوُوس).

---

(١) في الأصل: أدلوا، لعله تحريف.

(٢ – ٢) الكتاب: ومع ذلك.

يعني أن اليوم لو تركت الواو ولم تُقلَب لاعتُلّت لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويُكرَه كونُها مضمومةً، فإذا انضم إلى ضمتها كونُ الياء من يوم كان أشد للكراهة، فصارت [الواو][1] في اليوم كضمة واو قُوُوس. وأما أشاوَى فإنها جمع أشاوة مثل أداوة وأداوى، وهراوة وهراوى، وأشاوة غير مستعملة، ولا هي من لفظ شيء، فزعم سيبويه/ [٢١٣و] أن أشاوة أصلها شيّا؛ لأن عين الفعل من شيء ياء ولامه همزة، فإذا بنينا منه فَعَالَة مثل هَراوة صار شياءة، ثم قُدِّمت الهمزةُ التي هي لام الفعل إلى موضع فاء الفعل كما فُعِل ذلك بأشياء وأصلها شيئاء[2] عند الخليل وسيبويه، وقد بيَّنا هذا في كتاب الهمز.

فإذا قدمت الهمزة في [3]شيئاء صار أشاية[3] فقلبت من الياء واوًا[4] وإنما فعلوا ذلك لدخول الياء على الواو كثيرًا، وكذلك العُليا والعَلياء أصلها بالواو؛ لأنه من علا يعلو، فالياء والواو يتداخلان للمشاركة التي بينهما. فلمَّا جمعوا أشاوة قالوا أشاوى كما قالوا أداوة.

قال: (ومثل هذا في القلب طَأمَنَ واطمَأَنَّ. فإنَّما حَمَلَ هذه الأشياءَ على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطَّرد ذلك فيه، وكان اللفظُ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظَ، فصارَ هذا بمنزلةِ ما يكون فيه الحرفُ من حروفِ الزوائد، ثم يُشتَقُّ من لفظه في معناه ما يذهب فيه الحرف الزائد).

---

(١) إضافة رأيتها ضرورية، ي: اليوم.

(٢) ي: شياأء.

(٣ - ٣) ي: شيأاء صارت أشاية.

(٤) زادت ي هنا: فقيل الياء واوًا.

يعني أن القلب إنما يعرَف بأن لا يثبت الحرف في تصاريفه على ترتيب القلب، كقولنا إذا صرفنا مسائية في وجوهها قلنا: هي من ساء يسوء سوءًا فتجد الواو قبل الهمزة في هذه التصاريف، وكذلك سوائية، فإذا وجدنا في مسائية همزةً قبل الواو علمنا /[٢١٤ظ] أنها قد قُلِبَت، وكذلك لَمَّا رأينا قِسِيًّا لا يطَّرد فيه تقديم السين في قوس وفي أقواس وقُيَّاس ورجل قوَّاس ومقوس علمنا أن قسي مقلوب، وكذلك أشاوى لَمَّا رأينا الواو فيها لا تطَّرد في قولنا شيء وأشياء علمنا أن الواو بدل، وكذلك اليَمِي قد علم باليوم وسائر تصاريفه أن الميم مقدمة. فأما طأمن واطمأن فالأصل فيه اطمأن بتقديم الميم على الهمزة، فطأمن مقلوب، والدليل على أن الأصل اطمأن أنا نجد الميم قبل الهمزة في جميع تصاريفه كقولك اطمأنَّ وطَمْأَنَ وهو يَطْمَئِنُ اطمئنانًا، ولا يُصرف طأمن في هذه الوجوه ولا يقال اطأمن[1] اطئمنانًا.

قال: (**وأما جَذَبْتُ وجَبَذْتُ ونحوه فليس فيه قلبٌ، وكلٌّ واحدٍ منهما على حِدَتِه؛ لأن ذلك يطَّرد فيهما في كل معنىً، ويتصرَّف الفعل فيه. وليس هذا بمنزلة ما لا يطَّرد ممَّا إذا قَلَبْتَ حروفَه عمَّا تكلموا به وجدتَ لفظَه لفظَ ما هو في معناه من فِعْلٍ أو واحدٍ هو الأصلُ الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد. وجميع هذا قول الخليل**).

يعني أن جَذَبَ وجَبَذَ ليس كل واحدٍ منهما مقلوبًا[2] عن الآخر؛ لأنهما على هذا النظم في جميع تصاريفهما، تقول: جَذَبَ وجَبَذَ يَجْذِبُ ويَجْبِذُ/[٢١٤و] جَذْبًا وجَبْذًا فهو جَاذِبٌ وجابِذٌ، وليس المقلوب الذي ذكرناه بهذه المنزلة؛ لأنا إذا صرَّفناه وجدناه غير

(١) في الأصل: اطمأن، أظنه تحريفًا.

(٢) ي: بمقلوب.

مطَّرد فعلمنا أنه ليس بأصل للكلمة، ألا ترى أنا إذا صرَّفنا كلمة في مواضع فرأينا بعض حروفها يسقط حكمنا عليه بأنه زائد، فكذلك المقلوبُ.

قال: (**وأما كُلٌّ وكِلا فمن لفظين؛ لأنه ليس هاهنا قَلبٌ ولا حرفٌ من حروف الزوائد يَعرف هذا له موضعًا**). يعني أن الألف في «كلا»[1] لم تقلب من إحدى لامي «كل»، وليس أحد اللفظين مشتقًا من الآخر؛ لأن «كل» له مذهب سوى مذهب «كلا» وليسا في معنى واحد، ولا في واحد منهما حرف زائد؛ لأنهما على ثلاثة أحرف، فليس فيهما زائد.

(١) ي: كلام، تحريف.

هذا باب[1] ما كانت الياءُ والواوُ فيه لامات

(اعلم أنَّهنَّ لاماتٍ أشدُّ اعتلالاً وأضعفُ؛ لأنهن حروفُ إعرابٍ، وعليهن يقع التنوينُ، والإضافةُ إلى نفسِك بالياء، والتثنيةُ، والإضافةُ، نحو هَنِيٍّ، فإنما ضَعُفَتْ لأنها اعتُمِدَ عليها بهذه الأشياء. وكُلَّما بَعُدَتا من آخِرِ الحرفِ كان أقوى لهما. فهما عَيْناتٍ أقوى، وهما فَاءاتٍ أقوى منهما عَيْناتٍ ولاماتٍ. وذلك نحو غَزَوْتُ ورَمَيْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن سيبويه قدَّم هذه المقدمة ليرى/ [٢١٥ظ] أن اللام من الفعل أضعف من العين؛ ليُعلَم أن ما استُثقِل في عين الفعل فهو مُستَثْقَل في لامه، وليس كل ما استُثقِل في لامه يُستَثْقَل في عينه، واحتجَّ لذلك بأن اللام من الفعل يقع عليها التنوين وياء الإضافة للمتكلم، وهي تَكْسِرُ ما قبلها، وياء النسبة ـ وسمَّاها سيبويه ياء الإضافة ـ نحو الهَنِيّ يعني البصري والتميمي[2]، وما أشبه ذلك.

فبسبب هذه العوارض التي تعرض للأواخر كان الإعلال بها ألزم؛ لأن الإعلال أخف من النطق بالحرف على أصله. وأما ما ذكره من قوة فاء الفعل وبُعدها من الإعلال فمن قِبَل أن فاء الفعل بعيدة من الطرف، وليس قبلها أيضًا شيء يعتمد عليه في الإعلال، ألا ترى أن عين الفعل "تعل وتلقى حركتها على ما قبلها"[3] كقولنا: يقول ويبيع، وتعل لام الفعل لتحرك ما قبلها كقولنا غَزَى وغُزِي، ولو سكن ما قبلها صحت نحو: غَزْو ودَلْو.

---

(١) بولاق ٢: ٣٨٠، هارون ٤: ٣٨١.

(٢) قال ابن بري في اللسان (منن): وإذا سألت الرجل عن نسبه قلت المَنِّيُّ وإن سألته عن بلده قلت الهَنِّيُّ.

(٣) في الأصل، ي: يعل وتلقى حركته على ما قبله، ولكنه اعتاد تأنيث الحرف، فأثبتناه بالتأنيث، حتى تتحقق الوحدة في كل السياقات.

ثم ذكر ما مضى إلى أن قال: (**واعلم أنَّ الواوَ في يَفْعُلُ تَعْتَلُّ إذا كان قبلها ضمةٌ ولا تُقْلَبُ ياءً، ولا يدخلها الرفعُ**).

يعني أن الواو في آخر الفعل لا يدخلها الضم في حالة الرفع في يغزو ويدعو استثقالا للضمة عليها وقبلها مضموم، كما استثقلوا ذلك على عين الفعل وهي أقوى، فقالوا نَوار ونُوْر وعَوان وعُوْن بالتسكين/ [٢١٥و] والأصل نُوُر وعُوُن، كما قالوا قَذال وقُذُل، ونَهار ونُهُر.

أما الفتحة فمستخفة عليها، تقول: لن أغزوَ[1]، وأريد أن أدعُوَك، كما استُخِفَّت الفتحة عليها وهي عين الفعل كقولك: نُوَمَة ولُوَمَة، فالضمة بعد الواو كواو بعدها، والواوان تثقلان، والفتحة بعدها كألف بعدها، وهي لا تثقل.

قال: (**وإذا كان قبلَ الياءِ كسرةٌ لم يدخلها جرٌّ، كما لم [2]يدخلْ الواوَ ضمٌّ[2]**)

يعني أن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها كالضمة على الواو المضموم ما قبلها في باب طرح الكسرة عليها وتسكينها، يعني ما كان من نحو: القاضي والتوقِّي وراميكم، وما أشبه ذلك.

قال: (**ولا يدخلها الرفعُ[3]إذا[4] كُرِهَ الجَرُّ فيها[3]**) يعني: ولا يدخل الياء المكسور ما قبلها ضمٌ أيضًا؛ لأن الضم أثقل، فإذا تركوا الكسر كانوا للضم أَتْرَكَ، ويدخل الفتح عليها كما دخل على واو يغزو؛ لأنه أخف الحركات.

---

(١) ي: يغزو.

(٢ – ٢) في الأصل: يدخلها الواو والضم، وما أثبت من الكتاب.

(٣ – ٣) ي: أيضًا.

(٤) الكتاب: إذ.

قال: (⁽¹⁾وأما غَزَوْتُ وغَزَوْنَ، ورَمَيْتُ ورَمَيْنَ⁽¹⁾، فإنَّما جِئْنَ على الأصل لأنـه موضـعٌ لا تُحرَّكُ فيه اللامُ، وإنما أصلُها في هذا الموضع السكونُ، فإنما تُقلَبُ ألفًا إذا كانـت متحَرِّكـةً في الأصل، كما اعتَلَّت الياءُ وقبلها الكسرةُ⁽²⁾، والواوُ وقبلها الضمة، وأصلُهما التحرُّك).

يعني أن الواو والياء متى سكنتا في موضع لام الفعل باتـصال مـا يوجـب/ [٢١٦ظ] سكونهما⁽³⁾ من تاء المتكلم والمخاطب وضمير جماعة النساء لم يعلا كما يعلان⁽⁴⁾ إذا سكنتا في موضع عين الفعل نحو: قَوْل وبَيْع؛ لأنها تقلب ألفًا في قال لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذلك الياء في قاضي وراميكم إنما اعتلت لتحرك مـا قبلهـا وهـي في موضـع حركـة، وكذلك الواو في يغزو اعتلت وقبلها ضمة في موضع حركة.

(واعلمْ أن الواوَ إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ ⁽⁵⁾في الاسم⁽⁵⁾ وكانـت حـرفَ الإعـراب⁽⁶⁾ قُلِبَت ياءً، وكُسِر المضمومُ كما كُسِرَت الباءُ في مَبِيع. وذلـك قولُـك: دَلْـوٌ وأَدْلٍ، وحَقْـوٌ وأَحْقٍ كما ترى، فصارت الواوُ هاهنا أضعفَ منها في الفعل حين قلت يَغْزُو ويَسْرُو؛ لأن التنوين يقع عليها، والإضافة بالياء نحو قولـك هَنِيٌّ، والتثنيـة، والإضـافة إلى نفـسك بالياء؛ فلا تجد بُدًّا من أن تقلِبَها، فلمّا كَثُرَت هذه الأشياءُ عليها، وكانت الياءُ قـد تَغْلِـب عليها لو ثَبتَت أبدلوها مكانَها؛ لأنها والكسرةَ أخفُّ عليهم مـن الـواو والـضمة. وهـي أغلبُ على الواو من الواو عليها).

(١ – ١) الكتاب: وأما قولهم: غزوت ورميت، وغزون ورمين.

(٢) ي: كسرة.

(٣) في الأصل: سكونها، وما أثبت من ي.

(٤) ي: لا يعلان.

(٥ – ٥) ساقطة من ي.

(٦) بولاق: إعراب.

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن الاسم متى كان في آخره واوٌ قبلها ضمة وجب قلبها كقولنا في أَدْلُوٍ أدلٍ، وفي أَحْقُوٍ أَحقٍ، وليس/ [٢١٦و] هو مثل الفعل كيغزو ويدعو؛ وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ما ذُكِرَ، فيجب في بعضها تغيير إلى الياء فآثروا قلب الواو ياءً في كل حال.

أما النسبة فلو بقّينا أَدْلٍ على حالها ثم نسبنا إليها لوجب أن نقول أَدليٌّ فنحذف الواو كراهية للكسرة عليها مع انضمام ما قبلها، وإنما قلبها[1] أَدْلٍ، ثم ننسب فنقول أدُليٌّ، كما نقول في النسبة إلى قاضٍ قاضيّ بحذف الياء، فإذا نسبنا إلى أدلُو بحذف الواو قلنا أدلوا، وما قبل ياء النسبة مضموم فيجب كسره لتسلم الياء، ولأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، فإذا لَزِمَ في أدلو لو تركناها واوًا كسرُ اللام في حال النسبة فيلحقه الكسر ما يرده إلى حكم ذوات الياء من الكسر، فجعلوه ياءً من أجل ذلك.

فأمّا ياء الإضافة إلى المتكلم فإذا دخلت على هذه الواو فهي لا محالة تنقلب ياءً كقوله: هذه أدلي كما تقول: هذا قاضي؛ وذلك أنّا إذا قلنا أدلِو ثم أدخلنا ياء المتكلم لم يصلح أن تكسر الواو استثقالا للكسرة عليها وقبلها مضموم، فإذا سكنت هذه الواو بعدها ياء المتكلم فلا بُدَّ من فتحها لئلا يجتمعَ ساكنان/ [٢١٧ظ] فإذا صار كذلك فقد اجتمعت واو وياء الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياءً، وإذا انقلبت ياءً كُسِر ما قبلها. وأما التنوين والتثنية فإنهما غير موجِبَين لقلب الواو ياءً في الاسم؛ لأنّا إذا أدخلنا التنوين على أدلِو حذفت الواو لسكونها وسكون التنوين، ولا يلحق اللام تغيير فيقول: أدلٍ.

وأما التثنية فيقال فيها أدلُوان كما يقال يَغزُوان، وإنما ذكر سيبويه التنوين والتثنية لأنهما من الزوائد في آخر الاسم مع ياء النسبة وياء المتكلم، وما يلحق من الزوائد ما يُثْقِل ما

---

(١) في الأصل: قبلها.

يدخل عليه. فإذا كانت الواوُ أثقلَ من الياء فالياء أولى بأن تكون مهيَّأةً للزيادة؛ ألا ترى أن ما كان من الأسماء التي تُلحَقُ بالجمع السالم فيكون إعرابها بالواو والياء، ونونها مفتوحة أبدًا كقولك: قِنَّسْرونَ ونَصيبُونَ وسِنونَ، ومتى جعلنا الإعراب في النون جعلناها ياءً على كل حال كقولك: سنين وقَنَّسرين، وما أشبهها.

قال: (فإنْ كان قبلَ الواوِ ضمةٌ ولم تكن حرفَ إعراب ثَبَتَت، وذلك نحو: عُنْفُوانٍ[1]، وقَمَحْدُوَةٍ[2]، وأُفْعُوانٍ[3]، لأن هذه الأشياء التي وقعت على الواو[4] وقعت هاهنا على الهاء[5])

يعني أن الاسم إذا كان في آخره/ [٢١٧و] واو مضموم ما قبلها، وكان بعد الواو هاء تأنيث وألف ونون أو غير ذلك مما يقع الإعراب عليه لم يجب قلبها، وذلك من قِبَل أن الذي أوجب قلب الواو ياءً في أدْلٍ إنما هو ما يلحقه من التنوين والتثنية والإضافة التي هي النسبة،والإضافة إلى ياء المتكلم كما ذكر سيبويه، وليس ذلك في الاسم الذي بعد واو الطرف منه ما يقع عليه الإعراب، وقالوا قُلُنْسُوَة، ثم قالوا في الجمع القَلَنْسِي لَمَّا بطلت الهاء ووقع الإعراب على الواو، قال[6] الراجز:

لا صَبْرَ حتى تَلْحَقِي بِعَنْسِ[7] أَهْلِ الرياطِ البِيضِ والقَلَنْسي[8]

---

(١) عنفوان الشباب: أول بهجته.

(٢) القَمَحْدُوَةُ: الهَنَةُ الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا، وجمعها القماحد.

(٣) الأفعُوان بضم الهمزة والعين: ذكر الأفعى، والجمع الأفاعي.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك: في أدلٍ ونحوها.

(٥) زادت هارون هنا: والنون.

(٦) ي: وقال.

(٧) في الأصل: بعبس، وما أثبت من ي.

(٨) ورد الرجز بلا نسبة في: شرح المفصل ٥: ٤٩٣؛ الكتاب (بولاق ٢: ٦٠، هارون ٣: ٣١٧)؛ المقتضب ١: ٣٢٤؛ المنصف ٢: ١٢٠، ٣:؛ لسان العرب، تاج العروس (عنس، قلس، ربط)؛ ورد العجز فقط في الخصائص ١: ٢٣٥؛ تهذيب اللغة ٨: ٤٠٨ والرواية في كل المصادر ماعدا شرح المفصل: لا مهل. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٣١٣ برواية: لا مهل..). وعنس قبيلة من اليمن، الرياط جمع ريطة وهي نوع من الثياب، والقلنسي جمع قلنسوة وهي غطاء للرأس، والراجز يخاطب ناقته قائلا: لا أرفق بك حتى تبلغي هؤلاء القوم من مرتدي الرياط والقلنسي.

وإذا سكن ما قبل الياء والواو جَرَتا بوجوه الإعراب مَجرى المعتل نحو ظَبْي ودَلْو؛ لأنه لا يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة، ولم يكن ما قبله مفتوحًا فتنقلب الياء والواو ألفًا، وأيضًا فإن الاعتلال يلحق الطرف على حسب ما قبله، فإن كان مفتوحًا انقلبت ألفًا كقولك: ملهًى وعصًا، وإن كان مكسورًا انقلبت ياءً كقولك: ملهِي وقاضي، وما أشبه ذلك؛ لأنه صار ما قبله يعلّه (١) ويجذبه إلى نحو حركته فإذا كان ما قبله ساكنًا (١) ساكنًا بطل عنه تدبير غيره له، وقام بنفسه فصار كسائر الحروف، وهذا نحو قول سيبويه، وقويت حيث ضعف/ [٢١٨ظ] ما قبلها.

قال: (**(٢) ومن ثم قالوا: مَغْزُوٌّ وعُتُوٌّ (٢)**).

يعني: إنما قالوا مَغْزُوٌّ وعُتُوٌّ من قِبَل أن الواو المشددة واوان: الأولى منهما ساكنة؛ فصار مَغْزُوٌّ بمنزلة دَلْو وغَزْو، ومنهم من يقول مغزُيّ يشبهها بـأَدْلُوّ لانضمام ما قبل الواو وهي طرف، وليس بينها وبين الضمة إلا الواو الساكنة المدغمة فيه، وليست بحاجز حصين إلا أن الوجه مَغْزُوٌّ.

قال: (**والوجهُ في الجمع الياءُ، وذلك (٣): ثُدِيٌّ وعُصِيٌّ وحِقِيٌّ (٤)**) وقد بيَّنا هذا فيما مضى حين (٥) ذكرنا العُتُوّ مصدرًا وجمعًا، وأدخل ثُدِيّ في هذا الباب وليس منه لأنه جمع ثدي من ذوات الياء، وهي على فُعُول، وتقدير ثُدُوِي، وقلبُ الواو ياءً يلزم لاجتماعهما وسكون الأولى منهما، و(٦) لأنها جمع، والذي عندي أنه إنما ذكر ثُدِيَّ لأن العرب قد

(١ – ١) كان على حاشية الصفحة موازٍ لهذا السطر، وهذا موضعه.

(٢ – ٢) هارون: ومن ثم قالوا: مغزوٌّ كما ترى وعتوٌّ فاعلم.

(٣) زاد الكتاب: قولك.

(٤) وحُقيّ: ساقطة من هارون.

(٥) في الأصل: حتى، وما أثبت من ي.

(٦) في الأصل: لا، وأظن ما أثبت هو الأصح.

جعلت ذوات الياء في[1] هذا الباب كذوات الواو على لفظها حتى سوَّت بينهما فيما كان شاذًا منه، فقالوا: إنه لينظر في نُحُوٍّ كثيرة، وهو جمع «نَحْوٍ» من ذوات الواو، وقالوا إنهم فُتُوٌّ صدق وهو جمع فتى وفِتيان، وقال الشاعر:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ[2] ثَوْبِي شَمَالاتُ

في فُتُوٍّ أنا رابِئُهم مِنْ كِلا عَزْوَةٍ ماتوا[3]

/ [٢١٨و] قال: (**فإنما لَزِمَتْها الياءُ حيث كانت الياء [تدخل]**[4] **فيما هو أبعدُ شبهًا [يعني صُيَّمٌ]**[5]، يعني أنهم لما قلبوا الواو ياءً في صُوَّم فقالوا صُيَّم وهي عين الفعل بعيدة كانوا لقلبها في عُتِيّ ألزم، وقد ذكرناه فيما مضى. قال[6]: ويكسرون أول الحرف لما بعده نحو حِقِيّ وثِدِيّ، والأصل الضم، ولكنهم كسروه اتباعًا، ولئلا يخرجوا من ضمة إلى كسرة على ما تقدم.

---

(١) ي: وفي، خطأ.

(٢) في الأصل: نرفعا، وما أثبت من رواية هذا البيت في كل المصادر التي أوردته.

(٣) ورد الأول منفردًا في مصادر كثيرة واستشهدوا به على إدخال النون في ترفعن ضرورة، أو على وقوع الماضي بعد رب، وكذلك ورد الثاني منفردًا، وحرصًا منا على عدم الإسهاب ذكرنا المواضع التي ورد فيها البيتان معًا، فالبيتان من المديد، وهما لجذيمة الأبرش في: الخزانة ١١: ٤٠٤ برواية: أنا كالئهم.... في بلايا عورة باتوا؛ الاختيارين ٧١٨ برواية: ترفعن ثوبي، أنا رابئهم؛ شرح أبيات سيبويه ٢: ١٩١؛ شرح شواهد المغني ١٣٤، ١٣٥ (المطبعة البهية)، واسم الشاعر عنده جزيمة بن مالك المعروف بالأبرش، والرواية فيهما بنفس رواية الاختيارين؛ إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٣٠٦، ٣٠٨، ورواية الثاني لديه: في شباب أنا رابئهم هم لدى العورة صُمَّات، ولا شاهد في هذه الرواية (معجم إميل يعقوب ١: ٥١٢). والعلم: الجبل، شمالات جمع شمال وهي ريح ، وأوفيت أي أشرفت، الرابئ: الذي يرقب الأعداء لجماعته، والمعنى على رواية أنا رائبهم: أن الشاعر يحفظ أصحابة في رأس جبل إذا خافوا من عدو، فيكون طليعة لهم، يرقب هؤلاء الفتية وينظر ما يصيبهم من التعب.
والشاهد في فُتُو جمع شاذ لفتى.

(٤) إضافة ضرورية من الكتاب.

(٥) إضافة لازمة أيضًا من الكتاب.

(٦) القول لأبي سعيد.

قال: (**وقد**[1] **قالوا: يَسْنُوها [المَطَرُ]**[2]**، وهي أرضٌ مَسْنيَّةٌ. وقالوا: مَرضِيٌّ وإنما أصله الواو. وقالوا: مَرْضُوٌّ فجاءوا به** [3]**على الأصل والقياس**[3]). وهذا مثل معزُوّ الذي ذكرناه، وجواز الياء فيه كجوازها في مغزي.

ثم ذكر حكم الواو والياء إذا وقعتا[4] طرفًا بعد الألف، وقد ذكرناه.

وإنما قلبت الهمزة في نحو سقاء وشقاء أن ما قبل الألف مفتوح، والألف حرف ساكن لم يعتدُّوا به فحملوا الواو والياء على انفتاح ما قبل الألف فلزمهم أن يقلبوها ألفًا كما قلبوا عصًا ورحًى، فلم يكن قلبها ألفًا[5] للألف التي قبلها على ما شرحناه.

قال: (**وألزَموها الاعتلالَ في الألف لأنها بعد الفتحة أشدُ اعتلالاً. ألا ترى أن الواوَ بعدَ الضمةِ تَثْبُت في الفعل وفي قَمَحْدُوَةٍ، وتدخلها**[6] **الفتحةُ، والياءُ بعد الكسرة تدخلها الفتحة ولا / [٢١٩ظ] تُغَيَّر فتُحَوَّل من موضعها. وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازمًا لهما السكون**).

قال أبو سعيد رحمه الله: أراد[7] سيبويه بهذا أن الفتحة توجب من الاعتلال أكثر مما توجبه الضمة والكسرة لما بعدهما؛ لأن ما بعد الضمة وما بعد الكسرة من الياء [نحو][8] يغزو ويرمي قد يكون متحركًا مفتوحًا كقولك: لن يغزُوَ ولن يرمِيَ، وما بعد الفتحة لا يكون متحركًا نحو رحى ويخشى وما أشبه ذلك، فالإعلال سقاء وقضاء وعطاء ألزم بسبب الفتحة على ما ذكرنا.

---

(١) قد: ساقطة من هارون.

(٢) الزيادة من ي، الكتاب.

(٣ – ٣) ي: على القياس.

(٤) في الأصل: وقعت، وما أثبت من ي.

(٥) في الأصل: ألف.

(٦) هارون: وتدخلها.

(٧) في الأصل: أراك، تحريف، وما أثبت من ي.

(٨) إضافة من ي.

فإن قال قائل: قد ذكرتم أن الواو والياء إذا وقعتا طرفًا وقبلهما ساكن أنهما يصحَّان ويتحركان كظبي وغزو فلِمَ أعللتم الواو والياء بعد الألف وهي ساكنة قيل له: هذه الألف زائدة، وإنما يُقَدَّر دخولها بعد ما لزم الحرف الإعلال كأن سقاء وعطاء أصلهما سقي وعطو فلزم الواو والياء الإعلال بتطرفهما وتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم دخلت الألف فلم تَحُل بين الفتحة وحرف العلة، ولم تمنع من الإعلال. والحرف الساكن في ظبي وغزو ودلو لا يقدر فيه هذا التقدير لأنه أصلي لا يقدر سقوطه.

قال: (**ولا يكون هذا في دَلْوٍ وظَبْيٍ/ [٢١٩و] ونحوهما؛ لأن المتحرِّك ليس بالعين، ولأنَّك لو أردت ذلك لغيَّرت البناءَ وحرَّكت الساكنَ**).

يعني أن انفتاح الظاء من ظَبي والدال من دَلو لا يوجب إعلال الياء والواو؛ لأن الحرف الساكن الذي قد حال بينهما ولا يشبه الحرف الساكن في هذا الألف في سِقاء وقَضاء وعَطاء وما أشبهه؛ لأن الحرف الساكن في ظَبْيٍ ودَلْوٍ هو عين الفعل، وفي سقاء وعطاء زائد كما ذكرنا، ولو علَّلنا الياء من ظبي والواو من دلو لحركنا الساكن منهما إذ كان محتملا للتحريك كما تقول: أقام يقيم، وأبان يبين، وأصله أَقْوَم[١] وأَبْيَن، وليست الألف في سِقاء وعَطاء كذلك لأنها لا تحتمل الحركة، فإذا أُعِلَّ ما بعدها صُيِّر همزة، ولو غيَّرنا الساكن في ظبي ودلو لتغير البناء وأشبه فعل نحو رحى وعصا فاعرفه إن شاء الله.

قال سيبويه رحمه الله: (**واعلَم أنَّ هذه الواو لا تقعُ قبلَها أبدًا كسرةٌ إلا قُلِبَتْ ياءً. وذلك نحو: غازٍ وغُزِي**[٢]). لأن هذه الواو إذا وقعت طرفًا وُقِف عليها بالسكون وقبلها كسرة، وكل واو ساكنة قبلها كسرة تنقلب ياءً لا محالة.

---

(١) في الأصل، ي: قوم، تحريف.

(٢) زاد الكتاب: ونحوهما.

قال: (وسألتُه عن قوله غُزِيَ وشَقِيَ إذا خُفِّفَت في/[٢٢٠ظ] قـول(١) مـن قـال عُـصْرَ وعَلْمَ ذاك(٢) فقال: إذا فعلتُ ذلك تركتُها ياءً على حالها، لأني إنـما خفَّفْـتُ مـا قـد لزمتـه الياء، وإنها أصلها التحريك وقلب الواو، وليس أصل هـذا بفُعْـلَ ولا فَعْـلَ. ألا تـراهم قالوا: لَقَضُوَ الرجلُ، (٣)ثم قالوا: لقضْو الرجل(٣) فلـمَّا كانـت مُخَفَّفَـةً ممـا أصـله التحريـك وقلبُ الواو لم يغيِّروا الواو(٤). ولو قالوا: غُزْوَ وشَقْوَ لقالوا: لقَضْيَ [الرجل](٥)).

اعلم أن الحرف متى لزمه البدل إلى حرف آخر لِعِلَّة أوجبت البدل صار بمنزلة حرف من الكلمة، وثبت فيها وإن زالت العلة الموجبة للبدل ما لم تُغيِّر الكلمـة عـن معناهـا في نفسها، فمن ذلك أنَّا نقول: أَغْزَيْتُ ودَانَيْتُ، والأصل أَغْزَوْت(٦) ودانَوْت، ولكن الـواو تنقلب في المستقبل ياء في قولك يُغْزِيَ ويُـدَانِي لانكـسار مـا قبلهـا فجعلـت في المـاضي كذلك،وإن لم يكن ما قبلها مكسورًا لأن المضي والاستقبال لـيس بـاختلاف معنـى، ألا ترى أن المستقبل يصير ماضيًا إذا أتى عليه زمان كونه، وكذلك هما يُغزِوَان(٧) ويُـدعَيَان؛ لأن الماضي قد لزم فيه القلب تقول: غُزِيَ ودُعِيَ للكسر الذي قبله فجُعِـل في المـستقبل كذلك، فإذا كان القلب الذي يجـب في المـستقبل يجـري في المـاضي، والـذي/[٢٢٠و] يجري في الماضي يلزم في المستقبل على ما بيّنا. والذي بين الفعل التـام الحركـات والفعـل الذي خُفِّفَ بعض حركاته والاستقبال أقرب، وذلك قولـك غَـزُيَ وشَـقِيَ إذا خففنـاه

(١) الكتاب: لغة.

(٢) ذاك: ساقطة من الكتاب.

(٣-٣) ساقطة من هارون.

(٤) الواو: ساقطة من ي.

(٥) إضافة من ي.

(٦) في الأصل: اغزيت.

(٧) ي: يغزيان.

قلنا غَزْيَ وشَقْيَ، ولم تردّ الواو التي انقلبت منها ياء، كما لم تردها في يغزيان ويشقيان لأن غزي وشقي أولى أن يحمل على غزي وشقي من حمل يغزى ويشقى عليه إذ كان معناهما وزمانهما واحدًا. وكذلك لقضو الرجل في باب التعجب (١)قُلِبَت الياء واوًا(١) لانضمام ما قبلها، فإذا سكَّناها تخفيفًا بقيت الواو كما بقيت الياء في غزي، فهذا أحكم الحرف الذي يبدل، ثم يعرض لهذا المخفف ـ أعني غزي ورضي ـ ما يخالف حكم غزي ورضي، وذلك أنا إذا(٢) جمعنا فألحقنا ضمير المذكرين الواو قلنا في المخفف غزيوا ورضيوا فأثبتنا(٣) الياء ولم(٤) نحذفها، ولو أدخلنا على غزي ورضي لحذفت الياء فقلنا رضوا وغزوا. فإن قال قائل: فقد فرقتم بين حكم المخفف والمشبع في الجمع فهلا فرقتم بينهما في رد الواو، قيل له: إنما فرَّقنا بينهما في الجمع لأنَّا إذا ألحقنا رضي وغزي علامة الجمع وهي الواو سكنت الياء استثقالا لضمها وقبلها كسرة، فاجتمع ساكنان: الواو، والياء فأسقطنا الياء/ [٢٢١ظ] لاجتماع الساكنين، وضممنا قبل الواو لتسلم علامة الجمع، ومتى قلنا رضي وغزي(٥) ثم جمعنا لم نحذف شيئًا؛ لأن الياء إذا انضمت وقبلها ساكن لم تُستثقَل، فلم نحتج(٦) إلى تسكين الياء إذا سكنّا ما قبلها، وما حذف لاجتماع الساكنين من كلمة واحدة يعود إذا لم يجتمع ساكنان كقولك: غلاما الرجل فتسقط ألف الوصل في اللفظ لاجتماع الساكنين، وكذلك: هذان عبدا الله، وهؤلاء مسلمو(٧) البلد بسقوط الواو، فإذا زال اجتماع الساكنين عاد الحرف في اللفظ كقولك: غلاما زيد ومسلمو(٧) بلدك، ألا ترى أنك إذا نسبت إلى ناجية أو إلى قاضٍ قلت ناجيّ وقاضيّ، فإذا

(١ – ١) في الأصل: قلبت الواو ياءً، وما أثبت من ي.

(٢) في الأصل: إنما، وما أثبت من ي.

(٣) ي: فأثبت.

(٤) ولم: مكررة في الأصل.

(٥) في الأصل: وغزو، وما أثبت من ي.

(٦) ي: يُحتَج.

(٧) في الأصل: مسلموا، خطأ.

رخَّمته قلت يا قاضي ويا ناجي، وذلك إنما حذفت الياء التي في قاضي وناجية لاجتماع الساكنين: ياء قاضي، والياء الأولى من ياءي النسب، فلمَّا حَذَفتَ ياءي النسب للترخيم عادت الياء التي ذهبت لاجتماع الساكنين. مثل ذلك الحركة إذا دخلت بسبب حرف ثم زال ذلك الحرف زالت الحركة كقولك: دجاجة بيوض، ودجاج بِيض، فإذا خفَّفنا فسكَّنا الياء قلنا دجاج بِيْض فكسرنا الباء لسكون الياء حتى تسلم. فإذا حرَّكنا الياء زالت الكسرة، وكذلك لو بنينا من/ [٢٢١و] جِئتُ فُعْلٍ لقلنا جِيءٌ على مذهب الخليل وسيبويه، ومتى خفَّفنا الهمزة قلنا جِيٌ، وذلك أن الأصل في جيءٌ جيي وكسرنا الجيم لتسلم الياء كما قلنا في بِيض لسكون الياء، فإذا ألقينا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. وإذا بنينا منه فُعْلُلٍ قلنا جُوئٍ والأصل جيئ وقلبنا الياء واوًا لانضمام ما قبلها وسكونها وبعدها من الطرف، كما قلبناها في عُوْطَطٌ[1] وكُوْلَلٌ[2]، وهو فعلل من الكيل، فإذا خفَّفنا الهمزة ألقينا حركتها على الواو فتحرَّكت فرجعت إلى الياء، ألا ترى أنك تقول موقن والأصل مُيْقِن فتقلب الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، فإذا صغرت أو جمعت قلت مُييقن ومَياقن لتحرك الياء، وتقول في تصغير ليّة لويّة، وذلك أن الأصل في لِيَّة لَوْيَة، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وكون الياء بعدها، فإذا صغَّرناها تحركت فعادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة غزي؛ لأن الواو إنما قلبت للكسرة فصارت كأنها من الياء، ولزمتها الياء كما [لزمت][3] اغزيت بسبب يغزي.

---

(١) تعوّطت الناقة: إذا حمل عليها الفحلُ فلم تحمل، وناقة عائط وعوطط: إذا لم تحمل السنة المقبلة.

(٢) على فعلل يُفعلِل من الكيل، فيما عينه ياء.

(٣) إضافة من ي.

هذا باب[1] ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب

(وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة، والإتاوة، والنَّقَاوة، والنُّقاية،/ [٢٢٢ظ] والنِّهايـة. قويت حيث لم تكن حرفَ إعراب).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كنّا بيَّنا أن الياء والواو إذا وقعتا بعد ألف أنها تقلبان همزة، وإذا اتصلت بهما هاء أو غيرها مما يقع الإعراب عليه أُقرّتا على لفظهما، وكذلك الواو إذا وقعت طرفًا[2] وقبلها ضمة قلبت ياءً كأدلٍ وأَحقٍ، فإذا اتصل بها ما يقع عليه الإعراب لم تقلب نحو عرقوة وقلنسوة بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

فأما قولهم صَلاءَة وعَباءَة وعَظاءَة فالأصل فيها صلاي وعظاي وعباي فهمزت هـذه الياءات بوقوعهن طرفًا بعد ألف، ثم دخلت الهاءعليهن بعد انقلابهن همزات.

ومن قال: صَلايَة وعبَايَة وعَظايَة لم يقدر[3] الياء منفصلة من الهاء، وكـأن بنيـة الكلمـة وقعت على التأنيث في أوليتها كما قالوا النهاية والنقايـة، ومثـل عظـاءة وصـلاءة قـولهم مسنية ومرضية للمؤنث، والأصل مسنو ومرضـو لأنـه مـن سـنوت ومـن الرضـوان، ووقعت الواو طرفًا فشبهوها بعتيّ وأدلٍ، وقد فسّر هذا. ثم دخلت هاء التأنيـث عليهـا بعد انقلاب الواو ياءً بوقوعها طرفًا، ولو لم يقدر سقوط الهاء لم يجز قلب الـواو لأنهـا لم تقع طرفًا، وكانت/ [٢٢٢و] تكون بمنزلة قُلُنْسُوَة.

قال: **(وأما من قال صَلايةٌ وعَبَايةٌ فإنَّه لم يجئ بالواحد على الصَّلاء والعَباء، كـما أنـه إذا قال خُصيانٍ لم يُثَنِّه على الواحد المستعمل في الكلام. ولو أراد ذلك لقال خُصْيَتانٍ).**

---

(١) بولاق ٢: ٣٨٣، هارون ٤: ٣٨٧.

(٢) ي: ظرفًا، تصحيف.

(٣) في الأصل: لم نقدر.

يعني أن صلاية وعباية ليست بتأنيث عباء وصلاء؛ لأنها لو كانت تأنيث عباء وصلاء لقيل عباة وصلاة، ولكنها جاءت على غير المذكور المستعمل، كما أن قولهم خصيان ليس بتثنية خصية المستعملة[1] في الكلام، بل هي تثنية خصي، وإن كان خصي لا يستعمل في الكلام، ومثل هذا كثير في كلامهم، ألا تراهم قالوا افتقر الرجل فهو فقير وفَقِرَ من فَقِر، وفقر يستعمل.

وقولهم في جمع ذكر مذاكير، ومذاكير إنما هو جمع مِذكار، ومِذكار لا يستعمل،وكذلك محاسن وملامح إنما هي جمع مَحسَن ومَلْمَح، وإن كانا لا يستعملان، ومثل: خصيين أليان تثنية ألية، قال الشاعر:

يَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطَبِ[2]

وقال آخر:

كأنَّ خُصْيَيْهِ من التدَلْدُل ظرفُ عجوز فيه ثِنتا حَنْظَلِ[3]

---

(١) في الأصل: المستعمل، وما أثبت من ي.

(٢) ورد الرجز بلا نسبة في: نوادر أبي زيد ٣٩٣؛ شرح الرضي على الكافية ٣: ٣٥٩؛ تاج العروس (خصو)، وبرواية: ترتج في: أدب الكاتب ٤١٠؛ اللسان (خصا، ألي)؛ تاج العروس (ألي)؛ جمهرة اللغة (٢٤٧، ٩٩١)؛ المقتضب ٣: ٤١؛ المقرب ٢: ٤٥؛ المنصف ٢: ١٣١. (معجم إميل يعقوب ٩: ١٢٩، برواية: ترتج).

الوطب: الثدي العظيم (ج) أوطب وأوطاب ووِطاب وأواطب.

الشاهد في ألياه مثني ألية، جاء في اللسان: والخُصْيَة البَيْضة... وإذا ثنَّيت قلت خُصْيان لم تُلْحِقْه التاء وكذلك الأَلْيَةُ إذا ثنَّيت قلتَ أَلْيانِ لم تُلْحِقْه التاءَ وهما نادران قال الفراء كل مقرونين لا يفترقان فلك أن تحذف منهما هاء التأنيث، وتلك لغة من قال في المفرد ألي.

(٣) ورد الرجز بلا نسبة في: المنصف ٢: ١٣١؛ المقرب ٢: ٤٥؛ لسان العرب (ثني، هدل)؛ تاج العروس (هدل) برواية: من التهدُّل، وورد الأول فقط وبلا نسبة في: لسان العرب، تاج العروس (دلل).

وتَدَلْدَل الشيءُ وتَدَرْدَر إذا تحرَّك مُتَدَلِّياً، ثنتا حنظل أي اثنتان من الحنظل. والشاهد في خصييه، مثني خصية على غير القياس، على لغة من قال في إفرادها خصي.

قال: (وسألته عن الثِّنَايَيْن فقال: هو بمنزلة النِّهاية؛ لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فأُشبِهَت الهاء؛ ومن ثَمَّ قالوا مِذْرَوان، فجاءوا به على الأصل/ [٢٢٣ظ]، (١)لأن ما بعده من الزيادة لا يُفارقه(١).

وإذا كان قبل الياءِ والواوِ حرفٌ مفتوحٌ وكانت الهاء لازمة لم يكن إلا بمنزلتها لو لم تكن هاءٌ، وذلك نحو(٢): عَلاة(٣)، وهَناةٍ، وقَناةٍ(٤). وليس هذا بمنزلة قَمَحْدُوَةٍ؛ لأنَّها حيث فُتِحَت وقبلها الضمة كانت بمنزلتها منصوبةً في الفعل).

قال أبو سعيد رحمه الله: أما الثِّنَايَان فهذه الياء وقعت بعد ألف واتصلت بها علامة التثنية، فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لا يفرد، (٥)كما أن هاء النهاية لَمَّا اتصلت بالياء ووقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة لأن واحدها لا يفرد(٥). و«الثِّنايان» حبلان أحدهما مشدود مع الآخر أو حبل واحد يُعْطَف في الشد حتى يصيرَ كحبلين، يقال: عقلته بثِنايين، ومثله مما لا يُقلَبُ للزوم علامة التثنية له قولهم مِذْرَوَان، وهما طرفا الألية، قال الشاعر:

أَحَوْلي تنفُضُ استُكَ مِذْرَوَيْها لِتقتُلَني فها أنا ذا عُمارا(٦)

(١ – ١) ي: لأن الزيادة في آخره لا تفارقه.

(٢) ي: قولك.

(٣) الكتاب: العلاة.

(٤) وقناة: ساقطة من ي.

(٥ – ٥) تكرر في الأصل بعد ذلك جملة: كما أن هاء النهاية.... إلى: لم يجب قلبها همزة.

(٦) البيت من الوافر، وهو لعنترة في ديوانه ٢٣٤ يهجو فيه عُمارة بن زياد العبسي، وورد منسوبًا إليه في: الكامل ١: ١٣٣؛ أمالي ابن الشجري ١: ١٩؛ سمط اللآلي ٤٨٣؛ شرح المفصل ٢: ٥؛ لسان العرب (عمر، ذرا)؛ تاج العروس (ذرا). وورد بلا نسبة في: تهذيب اللغة ١٥: ٧؛ جمهرة اللغة ٦٩٥؛ المخصص ١٥: ١١٤ (معجم إميل يعقوب ٣: ٨٤). المِذْرَوانِ: أَطرافُ الأَلْيَتَيْن، ليس لهما واحد، يقال: جاء الرجل ينفض مذرويه إذا جاء مهددًا أو مختالا.

ولا يُستعْمَل في الكلام واحد المِذْرَوَين، ولو استعمل واحده لقيل مذرى كما يُقال معزي، وكان يثنى على مِذْرَيان؛ لأنَّا إذا قلنا مذرى فالألف تكون/ [٢٢٣و] منقلبةً من ياء لأنها وقعت رابعة في موضع تنقلب فيه الواو ياءً كقولنا في أغزو أغزيت، ودانِي دانيت، وهو من الواو، ولكن مِذروان لَمَّا اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفًا صارت بمنزلة قَمَحْدُوَة. فإن قال قائل: فإن سيبويه فرّق بين الواو التي قبلها ضمة وبين الواو التي قبلها فتحة فجعل الواو التي قبلها ضمة إذا انفتحت تصح كما صحت في لن يغزُوَ حتى وقع الإعراب على غيرها كقولهم قَمَحْدُوَة، وإذا انفتح ما قبل الواو انقلبت ألفًا نحو غزا ودعا، واستدل بهذا على أن الواو إذا كان قبلها فتحة أشد اعتلالا فكيف تثبت الواو في مِذْرَوَان وقبلها فتحة. قيل له: قد كان حكم هذه الواو أن تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولو جعلناها ألفًا ثم اتصلت بها علامة لرجعت الألف إلى الياء والواو كما يقال في تثنية رَحَى رَحَيَان، وقَفَا قَفَوَان، وليس الكلام في مِذْرَوَان من جهة إعلال الواو، وإنما الكلام فيه أنهما لم يفردا فتقلب الواو ياءً، ثم تثنى بالياء فتكون شاهدًا للصَّلاَبَة والعِظَاية، إنها لم تُذَكَّرْ فتصير الياء همزة، وكذلك النِّهاية والدِّراية، وما أشبه ذلك.

على أن سيبويه إنما قصد/ [٢٢٤ظ] إلى الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما، وهما في موضع لام الفعل، واتصلت بهما هاء التأنيث اعتّلتا وانقلبتا ألفين، نحو: عَلاة وفَلاة وشِياه، وما أشبه ذلك. وإذا انضم ما قبل الواو صحَّت إذا كانت الهاء بعدها، نحو: قَلَنْسُوَة وعَرْقُوَة، وفرق بين المضموم ما قبله والمفتوح وليست علامة التثنية بمنزلة التأنيث؛ لأنَّ علامة التثنية لا يكون ما قبلها ساكنًا، ولم توجد الواو لامًا وقبلها فتحة إلا معتلة، وإذا كانت قبلها ضمة جاز ألا تعتل كقولك سَرُوَ يريد أن يغزوك.

قال: **(وأما النَّفَيَان والغَثَيَان فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعدها ساكنًا فحركوا كما قالوا**[١] **رَمَيَا وغَزَوَا)** وقد ذكرنا هذا فيما مضى مشروحًا[٢].

قال: **(وإذا كانت الكسرةُ قبل الواو، ثم كان بعدَها ما يقع عليه الإعرابُ لازمًا أو غير لازم فهي مبدِلةٌ مكانها الياءَ؛ لأنَّهم قد قلبوا الواوَ في المعتل الأقوى ياءً، و**[٣] **هي متحركة لِمَا قبلها من الكسر، وذلك نحو: القِيَام، والثِّيَرة، والسِّياط)**.

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني متى وقعت قبل الواو كسرة وهي لام الفعل انقلبت ياءً وإن كانت بعدها هاءُ التأنيث كقولك مَحْنِيَة والأصل مَحْنِوَة، وإنما انقلبت الواو ياءً للكسرة/ [٢٢٤و] قبلها، وإن لم يقع الإعراب عليها؛ لأنها قد انقلبت ياءً فيما هو أقوى من واو محنوة وأبعد من الطرف، وذلك في قيام وسِياط وثِيرة؛ وذلك أن الياء في قِيام منقلبة من واو، وهي عين الفعل، وقد بعدت من الطرف ووقع الإعراب على غيرها، ومما يقوِّي هذا أنهم يقولون: هذا قِنْيَة[٤]، وإنما هو في الأصل قِنوة فجعلوا الواو ياءً لكسرة القاف وبينهما[٥] النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً لكسرة بينهما وبين الواو حرف ساكن وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة، ولم يكن بينهما حرف.

---

(١) هارون: حركوا.

(٢) ي: بالاحتجاج التي ذكره سيبويه مشروحًا.

(٣) و: ساقطة من ي.

(٤) القِنْيةُ ما اكتُسب والجمع قِنًى، وقد قَني المال قَنْيًا وقُنْيانًا، ومالٌ قِنْيانٌ اتخذته لنفسك، ومنه: قَنِيتُ حيائي أي لَزِمته.

(٥) ي: ومنهما.

هذا باب[1] ما تقلب فيه الياءُ واوًا ليُفصل بين الصفة والاسم

(وذلك فَعْلَى إذا كانت اسمًا، أبدلوا مكانها الواوَ، نحو الشَّرْوَى والتَّقْوَى والدَّعْوَى[2] والفَتْوَى.

وإذا كانت صفةً تركوها على الأصل، وذلك[3] نحو: صَدْيَا وخزيَا وريَّا. ولو كانت ريَّا اسمًا لقلت روَّى لأنك كنت تبدلُ الواو[4] موضع اللام، وتثبت الواو التي هي عين الفعل[5]).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الذي يشتمل عليه هذا الباب قد مضى بيان/ [225ظ] أكثره وأنا أعيده وأبين جملة الباب، وجملته أنه شذ فيه بابان عما يوجبه القياس: أحدهما إذا كانت لامه ياءً وهو اسم قلبت واوًا نحو رعوى وشروى، وكان القياس رعيًا وشريًا؛ لأنه من رعيت وشريت وليس قبلها ما يوجب قلب الياء واوًا، والآخر فعلى إذا كان اسمًا ولام الفعل منه واو تقلب ياءً، وذلك قولك العليا والدنيا، والقياس فيها العلوى والدنوى، وهما شاذان، ومع الشذوذ قد زعم سيبويه أنهم أرادوا الفعل بين الاسم والصفة فجعلوا الاسم في فعلى من ذوات الياء بالواو، ولأن الاسم أخف، وهو أجمل للواو، والصفة متروكة على الياء لأن الياء أخف، فإذا كان ريّان وريّا صفة فالأصل فيه رويا من رويت، وقلبت الواو ياء، ولو بنينا من فعلى اسمًا مثل شروى ورعوى لقلنا روى؛ لأن عين الفعل واو في الأصل، وقلبنا لامه واوًا لأنه اسم،

(1) بولاق 2: 384، هارون 4: 389.

(2) الدعوى: ساقطة من هارون.

(3) وذلك: ساقطة من بولاق.

(4) الكتاب: واوًا.

(5) الفعل: ساقطة من الكتاب.

فاجتمعت واوان، وذكر سيبويه في غير هذا الموضع أنهم أبدلوا الياء واوًا في رعوى وشروى عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها، وذكر أن الصفة من باب فعلى من ذوات الواو على الأصل، ولم أجده ذكر صفة على فعلى/ [٢٢٥و] مما لامه واو إلا ما يستعمل بالألف واللام نحو الدنيا والعليا وما أشبه ذلك، وهذه عند سيبويه بمنزلة الأسماء. وإنما ذكر أن فعلى من بنات الواو إذا كانت صفة على أصلها وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فُعلا؛ لأن القياس أن يحمل على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذٌ عن بابه، وأما القصوى فالباب فيه القصيا كما قالوا الدنيا والعليا، وإنما قالوا القصوى لأنها صفة بالألف واللام، وإن كانت الصفات اللاتي لا يستعملن إلا بالألف واللام بمنزلة الأسماء.

هذا باب[١] ما إذا التقت فيه الهمزةُ والياءُ قُلبت الهمزة [ياءً][٢] والياء ألفًا

(وذلك قولك: **مَطِيَّة ومَطايَا ورَكيَة ورَكايَا**)، وقد ذكرنا هذا فيما مضى ونعيد بعضه هاهنا. ركية فَعِيلَة مثل صَحيفة وسَفينة، فإذا جمعنا أدخلنا ألف الجمع بعد الكاف ثالثة فانقلبت الياء الأولى من ركيّة همزة، ووقعت بعد ألف الجمع وهي فَعْلِيَّة كما قلت صحائف فوقعت ياء فَعِيلَة بعد الجمع مهموزة فصارت ركائي، والهمزة ثقيلة، والياء من حروف الاعتلال، فقلبوا الياء ألفًا كما قلبوها / [٢٢٦ظ] في مدارى حيث قالوا مدارا، غير أن القلب في مدارى غير لازم لأنه لم يعرض قبل الياء حرف ثقيل معتل وهو الهمزة، وفي ركائي لازم لاجتماع هذين الحرفين الثقيلين، ثم غيَّروا الهمزة كما غيَّروا ما بعدها؛ لأن باجتماعهما ثقل الاسم فلحقهما التغيير، فلمَّا غيروا الهمزة لم يكن تغييرها إلى الألف إذ كانت أشبه حروف الاعتلال بها فغيِّرت إلى الياء لأن الياءَ أقرب إلى الألف من الواو، ووجهٌ آخر وهو أن الهمزة وقعت بين ألفين[٣] فصارت هي والألفان كهمزتين لقرب شبه الألف منها، فوجب الإبدالُ كما تُبدَل من الهمزتين، فإذا اجتمعتا فأبدلت إلى أقرب الحروف شبهًا بالألف، وهو الياء.

ثم قال سيبويه عقيب هذا الاحتجاج [٤]بذلك: (**إن**[٤] **الذين يقولون سَلاءٌ محققون**[٥] [٦]**كما ترى**[٦]، **يقولون: رأيت سَلاً فلا يحققون كأنها همزة جاءت بعدها همزة**[٧])، يعني أنهم

(١) بولاق ٢: ٣٨٤، هارون ٤: ٣٩٠.

(٢) إضافة من الكتاب، رأيتها ضرورية.

(٣) في الأصل: ألف، ي: ألفان.

(٤ – ٤) ي، الكتاب: يدلك على ذلك أن.

(٥) ي، بولاق: فيحققون.

(٦ – ٦) ساقطة من بولاق.

(٧) همزة: ساقطة من الكتاب.

إذا قالوا سلا فليست هاهنا همزة وألفان، فإذا نصبتَ جعلت بعد الهمزة ألفًا بدلا من النون، فصارت الهمزة بين ألفين فلم يحققوا لأنهم أقاموا الألفين مقام همزة، فكأن همزتين قد اجتمعتا فيجب التخفيف والتليين.

قال: **(وأبدَلُوا / ٢٢٦و مكانَ الهمزةِ الياءَ التي كانت ثابتةً في الواحد، كما أبدلوا مكانَ حركة قلت التي في القاف وحركة [١]ياءِ بعت[١] اللتين كانتا في العينين، ليُعْلَم أن الياءَ في الواحد، كما عُلِمَ أن ما بعد [٢]الباء والقاف[٢] مضمومٌ و[٣] مكسورٌ)**.

يعني أنهم إنما أبدلوا الياء من الهمزة في مَطَايَا؛ لأن الياء كانت في الواحد ظاهرة فجعلوها على فعلت لتلقي حركة العين على الفاء فيعلم بحركة الفاء حركة العين، كأنه قد علم حركة الواو المحذوفة من قلت أنها كانت ضمةً بضمة القاف، وعلم حركة الياء المحذوفة من بعت أنها كانت كسرة بكسرة الباء.

قال: **(وقد قال بعضُهُم: هَداوَى، فأبدلوا الواوَ، لأن الواوَ قد تُبدَلُ من الهمزة)** يعني أنهم قد يُبدِلون من الهمزة واوًا في حمراوان وسماوي، ونحو ذلك.

قال: **(وأما ما كانت الواوُ فيه ثابتةً نحو: إداوَةٍ، وعِلاوَةٍ، وهِراوَةٍ فإنهم يقولون[٤]: هَراوَى، وعَلاوَى، وأَداوَى، ألزموا الواو هاهنا كما أَلزموا [الياءَ][٥] في ذلك)**.

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلَمْ أن إداوة تجري[٦] مجرى جمع مطية في كل حال إلا في قلب الهمزة التي بين ألفين فإنها تقلب في جمع مطية ياءً، وفي إداوة واوًا، وإنما استويا/

(١ – ١) ي: بايعت.

(٢ – ٢) ي: الفاء.

(٣) ي: أو.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك : فيه.

(٥) إضافة من الكتاب.

(٦) زادت ي: جمعها.

[٢٢٧ظ] في الجمع من قِبَل أن إداوة فِعالَة على وزن رِسَالة فإذا جمعناها أدخلنا ألف الجمع عليها ثالثة بعد الدال كما تدخل ألف الجمع ثالثة بعد السين فيقع بعد ألف الجمع ألف إداوة وألف رسالة فلا يمكن تحريك الألف فَجُعِلَت همزة لأنها أقرب الحروف إلى الألف، فلمّا صيِّرت همزة، وكسرت انقلبت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها وتطرفها فصارت أدائي مثل مطائي، ثم صُيِّرت الياء المتطرفة ألفًا فصارت أداءا كما صارت مطاءا[1] ياءً لظهور الياء في مطية، وقلبوا الهمزة في أداءا واوًا لظهور الواو في واحدها، وليست الواو في أداوى هي الواو في إداوة؛ لأن الواو في إداوة قد انقلبت ياءً وهي طرف، والواو في أداوى هي منقلبة من الهمزة التي كانت بدلا من ألف إداوة، والألف في إداوة ليست للتأنيث، بل هي بدل من ياء كما ذكرنا مثل ألف مدارى وعذارى.

قال: **(ولم يفعلوا هذا في جاءي[2]؛ لأنه ليس[3] على مثال قاضٍي[4] تُبدَلُ فيه الياءُ ألفًا)**.

يعني أنهم لا يجعلون الألف بدلا من الياء في قاضي ونحوه؛ لأنهم لو فعلوا ذلك فصيَّروه قاضا / [٢٢٧و] لصار بمنزلة ضارب نحو: جارى وقاضى زيدٌ عمرًا إذا حاكمه، وليس كذلك مداري إذا قلبت ياؤها ألفًا؛ لأنه ليس في الكلام مفاعل، فلا يقع لبس.

قال: **(وفُواعِلٌ منهما بمنزلة فَواعل "من جئت وشوى"، في أنك تَهمِزُ ولا تُبدِلُ من الهمزة ياءً، كما فَعَلْتَ ذلك في عَوِرْتُ. وذلك قولك عوائرٌ. ولا يكون أمثلَ حالًا من**

(١) زادت ي بعد ذلك: فقلبوا الهمزة في مطاءا.

(٢) ي: حاي، الكتاب: جاءٍ.

(٣) ي، بولاق: ليس شيء، هارون: شيء.

(٤) الكتاب: قاضٍ.

(٥ – ٥) ساقطة من الكتاب، ي: من جيت وسوت.

فواعِل[١] وأوائلَ. وذلك قـولك شـواءي[٢]).

يعني أن فواعل من عَوِرْت وصَيِدْت عواوِر وصيايد فتقع ألف فواعل بين واويـن أو ياءين فتقلب الثانية منهما همزة كما فعلت ذلك بأوائل وسائر ما مضى.

فإن قال قائلٌ: فإن أوائل وسيايد ما بعد ألف الجمع منهما همزة؛ لأنـه جمـع، وللجمـع حال في الاعتلال ليست لغيره، قيل له: فُواعِل[٣] وإن لم يكـن جمعًـا فـإن أولـه مـضموم فضمُّ أولِه قد ألحقه ثقلا، وقد رأينا الواحد يلحق بالجمع في الاعتلال، وإن كان الجمـع أقوى في ذلك، كما قالوا معزى وعتى مصدر، فضمُّ الأولِ قد صار له كالجمع فقوى فيه الاعتلال. وكان الأخفش[٤] والزجاج[٥] لا يرى إعلال هذا، ويقول فيه عـواور وصـيايد لأنه ليس بجمع.

فإن قال قائل: فإذا أعللتم فُواعل/ [٢٢٨ظ] من عورت وصيدت وأجريتموه مجـرى فَواعل في وجوه الإعلال، فهلا أجريتموه مجرى فواعل في وجوه الإعلال كلهـا فيلـزم إذا بنيتم فواعل من جئت وسوت أن تقولوا جوايا وسوايا، والأصل جواوي وسواوي، فوقعت الألف بين واوين أو واو وياء، فقلبت الحرف الذي بعدها همـزة، كـما تفعـل في فواعل. فإذا لزم في فواعل أن تقولوا جوايا وسوايا وجب في فواعل. ففرق سيبويه بـين

---

(١) زادت ي بعد ذلك: منهما.

(٢) الكتاب: شواءٍ.

(٣) ي: فعاعل.

(٤) راجع ترجمته هامش ٢ ص١٠.

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، عالم بالنحو واللغة، أخذ عن المبرد وثعلب، كـان في شـبابه يخـرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان»، و«النوادر». توفي الزجاج ما بين عامي ٣١٠، ٣١٣ هـ. (وفيات الأعيـان ١: ٤٩؛ البلغـة ٥٩، طبقـات النحـويين ١١١، بغيـة الوعاة ١: ٤١١؛ إشارة التعيين ١٢؛ أخبار النحويين البصريين ٨٠؛ الفهرست ٦٦؛ الأعلام ٦: ١٣٦).

فُواعِل وفَواعِل فقال: فَواعل إذا فتحناه وقلبنا الياء لا يلتبس ببناء آخر، وفُواعل متى قلبنا الياء ألفًا التبس بحُبارى وشُكاعى وما أشبه ذلك.

قال: ولو بنينا فُعائل من ذوات الياء لقلنا فيهما مطاءى ورماءى، ولم نقل مطايا ورمايا لما ذكرناه، فإن جمعناه قلنا مطاي ورماي ولم نقل مطايا ورمايا؛ لأن هذه همزة كانت في الواحد ولم تعرض في جمع فصارت كهمزة جائية وجوائي . وذكر في هذا الفصل إلى آخر الباب ما أتى شرحنا عليه فيما تقدم.

هذا[1] باب ما بُنِي على أفعِلاءَ وأصله فُعَلاءُ

(وذلك: أسرِياءُ[2]، وأغنِياءُ وأشقِياءُ. وإنما صرَفوها عن/[٢٢٨و] سُرَواءَ وغُنَياءَ [وشقواء][3]؛ لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتحة؛ إلا أن يخافوا التباسًا في نحو[4] رَمَيَا وغَزَوَا ونحوهما.)

قد بيَّنا أن الياء إذا كانت قبلها فتحة والواو إذا كانت قبلها فتحة أشد اعتلالا منهما إذا كانت قبلهما كسرة أو ضمة، وقد رأينا جمع فَعِيل يكون عليه أفْعِلاء وفُعَلاء. فإذا جمعنا شَقِيًّا أو غَنِيًّا على فُعَلاء صارت شُقَوَاء وغُنَيَاء فوقعت قبل الياء والواو فتحة، وإذا جمعناها على أفعِلاء فقلنا أشقياء وأغنياء صار قبل الياء كسرة وكان أخف، كما يقال شقي وغني فاقتصروا على هذا الجمع الأخف، وممَّا جاء من فَعِيلٍ على أفْعِلاء نصيب وأنصِباء وقريب وأقرِباء، وكذلك الكلام في فَعِيل المضاعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو جَليل وأجلاَّء وحبيب وأحبَّاء ولبيب وألبَّاء، واختاروا هذا الجمع واقتصروا عليه لأنهم لو جمعوه على فُعلاء لقالوا لبيب ولُبَبَاء وحبيب وحُبَبَاء فثَقُل بإظهار الحرفين. والإدغام في أحبَّاء وألبَّاء أخف.

---

(١) بولاق ٢: ٣٨٥، هارون ٤: ٣٩٢.

(٢) الكتاب: وذلك سري وأسرياء.

(٣) إضافة من ي.

(٤) نحو: ساقطة من الكتاب.

هذا(١) باب ما يلزم الواو فيه بدلُ الياء

(وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة(٢) أحرف فصاعِدًا، وذلك قولك: أَغْزَيْتُ وغَازَيْتُ، واسْتَرْشَيْتُ/[٢٢٩ظ] قال: **وسألتُ الخليلَ عن ذلك فقال: إنما قُلِبَت ياءً لأَنَّك إذا قلت يُفْعِلُ لم تثبت الواو للكسرة، فلم يَكُن ليكونَ فَعَلْتُ على الأصل وقد أُخرجتْ يُفْعِلُ إلى الياء. وأُفْعِلُ وتُفْعِلُ ونُفْعِلُ).**

قال أبو سعيد رحمه الله: قد مضى فيما تقدم من شرح هذا جملة كافية، لكننا(٣) نعيد منها ما يتَّسِق عليه الكلام الذي يأتي بعده. اعلم أن الفعل متى كان ماضيه(٤) أربعة أحرف فصاعدًا فلا بد من كسر ما قبل آخر مستقبله، كقولك: أكرَم يكرِم، وقاتَل يقاتِل، ودحرَج يدحرِج، وكسَّر يكسِّر، وانطلَق ينطلِق، وارتبَط يرتبِط، وغيرها من الأفعال التي ماضيها على أربعة أحرف أو أكثر. فإذا كان لام الفعل واوًا فلا محالة أنها تنقلب ياءً في المستقبل؛ لأنك إذا وقفت عليها سَكَنَتْ وقبلها كسرة فتنقلب ياءً كما انقلبت ياء ميزان وما أشبهه. فلمَّا انقلبت ياء في جميع المستقبل من أَفْعَلَ وفَاعَلَ وسائر ما ذكرنا لانكسار ما قبلها وسكونها في الوقف وجب قلبها في جميع تصاريف الفعل.

قال: **(قلتُ: فما بالُ تَغازَيْنا وتَرَجَّيْنَا وأنت إذا قلتَ يَفعَلُ منهما(٥) كان بمنزلة يُفعَلُ من غَزَوْتُ. قال: الألِفُ /[٢٢٩و] هاهنا بَدَلٌ من الياء التي أُبدِلَت مكان الواو، وإنَّما أُدْخِلَتْ التاءُ على غازَيْتُ ورَجَّيْتُ).**

---

(١) بولاق: ٢: ٣٨٦، هارون: ٤: ٣٩٣.

(٢) ي: أربعة.

(٣) ي: ولكنا.

(٤) زادت ي: على.

(٥) ي: منها.

قوله: (قلت) يعني قلت للخليل: لِمَ قالوا تغازينا وترجّينا فقلبوا الواو[١] التي كانت في غزوت ورجوت ياءً، ومستقبل هذين الفعلين لا ينكسر ما قبل آخره لأن تَفَاعَلَ وتَفَعَّل تقول في مستقبلهما: يتفعَّل ويتفاعَل، فإذا قلت يترجى ويتغازى لم ينكسر ما قبل آخرهما، وإنما كان السبب في قلب الواو ياءً في اغزيت ورجّيت انقلابها في المستقبل إذا قلت يغزى ويرجى، وليست هذه العلة موجودة في يتغازى ويترجى؛ لانفتاح ما قبل آخرهما في المستقبل. فقال الخليل مجيبًا: إن تغازيت وترجيت أصلهما غازيت ورجيت، وانقلابها ياء في غازيت ورجيت للعلة التي ذكرناها.

وقال: (**ضَوْضَيْتُ**[٢] **وقَوْقَيْتُ بمنزلة ضَعْضَعْتُ، ولكنهم أَبدَلوا الياءَ إذا**[٣] **كانت رابعةً. وإذا كرَّرت الحرفين فهما بمنزلة تكريرِك الحرفَ الواحدَ**)

يعني أن الأصل في ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ ضَوْضَوْتُ وقَوْقَوْتُ، وقلبت الواو ياءً للعلة التي لها قلبت الواو ياءً في اغزيت وسائر ما ذكرناه، وهي انكسار ما قبلها في المستقبل، وإنما حكمنا أن الياء/[٢٣٠ظ] [في ضوضيت][٤] وقوقيت منقلبة من واو دون أن تكون ياءً في أصلها أنا رأينا أكثر هذه الأفعال الرباعية مضاعَفَةً كقولك صَعْصَعْتُ وصَلْصَلْتُ وجَرْجَرْتُ وما أشبه ذلك، فقضينا [على][٥] ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ بالأغلب في الباب.

---

(١) الواو: ساقطة من ي.

(٢) ضَوْضَيْتُ ضَوْضاةً وضِيضَاءً، والضَّأْضَاءُ: صوتُ الناسِ وهو الضَّوْضاءُ.

(٣) ي، الكتاب: إذ.

(٤) إضافة من ي.

(٥) إضافة من ي.

وفعلل من المكرر يجيء على ضربين: أحدهما أن يكون أصله مما عينه ولامه من جنس واحد، فإذا بنوا منه فَعْلَلَ اجتمع فيه ثلاثة أحرف من جنس واحد وأشبه لفظه لفظ فَعَلَ فيقلبون الأوسط من الثلاثة الأحرف، وهو لام الفعل مثل الحرف الذي في موضع الفاء من الفعل كقوله: كَفْكَفْتُهُ من كَفَفْتُهُ، وكَبْكَبْتُ من كَبَبْتُ، قال الله عز وجل: ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا﴾[1] أي فكُبوا فيها، وأصله كببوا وكففته. واستثقل ثلاثة أحرف من جنس واحد مع اللبس الذي يقع بين فَعْلَلْتُ وفَعَلْتُه فقلبوا واحدًا منها على لفظ أقرب الحروف إليه وهو فاء الفعل، ولو تركوه ولم يقلبوه فقالوا: كففته وكببته لكان لفظه كلفظ فعلت، فكان يجتمع مع الاستثقال لبس بين بناءين، والدليل على أنهم يستثقلون كففته وكببته وما جرى مجراهما لاجتماع حروف من جنس واحد قولهم: دسيت في دسست، وقد قال الله عز وجل:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾[2] في معنى/[٢٣٠و] من دسسها، كما قال تظنيت في معنى تظننت.

وذكر الفراء[3] أن كبكبت وما كان نحوه مما عينه ولامه من[4] جنس واحد في الأصل يجوز أن يكون فعّل ويجوز أن يكون فَعْلَلَ، فأما فَعْلَلَ فقد ذكرناه، ولا يجوز أن يكون

(١) الشعراء: من الآية ٩٤.

(٢) الشمس: الآية ٩، ١٠.

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي المعروف بالفراء، الإمام المشهور. أخذ عن الكسائي، وهو من جلة أصحابه. كان إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ . اشتهر بالفراء لأنه كان يفري الكلام. له مصنفات كثيرة مشهورة، منها: «المقصور والممدود»، و«معاني القرآن»، و«المذكر والمؤنث»، و«مشكل اللغة». توفي الفراء سنة ٢٠٧ هـ وقيل غير ذلك. (البلغة ٢٣٨؛ إشارة التعيين ٣٧٩؛ طبقات الزبيدي ١٣١؛ إنباه الرواة ٤: ٧؛ أخبار النحويين البصريين ٢٧؛ بغية الوعاة ٢: ٣٣٣؛ مراتب النحويين ١٣٩؛ تهذيب اللغة ١: ١٨؛ الفهرست ٧٣؛ الأعلام ٨: ١٤٥).

(٤) من: ساقطة من ي.

فعّل كما ذكره؛ وذلك أن فعّل مصدره تفعيل أو تفعِلة، فلو كان كُبكبت فُعّلت لوجب أن يكون مصدره تكبيب أو تكبّة. فلمّا قالوا كبكبت كبكبة علمنا أنه فعللت. والضرب الثاني من هذا ما كان مبنيًا لصوت على حرفين يتكرران[١] كقولك: قرقر الطائر وقعقع الحُلِيّ إذا صَوَّتَ، ودأدأ الحجرُ إذا تدحرج من علو جبل إلى قراره. فإن قال قائل: فكيف اقتصروا من هذا الصوت المكرر على اثنين فلم يجاوزوه، ولم ينقصوه فيصيِّروه واحدًا قيل له: أمَّا مجاوزة الواحد فقد وجبت بالتكرير الذي يلزم الصوت، وأما الاقتصار على الاثنين فلو لم يقتصروا على الاثنين للزمهم أن يذكروا عدد ما يكرر عليه الصوت من المرات، ومثل ذلك قولهم: قام القوم رجلا رجلا، رضوا من عدد الرجال برجلين، فلم يجاوزوهما ولم يقتصروا على واحد؛ وذلك أن المعنى يراد منه التردُّد فلم يكتفِ بالواحد، ولو جاوز الاثنين لاحتاجوا أن يعدوا جمع الرجال.

/ [٢٣١ظ] وقد يجيء من فَعْلَلْت مضاعفًا ما لا يعرف منه فِعْلٌ عينه ولامه من جنس واحد، ولا هو من الأصوات المكررة كقولك: عسعس الليل إذا أدبر وولّى، وقال بعضهم إذا اعتكر وتراكبت ظلمته، وصعصع القوم إذا اضطربوا، ونحو ذلك. فهذا إما أن يكون أصله ما ذكرناه، وإما أن يكون على فَعْلَلَ مثل دحرج. واتفق أن يكون لامه من جنس عينه وفائه.

قال: (**فإنّما الواوان هاهنا بمنزلة ياءَيْ حَيِيتُ وواوَيْ قُوَّةٍ؛ لأنك ضاعفت**) يعني أن الواوين في ضَوْضَوْت وقَوْقَوْت وإن كانت[٢] الثانية منهما منقلبة ياءً بمنزلة ياءي حَيِيتُ وواوَي قُـوَّةٍ؛ وذلك أن ياءَي حَيِيتُ وإن كانتا ياءين على لفظ وإحداهما عين الفعل

(١) ي: يتكرر.

(٢) ي: كانتا.

والأخرى لامه فكذلك واو ضوضوت[١] إحداهما عين والأخرى لام.

قال: (**وكذلك: حَاحَيْتُ وعَاعَيْتُ وهَاهَيْتُ**[٢]. **ولكنهم أبدلوا الألفَ لـشَبهِها باليـاء؛ فصارَتْ كأنَّها هي**) يعني أن حَاحَيتُ فَعْلَلْت مثل ضَوْضَيْتُ، والألفُ فيـه منقلبـة مـن ياء، والأصل حَيْحَيْتُ، والدليل على أن الألف منقلبة من ياء أنَّا رأينـا ذوات الـواو مـن هذا الباب تجيء عـلى أصـلها كقولـك: ضوضـيت وقوقيـت، ولم نـرَ شـيئًا مـن ذوات /[٢٣١و] الياء جاء من هذا الباب.

والألف لا تكون أصلًا، إنما هي منقلبة فجُعِلَ انقلابها من ياء، وقـد ذكرنـا هـذا فـيما مضى بأتم من هذا التفسير مع ذكر الخلاف الذي فيه. يقلبـون مـن اليـاء الـساكنة ألفًـا كقولك: ياجَل في ييجَل.

قال: (**يدلُّك على أنها ليست فاعَلْتُ قولُهم: الحِيحاءُ والعِيعاءُ**[٣]، **كما قـالوا: الـسَّرهاف والفِرشاط**[٤] **والحاحاةُ والهاهاةُ، فأجري مجرى دَعْدَعْتُ إذ كُنَّ للتـصويت**) كـأن متوهِّمًـا توهم أن حاحيت وهاهيت وعاعيت فاعَلْتُ فاحتج عليه سيبويه بمصدرهن، وذلك أن مصدر فاعلت مفاعلة ومصدر فعللت فعللة، فلـمّا قـالوا في مـصدر حاحيـت حاحـاة، وحاحاة فعللة قُضِي على حاحيت أنه على فَعْلَلْتُ لما ذكرناه.

---

(١) ي: ضوضيت.

(٢) حاحَيْتُ وعاعَيْتُ وهاهَيْتُ: للتَّصْويتِ، يقال للمعز خاصة حاحيت بها حيحاء وحيحاءة إذا دعوتها.

(٣) والعيعاء: ساقطة من ي.

(٤) زادت ي: والقلقال. السَّرْهَفةُ: نَعْمةُ الغِذاء وقد سَرْهَفَه وسرهفت الرجل أحسنت غذاءه، فرشط الرجلُ فَرْشَـطة: ألصق أليتيه بالأرض وتوسَّد ساقيه، وفَرْشَط البعيرُ فَرْشَطة وفِرْشاطاً: بَرَك بُروكاً مسترخياً فألصق أعضاده بالأرض، وقيل: هو أن ينتشر بِرْكةَ البعير عند البروك.

ومعنى قوله: (فأجري مجرى دعدعت) يعني أن دعدعت قد عُلِمَ أنه فعللت وأنه ليس بفاعلت، وهو تصويت، فكذلك حاحيت وهاهيت، وكذلك أكثر ما يجيء من الأصوات على هذا الوزن كقولك: جهجهت بالسبع وسأسأت بالحمار، وغير ذلك مما لا يُحصَى كثرة.

قال: (⁽¹⁾كما أن⁽¹⁾ دَهْدَيْتُ هي فيما زعم الخليل دَهْدَهْتُ⁽²⁾ بمنزلة دحْرَجْتُ، ولكنَّه أبدلَ الياءَ من الهاءِ لشَبهها بها، وأنها في الخَفاء والخِفَّة نحوَها، فأبدلت كما أبدلت/ [٢٣٢ظ] من الياءِ في هذه).

يعني أن دهديت أصله دهدهت، وقلبوا من الهاء الثانية ياءً لاجتماع الهاءين، فكذلك حاحيت أصله حيحيت، ولاجتماع الياءين قلبت إحداهما وكان قلب الأولى أولى لأن الثانية طرف، ولو كانت غير ياء انقلبت ياء، فإن قال قائل: إذا كانوا يقولون دهدهت ودهديت ودهدية ودهدوهة فكيف صارت الهاء الأصل والياء بدلا منها قيل له: الهاء أولى أن تكون أصلا، وذلك أنا رأيناهم قد يبدلون للتضعيف أحد الحرفين إلى الياء، كقولهم في تظننت لاجتماع النونات، فكذلك دهديت أصلها دهدهت فغلبوا إحدى الهاءين. فإن قال قائل: فما وزن دهديَّة قيل له: فَعْلُولَة مثل دهدوهة ودحروجة، وكان أصله دهدوية، فاجتمعت واو وياء الأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء وأدغمت الدال لتسلم الياء.

(١ - ١) ي: إن كما.

(٢) يقال: دَهْدَيْتُ الحَجَر ودَهْدَهْتُه فتَدَهْدَى وتَدَهْدَه، ويقال: ما أدري أيُّ الدَّهْداء هُو ؟ أي: أيُّ الخَلْقِ هو؟، وقال: عِنْدي الدَّهْدَاهُ.

قال **(فأما الغَوْغَاء ففيها قولان: أما من قال غَوغاءُ**(١) **فأنَّثَ، ولم يصرِف**(١)**،فهي عنده مثل عَوْراء).**

يعني تكون الألف للتأنيث، وتكون غوغاء على فَعلال مثل صلصال وأصله غوغاء.

[وأما من قال غَوْغاءٌ فذَكَّر وصَرَف فإنها هي عنده بمنزلة القَمْقَام(٢)**، وضاعَفْتَ الغينَ والواوَ كما ضاعَفْتَ القافَ والميمَ]**(٣).

(وكذلك الصَّيصِيَة(٤) **والدَّوْداة والشَّوْشاةُ؛ فإنَّما يُضاعَف** (٥)**حرفٌ وياء أو واو**(٥)**، كما ضاعفت القَمقام، فجعلت هؤلاء / [٢٣٢و] بمنزلتها)**

يعني أن شَوشَاة أصلها شَوْشَوَة، ودوداة أصلها دَوْدَوَة، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنها فَعْلَلَة، وليس فيها زائد غير هاء التأنيث، ومعنى شوشاة السريعة، ودوداة أرجوحة من أراجيح الصبيان.

فإنما جعل شَوْشَاة فَعْلَلَة ولم يجعل شيئًا من حروفه زائدًا لأنها أولى بها من سائر الأبنية، وذلك أنها تحتمل أن تكون فَوْعَلَة إذا جُعِلَت الواوُ زائدةً، ويحتمل أن تكون فَعْلاة إذا جُعِلَت الواوُ أصلية والألف زائدة، ويُحْتَمَل أن تكون فَعْلَلَة بأن تكون الواو أصلية وتكون الألف منقلبة من واو، ويكون أصلها شوشة، وهذا البناء أولى بها، وأن فَعْلَلَة أكثر في الكلام من فَوْعَلَة وفَعلاة، وكذلك صيصية الياءان أصليتان وهي فعللة مثل سمسمة. وجعل صيصية بمنزلة سمسمة، وشوشاة بمنزلة خلخلة. وجميع ذلك من

(١ – ١) ي: فلم يصرف.

(٢) القمقام: البحر.

(٣) إضافة من الكتاب رأيتها ضرورية ليكتمل القول الثاني في «الغوغاء».

(٤) الصيِّصِيَة: حَفٌّ صَغِيرٌ من قُرُونِ الظِّبَاءِ تَنْسَجُ به المَرْأَةُ.

(٥) في الأصل: «لحرف اياء وواوًا» وما أثبت من الكتاب.

الرباعي بمنزلة واحدة على وزن واحد، وإن كان في بعضه حروف العلة مع[1] أن وزن الحياة كوزن الغصص، ووزن جئت كوزن غصصت، فقد تساوى ذوات [العلة][2] والحروف الزوائد غيرها من سائر الحروف. ومثل ذلك المَومَاة هي فَعْلَلَة وإن كانت الميم من حروف الزيادة، والأصل موموة، ومثل مرمر/ [٢٣٣ظ] فعلل لتكرير الميم، وقد كثر فَعْلَلَ من هذا المكرر، فحُمِلَ عليه.

([3]ولا تجعل مَوْمَاة[3] بمنزلة تَمَسْكَنَ؛ لأن ما جاء هكذا والأوَّلُ من نفس الحرف هو الكلامُ الكثيرُ ولا تكاد تجدُ في هذا الضربِ الميمَ زائدةً إلا قليلًا).

يعني أن الميم فيه أصلية بسبب التكرير الذي فيه، ولو كان بدل مَرْمَر مَرْتَع أو غير ذلك لقضي على الميم الأولى بالزيادة، ولكن يقضى عليها بالأصل لما ذكرناه، وذلك معنى قوله: (**لا تكاد تجد الميم في هذا الضرب زائدة**) يعني فيما تكرر لفظ عينه وفائه، وقد تبين أن الميم زائدة في تَمَسْكَنَ بالاشتقاق؛ لأن أصله من السكون، ولأنه يقال أيضًا في معنى تمسكن تسكّن.

قال: (**وأما قولهم: الفَيفاةُ[4] فالألفُ زائدةٌ، لأنهم يقولون الفَيْف**).

يعني أن فيفاة هي فَعلاة مثل عَلْقاة، وأرطاة وليست بمنزلة شوشاة ودوداة، وذلك أنهم يقولون فيف، ثم تزاد عليه الألف.

قال: (**وأما القِيقاء والزِّيزاء[5] فبمنزلة العِلباء؛ لأنه لا يكون في الكلام مثل[6] القِلقال[5] إلا مصدرًا**).

---

(١) ي: كما. (٢) إضافة من ي.

(٣ – ٣) الكتاب: ولا تجعلها. والموماة: الصحراء الواسعة الملساء.

(٤) الفيفاة: الصحراء الواسعة والجمع فيافٍ.

(٥) القِيقَاةُ والقِيقاءَةُ بالمد والقصر: الأرض الغليظة، وكذلك الزيزاء: ما غلظ من الأرض.

(٦) ي: بمنزلة.

يعني أن زيزاء وقيقاء ليسا من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائد، وهو إما ياء وإما واو ووزنه فعلاء، كما أن عِلياء وزنه فِعلاء.

/ [٢٣٣و] ولو كانت الهمزة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها فِعلال، وليس في الكلام مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدرًا كقولك زلزل زِلزالا، وقلقل قِلقالا، والقياس في قِيقاء وزِيزاء أن تخالف الياء الأولى منها في التقدير الهمزة إن كانت منقلبة من ياء، فالياء الأولى منقلبة من الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، وإن كانت الهمزة منقلبة من واو فالياء الأولى غير منقلبة من واو؛ وذلك أن الياء الأولى لو كانت من جنس الهمزة لكان بمنزلة القِلقال وليس مصدرًا، ومثل ذلك غير موجود في الكلام.

قال: (**وإذا كانت الياءُ**[١] **رابعة** [٢]**في الكلام**[٢] **فهي تجري مجرى ما هو من نفس الحرف. وذلك نحو: سَلْقَيْتُ، وجَعْبَيْتُ، تُجريها وأشباهَها مجرى ضَوْضَيْتُ وقَوْقَيْتُ**[٣]).

يعني أن الياء متى لحقت في آخر الثلاثي رابعة كانت للإلحاق، فيكون سلقيت الذي من سلق بمنزلة ضوضيت الذي حروفه أصلية.

قال: (**وأمّا المَرَوْراة**[٤] **فبمنزلة الشَّجَوْجاة**[٥]**، وهما بمنزلة صَمَحْمَحٍ، ولا تجعلها على عَثَوثَلٍ**[٦] **لأن مثل صَمَحْمَحٍ أكثر**).

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن شَجَوجَى يُحتَمَل أن يكون فَعَلْعَل مثل صَمَحْمَح، فتكون الشينُ فاءَ الفعل، والجيمُ الأولى عينَه، والواوَ / [٢٣٤ظ] لامُه، ثم أعاد الجيم

---

(١) زاد الكتاب بعد ذلك: زائدة.

(٢ - ٢) ساقطة من الكتاب.

(٣) ي: قرقيت.

(٤) المَرْوراةُ: قَفْرٌ مُسْتو ويجمع مَرَوْرَياتٍ ومَرارِيَّ.

(٥) في الأصل: الشجوجى، وما أثبت من الكتاب.

(٦) العَثَوْثَلُ: الكثيرُ اللحم، الرِّخْوُ.

والواو للشين هما عين ولام، وقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون فَعَوْعَل مثل عَثَوْثَل فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن فَعَلْعَل أولى به؛ لأنه أكثر في الأبنية من فَعَوْعَل وقَطَوْطَى مثل شَجَوْجَى.

قال: (وقالوا: القَيْقَاءَةُ والزِّيزاءة، (١)فإنما أرادوا الواحد على القِيقاءِ، والزِّيزاءِ(١)).

أراد سيبويه أن يريك أن الهمزة في القِيقاء والزِّيزاء ليست للتأنيث كما كانت في حمراء وخنفساء بإدخال الهاء عليها، والهاء التي للتأنيث لا تدخل على ما فيه علامة التأنيث.

قال: ((٢)وبعضهم يقول(٢): قِيقاءةٌ وقواقٍ(٣)).

إن الذي يقول قِيقاءة(٤) وقواقٍ جعل الياء في قِيقاءة(٤) منقلبة من واو بسبب انكسار ما قبلها وسكونها، فلمَّا انفتح ما قبلها في الجمع وتحركت عادت الواو، كقولنا ميزان وموازين، وقد يُقال في جمعها قَياق، ولم يذكره سيبويه. أنشدنا أبو بكر بن دريد(٥):

(١ – ١) مضافة على الحاشية في الأصل، وفي المتن في ي.

(٢ – ٢) الكتاب: وقد قال بعضهم.

(٣) في الأصل: قواقي، وما أثبت من الكتاب.

(٤) ي: قيقاء.

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، من علماء اللغة البصريين، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ تعلم بها مدة ثم انتقل إلى عمان فأقام بها فترة، ثم تركها إلى فارس ومنها إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢١هـ. ومات معه في نفس اليوم أبو هاشم الجبائي فقيل: مات علم اللغة والكلام. تأدب وتعلم اللغة وأشعار العرب. وقيل عنه إنه أشعر العلماء وأعلم الشعراء، روى عن أبي حاتم السجستاني وأبي الفضل الرياشي، وروى عنه الكثيرون، منهم: أبو سعيد السيرافي، وأبو عبد الله المرزباني، وأبو الفرج الأصفهاني. من مؤلفاته: «جمهرة اللغة»، و«اشتقاق الأسماء»، و«الملاحن»، و«غريب القرآن». (البلغة ٢٦٠؛ معجم الأدباء ٥: ٢٤٨٩؛ بغية الوعاة ١: ٧٦؛ إنباه الرواة ٣: ٩٢؛ الفهرست ٦٧؛ الأعلام ٦: ٨٠).

إذا تبارين على القياقي لاقين منه أُذُنَي عَنَاقِ[1]

قال: (**وسألته عن أُثْفِيَّة فقال: هي فُعلِيَّةٌ فيمن قال أَثَّفْتُ**).

يعني أن أثّفت فعّلت فالهمزة فاء الفعل والثاء عينه والفاء لامه، فأُثفيّة على هذا فُعليّة. قال النابغة[2]:

لا تقذفَنِّي بركنٍ لا كِفاء له ولو تأثّفَكَ الأعداءُ بالرِّفْدِ[3]

/[٢٣٤و] فقال تأثّفك ووزنه تفعّلك، ومن قال ثفيت القدر فأثفية أفعولة؛ لأن الهمزة زائدة وأصلها أثفوية فقلبت الواو ياءً.

---

(١) البيتان من الرجز. وردا بلا نسبة في الجمهرة (ق أ و ي)؛ لسان العرب (عنق، قيق) برواية: إذا تمطين في القياقي، تاج العروس (عنق، قيق)؛ مقاييس اللغة ٤: ١٦٤ (عنق) برواية: تمطين؛ المخصص ١٢: ١٤٥ برواية: تدافعن، ١٦: ٦٤ برواية: ترافقن (معجم إميل يعقوب ١١: ٢١٢). أذني عناق: الداهية، القياقي: الأراضي الغليظة. الشاهد أن قياقي جمع قيقاة وقيقاءة بالمد والقصر، ويبدو من الجمع أن الهمزة فيها مبدلة من الياء والياء الأولى مبدلة من الواو.

(٢) هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من الجلد في سوق عكاظ يحكّم فيها في شعر الشعراء، ممن حكّم لهم الخنساء وحسان بن ثابت وغيرهما، فضّله عمر بن الخطاب على شعراء عصره غير مرة، نبغ في الشعر بعدما احتنك وهلك قبل أن يُهتَز، مات النابغة حوالي سنة ١٨ ق هـ قيل إنه عمّر مائة وثمانين سنة. (طبقات فحول الشعراء ١: ٥٦؛ الشعر والشعراء ١: ١٥٧؛ الأعلام ٣: ٥٤)

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر، في ديوانه ٥٦، سر صناعة الإعراب ١: ١٧٣، اللسان، تاج العروس (أثف). (معجم إميل يعقوب ٢: ٤١٨).

كفاء: نظير، تأثفك الأعداء: أحاطوا بك كالأثافي، الرفد: العصب من الناس، والمعنى: لا تقذف بي بمكان لا أحتمله، ولا تسمع للوشاة الذين اجتمعوا حولك يعاون بعضهم بعضًا في السعاية بي.

الشاهد فيه قوله: «تأثّفك» حيث الهمزة فيه فاء الفعل ووزنه تفعّل.

هذا باب[1] التضعيف في بنات الياء، وذلك نحو: عَيِيتُ وحَيِيتُ وأحْيَيْتُ

(واعلم أن آخر[2] المضاعَف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا تُجعَل بمنزلة المضاعَف من غير الياءِ، لأنَّها إذا كانت وَحْدَها لامًا لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعفةً. وذلك نحو: يَعْيَا ويَحْيَا).

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن ما كان من الفعل عينه ولامه من جنس واحد وهو ياء لم يجب فيه الإدغام ما يجب في سائر الحروف كقولنا حَيِيَ وعَيِيَ، ولا يلزم فيه إدغام كما لزم عَضّ ومَسّ ومَصّ والأصل عَضَضَ ومَسَسَ، وأدغمت الحرف الأول في الآخر. وإنما لم يلزم في حيي مثل [ما لزم][3] في عضض مِنْ قِبَلِ أن الضادين في عضّ والسينين في مسّ وكذلك غيرها من الحروف لا يلزم قلب الضاد[4] منها والسين إلى حرف سواه، والياء الثانية من حييت تنقلب ألفًا في المستقبل لانفتاح ما قبلها. فلمّا كان / [٢٣٥ظ] حَيِيَ وعَيِيَ في المستقبل منهما تقول: يحيا ويعيا كانت الألف الثانية في عيي غير لازمة، فلما لم تكن لازمة لم يلزم إدغام الياء الأولى فيها إذا كان الحرف[5] لا يثبت، ولكن يجوز إدغامه في كل موضع تلزم الياء[6] فيه الفتحة بناءً كقولك في الماضي حيي وفي الجمع أحيَّة مكان أحيية، وقد مضى الكلام في هذا وشبهه.

---

(١) بولاق ٢: ٣٨٧، هارون ٤: ٣٩٥.

(٢) ي: أواخر.

(٣) إضافة من ي.

(٤) ي: الصاد.

(٥) ي: حرف.

(٦) زادت ي هنا: الثانية.

ومعنى قوله: (**يجرى مجرى ما ليس فيه تضعيف**) يعني أن آخر حيي كآخر خشي في أنه يعتل في المستقبل فتنقلب ألفًا، ولا يدغم فيها ما قبلها في الماضي كما لم يدغم في خشي، ولم يجرِ مجرى المضاعف، وهو باب عَضّ ومَسّ.

ومعنى قوله: (**لأنها إذا كانت وحدها لامًا لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء**) يعني أن الياء إذا كانت وحدها في موضع لام الفعل ولم يكن قبلها ياء مثلها لم يكن سبيلها سبيل[1] سائر الحروف؛ لأن سائر الحروف لا تنقلب في المستقبل كانقلاب الياء ألفًا في قولك حيي يحيا، وكذلك إذا كان قبلها ياء لم يكن سبيلها سبيل الحرفين المتجانسين إذا كان أحدهما عين الفعل والآخر لامه.

قال: (**فإذا وقع شيءٌ من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياءَ يخشَى فيه / [٢٣٥و] الحركةُ، وياءَ يرمي لا تفارقها، فإن الإدغام جائزٌ فيه؛ لأن اللامَ من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتلّ**).

يعني أن الياء الثانية إذا لزمتها فتحةٌ لا تفارقها جاز الإدغام، ولم يكن لازمًا كما ذكرنا في غِيِ[2] وحَي وأحية على معنى غيي[2] وحيي وأحيية للزوم الفتحة لهن، فأمَّا إذا قلت: لن يحيى فلا تدغم؛ لأن الفتحة في لن يحيى للنصب، وهي تزول في حال الرفع والجزم، ثم مثل ما أجاز الإدغام فيه من ذلك، وشبهه بما صح لما لزمت فيه الحركة.

فقال: (**وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان**).

ومعنى (**حي في هذا المكان**) حيي لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، ويجوز ضمه على الأصل ويجوز كسره بسبب الياء اتباعًا وتسليمًا لها. فإن قال قائل: لمَ أجزت الضمة والكسرة في حي

---

(١) سبيل: ساقطة من ي.

(٢) ي: عي.

وحيى ولم يجز مثلها في عِتِي وجِثِي ونحوهما[١]، وجعلت ما قبل الياء منهن مكسورًا لا غير؟ فالجواب أن عِتِي وبابه إنما ألزمنا ما قبل الياء فيه الكسر؛ لأن بناءه لا يشكل ولا يتوهَّم بكسر ما قبل الياء أنه على غير فُعُول في الوزن. وإذا كان على ثلاثة أحرف فكسرنا جاز أن يتوهم أنه فِعِلٌ كقولنا: قرن ألوى وقرون لُيّ، كما تقول أحمر وحُمْر.

/ [٢٣٦ظ] ويجوز أن تقول لِيّ لتسلم الياء، ولقائل أن يقول في لِي مكسورًا إنه بمنزلة بِيض؛ لأن الياء المشددة الأولى منهما ساكنة، وكذلك حي في هذا المكان بمنزلة قيل، ومن العرب من يقول عَيى وأعيِياء فيظهر ولا يدغم كما قال حيى وحياء وأحيية، وهو حياء الناقة.

قال: (**فإذا[٢] قلت يُحْيِي أو يُعْيِي[٣] ثم أدركه النصبُ فقلتَ: رأيت مُعْيِيًا ويريد أن يُحْيِيَه لم تدغم؛ لأن الحركة غير لازمة**).

يعني فتحة النصب لأنها تزول في الرفع وتسكن الياء، ولكن إن شئت أخفيتها وهي متحركة، وإن شئت بيَّنتها، ومثل ذلك التثنية وما لحقته هاء التأنيث. وجاز أن يفارقه كقولك معيية ومحيية ومعييان ومحييان؛ لأن الهاء دخلت على مُعْيِي وكذلك علامة التثنية، فإذا فارقتها بَطُلَت الفتحةُ فيها، وكذلك حيَّان تثنية حيا من الغيث لا يجوز فيها الإدغام، ولكن يجوز في ذلك الإخفاء والتبيين، والتبيين في حَيَيان أحسن لانفتاح الياء الأولى وخفة النطق بها. وإذا كانت الياء الأولى مكسورة كان الإخفاء أجود لأن الكسرة فيها بمنزلة ياء أخرى فكأنها ثلاث ياءات، فآثروا الإخفاء لذلك.

---

(١) ي: ونحوها.

(٢) الكتاب: وإذا.

(٣) ي، الكتاب: مُعْيِي.

قال: (**فأما تَحِيَّةٌ فبمنزلة أَحْيِيَةٍ، وهي تَفْعِلَةٌ**).

قال أبو سعيد / [٢٣٦و] رحمه الله: فرّق سيبويه بين مُعْيِيَة ومُحْيِيَة وبين أَحْيِيَة وتَحِيَّة وأصلها تَحْيِيَة لأنها مصدر حَيَّيْت كما تقول كَرَّمْت تَكْرُمَة، فأجاز في أحيية وتحيية الإظهار والإدغام كما ذكرناه؛ لأن الهاء في أحيية وتحيية لا تفارقها ولا يكون فيها تذكير، فالحركة لازمة للياء الثانية، وفي مُحْيِيَة ومُعْيِيَة يلحقها التذكير فتزول حركة الياء.

ثم قال في آخر الباب محتجًا لجواز إدغام الياء في محيَّة وأحيَّة، قال: (**(١وأما المُضاعَف من الياء فقليلٌ١)؛ لأن الياءَ قد تُثَقَّلُ وحدَها لامًا، فإذا كان قبلها ياءٌ كان أثقلَ لها**).

يعني اجتماع ياءين قليل في كلامهم؛ لأن الياء وحدها قد تستثقل في نحو القاضي والرامي وحيي تسكن في موضع الرفع والجر وتحذف في نحو يرمي في الجزم، فإذا اجتمعت ياءان ولزمت الثانية الحركة أدغموا لأن الإدغام أخفُّ من الإظهار.

(١ – ١) الكتاب: والمضاعف من الياء قليل.

باب[1] ما جاء على أنّ فَعَلْتُ منه مثل بِعْتُ وإن كان لم يستعمل في الكلام

(لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس. فلو قلت يَفْعِلُ من حَيَّ ولم تحذف لقلت يَحِيٌّ، فرفعتَ ما لا يدخله / [٢٣٧ظ] الرفع في كلامهم، فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

فإن[2] حذفتَ فقلتَ يَحِي أدركَتْه عِلَّةٌ لا تقع في كلامهم، وصار[3] مُلتبِسًا بغيره، يعني يَعِي ويَقِي [4]ونحو ذلك[4]).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كنا بيَّنا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا[5] في آخر الفعل لم يجز إعلالهما جميعًا، وإنما يُعَلُّ أحدهما، والأَوْلى بالإعلال منهما الأخيرُ وهو لام الفعل دون عينه كقولك حيي وشوى وأحيى وأغوى، وفي المستقبل يحيا ويشوي، ويحيي ويغوي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح، وأقررنا على لفظه في الماضي والمستقبل ووفَّيناه ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثانيَ القلبُ والتغييرُ والسكونُ والحذفُ: فالقلب والتغيير قولك في مستقبل حيي يحيا وشوى بألف، والأصل شويت بالياء والسكون في يشوي ويحيي في حال الرفع، والحذف في الجزم، كقولك: لم يشوِ ولم يحيِ، ولو صححنا لام الفعل وأعللنا عينه لخرج عن منهاج كلامهم ودخله اللبس، ووجب أن نقول في يفعَل ويُفعَل من حي يحيى ويحيى؛ لأنا إذا أعلَلْنا عينَ الفعلِ وجب أن نقول[6] فيها / [٢٣٧و] اعتُلَّت عينه وصحت لامه نحو باع وهاب

(١) بولاق: هذا باب ٢: ٣٨٨، هارون: هذا باب ٤: ٣٩٨.

(٢) الكتاب: وإن.

(٣) بولاق: فصار.

(٤ – ٤) الكتاب: ونحوه.

(٥) مطموس في الأصل، وما أثبت من ي.

(٦) ي: تقول.

وأن (١)نقول في أحيي أحايَ كما نقول(١) أبانَ وألانَ، ومتى قلنا ذلك كان المستقبل كالمستقبل (٢)فنقول تحيِي كما نقول(٢) تبيعُ، (٣)ونقول يحيِي كما نقول(٣) يبينُ ويلينُ فتضم الياء في الفعل المستقبل علامة للرفع وليس بموجود في شيء من الفعل؛ لأن الياء تسكن في الفعل في موضع الرفع، ولو قال قائل: تسكن الياء في الرفع لزمه أن يحذف الياء الأولى التي هي عين الفعل لسكونها وسكون لام الفعل في موضع الرفع، فيقول يَحِي، فإذا قال يَحِي أشبه يَفِي ويَعِي ونحوه مما(٤) فاء الفعل منه واو ولامه معتلة، فيصير يَحِي كمستقبل وَحَى يَحِي ووَعَى يَعِي وما أشبهه، ثم يلحقه الجزم فتسقط ياؤه كقولك: لم يَحِ وفي ذلك إلباس وإخلال واعتلال بعد اعتلال.

قال: (**فمِمَّا جاءَ في الكلام على أن فِعْلَهُ مثل بِعْتُ: آيٌ، وغايةٌ، وآيةٌ**(٥) (٦)**وراية وجمعها راي**(٦)) كما قالوا آية وآي(٧) وثاية جعلوهن بمنزلة باب ودار.

(**وهذا ليس بمطّرِد، لأن فعْلَه بمنزلة**(٨) **خَشِيتُ ورَمَيْتُ، وتجري عَيْنُه على الأصل**)

يعني أنه قد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة فأعِلّ الأول/ [٢٣٨ظ] منهما وهو عَيْنُ الفعل، وكان القياسُ أن يُعَلَّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماءُ التي ذكرها وكان القياس فيها أن يقال (٩)غُوَاةٌ أو غِيَاةٌ(٩) واوًا أو ياءً؛ وذلك أن الألف من

(١ - ١) ي: يقول... كما تقول.

(٢ - ٢) ي: فيقول... كما يقول.

(٣ - ٣) ي: ويقول... كما يقول.

(٤) في الأصل: ما، وما أثبت من ي.

(٥) ي: أاية.

(٦ - ٦) ساقطة من الكتاب.

(٧) ي: وأاي.

(٨) الكتاب: يكون بمنزلة.

(٩ - ٩) ي: عواة أو عياة، تصحيف.

غاية إن كانت منقلبة من الياء فأصلها غَيَيَة، وإن كانت منقلبة من واو فأصلها غَوْيَة، فيجتمع حرفا علة فالوجه على ما قدَّمناه من قياس الفعل أن نُعِلَّ[1] الثاني ونصحِّح الأول، فإذا صحَّحنا الأول وأعللنا الثاني وجب أن نقول[2]: غَيَا إن كان من الياء، وغَوَى إن كان من الواو كما نقول[3] حَيَا وغَوَى [ونوى][4] وما أشبه ذلك، ولكن هذا جاء شاذًا محمولا على دار وباب في إعلال اللام، وشُبِّه شذوذُ هذا بشذوذ[5] قَوَدَ ورَوِعَ وحَوَلَ.

فقال: (**وهذا[6] شاذٌّ كما شذ قَوَدٌ ورَوِعٌ وحَوِلٌ، في باب قلت. ولم يَشُذّ هذا في فَعَلْتُ لكثرة تصرُّف الفِعْل وتقَلُّب ما يكرهون فيه [في][7] فَعَلَ ويَفعَلُ [8]ونحو ذلك[8]**)

يعني أن هذا الشذوذ الذي أتى في غَاية ورَاية ونحوهما إنما أتى في الأسماء دون الأفعال، والتقدير أن لو أتى الفعلُ على ذلك لاعتلت عينه وصحت لامه نحو بِعْتُ وهِيتُ، ولكن لم يأتِ في الفعلِ ذلك بسبب/ [٢٣٨و] ما ذكرناه من الاختلال والخروج عن مذهب كلام العرب، وأُشْبِه غاية وسائر ما ذكرنا معها في الشذوذ قودًا وروعًا، وذلك أن قودًا وروعًا اسمان شذا في تصحيح موضع العين منهما، وكان حكمهما أن تكونا معتلتين فيقال: قَادَ ورَاعَ؛ لأنهما من باب قَالَ وقَامَ.

---

(١) ي: يعل.

(٢) ي: يقول.

(٣) ي: يقول.

(٤) إضافة من ي.

(٥) ي: بشذوذ قولهم.

(٦) ي: هذا، هارون: فهذا.

(٧) من ي.

(٨ – ٨) الكتاب: وهذا قول الخليل.

وهذا الشذوذ لم يأت[١] في شيء من الفعل، إنما أتى في الاسم، ولم يأتِ قَوَمَ يَقْوَمُ، وبَيَعَ يَبْيَعُ في الفعل؛ لما يلزم الفعل من التغيير والتصرف فكذلك الشذوذ في إعلال عين الفعل وتصحيح لامه مما اجتمع في آخره حرفا علة إنما أتى في الاسم دون الفعل.

وحكى سيبويه أن غير الخليل يقول إن أصل آية أَيَّة وأيٌّ، (**ولكنهم قلبوا الياءَ واوًا[٢] وأبدلوا مكانها الألفَ لاجتماعها لأنهما تُكرَهان كما تُكرَه الواوان؛ فأبدلوا الألف كما قالوا الحيوان[٣]، وكما قالوا ذوائب[٤] فأبدلوا الواو كراهية [٥]الألف بين همزتين[٥]، وهذا قول[٦]**).

اعلم أن الخليل[٧] ومن ذهب مذهبه يقول: إن آية وزنها فَعْلَة وقلبت عين الفعل منها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها[٨]، وقد مضى الكلام فيها على مذهبه ومذهب الذي حكى عنه سيبويه/ [٢٣٩ظ] وهو أيضًا قول الفراء إلى أن وزنه فَعْلَة، وأنهم استثقلوا اجتماع ياءين فقلبوا إحداهما ألفًا، ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعتا في أول كلمة في جمع واصلة وتصغيرها أواصل وأُوَيْصِلَة والأصل وواصل وُوَيْصِلَة، وكقلبهم الواو في

(١) زادت ي: مثله.

(٢) واوًا: ساقطة من الكتاب.

(٣) في الأصل: الجيران، وما أثبت من الكتاب.

(٤) رسم ي: ذوايب.

(٥ – ٥) الكتاب: الهمزة.

(٦) في الأصل: وهذا قول الخليل، وفي ي: وهذا قول.... وما أثبت من الكتاب، وهو الأصح؛ لأن قول الخليل غير هذا، وسبق أن ذكره سيبويه، وسيشرحه السيرافي فيما يلي.

(٧) انظر ترجمته في هامش ١ على ص ١٠.

(٨) ورد هذا الرأي في كتاب العين تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (باب الغين والراء وأي معهما).

حيوان والأصل حييان عنده، وكما قالوا (١)ذوائب والأصل ذآئب(١)، وذلك أنها جمع ذؤابة، فإذا جمعناها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة فوقعت ألف ذؤابة بعد ألف الجمع فهمزت كما فُعِلَ برسالة ورسائل(٢)؛ فاجتمعت همزتان بينهما ألف الجمع فقلبت الأولى منهما واوًا، وقد مضى الكلام في هذا في باب الهمز مستقصى.

ومما احتج به الفراء أيضًا في هذا قولهم عَيَبَ وعَابَ قلبوا الياء ألفًا وهي ساكنة لا ياء معها، فكيف إذا اجتمعت معها ياء أخرى. وقال الكسائي(٣): آية وزنها فَعْلة وكان أصلها أيية فاستثقلوا اجتماع الياءين مع الكسرة فحذفوا إحداهما.

قال سيبويه: **(وجاء استَحَيْتُ على حَايَ مثل باعَ، وفاعِلُه (٤)حاءٍ مثل بائعٍ(٤) مهموز، وإن لم يُستَعْمَل، كما أنه يقول يَذَرُ ويَدَعُ / [٢٣٩و] ولا يُستَعْمَل فَعَلَ. وهذا النحو كثير)**.

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن اسْتَحَيْتُ فيه(٥) لغتان: إحداهما استحْيَيْتُ والأخرى استَحَيْت، فأما استحييت بياءين فهي لغة أهل الحجاز، وهو على ما ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنهم صحَّحوا الياء الأولى وهي عين الفعل، وأعَلُّوا الثانية وهي لام الفعل فقالوا استحيى يستحيي واستحييت كما تقول استحلى يستحلي واستحليت. وأما اللغةُ الأخرى وهي استَحَيْتُ فهي لغة بني تميم، واختلف فيها النحويون، وفي السبب الذي

(١ – ١) في ي: ذوايب، والأصل ذاأيب. (٢) ي: ورسايل.

(٣) هو أبو الحسن على بن حمزة بن بهمن بن فيروز، الكوفي، المعروف بالكسائي (... ــ ١٨٩هـ)، الإمام، المعلم، والمقرئ. أخذ القراءة عن حمزة الزيات، وكان أحد أئمة القراء السبعة. وقرأ النحو على الكِبَر على معاذ الهراء، ثم على الخليل. له تصانيف كثيرة، منها: «معاني القرآن»، و«مختصر في النحو»، و«القراءات»، و«مقطوع القرآن وموصوله». (البلغة ١٥٢؛ إشارة التعيين ٢١٧؛ طبقات الزبيدي ١٢٧؛ مراتب النحويين ١٢٠؛ تاريخ العلماء النحويين ١٩٠؛ إنباه الرواة ٢: ٢٥٦؛ بغية الوعاة ٢: ١٦٢؛ الفهرست ٢٩؛ تهذيب اللغة ١: ١٥؛ الأعلام ٤: ٢٨٣).

(٤ – ٤) ي: حاي مثل بايع. (٥) ي: فيها.

حذفت إحدى الياءين لأجله: فقال الخليل وهو الذي حكاه سيبويه عنه أن استحيت استفلت[١] وعين الفعل منه معتلة كأنه كان في الأصل قبل دخول السين حاي كقولك باع بإعلال العين، ثم دخلت السين على حاي فتقول استحاي كما تقول استباع، ثم اتصلت تاء المتكلم بياء استحاي فسكنت الياء لاتصال تاء المتكلم بها فاجتمع ساكنان الألف والياء، فسقطت الألف لاجتماع الساكنين. ومعنى قوله: «جاء على حاي مثل باع وفاعله حاءي مثل بائع مهموز» أن استحيت إنما جاء على حاءي المعتل، ولو بنينا منه فاعِل لوجب همز موضع العين منه، لأنه[٢] يقال بائع وقائل/[٢٤٠ظ]، ولا يستعمل حاءي الذي جاء على استحيت كما يستعمل يَذَر ويَدَع على أن ماضيهما وَذَرَ ووَدَعَ، ولا يستعمل وذر ولا ودع، والمستعمل حاى غير[٣] مهموز؛ لأن عين الفعل من حيت صحيحة، فإذا صحت الياء في الفعل لم تنقلب همزة في اسم الفاعل.

والقول الثاني أن استحيت أصله استحييت فاستثقلوا اجتماع ياءين، فألقوا الأولى منهما تخفيفًا وألقوا حركتها على الحاء، وألزموها هذا الحذف تخفيفًا في لغة بني تميم كما ألزمت العرب يرى وأرى ونرى وترى تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على الراء، والأصل يَرْأَى.

وممن ذهب إلى هذا القول أيضًا أبو عثمان المازني[٤].

---

(١) في الأصل: استفعل.

(٢) ي: كما.

(٣) مكررة في الأصل.

(٤) هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل: بن عدي بن حبيب، أبو عثمان المازني. روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وروى عنه أبو العباس المبرد وغيره. له مصنفات كثيرة، من أشهرها: «التصريف»، و«الديباج»، و«ما تلحن به العامة»، و«الألف واللام»، و«كتاب العروض»، و«كتاب القوافي». توفي المازني سنة ٢٤٧ هـ. (البلغة ٩٣؛ إشارة التعيين ٦١؛ إنباه الرواة ١: ٢٨١؛ أخبار النحويين البصريين ٧٤؛ نزهة الألباء ١٦٢؛ تاريخ العلماء النحويين ٦٥؛ بغية الوعاة ١: ٤٦٣؛ الفهرست ٦٢؛ الأعلام ٢: ٦٩).

قال أبو عثمان المازني: ولا[1] تحذف لالتقاء الساكنين، ولو كان حذفها له لردَّت إذا قلت: هو يفعل فقلت يستحيي. يعني أبو عثمان أن استحيت لو جاء على اعتلال العين كاستبعت وجب أن تقول في المستقبل يستحي مثل يستبيع، فقال المحتج عن الخليل: حذفوا الياءَ لالتقاء الساكنين في الماضي كما فعل باستبعت، ولم يردوها في المستقبل؛ لأنهم لو ردوها لقالوا: يستحيي فرفعوا ما لا يرتفع مثله؛ وذلك لأن الأفعال المضارعة إذا كانت آخرها ياء لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام.

/ [٢٤٠و] والذي يوجبه قول الخليل في يستحي أن أصله يستحيي فأعلّوا الياء الأولى كما أعلوا ياء يستبيع، ثم أسكنوا الثانية[2] لأنهم يسكنونها في موضع الرفع، فاجتمع ساكنان فحذفوا الأَوْلى منهما، وأما استحيي على هذه اللغة فكان حكمه أن يقال استحاي، ولم يوجد في شيء من الأفعال ياء متحركة وقبلها ساكن؛ فسكنوها فاجتمع ساكنان فحذفوا الأولى منهما وقلبوا هذه الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها.

قال المازني: ومما يقوي أن حذف الياء في استحيت ليس لالتقاء الساكنين قولهم في الاثنين استحيا؛ لأن اللام لا ضمة فيها، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أشياء كثيرة بالحذف مثل أَحَسْت وظِلت ومِست يعني أن عين الفعل وإن كانت معتلة لا تسقط من فعل الاثنين الغائبين كقولنا استباعا لتحرك لام الفعل، فلو استحيت على استبعت لوجب أن يُقال استحايا كما يُقال استباعا، فلمَّا قالوا استحيا علمنا أنهم حذفوا تخفيفًا من غير علة توجب حذفها كما قالوا احَسْت وظلت ومست، والأصل أحسست وظللت ومسست، فحذفوا أحد الحرفين تخفيفًا.

---

(١) ي: ولم.

(٢) ي: الياء الثانية.

(وقالوا: حَيْوَة كأنه من حَيَوْتُ وإن لم يُقَل؛ لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة وقبلها الياء فيها لا[1] تكون/ [٢٤١ظ] الياء[2] لازمة في تصرُّف الفعل منه[3]، نحو يَوجَلُ، حتى قالوا يَيْجَلُ. فلمَّا كان هذا لازمًا رفضوه كما رفضوا[4] من يَومٍ يُمْتُ كراهيةَ لاجتماع ما يستثقلون. ولكنَّ مثلَ لويت كثيرٌ لأن الواو تحيا ولم تُعْتَلّ في يلوِى كيَيْجَلُ فيكون هذا مرفوضًا، فشُبِّهت واو يَيْجَلُ بالواو الساكنة وبعدها ياءٌ[5] فقُلبت ياءً كما قُلِبت أولاً. وكانت الكسرةُ في الواوِ والياءُ بعدها أخفَّ من الضمة في الياءِ والواوُ بعدها؛ لأن الياءَ والكسرة نحو الفتحة والألف. وهذا إذا صرت إلى يَفْعَلُ).

أما قوله: (قالوا حيوة كأنها من حيوت وإن لم يُقَل) فإنه يعني أن حيوة شاذ لأن حكم الياء إذا كانت ساكنة وبعدها واو أن تقلب الواو ياءً وتدغم، فكان يلزم أن يقال حيَّة كما يقال في تصغير قشوة قشيّة، ولكن حيوة كأنها من حيوت، أي كأنها من فعل تكون عينه ولامه واوًا، ولا يوجد ذلك في شيء من الأفعال.

وقوله: (لأنهم كرهوا الواو ساكنة وقبلها[6] الياء فيها لا تكون الياء لازمة في تصرف الفعل) يعني أنهم قد استثقلوا الواو في يَوْجَل لكون الياء قبلها، فقالوا يَيْجَل، وإن لم تكن الياء التي قبلها لازمة لأنك تقول أوجل تَوجَل[7] وتُوجل، فإذا كانوا قد/ [٢٤١و] استثقلوا يَوْجَل فهم لحيوت أشد استثقالا.

---

(١) هارون: لا لا.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: فيه.

(٣) منه: ساقطة من الكتاب.

(٤) زادت ي بعد ذلك: أن يكون.

(٥) الكتاب: الياء.

(٦) ي: وقلبها، تحريف.

(٧) ي: وتوجل.

وقوله: (**فلمَّا كان هذا لازمًا رفضوه**) يعني لَمَّا كان هذا الاستثقال يلزم الياءَ في حيوت رفضوا استعمال الفعل منه، كما رفضوا أن يبنوا من يومٍ فعلا، وقد ذكرنا السبب في امتناعهم من بناء فعل ثلاثي من يوم ونحوه فيما مضى.

ومعنى قوله: (**ولكن مثل لويت [كثير]**[١] **لأن الواو تحيا ولم تعتل في يلوي كييجل فيكون هذا مرفوضًا**) يعني أن الواو إذا كانت متحركة وبعدها ياء لا تستثقل كما استثقلت الواو إذا كان قبلها ياء؛ وذلك أن قولنا يلوي ويحوي أخفُّ من يَوْجَلُ ويَحْيَوُ؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا بدأت بواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضمة أو واو؛ لأنك في يحوي ويلوي تنقل الأثقل إلى الأخف، وفي يحيو تنقل الأخف إلى الأثقل.

وقوله: (**فشبهت واو يَيْجَل بالواو الساكنة وبعدها ياء**) يعني شبهت واو يَوْجَلُ حين قلبت ياءً بواو لويت حين قلبت، فقالوا ليّة؛ لأن لوية الواو فيها أول فقلبت الواو في يوجل وهي ثانية من الياء كما قلبت أولا في لوية.

وقوله: (**وكانت الكسرة في الواو والياء بعدها أخف من الضمة في الياء والواو بعدها**) يعني يروي/[٢٤٢ظ] ويلوي أخف من يَحْيَوُ وحَيَوْتُ؛ فلذلك لم يأت حَيَوْتُ ويَحْيَوُ.

وقوله: (**لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف، وهذا إذا صِرتَ إلى يَفْعَلُ**) يعني أن الياء والكسرة في الخفة كالألف والفتحة؛ لأن الياء والكسرة أخف من الواو والضمة وأقرب شبهًا بالألف والفتحة.

ومعنى قوله: (**إذا صرت إلى يَفْعَلُ**) يعني في المستقبل إذا قلت يَحْيَوُ، وقد مضى الكلام في هذا.

---

(١) إضافة من ي.

هذا باب(١) التضعيف في بنات الواو

(اعلم أنَّهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفعل. وإنما كُرِهتا كما كُرِهَت الهمزتان حتى تركوا فَعَلْتُ كما تركوه في الهمز في كلامهم، فإنما يجيء أبدًا (٢)على فَعِلْتُ شيء(٢) تُقلَب الواو ياءً. ولا يكون فَعَلْتُ ولا فَعُلْتُ، كراهيةَ أن تثبت الواوان).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الاسم قد يجوز أن يجتمع(٣) في آخره واوان طرفًا، وإحداهما عينَ الفعل والأخرى لامه نحو جَوٍّ وحُوَّة، وقُوٍّ وقُوَّةٍ وبَوٍّ، وما أشبه ذلك، فإذا بنيتَ من شيء من هذا فعلا ثلاثيًا على زنة لا تُوجِبُ قلب إحداهما ياءً لم يجز، لا يجوز أن تبني من شيء منه فَعَلت ولا فَعُلت؛ لأنك لو بنيت منه ذلك لقلت من / [٢٤٢و] القوة قَوَوْتُ وقَوُوْتُ وفي مستقبله يَقْوُو، وفي النصب لن يقوُوَ، فيجتمع واوان إحداهما مضمومة وقد تتحرك الأخرى بالنصب، وذلك مستثقل. فإذا بنيته على زنة توجب قلب إحداهما ياءً جاز، وهو أن تبنيه على فعِلَت كقولك قويت وحويت من القوة والحُوَّة(٤)؛ لأن الواو إذا انكسرت وصار بعدها ياء خفت كقولك يلوي ويحوي وما أشبه ذلك.

وقد يجوز أن يجتمع واوان في حشو الفعل إذا لم تكن إحداهما طرفًا كقولك احووى وهو افْعَلَّ من الحُوَّة مثل احمرَّ وأصله احمرر، فاجتمع حرفان من جنس واحد فأدغموا أحدهما في الآخر، كما قالوا رد وأصله ردد، وكذلك احووى وأصله احووو، قلبوا الواو الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فبطل الإدغام لانقلاب الواو ألفًا، لم يكن سبيل

---

(١) بولاق ٢: ٣٨٩، هارون ٤: ٤٠٠.

(٢ - ٢) ي: على شيء، الكتاب: على فعلت على شيء.

(٣) ي: يجمع.

(٤) ي: والجوة، تصحيف.

الواوين في احووى كالواوين في قَوَوْتُ(١)؛ لأن الواوين في احْوَوَى في حشو الفعل، فهي أقوى وأمكن مما يكون طرفًا(٢).

قال: (**ولم يقولوا قد قَوَّ، لأن العين وهي على الأصل قالبةٌ الواو الآخرة إلى الياء، فلا يلتقي(٣) حرفان من موضع واحد، فكسرت العين فأتْبَعَتْها(٤) الواو**)

يعني: لم يقولوا في فَعَلَ من القوة قَوَّ كما قالوا عَضَّ/[٢٤٣ظ] وذلك أن أصل عَضَّ عضض، فأدغموا إحدى الضادين في الأخرى، وقوّ وإن كان أصله قوو فإن الواو الثانية تنقلب ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها في الوقف فتبطل.

ومعنى قوله: (**فكسرت العين فأتبعتها الواو**) يعني كسرت عين الفعل من قوو وهي الواو الأولى فأتبعتها الواو الثانية بأن انقلبت ياءً اتباعًا للكسرة التي قبلها.

قال: (**وإذا كان أصلُ العين الإسكانَ ثبتت، وذلك قولك: قوةٌ وصُوَّةٌ (٥وجوٌّ وحُوَّةٌ٥) وبَوٌّ**).

يعني أن الواوين إذا اجتمعتا في كلمة وكانت بنية الكلمة توجب سكون الواو الأولى والإدغام جاز كنحو ما ذكر من فُعْلَة كقوّة وفِعْلَة ككِوة وفَعْل كبَوّ، وما أشبه ذلك.

قال: (**لمّا(٦) كانت لا تثبت مع حركة العين اسمًا كما لا تثبت واو غَزَوْتُ في الاسم والعين متحركة، بنوها كما بُنِيَتْ والعين ساكنةٌ في مثل غزوٍ وغزوةٍ، ونحو ذلك.**)

---

(١) ي: قووب، تصحيف.

(٢) ي: ظرفًا، تصحيف.

(٣) الكتاب: ولا يلتقي.

(٤) الكتاب: ثم أتبعتها.

(٥ – ٥) ساقطة من ي.

(٦) لما: مكررة في ي.

قال أبو سعيد رحمه الله: يعني أن قوّة وبوّ وما جرى مجراهما إذا كانت الواو الأولى متحركة لم تثبت الواو الثانية واوًا؛ وذلك أن ما قبلها إن كان مفتوحًا وجب أن يقلب ألفًا؛ فيقال: قوًا وبوًا، وإن كان مكسورًا وجب أن يقلب ياءً فيقال قوي وبوي/ [٢٤٣و]، ولا يجوز أن يكون ما قبلها مضمومًا وهو اسم؛ لأنه ليس في الأسماء اسم في آخره واوٌ قبلها مضموم، ومتى كان قبلها مضموم [وجب][1] قلبها ياءً وقلب الضمةِ كسرةً فيصير على لفظ فعل كما ذكرنا ذلك في أَدْل، فلا تثبت الواو الأخيرة على كل حال متى كان قبلها متحرك، وكذلك هذا الحكم في غزوت متى بنينا منه اسمًا وتحركت الزاي لم تثبت الواو: وجب قلبها ياءً إذا انكسر ما قبلها أو انضم، أو ألفًا إذا انفتح ما قبلها، وإذا سكن ما قبلها ثبتت كقولك غزو وغزوة.

قال: (**قلتُ: فهلاّ قالوا قَوَوْتَ تَقْوُوُ، كما قالوا: غَزَوْتَ تَغْزُوُ؟ قال: إنما ذلك لأنه مضاعفٌ، فيرفع لسانه ثم يعيده، وهو هاهنا[2] يرفع لسانه رفعةً واحدة**).

قوله: (**قلت**) يعني للخليل: هلا قالوا قووت، فقال الخليل: إنها لم يقولوا قووت لأنه مضاعف؛ لأن الواو فيه مكررة في اللفظ، وبتكريرها يتكلفها اللسان أكثر من مرة واحدة فيثقل. وإذا كانت الواو مدغمة في قوة ونحوها فإنها اللسان يعالج إخراجها مرة واحدة، وشبه الخليل ذلك بالهمزة التي تشدد إذا كانت عينًا فيجوز [كقولهم][3] سأّل ورأّاس، وإذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة مدغمة إحداهما في الأخرى لم يجز، فجعل جواز قوة سأّال/ [٢٤٤ظ] وفساد قووت كفساد همزتين في كلمة واحدة.

---

(١) إضافة رأيتها ضرورية ليستقيم السياق.

(٢) هارون: هنا.

(٣) إضافة من ي.

قال: (فلم يكن قَوَوْتُ كما لم يكن اصدأأت وأُأت، وكانت قُوَّةٌ كما كانت سأالٌ[١]. واحتمل هذا في سأالٍ[٢] لأنه أخفُّ، كما كان أصمُّ أخفَّ عليهم[٣] من أصْمَمَ).

يعني لو بنيت من الصداة مثل احمررت ما جاز أن تقول [اصدأأت كما تقول][٤] احمررت وإن كانت الهمزة منها بمنزلة الراء من الحُمْرَة؛ لأن الهمزتين لا يجوز اجتماعهما كما جاز اجتماع الراءين. والوجه أن نقول اصدأيت، أما أُأت فهو من آأة وأصلها أواة، فإذا بنيت منه فَعَلَ يَفْعُل، والعرب لا تبني من مثلها فَعَلَ يَفْعُل قلت آأ كقولك قال، وإذا اتصل التاء بها قلت أُأت كقولك قُلْت، فيستثقل هذا لاجتماع الهمزتين، (وجازت قوة كما جاز سأال، واحتمل هذا في سأال) يعني احتمل اجتماع الهمزتين بسبب الإدغام إذ كان الإدغام أخف من الإظهار كما كان أصم أخف من أصمم.

قال: (واعلَمْ أنَّ الفاءَ لا تكون واوًا واللام واوًا في حرف واحد. ألا ترى أنه ليس مثل وَعَوْتُ في الكلام. كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واوًا واللام واوًا ثانية[٥]. فلمَّا كان ذلك مكروهًا في موضع يَكْثُرُ فيه التضعيف نحو رَدَدْتُ وصَمِمْتُ، طرحوا هذا من[٦]/ [٢٤٤و] الكلام مبدلاً وعلى الأصل، حيث كان[٧] مثلُ قَلِقَ وسَلِسَ أقلَّ من مثل رَدَدْتُ وصَمِمْتُ. وسنبيِّن ذلك في الإدغام).

---

(١) بولاق: سأَل، هارون: سآل.

(٢) بولاق: سآ ل، هارون: سآل.

(٣) عليهم: ساقطة من ي.

(٤) إضافة من ي.

(٥) في الأصل، ي: ثابتة ، وما أثبت من الكتاب.

(٦) من: ساقطة من ي.

(٧) كان: ساقطة من ي.

يعني أن استثقالهم مثل وَعَوْت في الكلام كاستثقالهم قَوَوْتُ، بل هو أشد؛ وذلك أنَّا رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما فاؤه ولامه من جنس واحد: [فالذي عينه ولامه من جنس واحد][1]، نحو: رددت ومللت وجررت، وما أشبه ذلك، والذي فاؤه ولامه من جنس قوله: قَلِق وسَلِس، وجرج الخاتم في اليد، وهو أقل في الكلام، فوعوت[2] أحق بأن لا يوجد إذا كان رددت أوسع من باب قَلِقْتُ، وقَوَوْتُ من باب رَدَدْتُ، ووَعَوْتُ من باب قَلِقْتُ.

قال: (**وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين. وأن تكون فاءً ولامًا أقلُّ، كما كان سَلِسٌ أقلَّ. وذلك قولهم[3]: يَدَيْتُ إليه يدًا. ولا يكون في الهمزة إذا[4] لم يكن في الواو**).

يعني أن الذي مُنع في ذوات الواو يجوز مثله في الياء وذلك يديت فاؤه ولامه ياءان[5]، ولا يجوز أيضًا أن يكون فِعْلٌ ثلاثي فاؤه ولامه همزتان، كما لم يكن فاؤه ولامه واوين، ولم يوجد ذلك استثقالا لاجتماع همزتين: إحداهما عين الفعل، والأخرى لامه. / [٢٤٥ظ] فكذلك فاء الفعل ولامه.

قال: (**ولكنه يكون [في الواو][6] في بنات الأربعة، نحو الوَزْوَزَة والوَحْوَحَة؛ لأنه يكثُر فيها مثل قَلْقَلَ وسَلْسَلَ، ولم تُغيَّر؛ لأن بينهما حاجزًا، وما قبلَها ساكن فلَمْ تُغَيَّر:**

(١) إضافة ضرورية من ي.

(٢) ي: فرعوت.

(٣) قولهم: ساقطة من ي.

(٤) ي، الكتاب: إذ.

(٥) غير واضحة في ي.

(٦) إضافة من الكتاب رأيتها ضرورية.

وتكون الهمزة[١] ثانية ورابعة لأن مثل نَفْنَفٍ كثير، وتكون في الواو[٢] نحو ضَوْضَيْتُ، وهي في الواو أجدر[٣] لأنها أخف من الهمزة. فإذا كان شيءٌ من هذا[٤] في الهمزة فهو للواو ألزمُ؛ لأنَّها أخفُّ، وهم[٥] لها أشدُّ احتمالًا).

قال أبو سعيد رحمه الله: أما الوَزْوَزَة والوَحْوَحَة فإنما جازتا وإن كانت الواو الأولى فاء الفعل والثانية لام الفعل، وقد ذكرناه فيما مضى آنفًا؛ لأنه ليس في الكلام مثل وعوت لأن وزوزة رباعي، وقد كثر في باب الرباعي ما فاؤه من جنس لامه الأولى وعينه من جنس لامه الثانية كالوعوعة والقلقلة والسلسلة، وجلجل وجرجر، وما لا يحصى كثرة.

وقوله: (**ولم تغير لأن بينهما حاجزًا وما قبلها ساكن**) يعني لم تغيَّر الواو الثانية في وحوح لأن بينهما وبين الواو حاجزًا وهو الحاء، (**وما قبلها ساكن**) يعني الحاء التي قبل الواو الساكنة، ولم تكن كرعوت؛ لأن العين التي قبل الواو الثانية متحركة، وحرف العلة/ [٢٤٥و] متى سكن ما قبله كان أصحَّ له وأبعدَ من الإعلال.

وقوله: (**وتكون الهمزة ثانيةً ورابعةً**) يعني قد جاء في باب الهمز نحو الدأدأة واللألأة والنأنأة، فإذا كَثُرَ هذا في الهمز في ذوات الأربعة، وكانت الهمزة أثقل من الواو جاز في الواو.

وقوله: (**لأن مثل نفنف كثير في الكلام**) يعني أن مثل نفنف أكثر من باب قَلِق وسَلِس، فقد جاز في الرباعي ما لا يكون مثله في الثلاثي.

---

(١) زادت هارون بعد ذلك: مثل الدأدأة: ضرب من السير.

(٢) في الأصل: الكلام، وما أثبت من الكتاب.

(٣) هارون: أوجد.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك: النحو.

(٥) هم: ساقطة من ي.

وقوله: (**ويكون في الواو نحو ضوضيت**) يعني: وتكون الواو ثانية ورابعة مثل ما ذكر في الهمز، وقد بيَّنا فيما مضى أن ضوضيت أصلها ضوضوت.

ومعنى قوله: (**وهي في الواحد أجدر لأنها أخف**) يعني: لما جاءت الهمزة ثانية ورابعة كان مجيء الواو ثانية ورابعة أولى؛ لأنها أخف من الهمزة.

قال: (**واعلم أن افعالَلْتُ من رميت بمنزلة أحيَيْتُ في الإدغام والبيان والخفاء، وهي متحركة، وكذلك افعَلَلْتُ. وذلك قولك في افعالَلْتُ: ارمايَيْتُ، وهو يَرْمايِي، وأحب أن يرمايِيَ**).

يعني أنك لو بنيت من رميت مثل احمرّ واحمارَّ واحمررت واحمارَرْت لم يكن سبيلها سبيل احمرّ في باب الإدغام؛ وذلك لأن احمرّ أصله احمَرَرَ، واجتمع حرفان من جنس واحد؛ فوجب الإدغام/ [٢٤٦ظ] كما وجب في ردّ وأصله ردد. فإذا بنيت من رميت مثل احمرّ فأصله أن تقول ارمَيَّ كان الأصل احمرر فتعيد لام الفعل، فإذا قلت ارمَيَّ فالياء الساكنة قد تحركت وانفتح ما قبلها فوجب أن تقلبها ألفًا، فإذا قلبتها ألفًا اختلفتا فصارت الثانية ألفًا والأولى ياءً فبطل الإدغام لأن الألف لا تدغم فيها.

وكذلك احمارَّ وأصله احمارر وأدغمت[1] الراء في الراء لأنهما من جنس واحد والثانية منهما متحركة، فإذا بنينا من رمى مثلها فالأصل أن يقال ارمايى[2] مثل احمارر فتقلب الياء الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فبطل الإدغام لاختلاف الحرفين. فإذا صرِّف هذا الفعل أعني ارميا وارمايا فيما لم يسمَّ فاعله حتى يظهر الياءان جميعًا، وتلزم الثانية منهما الحركة جاز حينئذٍ الإدغام والإظهار، وذلك قولك فيما لم يسمَّ فاعله ارميى

(١) ي: وأدغمنا.

(٢) ي: ارماني.

وارموِيي يجوز أن تقول ارميي وأُرمي وارموِيي، واحيي واحيويي وارموى كما قلت احيي واحى، وحيي وحى؛ لأن الفتحة لازمة، ولا يجوز الإدغام في التثنية ولا في المؤنث ولا في المنصوب إذا قلت في التثنية ارمييا لم يجز إدغامه كما لم يجز في احييا، وقد مضى نحو هذا ممثلا.

ومعنى/ [٢٤٦و] قوله: (**افعاللت من رميت بمنزلة أحييت في الإدغام والبيان والخفاء**) يعني يجوز إدغام افعالَلْت من رميت في الموضع الذي يجوز فيه إدغام أحييت والموضع الذي يجوز فيه ذلك من أحييت فيما لم يُسَمَّ فاعله إذا كان الفعل ماضيًا كقولك ارمويي وارموى، ويجوز فيه أيضًا البيان كما جاز في أحيي، وإذا لزم البيان في أحييت لزم في ارماييت، وذلك في التثنية إذا قلت ارمييا كما تقول احييا، ويجوز الإخفاء في المواضع التي يظهر فيها الياءان، وذلك يتبين في اللفظ.

ومعنى قوله: (**وهي متحركة**) يعني أن الخفاء إنما يكون مع الإظهار وحركة الياء الأولى؛ لأنها لو سكنت لأدغمت.

ثم قال عقيب قوله ارموى في هذا المكان: (**لأن الفتحة لازمة، ولا تقلب الواو ياءً لأنها كواو سُوِيَر لا تلزم وهي في موضع مد**).

يعني أن الواو في ارموى منقلبة من ألف ارمايا، فإذا قلت ارمواى لم يجز قلبها بسبب سكونها وكون الياء بعدها، كما لم يجز قلب الواو في سُوِيَر ياء لسكونها وكون الياء بعدها؛ لأن الواو فيها بمنزلة الألف للمد، ولا يجوز الإدغام فيها ولا إدغامها/ [٢٤٧ظ] وقد مضى الكلام فى هذا وشبهه.

ثم ذكر مسائل قد أتى كلامنا عليها إلى أن قال: (**والمصدر ارْمِيَّاءً وارْمِيَاءً واحْيِيَّاءً**).

قال أبو سعيد ـ رحمه الله ـ أما ارمياء فمصدر ارمايا وكـذلك احييـاء مـصدر احيايـا، ووزن المصدر افعيلال فإذا قيل ارميا فالياء الأولى من الياء المشددة يـاء افعـيلال، وهـى بدل من ألف ارمايا، والياء الثانية هي ياء ارمايا والألف التى بعـدها هـى الألـف التـي زيدت في المصدر والهمزة هي بدل من ألف أرمايا الأخيرة، وكذلك الكـلام في أحييـاء. وللقائل أن يقول إذا كانت الياء الأولى منقلبة من ألف ارمايا الأولى فلِمَ أدغمت في الياء الثانية وهي منقلبة من ألف هي للمد ؟ فيجوز أن يقال في جوابه: إن هذه اليـاء وقعـت في المصدر وبعدها ياء مثلها لا يجوز النطـق بإحـداهما دون الأخـرى فأدغمـت؛ لأنـه لم يحصل[1] في لفظها المد وفيه نظر. وأما ارمييا واحييا مخفف فمصدر أرميا وأحييا.

قال: (فأما[2] **افْعَلَلْتُ وافْعَالَلْتُ من غزوت فاغْزَوَيْتُ واغْزَاوَيْتُ لا يقع**[3] **فيها الإدغام ولا الإخفاء؛ لأنه لا يلتقى حرفان من/ [٢٤٧و] موضع واحد. ومثل ذلك مـن الكـلام ازْعَوَيْتُ، وأثبتت الواو الأولى لأنه لا يعرض لها في يَفْعَلُ ما يقلبها، ولم يكن لتحولها ألفًا وبعدها ساكن، فإنما هى بمنزلة نَزَوَانٍ**).

يعنى أنّا إذا بنينا افعللت مثل احمررت من غزوت قلنا اغْزَوَى واغْزَوَيْت ولا نقول[4] اغْزَوَّ كما نقول احمرّ، ولا نقول اغزووت كما نقول احمررت، وإنما نقول اغزوى؛ لأن الأصل اغْزَوَو فوقعت الواو الثانية طرفًا وقبلها فتحة فانقلبت، فلم يجز إدغام واو في ألف، وفى المستقبل يغزوو تقع الواو الثانية طرفًا وقبلها كسرة فتنقلب ياءً، فلا يجوز إدغام الواو فيها، فلم يكن سبيل اغزوى واغزويت كسبيل احمرّ واحمررت لتباين الواو فى اغزويت وانقلاب إحداهما.

---

(١) ي: يتحصل.

(٢) الكتاب: وأما.

(٣) الكتاب: ولا يقع.

(٤) ي هنا وما بعدها: تقول.

وأما ارعوى فأصله ارعوو فعمل به ما ذكرناه فى اغزوى وهو من باب احْمَرَرْتُ، وأما قوله: وأثبتت[١] الواو الأولى[٢] يصح لأن الياء قد اعتلت وهى طرف وإذا اجتمع حرفا علة فالطرف أولى بالإعلال. وقوله: لأنه لا يعرض لها في يفعل ما يقلبها ياء وذلك أن الواو إنما تقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما ذكرنا فى يغزى ويغزوى/ [٢٤٨ظ] ونحوهما، ولم تقلب أيضًا ألفا لما ذكره من سكون ياء بعدها لأن ما بعدها ألف إذا قلت اغزوى، ولو قلبوها ألفا سقطت وبطل البناء.

قال: (وأما افْعَالَلْتُ من حَيِيتُ فبمنزلتها من رَمَيْتُ، [٣]وافْعَلَلْتُ بمنزلة[٣] ارْمَيَيْتُ إلا أنه أدركها[٤] مثل ما يدرك اقْتَتَلْتُ وتُبَيِّن كما تُبَيِّن؛ لأنهما ياءان فى وسط الكلمة كالتاءين[٥] فى وسطها).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن اقتتل يقتتل يجوز[٦] إدغام إحدى التاءين في الأخرى ويجوز إظهارهما، فإذا أدغمت في اقتتل جاز لك وجهان: أحدهما قَتَّل بفتح القاف، والثانى قِتَّل بكسرها، وتسقط ألف الوصل لتحرك القاف؛ فأما من قال قَتَّل بفتح القاف فإنه ألقى على القاف حركة التاء وأدغم التاء في التاء وفتح القاف وأسقط ألف الوصل، وأما من كسر القاف فإنه لمَّا حذف حركة التاء الأولى ليدغمها، اجتمع ساكنان التاء الأولى والقاف، فكسر القاف لاجتماع الساكنين، وهذا قول أهل البصرة، وأما

---

(١) ي: وأثبت.

(٢) زادت ي بعد ذلك: يعني الواو الأولى.

(٣) الكتاب: وأما افعللت فبمنزلة.

(٤) ي: يدركها، الكتاب: يدركها من الإغام.

(٥) هارون: كالتاء.

(٦) في الأصل: نحو، تحريف، وما أثبت من ي.

تقتتل فيجوز فيه ثلاثة ألفاظ: إذا أدغمت تَقَتَّل بفتح القاف وتقِتَّل بكسر القاف وفتح ياء المضارعة، ويجوز فيه كسر حرف الاستقبال كقولك يِقتل، فأما فتح القاف وكسرها فهو كما مضى فى اقتتل، وأمَّا كسر/ [٢٤٨و] حرف المضارعة فى قوله يقتل فللاتباع، وقال الكوفيون في كسر القاف إنما كسرت بسبب انكسار الألف فى الماضى إذا قلت اقتتل، وأنكروا ما قاله أهل البصرة فقالوا: لو كان كسر القاف لالتقاء الساكنين لوجب أن يجيز يَعَضّ ويَرُدّ وذلك أن أصله يَعْضَضُ ويَرْدُدُ، فإذا أجزنا أن يسكن الحرف الأول الإدغام[1] وكسر فاء الفعل لالتقاء الساكنين لصار على وزن فَعِلَ مثل يفرّ فاستعملوا في باب يَعَضُّ ويَرُدُّ أحد الوجهين وهو إلقاء الحركة دون الكسر لالتقاء الساكنين.

ثم ذكر سيبويه مسائل أرى بها التسوية بين اقتتل واحييا فى جميع متصرفاته إلى أن قال: (**وإنما منعهم أن يجعلوا اقتتلوا بمنزلة[2] الواوِ الوُسْطَى في القوة، وسنبيِّن ذلك فى الإدغام إن شاء الله**).

يعنى أن اقتتل لم يلزم فيه الإدغام، إنما تكون بالخيار إن شئت أدغمت وإن شئت لم تدغم، ولم يجعلوه بمنزلة رَدّ لأن رَدّ يجب فيه الإدغام، ولا يجوز فيه رَدَدَ يَرْدُدُ إلا أن يُضْطَر إليه شاعر، وإنما صار الإدغام لازمًا في رَدّ؛ لأن الدالين وقعتا طرفًا ولم تقع التاءان/ [٢٤٩ظ] في اقتتل طرفًا، وإنما وقعتا متوسطتين بحيث تقوى فيه الحروف لتمكنها من الكلمة. ألا ترى أن الواو المتوسطة أقوى من المتطرفة فى قولك «ارعوى»، وإنما كان «ارْعَوَوَ» فانقلبت المتطرفة وثبتت المتوسطة، وهذا معنى قول سيبويه: «ولكنه بمنزلة الواو الوسطى فى القوة».

---

(١) هكذا في الأصل، ولعلها: للإدغام.

(٢) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: رددت فيلزمه الإدغام أنه في وسط الحرف، ولم يكن طرفًا فيضعف كما تضعف الواو، ولكنه بمنزلة.

قال: (وأما افْعالَلْتُ من الواوين فبمنزلة غَزَوْتُ، وذلك قول العرب: قد احْوَاوَتِ الشاةُ واحْواوَيْتُ. فالواوُ بمنزلة واو غَزَوْتُ، والعين بمنزلتها فى افعالَلْت من عَوِرْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كُنَّا بَيَّنا جواز اجتماع الواوين فى احوَوَى وهو على وزن احمرّ الذى أصله احْمَرَرَ فإذا بنيت من الحُوَّة مثل احمارّ وأصلها احمارر وجب أن يقال احوَاوَوَ فتقع واو طرفًا وقبلها فتحة، فتنقلب ألفًا فيصير احواوى واحواوَيْتُ. فمن قال احووى فمصدره احوِوَاء، مثل احمِرَار، ومن قال احواوى فمصدره احوِيَّاء، فيما ذكر سيبويه والأصل احوِيْواء، وذلك أن الياء منقلبة من ألف احواوى فقُلِبَت الواوُ التى بعد الياء ياءً لكون الياء الساكنة قبلها وأدغمت، وللقائل أن يقول قد منع سيبويه قلبَ الواوِ ياءً فى سُوِيَر؛ لأن الواو بدل من ألف ساير/[٢٤٩و] فيلزم على هذا أن يمتنع من قلب الواو فى احوِيْوَاء؛ لأن الياء التى قبلها بدل من ألف احوَاوَى. وللمحتج عن سيبويه أن يقول: بينهما فرق، وذلك أن سُوِيَر هو فِعْلُ مثل سَايَر، وإنما ضم أوله للدلالة على ما لم يسم فاعله وليس كذلك المصدر لأن المصدر قد تلحقه زيادات حروف على الفعل كقولك كَسَّرَ يَكَسِّرُ تكسيرًا فقد زدت على المصدر فاء لم تكن فى الفعل وياء لم تكن فيه، ونقصت منه سينًا كانت فيه، فلمَّا لحق المصدر ما ذكرنا من التغيير لم نعتبر ألف احواوى فى مصدره. ألا ترى أن الياء المنقلبة عن ألف فى الجمع لا تجرى مجرى حرف المد كقولنا حِرباء وحَرابيّ وعِلباء وعَلابيّ والياء الأولى من الياء المشددة هى منقلبة من ألف حرباء، فأدغمت فيما بعدها ولم يجعل فيها من المدّ ما كان فى ألف حرباء؛ لأن الجمع يغيّر عن منهاج الواحد بزيادة حرف[1] وتغييرِ ما، وليس كذلك ما لم يسم فاعله لأنه لا يُغيَّر من الفعل شيء إلا الضم والكسر ولا يزاد فيه حرف كما يزاد فى المصدر والجمع.

---

(١) ي: حروف.

وبعض الناس يقول احويواء على ما ذكرنا من القياس في المد، ومن قال احووى/ [٢٥٠ظ] يحوَوِي فالواوان بمنزلة التاءين في اقتتل والياءين من القياس في المد، ومن قال احووى يحووى في احييا فما جاز في اقتتل من الإدغام والإظهار جاز في احووى، فإذا أظهرت فمصدره اقتتال واحوواء، وإذا أدغمت فمصدره قتال وحواء حذفت ألف الوصل لما كسرت القاف، وكسرت القاف بإلقاء حركة التاء الأولى عليها وإن شئت لالتقاء الساكنين على ما مضى.

وإنما جاز اجتماع واوين في احووى لما ذكره سيبويه حين قال: (**فلمّا اعْتُلَّ المضاعف من غير المعتل في الطرف كانوا للواوين تاركين إذا كانت تُعتَل وحدَها، ولمّا قَـوِيَ التضعيف من غير المعتل وسطًا جعلوا الواوين وسطًا بمنزلته، فأجري احوَوَيْتُ على اقتتلت**).

يعنى لما جاز تضعيف التاءين وترك الإدغام في قولك اقتتل، ولم يجز في ردد [إلا][1] الإدغام علمنا أن لأواسط[2] الكلمة مِزْية وقوة؛ فلذلك جاز فيه اجتماع واوين وإن لم يجز مثله في الطرف، وقد مضى نحو هذا.

قال (**وتقول في فُعْلٍ من شَوَيْت شِيٌّ، قلبت الواو [ياء][3] حين كانت ساكنة بعدها ياءٌ، وكُسِرَت الشين كما كُسِرَت تاء عُتِي وصاد عُصِيّ كراهية الضمة مع الياء كما تكره[4] الواو الساكنة وبعدها الياء،/ [٢٥٠و] وكذلك فُعْلٌ من أحْيَيْت[5]. وقد ضَمَّ بعض العرب**

---

(١) إضافة من ي.

(٢) ي: أوسط.

(٣) من ي، الكتاب.

(٤) ي: نكره.

(٥) ي: حييت.

الأولَّ ولم يجعلها كبِيضٍ؛ لأنه حين[1] أدغم ذهب المدُّ وصار كأنه بعد[2] حرف متحرك نحو صَيْدٍ).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كنا بينا فيما مضى أن فُعْلا متى كانت العين منه واوًا واللام ياءً قلبت الواو ياء وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء وأدغمت كما تكسر التاء فى عُتِيّ والصاد فى عُصِيّ وكانتا مضمومتين، ويجوز[3] ضم فاء الفعل من فُعْل على الأصل فيقال شُيّ، ولا يجوز ضم التاء من عُتيّ والصاد من عُصِيّ، فيقال عُتُيّ وعُصُيّ، والفرق بينهما أن كسر التاء من عُتِيّ والصاد من عُصِيّ لا يوقع لبسًا بين بناءين، لأن عُتيّ وعُصي فُعُول، وإذا كسرنا التاء والصاد لم يوهم بناء آخر يكسره، وإذا كسرنا الشين من شُيّ الذي هو فُعْل جاز أن يتوهم أنه فِعْل فيقع لبس بين بناءين.

وقوله: (**ولم يجعلها كبيض، لأنه حيث أدغم ذهب المد**) يعني أن بِيضًا لا يجوز فيها إلا كسر الباء؛ لأن الياء غير مدغمة فى الضاد، والياء الأولى فى شُيّ مدغمة فى الياء الثانية، وبإدغامها يذهب المد، فصار كأنه بعده حرف متحرك نحو صُيْد، يعني صارت الشين فى شيّ كأنّ بعدها/[٢٥١ظ] حرفًا متحركًا في أن لا تقلب ضمتها كسرة كما لم تقلب ضمة صُيْد لتحرك الياء.

وقوله: (**ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع عُمْيٍ جاز، فهذا دليلٌ على "أنها ليست" بمنزلة بِيضٍ**)، يعنى أن قولنا شيّ أو شيّ وما جرى مجراهما مما في آخره ياء مشددة لو جعل في قافية شعر في بيت وجعل عُمْى أو ظبى أو نحو ذلك في بيت آخر جاز؛ لأن

(١) ي: حيث.

(٢) في الأصل: بعده، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

(٣) في الأصل: ونحو، وما أثبت من ي.

(٤ – ٤) الكتاب: أنه ليس.

الياء الأولى لما أدغمت وذهب عنها المدّ لم تجعل رِدْفًا[1]، فجاز أن تأتي مع عُمْى الذي ليس بمُرْدَفٍ ولا يجوز أن يأتي بيض مع رفض ولا نقض؛ لأن بيضًا مردفة بالياء التي قبل الضاد فلا تأتي مع نقض الذي هو غير مردف ولا يحتمل هذا الموضع إطالة الكلام في شرح الرِّدْف وما جانسه من علم القوافي.

وقوله: **(ولم يجعلوها كتاء عُتِيٍّ وصاد عُصِيّ ونون مَسْنِيَّة لأنَّهنَّ عينات)**.

يعني التاء من عُتيّ والصاد من عُصِيّ وما جرى مجراهما فصيّرن في لزوم الكسر بمنزلة اللام من أدْلٍ؛ لأن اللام عينُ الفعل كما أن التاء من عُتيّ عينٌ.

قال: **(وقالوا قَرْنٌ أَلْوَى وقرونٌ لُيٌّ، سمعنا ذلك منهم، ومثل ذلك قولهم: رِيًّا ورِيَّةٌ حيث قلبوا الواو المبدلة/ [٢٥١و] من الهمزة فجعلوها كواو شَوَيْتُ)**.

قرن ألوى مُعوَج وزنه أَفْعَل مثل أَحْمَر ويجمع على فُعْل فيقال لُوْيٌ مثل حُمْرٌ فتجتمع واو وياء، والأولى منهما ساكنة فتقلب الواو ياء على ما تقدم، وتدغمه بكسر اللام عين الفعل لتسلم الياء كما فعل ذلك ببيض، وإن كان يجوز في لِيّ ضم اللام لما ذكره سيبويه وبيناه.

وأما رِيًّا وريّة فأصلها رُؤيَا ورُؤْيَة فخففت الهمزة وهي ساكنة، ومن حكم الهمزة الساكنة إذا خففتها وقبلها[2] ضمة أن تجعلها واوًا كقولك في جؤنة جونة فقلت في رؤيا

---

(١) الردف: هو حرف مد أو لين يسبق الروي دون حاجز بينهما سواء أكان هذا الروي ساكنًا أم متحركًا، وسمي بذلك لوقوعه خلف الروي كالردف خلف راكب الناقة، وهو الياء في العويلا في قول جميل صدقي الزهاوي في رثاء سعد زغلول:

مات سعدٌ، فهل شهِدت الثكالى؟ مات سعدٌ، فهل سمعت العويلا ؟

(المعجم المفصل في علمي العروض والقافية، لإميل بديع يعقوب، ص ٢٤٦).

(٢) في الأصل: وقلبتها، وما أثبت من ي.

رويا، فإذا قلنا رويا بتخفيف الهمزة فمن العرب من لا يقلب الواو هاهنا ياء وإن كان بعدها ياء، فيقول رويا وروية؛ لأن هذه الواو في نية الهمزة. ومنهم من يقلب الواو ياء ولا يفرق بين الواو المنقلبة من الهمزة وغيرها فيقول ريا ورية، ومنهم من يكسر على ما ذكرنا من شُيّ وقرون لُيّ، ومنهم من يضم.

قال: **(ومن قال: رُيَّةٌ قال في فُعْلٍ من وَأَيْتُ فيمن ترك الهمز: وُيٌّ، ويَدَعُ الواوَ على حالها؛ لأنه لم يلتقِ واوان[1] إلا في قول من قال[2]: رِيّاً فكسر الراء قال: وِيٌّ فكسر الواو إلا في قول من قـال: إسادَةٌ)**.

قال أبو سعيد/ [٢٥٢ظ] رحمه الله: إذا بنيت من وأيت فعلا فالأصل أن تقول وَوْى، فإذا خففت الهمزة صار ووى، فإذا قلبت الواو الثانية ياء لسكونها وكون الياء بعدها على قول من قال في روية رية لزمه أن يقول وى ويدع الواو الأولى على حالها لأنه لم يتكلم بواوين فيلزمه قلب إحداهما همزة، كما تقول في تصغير واصل أويصل، ولكن له أن يقول أي كما يقول في وعد أَعد وفي وجوه أُجوه فتهمز الواو لانضمامها فقط لا لاجتماع الواوين، ومن قال رية وكسر قال وي وجاز له أن يهمزها فيقول أى [لأن الواو إذا وقعت مكسورة أول جاز له أن يهمزها فيقول أيَّ][3] مثل إسادة وإشاح في وسادة ووشاح. ومن قال روية إذا خففت الهمزة ولم يقلب الواو ياء قال أوى، وقد ذكرنا هذا وما فيه من الخلاف مستقصى في باب الهمز بما أغنى عن إعادته.

قـال: **(وسـألته عـن قولـهـم مَعَايَا فقـال: الوجـه مَعَايٍ[4]، وهـو المطَّرد، وهـو[5] قـول**

---

(١) هارون: الواوان.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: أُعِد، ومن قال.

(٣) إضافة من ي.

(٤) إبِلَ مَعايا ومَعايٍ جمع مُعْيٍ: أي مُعْيِيَةٌ قد كلَّتْ مِن السَّيْرِ.

(٥) الكتاب: وكذلك.

يونس(١)، إنما(٢) قالوا مَعَايَا كما قالوا مدارَى وصحارَى، وكانت مع الياء أثقل إذ(٣) كانت تُسْتَثْقَلُ وحدها).

قال أبو سعيد رحمه الله: معايا جمع مُعْيٍ أو مُعْيِيَة، جملٌ مُعْيٌ وجمال مَعَايَا، وناقة مُعْيِيَة ونوق مَعَايا، وكان الأصل مَعاي، وهو معنى قول الخليل: الوجه أن يقال مَعَاي؛ وذلك أنك/[٢٥٢و] أدخلت ألف الجمع على معيي فوقعت بعد العين ثم كسرت الياء الأولى بعد ألف الجمع؛ لأنها قد صحت في أعيى يعيي فهو معيي، وجرت مجرى الحروف الصحيحة فصار بمنزلة الطاء في معطي ومعطية واللام في متل ومتلية،ولم تكن فيه علة توجب تغييره وجب أن يقال معاي(٤)كما يقال معاطٍ ومتالٍ(٥).

وعلى أن عين الفعل إذا كانت معتلة في الواحد صحَّت في الجمع كقولك معونة ومعاون، ومقاوم ومقاوم ومعيشة ومعايش. وتلك(٦) الألف عندهم أخف من الياء فقلبوا الياء الثانية ألفًا من جهتين: إحداهما أن الألف أخف من الياء، والثانية أن الياء يلحقها التنوين، فتسقط إذا قلت: هذه مَعاٍي ومررت بمعاٍي،ولَمَّا قلبوا الياء في مدارى وصحارى ألفًا وليس قبلها ياء كان قلبها في معايى أولى(٧) لاجتماع الياءين.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب، إمام نحاة البصرة في عصره، في خلاف حول سنة مولده ما بين سنة ٩٠، ٩٤هـ وسنة وفاته ما بين ١٨٠، ١٨٢. هـ. كان له قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها. أخذ عنه سيبويه كثيرًا في كتابه، وممن أخذ عنه الكسائي والفراء وغيرهم الكثير، من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«اللغات»، و«النوادر»، و«الأمثال». (إنباه الرواة ٤: ٧٤؛ بغية الوعاة ٢: ٣٦٥؛ إشارة التعيين ٣٩٦؛ مراتب النحويين ٢٠؛ معجم الأدباء ٦: ٢٨٥٠؛ الفهرست ٤٨، الأعلام ٨: ٢٦١).

(٢) الكتاب: وإنما.

(٣) في الأصل، ي: إذا، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

(٤) ي: معايى.

(٥) إبلهم مَتالٍ: أي يتبعها ولدها حتى الفطام، واحدتها مُتْل وُتْلِيَة.

(٦) ي: ولكن.

(٧) في الأصل، ي: ولى، تحريف.

قال: (وسألتُه عن قولهم: لم أُبَلْ، فقال[1] هي من بَالَيْتُ، ولكنهم لَمَّا أسكنوا اللامَ حذفوا الألفَ لأنه لا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضعُ حذفٍ، فلمَّا حذفوا الياءَ التي هي من نفس الحرف بعد اللامِ صارت عندهم [2]بمنزلة نون[2] يَكُنْ حين أُسْكِنَت؛ فإسكانُ[3] اللام / [٢٥٣ ظ] هنا بمنزلة حذفِ النونِ من يَكُنْ).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن باليْتُ مثل أعْطَيْتُ في الوزن، ومستقبله يُبالي مثل يُعاطي، فإذا لحقه الجزمُ حذفت منه الياء كما حذفت الياء من يرمي ويقضي إذا قيل لم يرمِ ولم يقضِ، فيقال لم يُبالِ، وتكون اللام مكسورة بعد حذف الياء على ما كانت عليه في الأصل. ولكن من العرب من يقول: لم أُبالِ على ما ذكرناه من القياس، ومنهم من يقول: لم أُبَلْ بتسكين اللام، ومنهم من يقول: لم أُبَلِ بكسر اللام، فأمَّا من سكَّن اللام فإنما أسكنها على أحد مذهبين: أحدهما أن يقول في الرفع لا أُبَالِ فيحذف الياء ويكتفي بالكسرة، كما يقول لا أَدْرِ، ثم يَدخُل الجازم عليه فيُسْكِن اللام، وأن الجازم صادف لامًا متحركة فسكَّنها، وكذلك حكم الجازم إذا صادف متحركًا سكَّنه وإذا صادف ساكنًا حذفه، فلمَّا سكنت اللامُ بدخول الجازم اجتمع ساكنان فحذفت اللام لاجتماع الساكنين، وإمَّا أن يكون كره ترك حرف متحرك في مجزوم، فأتبع حذفَ الحركة حذفُ الياء كما اتبعوا في إعراب الاسم حين قالوا هذا امرؤ صالح ومررت بامرئ صالح ورأيت امرأ صالحًا فأتبعوا إعراب الهمزة في امرئ حركة/ [٢٥٣و] الراء. وهذا التسكين كثيرٌ في كلام العرب وأشعارها، وقرئ: «أَرْنَا اللذين»[4] بتسكين الراء على

---

(١) ي: فقلت.

(٢ -٢) الكتاب: كنون.

(٣) فإسكان: ساقطة من هارون.

(٤) فصلت، من الآية ٢٩.

معنى أرِنا(١)، وقال الشاعر:

ومن يَتَّقْ فإن الله مَعْهُ ورزقُ اللهِ مؤتابٌ وغادِي(٢)

وقال الآخر:

قالت سُلَيْمَى اشْتَرْ لنا سَوِيْقا وهات خبز البُرّ أو دقيقا(٣)

وقوله: (**صارت عندهم بمنزلة نون يكن حين أسكنت فإسكان اللام هاهنا بمنزلة حذف النون من يكن**) يعنى أنك إذا قلت لم أبالِ فقد جزمته بحذف الياء، كما أنك إذا قلت لم يَكُنْ فقد جزمته بتسكين النون، ثم سكنت اللام كأنك أدخلت جازمًا على يكن، فحذفت النون تشبيها للنون بواو يغزو وياء يرمي، وقد ذكرنا وجه الشبه بين النون وحروف المدّ واللين فيما مضى من الشروح.

---

(١) قرأ «أرْنا» [بالتسكين] خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير والخفاف، وأبو زيد عن أبي عمرو وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم وهشام في غير رواية الدجواني، وابن زكوان ورويس ويعقوب وابن محيصن والسوسي والمفضل. (معجم القراءات ٨: ٢٨١).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١: ٣٠٦، ٢: ٣١٧، ٣٣٩؛ الدرر ١: ١٦١؛ شرح الشافية ٢: ٢٢٩؛ شرح شواهد الشافية ٢٢٨؛ الصاحبي ٢٨؛ لساب العرب؛ الصحاح (أوب) (معجم إميل يعقوب ٢: ٣٣٧). ومؤتاب من أتاب، وأتاب مثل آب فعل وافتعل بمعنى، أي عائد.

الشاهد في «يتق»: في تسكين القاف المتحركة بعد حذف الياء للوقف.

(٣) البيتان من الرجز. وردا منسوبين إلى العذافر الكندي في: شرح شواهد الشافية ٢٢٧، ٢٢٨ برواية: وهات بر البخس...؛ ملحق نوادر أبي زيد ١٧٠ برواية:... بر البخس؛ تاج العروس (بخس)، برواية: قالت لُبَيْنى... وهات بر البخس . وفي اللسان (بخس) بنفس رواية التاج: لرجل من كندة يقال له العُذافَة. ووردا بلا نسبة في: شرح الشافية ٢: ٢٩٨؛ الخصائص ٢: ٣٤٠، ٣: ٩٦؛ اللسان (خردق) برواية... واشْتَرْ شُحَيْماً نَتَّخِذْ خُرْدِيقا، (معجم إميل يعقوب ١١: ١٩٤). السويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير والجمع أسوقة، والبر: القمح.

والشاهد في: اشتر: أسكن الراء فيها تخفيفًا، وكان حقها الكسر (اشترِ).

وقوله: (**وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كَثُرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات، وذلك نحو مُذْ ولَدُ وقَدْ عَلْمَ، وإنما الأصل لَدُنْ ومُنْذُ وقد عَلِمَ، وهذا من الشَّواذِّ[1]، وليس مما يُقاسُ عليه ويطَّرد[2]**).

ابنِ فَرَزْدَق[3] مثل جِرْدَحْل[4]، قلت: فِرَزْدَق وإن كان في المبنى منه زوائد ألقيتها ولم تحفل بها،/ [٢٥٤ظ] كقائل قال لك: ابنِ من مُستغفِر مثل جَذِع ! فهذا جائز تلقى الزوائد من مستغفر وهي السين والتاء والميم، تقول[5] غَفِر. وإن كانت حروف المَبْنِيِّ منه أقل من حروف المَبْنِيِّ على مثاله زدت في موضع اللام[6] من المبني من جنسه ما يلحقه بالمبني على مثاله كقول القائل: ابنِ لي من جذع مثال جَعْفَر! فتقول: جَذْعَع، ومثال فَرَزْدَق جَذَعَّع. وإن كان من في المَبنِيِّ على مثاله زوائد زدتها في المَبنِيِّ منه على مثل مواضعها من المَبْنِيِّ منه، كقائل قال لك مثل كَوْثَر من ضَرَبَ فتقول ضَوْرَب، وإن قال مثل جَهْوَر فتقول ضَرْوَب، وإن قال مثل حَيْدَر قلت ضَيْرَب، وإن قال مثل ضيمران قلت ضيربان، فعلى هذا يجري قياس الباب كله فتأمله وقس عليه إن شاء الله.

قال: (**وزعم الخليل أن ناسًا من العرب يقولون: لم أُبَلِهِ، لا يزيدون على حذف الألف حيث كَثُرَ الحذف[7] في كلامهم، كما حذفوا ألف احْمَرَّ وألف عُلَبِطٍ، وواو غَدٍ**).

---

(١) ي: الشاذ.

(٢) ي: ونطرد.

(٣) الفَرَزْدَقُ: الرغيف وقيل فُتات الخبز وقيل قِطَع العجين، واحدته فَرَزْدَقَة وبه سمي الرجل الفَرَزْدَق شبه بالعجين الذي يسوِّي منه الرغيف.

(٤) الجِرْدَحل بكسر الجيم: الوادي، والضخم من الإبل، للذكر والأنثى.

(٥) ي: فتقول.

(٦) هكذا في الأصل، وأظنها: الكلام.

(٧) ي: الحرف.

يعني أن أصل لم أُبَلِه لم أبال، ثم يخففون لغير علة توجب التخفيف، فيسقطون الألف فيصير لم أبله كما يقولون في علابط علبط تخفيفًا.

قال: (وكذلك فعلوا / [٢٦٩ظ] (١)بقولهم: ما أُباليه بالةً(١)، كأنها باليةٌ بمنزلة العافية.

ولم يحذفوا لا أُبالي؛ لأنَّ الحرف يقوى هاهنا ولا يلزمه حذفٌ، كما أنهم إذا قالوا لم يَكُنِ الرَّجُلُ فكانت في موضع تحركٍ لم تحذف، وإنما جعلوا الألف تثبت مع الحركة. ألا ترى أنها لا تُحذَف في أبالي في غير موضع الجزم، وإنما تحذف في الموضع الذي تُحذَف منه الحركة).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن بالة باليته أباليه على غير ما يوجبه قياس مصدر باليته، ولكن هي اسم المصدر باليته، كما تقول عافاه الله عافية فالمحذوف من بالة الياء التي في موضع اللام من الفعل، فإذا رددناها إلى موضعها صارت بالية كقولك عافية وواقية، وإنما حذفوا هذه الياء كما حذفوا لام الفعل من سَنَة وثِبَة وعِزَة وما أشبه ذلك.

وقوله: لم يحذفوا لا أبالي لأن الحرف(٢) يقوى هاهنا ولا يلزمه حذف، يعني أن قوله لا أبالي في موضع رفع وليس بموضع جزم يقع فيه حذف، كما أنهم إذا قالوا: لم يكنِ الرجل فتحركت النون لاجتماع الساكنين بطل حذفها، وإنما حذفهم الألف من لم أُبَلِ بسبب ما ذكرناه، ولأن المجزوم في موضع حذف فاعرفه إن شاء الله.

(١ - ١) ي: بقوله بالة.

(٢) ي: العرب، تحريف.

باب[1] ما قيس من المعتل من بنات الياء/[٢٦٩و] والواو، ولم يجئ[2] في الكلام [3]نظيره إلا[3] من غير المعتل

تقول في مثل حَمَصِيصةٍ[4] من رَمَيتُ رَمَوِيَّةٌ، وإنما أصلها رَمَيِيَّةٌ، ولكنهم كرهوا هاهنا ما كرهوا في رَحَيِّي، حيث نسبوا إلى رَحَى فقالوا رَحَوِيٌّ؛ لأن الياء التي بعد الميم لو لم يكن بعدها شيءٌ كانت كياء رَحًى في الاعتلال. فلمّا كانت كذلك قد[5] تُعتَل، ويكون البدلُ أخفَّ عليهم، وكرهوها وهي واحدة ـ كانوا لها في توالي الياءات والكسرة فيها أكره، فرفضوها. فإنّما أمرها كأمر رَحَيَّ في الإضافة.

قال أبو سعيد رحمه الله: قد كُنا بيَّنا أنك إذا بنيت اسمًا على بناء اسم آخر من شيء فإنك تعتبر الاسم الذي تبني مثاله، فإن كانت حروفه كلها أصلية اعتبرت الاسم الذي من حروفه شيء[6] مثال الاسم[7] الذي سئلت أن تبني مثاله فالمسألة باطلة[8] كقائل قال لك: ابن من جَعْفَر مثال جِذْع، ومن فَرَزْدَق مثال جَعْفَر فهذا غير جائز. وإن كانت حروف المبني منه كعدة حروف المبني على مثاله بدأت بها على ترتيبها، وجعلت المتحرك بحذاء المتحرك على نحو حَرَكَتِهِ والساكن بحذاء الساكن، كقائل قال: ابنِ من

---

(١) ي، هارون: هذا باب (بولاق ٢: ٢٩٣، هارون ٤: ٤٠٦).

(٢) في الأصل: يجُز، وما أثبت من ي، الكتاب.

(٣ – ٣) الكتاب: إلا نظيره.

(٤) الحَمَصِيصةٌ: بَقْلةٌ دون الحمّاضِ في الحُموضة طيّبةُ الطعم تنبُت في رَمْل عالج، وهي من أحرار البُقول، والجمع الحَمَصيص.

(٥) قد: ساقطة من الكتاب.

(٦) ي: تبني.

(٧) زادت ي هنا: فإن كانت حروفه أكثر من حروف الاسم.

(٨) ي: باطل.

جعفر/[٢٧٠ظ] مثال هِرَقْل فالجواب جِعَفْر، وإن قال: قلت غِزْوَاوَة ولم تقلب واو الطرف همزة لوقوعها بعد الألف كما لم تقلب واو غباوة همزة لأن الإعراب منها يقع على هاء التأنيث، وقد مضى نحو هذا(١).

فإذا بنيت من رَمَيْتَ مثل حَمَصِيصَة وهي فَعَلِيلَة، فالتاء من رميت لا يُعتَدُّ بها لأنها ضمير الفاعل وليست من الكلمة فتفتح الراء والميم من رميت، وهما فاءُ الفعلِ وعينُه، وتكسر الياء التي هي لام الفعل بحذاء كسر الصاد، ثم تزيد ياءً ساكنة بحذاء زيادة الياء بعد الصاد في حَمَصِيصَة، ثم تأتي بياء مفتوحة هي لام ثانية للفعل وتلحقها هاء التأنيث، فتصير/[٢٥٤و] رَمَيِيَّة، فيجتمع ثلاث ياءات، وفي الأولى منها كسرة وقبلها فتحة فقلبوها ألفًا ثم ردوها إلى الواو فقالوا رَمَوِيَّة.

وقاسوا ذلك على النسبة إلى رَحًى حين قالوا رَحَوِيَّة، والأصل رَحَيِيَّة؛ لأنهم نسبوا إلى رَحًى وأصله رحي فزادوا ياءً في النسبة وكسروا ما قبلها فصارت رَحَيِيّ، واستثقلوا ثلاث ياءات مع الكسرة فقلبوا الأولى منها واوًا.

وقوله: (**فلمّا كانت كذلك تُعْتَلّ، ويكون البدلُ أخفَّ عليهم، وكرهوها وهي واحدة ـ كانوا لها في توالي الياءات والكسرة فيها أَكْرَهَ**) يعني أن الياء قد تُعْتَل، وليس معها ياء أخرى في قولهم رحى، والأصل رحي، فإذا كرهوها وحدها(٢) فهم لها مع ياءين أخريين أكره.

وكذلك إذا بنيت من رميت مثل حَلَكُوكَة(٣) قلت رَمَوِيَّة، وكان لفظ فَعَلُول كلفظ

---

(١) بل سيرد هذا المعنى في الصفحة التالية.

(٢) ي: واحدها.

(٣) الحُلْكة والحَلَكُ: شدة السواد كلون الغراب، وقد حَلَكَ الشيء يَحْلُكُ حُلُوكةً وحلُوكاً واحْلَوْلَكَ مثله: اشتد سواده، وأسود حالِكٌ وحانِكٌ ومُحْلَوْلِكٌ وحُلْكُوك.

فَعَلِيل وذلك أن فُعْلُولٌ من رَمَيْتُ يكون رُمْيَوِيّ[1] زدت بعد لام الفعل واوًا زائدة مثلها في حَلَكُوك، ثم كررت لام الفعل وهي ياء فصار رُمْيُوِيّ، فاجتمع في آخره واو وياء والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً وكسرت ما قبل الواو لتسلم الياء.

ولو بنيت منه على مثال بُهْلُولٍ[2] قلت رُمْيِيٌّ ولم يستثقل ذلك؛ لأن الياء إذا سكن ما قبلها لم تُسْتَثْقَل، ألا تراهم/[٢٥٥ظ] قالوا في النسبة إلى ظَبْي ظَبْيِيٌّ وإلى رَمْي رَمْيِيٌّ[3] الياء الأولى لام الفعل في فَعْلِيل، والياء الثانية الساكنة مكان ياء فَعْلِيل، والياء الثالثة تكرير لام الفعل من رميت الثانية.

قال: وإذا بنيت من غَزَوْتَ فِعْلِيل قلت غِزْوِيٌّ وأصله غزوِيْوٌ، فقلبت الواو ياء لكون الياء الساكنة قبلها، وكذلك فَعِيل من الغزو تقول فيه غَزِيّ وأصله غَزِيو.

وإن قدَّرت غِزْوَاو منفردًا ثم أدخلت عليه الهاء انقلبت الواو همزة كما قلت صَلاءة حين قدّرت الهاء داخلة على صَلاء، وقد مضى نحو هذا.

قال: **(وأما فُعْلُولٌ منها، فغُزوِيٌّ، وأصلها غُزْوُوٌ، فلمّا كانوا يستثقلون الواوين في عُتِيٍ ومَعْدِيٍ أُلزِم هذا بدل الياء، حيث اجتمعت ثلاث واوات مع الضمتين في فُعلُولٍ، فأُلزِم هذا التغييرُ كما أُلزم مثل مَحْنِيَةٍ البدلُ إذ غيَّرت في ثِيَرةٍ والسِّياط ونحوهما[4])**.

يعني أنا إذ قلنا غُزْوُو واجتمعت ثلاث واوات، وقد رأينا العرب يستثقلون واوين فيقلبونهما ياءين في قولك عُتِيّ ومُعْدِي وأصله عُتوّ ومُعْدِو، فلمّا جاز قلب الواوين استثقالا لزم القلب في ثلاث واوات ولم يجز إقرارها.

---

(١) الكتاب: رُمْيِيّ، والصيغتان صحيحتان.

(٢) البهلول: السيد الجامع لصفات الخير المرح الضحاك، والجمع البهاليل.

(٣) زادت ي بعد ذلك: وكذلك فعليل. ألا ترى أنك تكسر أول الحرف تقول رميي.

(٤) ي: ونحوها.

وقوله: (**فألزم هذا التغيير كما ألزم مثل محنية البدل إذ غيرت في ثيرة والسياط ونحوهما**) يعنى فألزم غَزْوُوًّ التغييرُ إذ كان أثقل من عُتُوٍّ ومَعْدُوّ، وقد غيروا عُتُوًّا ومَعْدُوًا كما ألزموا مَحْنِيَة التغيير والأصل مَحْنُوَة، إذ[١] كان/ [٢٥٥و] مَحْنُوَةٌ أثقل من ثِيَرَة وسِيَاط، وذلك أن أصلها [ثِوَرة وسِوَاط؛ لأنها جمع][٢] ثَوْر وسَوْط، والواو منهما في موضع عين الفعل والواو في مَحنِوَة في موضع لام الفعل، ولام الفعل أثقل من عينه وأولى بالعلة، فلمّا قلبوا في ثِيَرَة وسِيَاط الواء ياء لانكسار ما قبلها كان مَحنِيَة أولى بذلك.

قال: (**وتقولُ في مَفْعُولٍ من قَوِيْتُ: هذا مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه**).

والأصل مَقْوُوٌّ والعلة في قلبها كالعلة في قلب فُعْلُول من غَزَوْتُ، وإنما يلزمون القلب في قولهم: هذا مكان مقوِيّ فيه؛ لأنهم قد يقلبون في مَشْقُوٌّ وأرض مَسْنُوَّة فيقولون مشقيّ وأرض مَسْنِيَّة، فلمَّا جاز القلب في مَشْقُوّ ومَسْنُوَّة ولم يجتمع ثلاث واوات لـزم القلب في مقووّ إذ قد اجتمعت ثلاث واوات فيه.

قال: (**وتقول في فُعْلول من قويت: قُوِّيٌّ [والأصل قُوِّوٌّ]**[٣]) فاجتمعت أربع واوات، فقلبت الواوان المتطرفتان وبقيت واو مشدَّدة بعدها ياء فأشبه النسبة إلى قوّ وحوّ لو سُمِيَّ به رجل ثم نسب إليه.

قال: (**وتقول في أُفْعُولَة من غَزَوْتُ أُغْزُوَّةٌ**) ثبتت كما ثبتت في مَغْزُوَّة، وقد قالوا في الكلام أُدْعُوَّة وأُدْعِيَّة فأمـا أُدْعُوَّة فعلى القيـاس الذي ذكرناه، وأما أُدْعِيَّة فبمنزلة أرض مُسْنِيَّـة والأصل مُسْنُـوَّة

(١) في الأصل: وإذ، وما أثبت من ي.

(٢) إضافة من ي.

(٣) إضافة من ي.

/ [٢٥٦ظ] وليس بلازم قبلها.

(وتقول في أُفْعُولٍ من قَوِيت [أُقْوِيٌّ](١) (٢)**وأصلها أُقْوِوٌّ**(٢)**؛ لأن فيهـا ما في المَفْعُول**(٣) **من الـواوات** (٤)**فغيرت فيها**(٤) **ما غَيَّرت في المفعول**(٥)**)**

يعني أُفْعُولٌ من قويت فيه ثلاث واوات كهي في مفعول، وقد وجب فيها القلب.

قال: **(وتقول في فُعْلُول من غَزَوْتُ غُزْوُيٌّ)** ، والأصل غُزْوُوٌ، وقد مضى.

(وتقول في فُعْلُولٍ من شَوَيتُ وطَوَيتُ شُوْوِيٌّ وطُوْوِيٌّ. وإنما حَدُّها وقد قلبوا الواوين طُيِّيٌّ وشُيِّيٌّ، ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها في حَيِّيٍّ حين أضفت إلى حَيَّةٍ فقلت: حَيَوِيٌّ).

قال أبو سعيد رحمه الله: إذا بنيت من شويت وطويت فُعْلُول فالأصل أن تقول شُوْيُوي وطُوْيُوي، ووجب أن تقلب الواوين ياءين لسكونهما وكون ياءين متحركتين بعدهما؛ فيصير طُيِّيٌّ وشُيِّيٌّ، فيشبه النسبة إلى حَيَّة ولُيَّة، ومتى نسبت إلى حَيَّة ولُيَّة فالقياس يوجب حَيِّيٌّ ولُيِّيّ، غير أن العرب يستثقلون اجتماع أربع ياءات في حَيِيِيّ ولُيِيِيّ فيقولون في النسبة إلى حية: حَيَوِيّ، وإلى لُيَّة: لُوَوِيّ؛ وذلك أن حَيَّة وزنها فَعْلَة وأصلها حَيْوَة فيبنونها على فعلة فيصير حياة، فإذا نسبوا إليها أسقطوا هاء التأنيث فتبقى/ [٢٥٦و] حيا مثل رحى فيقولون حيوى، وإذا نسبوا إلى لُيَّة بنوها على فُعْلَة وأصلها لُوْيَة فتصير لواة، فإذا نسبوا إليها أسقطوا هاء التأنيث، ونسبوا إلى لوي فقالوا

(١) إضافة من الكتاب رأيتها ضرورية.

(٢ – ٢) ساقطة من الكتاب.

(٣) الكتاب: مفعول.

(٤ – ٤) الكتاب: فغير منها.

(٥) الكتاب: مفعول منها.

لُوَوِيّ، فلمَّا كان أصل شيىّ وطيىّ شويوى فتحوا الياء الأولى كما فعلوا بحيَّة وليَّة التي كانت ساكنة وردوها إلى أصلها وأصلها الواو، وقلبوا الياء الثانية واوًا لأنها لام الفعل، وقد فتح ما قبلها وقد شبهت الياء المشددة التي في الطرف بياء النسبة فصار بمنزلة لووى.

وقال: **(كذلك فَيْعُول من طَوَيْتُ)** لأنها طَيُوُوي فتنقلب الواو [1] الأولى ياء لتحركها وسكون الياء[1] الأولى[2] قبلها، وتنقلب الواو الثانية لسكونها وتحرك الياء بعدها فيصير طيي، فيلزم فيه ما لزم في النسبة إلى حية ولية، وذلك أنّا نحرك الياء الأولى الساكنة ونردها إلى أصلها[3] لأنها ياء فيعول فيصير طيوى.

(ومن قال في النسبة[4] إلى أُمَيَّة أُمَيِّيٌّ وإلى حَيَّةٍ حَيِّيٌّ تركها على حالها، فقال في فُعلُول طُيِّيٌّ فيمن[5] قال لُيٌّ، وطِيِّيٌّ فيمن قال لِيٌّ).

يعنى أن من العرب من يجري النسب إلى حَيَّة وأُمَيَّة على القياس فيجمع بين أربع ياءات ويتحمل ذلك مع ثقله لزومَ القياس.

/ [٢٥٧ظ] ولا فرق في اللفظ بين أربع ياءات في لييىّ وطييىّ وشييىّ. وأما الشين والطاء فإن شئت تركتها على ضمتها في الأصل كما تركت الضمة في لُي جمع ألـوى، وإن شئت كسرتها لما ذكرناه من العلل، وأقربُ من هذا شبهًا به قولهم: عُتِي وعُصِي يكسرون ما بعد العين لتسلم الياء كما كسروا الياء المتحركة الأولى لتسلم الياء الثانية، فقال: شِيِي طِيِي.

---

(١) هذه العبارة مكررة في الأصل.

(٢) الأولى: ساقطة من ي.

(٣) زادت ياء بعد ذلك: وأصلها ياء.

(٤) الكتاب: النسب.

(٥) في الأصل، ي: ومن، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

وأما عين عُتِي وعُصِي فإن شئت كسرتها اتباعًا ولئلا تخرج من ضمة إلى كسرة وليس ذلك في شيء من صيغ الأسماء، ومن ضم تركها على حالها؛ لأن الكسرة التي بعد العين ليست من صيغة الكلمة، وإنما جُعِلَت لتسلم الياء التي بعدها، وكذلك[1] الكلام في كسر شين شيي وضمها فاعرفه إن شاء الله.

(وأما فَيْعُولٌ[2] من غَزَوْتُ فَغَيْزُوٌّ بمنزلة مَغْزُوّ).

قال: **(هي[3] من قَوِيتُ قَيُّوٌّ)** والأصل قَيْوُوو فنقلب الواو الأولى ياءً لتحركها وسكون الياء قبلها فتصير قيووٌّ، ولم يكن فيها ما يوجب تغيير الواو الأخيرة المشددة.

وقوله: «وأثبت واو فَيْعُولٍ الزائدة لأن الياء[4] التي قبلها متحركة» يعني أن واو فَيْعُول ساكنة وقبلها حرف متحرك لا يعتل وهو عين الفعل، ولو اعتلت عين الفعل توجب سقوط إحداهما./ [٢٥٧و] إما عين الفعل، وإما واو فَيْعُول على ما ذكرنا من الخلاف بين الخليل وسيبويه في مفعول وهو مبيع ومقول، وإنما صحت عين الفعل في قَيُّوٌّ؛ لأن لامه من حروف العلة، وإذا كانت العين واللام من حروف العلة فاللام أولى بالإعلال، وقد مضى هذا مستقصى لحججه.

قال: **(وتقول في فَيْعَلٍ من حَوَيتُ وقَوِيتُ حَيًّا وقَيًّا)** والأصل حيوى وقيوى، وقلبت الواو ياءً لتحركها وكون الياء الساكنة قبلها. فإن قال قائل: فقد جمعت إعلالين: إعلال عين الفعل ولامه، وذلك أنك قلبت الواو ياءً وهي عين الفعل، وقلبت لام الفعل ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، قيل له: الإعلال الذي منعنا من جمعه في اللام والعين هو أن تسكن العين واللام جميعًا من جهة الإعلال.

---

(١) ي: لذلك، تحريف.
(٢) هارون: فيعلول.
(٣) الكتاب: وهي.
(٤) الياء: ساقطة من الكتاب.

(وتقول منها فَيْعِلٌ قَيٍ[1] لأن العينَ منها واوٌ كما هي في قلت، وإنما منعهم من أن تعتلَّ الواو وتسكُنَ في مثل قَوِيتُ ما وصفتُ لك في حييت. وينبغي أن يكون فَيْعِلٌ هو وجه الكلام فيه؛ لأن فيعِل[2] [3]عاقب فيعَل[3] فيما الواو[4] فيه عينٌ، ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فيعِل[5] مكسورَ العين؛ لأنهم يزعمون أنه فيعَلٌ، وأنه محدود من أصله.

وأمّا/ [٢٥٨ظ] الخليلُ فكان يقول: عاقَبَت فَيعَلٌ [فيعِلا][6] فيما الواوُ والياءُ فيه عينٌ واختُصَّت بها، كما عاقبت فُعلَةٌ للجمع فَعْلَةً فيما الياءُ والواوُ فيه[7] لامٌ.

وكذلك شَوَيْتُ وحَيِيتُ بهذه المنزلة. فإذا قلتَ فَيْعِلٌ قلت حَيٌّ وقَيٌّ وشَيٌّ يُحذَف منها ما يُحذَف من تصغير أَحْوَى؛ لأنه إذا كان آخره[8] كآخره فهو مثلُه في قولك أُحَيٌّ، إلا أنك لا تصرف أحَيَّ).

أما قوله: (وتقول منها فَيْعِل لأن العين منها كما هي في قلت) يعني أن عين الفعل لو لم تكن واوًا كانت حرفًا من الحروف الصحاح ما جاز أن يُبنَى منها فَيْعِل لو قال قائل: ابنوا من ضرب فَيْعِل مثل مَيِّت ما جاز أن تقول ضَيْرِب؛ لأن هذا البناء لم يوجد في كلام العرب إلا فيما عينه واو وياء فالواو نحو مَيِّت وسَيِّد، وأصله مَيْوِت وسَيْوِد، والياء نحو لَيِّن وبيِّن وهو من لان يلين وبان يبين.

---

(١) الكتاب: حَيّ وقَيّ.

(٢) الكتاب: فيعلا.

(٣ – ٣) الكتاب: عاقبت فيعلا.

(٤) زاد الكتاب: والياء.

(٥) الكتاب: فيعلا.

(٦) إضافة من الكتاب وجدتها ضرورية.

(٧) زادت ى هنا: عين، واختصت بها كما عاقبت فُعلَةٌ للجمع فَعْلَة فيما الياء والواء فيه.

(٨) ي: آخر.

وقوله: (**وإنما منعهم من أن تُعتَلَّ الواو وتَسْكُن في مثل قويت ما وصفت لك**) يعني إنها لم تعتل الواو التي هي عين الفعل في قويت ونحوه، ولم تسكن لأن اللام منه معتلة، فلمَّا اعتلت اللامُ لم يَجُزْ سكون العين، وقد مضى نحوه.

وقوله: (**وينبغي أن يكون فَيْعَل وجه الكلام**) يعني أن/ [٢٥٨و] الباب الكثير أن يبنى فَيْعَل مما عينه من الحروف الصحيحة سوى الواو والياء، كقولك حَيْدَر[1] وصَيْقَل وصَيْرَف وما أشبه ذلك.

إذا بنى مما عينه [واو][2] أو ياء هذا البناء جُعِلَ فيعِل نحو سَيِّد ومَيِّت؛ فلذلك آثر أن يكون البناء من حييت وقويت على فَيْعِل؛ لأن عين الفعل منه واو أو ياء، والياء فيه فَيُعَلُّ.

وقوله: (**لأن فَيْعَل عاقب فَيْعِل فيها الواو فيه**) يعني أن ما كان عينه واوًا كان الباب فيه فيعِل، وفيعَل فيما صحت عين فعله، وإنما خصَّ سيبويه الواوَ بالذكر وإن كانت الياء مشاركة لها؛ لأن الأكثر في الباب الواو. ومعني قوله عاقبت يريد أن فيعِل في المعتل يمنع فيعَل فيه كما أن فيعَل في الصحيح يمنع فيعِلا فيه، فكأنهما يتعاقبان.

فإن قال قائل: فإذا مُنِعْتُم أن تبنوا من الصحيح فيعِل كضيرب فهلا مُنِعْتُم أن تبنوا مما عينه واو فيعِل؛ لأن كل واحد منهما مختص بأحد البناءين فتمنعوا أن يبنى من قويت وحييت فيعِل كحيا؟ قيل له: إنما أجزنا أن يبنى فيعَل[3] مما عينه واو وياء، وإن كان ذلك قليلا لأنَّا رأينا فيه فيعَلا كقولهم، وقال الراجز:

---

(١) ي: جيدر، تصحيف، الحَيْدَرَة في الأُسْدِ مثل المَلِكِ في الناس.

(٢) إضافة من ي ضرورية ليستقيم السياق.

(٣) ي: فعل، تحريف.

ما بال عيني كالشعيب العَيَّن(١)

/[٢٥٩ظ] وقوله: (ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فَيْعِل مكسور العين)

يعني أن قول الكوفيين كقول البصريين في اختيار فَيْعِل في قويت وحويت، وإن كانوا هم يزعمون أن الأصل فَيْعَل فيما حكاه سيبويه عنهم، والذي حكى أنه فيعَل الرواسي(٢)، وهو من الكوفيين وكان أستاذ الكسائي، وقد ذكرنا فيما مضى ما قال الفراء إنه فيعَل.

وقول الخليل: «كما عاقبت فُعَلَة للجمع فَعَلَة فيما الياء والواو فيه لام» يعنى أن فاعِل إذا كانت لام الفعل منه ياء أصليًا أو منقلبًا من واو فإن جمعه فُعَلَة نحو قاض وقُضاة ورام ورُماة ـ وهذه الياء أصل ـ وغازٍ وغزاة، وسام وسُماة، أصله واو منقلبة لأنه من سموت وغزوت.

وإذا كان لام الفعل غيرَ ياءٍ أو ياءً منقلبة من واو فإن جمعة يجيء على فَعَلَة نحو كاتب وكَتَبَة وخائن وخَوَنَة، وقائد وقَوَدَة، ولا يكون فيه فُعَلَة، ولا يكون في المعتل فَعَلَة،

---

(١) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج، ديوانه ١٦٠؛ الخصائص ٢: ٤٨٥؛ شرح شواهد الشافية ٦١؛ شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٧٩، الكتاب: (بولاق ٢: ٣٧٢، هارون ٤: ٣٦٦)؛ جمهرة اللغة ٣٤٣. وورد بلا نسبة في اللسان (أيل، عين) (معجم إميل يعقوب ١٢: ٢٦١).

والشعيب: القربة الصغيرة، والعيَّن: البالية، شبه عينه لبكائها بالقربة القديمة التي يسيل الماء من خرزها.

والشاهد فيه بناء العيَّن على فيعَل بالفتح، وهو شاذ، وكان قياسها الكسر، عيِّن كما في سيِّد.

(٢) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرواسي أو الرؤاسي، أستاذ الفراء والكسائي، أخذ عن عيسى بن عمر، أول من وضع من الكوفيين كتابًا في النحو، قيل إن الخليل أرسل يطلب كتابه، فلمّا قرأه وضع الخليل كتابه، كثيرًا ما يستشهد به سيبويه، وكلما قال: قال الكوفي يعني الرؤاسي، من مصنفاته: «الفيصل»، و«التصغير»، و«الوقف والابتداء» الكبير والصغير.

(بغية الوعاة ١: ١٠٩؛ طبقات الزبيدي ١٢٥؛ الفهرست ٧١؛ الأعلام ٦: ٢٧١).

ففَيْعِل في المعتل بمنزلة فُعَلَة فيه، وفَيْعَل في الصحيح بمنزلة فَعَلَة فيه، وكل واحد منهما يعاقب الآخر.

وقوله: (**فإذا قلتَ فَيْعِل قلت حَيٌّ وشَيٌّ وقَيٌّ**) يعني إذا بنينا فيعِل من هذه الأشياء اجتمعت ثلاث ياءات فيحذف الطرف/ [٢٥٩و] منها، ومثله إذا صغَّرت أَحْوَى على قول من يقول في تصغير أَسْوَد أُسَيِّد؛ وذلك أنك تدخل ياء التصغير ثالثة بعد الحاء فيصير أُحَيْوَى فيجتمع ياء وواو، والأول منهما ساكن فتُقْلَب الواو ياء فيصير أُحَيَّى، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف منها الطرف [فتصير أُحَيّ][1].

قال: (**وتقول في فَعَلانٍ من قَوِيتُ: قَوَوَان، وكذلك حَيِيتُ، فالواو الأولى (٢بمنزلة واو٢) عَوِرَ، وقَوِيَت الواو الأخيرة[3] كقوَّتِها في نَزَوَانٍ، وصارت بمنزلة غيرِ المُعْتَلّ، ولم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا لَوَوِيٌّ وأحْوَوِيٌّ. ولا تُدغَم لأنَّ هذا الضرب لا يُدغَم في رَدَدْتُ**).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد تبيَّن فيما مضى من كلام سيبويه أن لام الفعل من فَعَلان لا تُعْتَلُّ كقولهم نَزَوان وقَطَوان ونَفَيان ورَيَّان، وأن اللام والعين إذا اجتمعتا وهما من حروف العلة لم تعتل العين البتة، فإذا كان الأمرُ على ما وصفنا، وبنينا منه فَعَلان، أعني من قَوِيت، وأصل البناء فيه واو قلنا قَوَوَان لأن الواو الأولى عين الفعل فلا تُعتَلُّ لكون اللام واوًا بعدها، والواو الثانية لا تُعْتَلُّ كما لا تُعْتَلُّ في نَزَوَان، ولم يجز إدغام إحدى الواوين في/ [٢٦٠ظ] الأخرى؛ لأن ما كان على فَعِل اسمًا وكانت عينُه ولامُه من جنس

---

(١) إضافة من ي رأيتها ضرورية.

(٢ – ٢) الكتاب: كواو.

(٣) الكتاب: الآخرة.

واحد لم يجز إدغام إحداهما في الأخرى كما[1] تقول في قَصَص وعَسَس ودَنَن وفَنَن: قَصّ وعَسّ وفَنّ، وستقف على علة ذلك في باب الإدغام إن شاء الله.

وإنما جاز إدغام أُقْوَوَى وأُحْوَوَى لأنه فِعُلٌ والفِعْلُ يجوز الإدغام[2] فيه، كما تقول ردّ وجرّ وقرّ والأصل ردد وقرر، وشبهوه باقتتل؛ لأنه أيضًا فِعْلٌ.

قال: **(وتقول في فَعُلانٍ من قَوِيتُ [3]ومن حييت قَوّانٌ وحَيّانٌ[3]، تُدغِم لأنك تدغم فَعُلان من رَدَدْتُ، وقد قويت الواو الآخرة كقوّتها في نَزَوَانٍ؛ فصارت بمنزلة عين[4] المعتل، ومن قال [5]حَيِيَ عن بَيِّنة[5] قال قَوُوَان).**

قال أبو سعيد رحمه الله: أمّا إدغام قَوُوَان فلأن فَعُلَ وفَعِلٌ مما عينه ولامه من جنس واحد في الاسم والفعل الصحيحين يجب فيه الإدغام.

لو بنينا فَعُلا من رددت اسمًا لقُلنا رَدّ وأصله رَدُدْ، وإذا بنيناه فِعْلا لكنّا قلنا رَدّ وأصله رَدْدَ، وكذلك فَعُلٌ تقول فيه اسمًا رَدّ وأصله رَدُدَ، و[6] فُعْلا رُدّ وأصله رُدْدَ. وإنما جاز الإظهار لأن الواو الثانية تنقلب ألفًا لو تطرفت ولم تكن تثبت، فصار بمنزلة حيي الذي يجوز/ [٢٦٠و] فيه الإدغام كعَضّ ومَسّ إذا كانا حرفين من جنس واحد، ويجوز فيه الإظهار لأن الياء الثانية تنقلب ألفًا في يحيا.

---

(١) ي: لا، تحريف.

(٢) ي: إدغام.

(٣ – ٣) الكتاب: قوان، وكذلك فَعُلان من حييتُ حَيّانٌ.

(٤) ي، الكتاب: غير.

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ الأنفال: من الآية ٤٢، قراءة «حَيَّ» بياء واحدة مشددة هي التي اختارها سيبويه وأبو عبيدة، لأنها كذلك وقعت في المصاحف، وهي عند الفراء أكثر قراءة القرّاء. وقرأ نافع والبزي وشبل عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم..: «حَيِيَ» بكسر الياء الأولى وفك الإدغام وفتح الثانية. والفك والإدغام لغتان مشهورتان. (معجم القراءات ٣: ٣٠١).

(٦) و: ساقطة من ي.

قال أبو العباس المبرد: وقَوَوَان غلط ينبغي لمن لا يُدغِم أن يقولَ قَوِيان فيكسرَ الأولى ويقلبَ الثانية ياء؛ لأنه اجتمع واوان في إحداهما[١] ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول الجَرْمي[٢] وأكثر أهل العلم، ومما يؤيد قول الجرمي وأبي العباس ما قاله سيبويه بعد هذا: «إذا بنيتَ فَعْلُوَة من غَزَوْتُ قلت غَزْوِيَّة استثقالا لغَزْوُوَة فلمَّا كانت في غَزْوُوَةٍ لا يثبتان وجب أن لا تثبت في قَوَوَان».

وكان الزجاج لا يجيز أن يبنى من قويت فَعَلان وأنه[٣] ليس في الكلام البتة اسمٌ ولا فِعْلٌ على فُعُل مما عينه ولامه واوان استثقالا للواوين مع الضمة في هذا البناء، بل يعدلون فيه إلى فُعِل حتى تنقلب الواو الثانية ياء.

(وأما قولهم حَيَوَانٌ فإنهم كرهوا أن تكون الياءُ الأولى ساكنةً؛ ولم يكونوا لِيُلزِموها الحركة هاهنا، والأخرى غير معتلَّة من موضعها، فأبدلوا الواوَ ليختلف الحرفان كما أبدلوا[٤] في رَحَوِيّ حيث كرهوا الياء[٥] فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللامُ الأولى في مُمِلّ ونحوه على الأصل/ [٢٦١ظ] حين أُبدِلَت الياءُ من آخره).

---

(١) ي: أحدهما.

(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمي، إمام في النحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، وأخذ اللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، ناظر الفراء وحدَّث عنه المبرد، وظل يفتي الناس ثلاثين عامًا من كتاب سيبويه مع ما عنده من العلم والحديث، توفي سنة ٢٢٥ هـ. من مصنفاته: «التنبيه»، و«كتاب السير»، و«كتاب الأبنية»، و«كتاب العروض»، و«الفرخ» ومعناه فرخ كتاب سيبويه. (البلغة ١٥٥؛ إنباه الرواة ٢: ٨٠، بغية الوعاة ٢: ٨؛ أخبار النحويين البصريين ٥٥؛ وفيات الأعيان ٢: ٤٨٥؛ الوافي بالوفيات ٦: قسم ١٦ ص ٢٤٩؛ الفهرست ٦٢؛ معجم الأدباء ٤: ١٤٤٢).

(٣) ي: لأنه.

(٤) الكتاب: أبدلوها.

(٥) الكتاب: الياءات.

قال أبو العباس: حَيَوان أصله فَعْلان ساكن العين؛ لأن فَعَلان إنما يجيء فيما يكون اضطرابًا نحو الغَلَيان والنَزَيان، فلمَّا قلبوا اللام واوًا لزمها القلب فتصير واوًا قبلها ياء، فيلزمها الإدغام فيصير حَيَّان مثل أيَّام، فحرَّكوا العينَ وأبدلوا اللامَ، وإنما استثقلوا حَيَيَّان كما استثقلوا رحيي وإن كان رحيي أثقل.

ومعنى قوله: (**ولم يكونوا ليلزموها الحركة هاهنا والأخرى غير معتلة من موضعها**)

يعني أنه كان في حيَّان ياءان الأولى ساكنة والأخرى متحركة، فغيّروا الأولى بأن فتحوها، فكرهوا ترك الثانية على حالها، وقد غيَّروا الأولى ليُعلَم أن الكلمة مغيَّرة بوجود الواو في موضع الياء.

وقوله: (**كما صارت اللام في مملّ ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره**)

يعني أن مملي أصله مملّ، ولكنهم كرهوا التضعيف في قولك أمْلَلْتُ فأبدلوا اللام ياءً كما قالوا تظنت، والأصل تظننت وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في حَيَوَان حين صيَّروه واوًا.

قال: (**وكذلك فَعِلانٌ من حَيِيتُ تدغم، إلا في اللغة الأخرى، وذلك قولك: حَيَّانٌ. ولا تدغم في [قَوِيتُ، تقول قَوِيانٌ]**[1] **لأنك تقلب اللامَ ياءً**).

يعني أن فَعِلان من حَيِيتُ/ [٢٦١و] إن شئت أدغمت فقلت حَيَّان كما تقول حَيّ، وإن شئت أظهرت فقلت حَيِيَان كما تقول حَيِيَ. وأما قَوِيان فلا يجوز فيه الإدغام؛ لأن الواو الثانية تنقلب ياءً للكسرة قبلها؛ فيتباين الحرفان كما لم يدغم قوي لتباين الواو والياء.

(١) إضافة من الكتاب رأيتها ضرورية ، وعبارة: «ولا تدغم في لأنك تقلب اللام ياء» في ي: ولا تدغم في قويت لأنك تقلب.

قال: (**ومن قال عَمْيةٌ فأسكن قال قَوْيانٌ**)

قال أبو سعيد رحمه الله: قد تقدم فيما مضى من الكتاب[1] أن فَعِل يجوز فيه فَعْل تخفيفًا كقولهم في فَخِذ فَخْذ وفي كَبِد كَبْد وفي الفعل في عَلِم عَلْم وفي لَعِب لَعْب، فإذا كان هذا التخفيف جائزًا جاز أن تقول في قَوِيّان قَوْيان وفي عَمِيّة عَمْية، بل التخفيف في قويان وعمية أجود وأقوى بسبب الياء إذ[2] كانت الياء أثقل من الحروف الصحاح.

قال: (**ولا تَقْلِبْ الواوَ ياءً؛ لأنك لا تلزم الإسكانَ، وليس الأصل الإسكان. ومن قال رُيَّةٌ في رؤيةٍ قَلَبها فقال قَيَّانٌ**).

يعني أن الذي قال قوْيان تخفيفًا من قوِيَّان لا يقلب الواو ياءً لسكونها وتحرك الياء بعدها؛ لأن أصلها قوِيَّان والواو متحركة مكسورة، فكان الذي يقول قَوِيَان مخفف ينوي للواو كسرة تمنع من قلبها ياءً، ومثل ذلك روْيَة فيمن خفَّف الهمزة[3] لا يقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة/ [٢٦٢ظ] والهمزة لو كانت حاضرة ما جاز قلبها ياءً وكذلك إذا كانت منونة، وأما من قال في روية ريَّة فراعى اللفظ فإنه يقول قيّان في قويّان؛ لأنه اجتمع واو وياء والأول منهما ساكن.

قال: (**وتقول في فَيعِلانٍ من حَيِيتُ وقَوِيتُ وشَوَيْتُ: حَيَّانٌ وقَيَّانٌ وشَيَّانٌ؛ لأنك تحذف ياءً هنا كما حذفتها في فَيْعِلٍ، وكما كنت حاذفَها في أُفَيْعِلانٍ، نحو التصغير في أُشَيْوِيَانٍ، تقول أُشَيَّانٌ لو كانت اسمًا**).

(١) مما يدل على اضطراب ترتيب الأبواب أن هذا الكلام الذي يشير إلى أنه قد مضى سيرد بعد ذلك ص ٢٠٨.

(٢) في الأصل إذا، وما أثبت من ي.

(٣) ي: الهمز.

أصل فَيْعِلان من حييت حَيِّيان بثلاث، ومن شويت شيْوِيان، وتقلب الواو ياءً فيصير شيِّيان بثلاث ياءات، ومن قويت قيْوِوان فتقلب الواو الأخيرة ياءً لانكسار ما قبلها مع اجتماع الواوين، وتُقْلَب الواو الأولى؛ لأن ما قبلها ياء ساكنة فتجتمع فيه أيضًا ثلاث ياءات، ويصير قَيِّيان فتسقط منهن الياء الأخيرة فتصير حَيَّان وشَيَّان وقَيَّان كما كان ذلك في فَيْعِل حين قلت حَيّ وقَيّ وشَيّ.

وقصة أُفَعْيلان في إسقاط الياء كهذه القصة، وذلك أنك إذا صغَّرت أُشْويان لو كان اسمًا لقلت أُشَيْوَيان وقلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء الأولى، فصار أشيّيان، ثم حذفت منها الياء الأخيرة.

قال: **(فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير شاوِيَةٍ وراوِيَة (١) إذا قلت شُوَيَّة(١)؛ لأنها/ [٢٦٢و] لم تَعْدُ أن كانت كألف النصب والهاء؛ لأنهما يُخْرِجان الياءَ في فاعِلٍ ونحوه على الحركة في الأصل، كما يخرجه(٢) في فَيعِلانٍ لو جاءت في رَمَيْتُ. فأجْرِ أَوَيْتُ مجرى شَوَيْتُ وغَوَيْتُ).**

قوله: **(فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير شاوية وراوية إذا قلت شويّة ورويّة(٣))** فيصير شويوة(٤) ويجتمع واو وياء والأول منهما ساكن فتصير الواو الثانية ياءً فصارت شوييّة فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداهن فصارت شويَّة، فهي بمنزلة فَيْعِلان، وسائر ما ذكرناه مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات.

(١ – ١) الكتاب: في قولهم: رأيت شوية.

(٢) هارون: يخرجونه.

(٣) ي: وضويروية.

(٤) ي: شويوية.

وقوله: (**ولم تَعْدُ أن كانت كألف النصب والهاء**) يعني أن ألف[1] فَيْعِلان كألف النصب وهاء التأنيث، وذلك أنهم قالوا: شَيَّان، كما قالوا: رأيت شَيًّا وشَيية، أن لو بُنِيَ منه فَيْعَل ثم دخل عليه النصب وهاء التأنيث.

وقوله: (**لأنهما يخرجان الياء في فاعِل ونحوه على الحركة في الأصل كما يخرجه في فَيعِلان لو جاءت في رميت**)

يعني أن ألف النصب وهاء التأنيث تفتح الياء، كقولك: رأيت راميًا ورامية فيصح، ولو بنيت منه فعلان وكان في الكلام له نظير لصحت أيضًا، فقلت رميان فتستوي الياء وتصح في دخول هذه الحروف بعدها.

وقوله/ [٢٦٣ظ]: (**فأجرِ أويت مجرى شويت وغويت**)

يعني أن لو بنينا من أويت فَيْعِلان[2] لكان أيّان مثل حيّان وقيّان وشِيّان، وأصله أَيّيان.

(**وتقول في مَفْعُلةٍ من رَمَيْتُ مَرْمُوَةٌ؛ لأنك تقول في الفعل: رَمُوَ الرجلُ**)

وإنما جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم؛ لأن الإعراب وقع على الهاء أعني هاء التأنيث، وهاء قد أوجبت فتحة هذه الواو فصارت بمنزلة تَرقوة[3] وقَمَحْدُوَة[4]، وتنقلب الياء فيه واوًا لانضمام ما قبلها، وكذلك فُعْلُوَةٌ من رميت رُمْيُوَة، والعلة واحدة.

قال: (**وتقول في فُعُلَةٍ من رَمَيْتُ وغَزَوْتُ إذا لم تكن مؤنثةً[5] على فُعُلٍ: رُمُوَةٌ وغُزُوَةٌ. فإن بَنَيْتَها على فُعُلٍ قلت رُمِيَةٌ وغُزِيَةٌ؛ لأن مذكرهما رُمٍ وغُزٍ[6]، فهذا بمنزلة[7] عَظاءة**)

---

(١) ي: الألف.

(٢) في الأصل: فعلا، وما أثبت من ي.

(٣) التَّرقوة: هي عظم وصل بين ثُغرة النحر والعاتق من الجانبين، وجمعها التراقي.

(٤) القَمَحْدُوَةُ: الهَنَةُ الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا، وجمعها القماحد.

(٥) في الأصل وي: موبية، وما أثبت من الكتاب.

(٦) في الأصل: رُمي وغُزي، وما أثبت من الكتاب.

(٧) الكتاب: نظير.

حيث كانت على عظاءٍ، وغباوةٍ[١] **حيث لم تكن على غباءٍ**[٢]).

أما فُعُلَة من رميت إذا لم يُقدَّر فِعْلٌ مفردٌ فإن الواو تثبت؛ لأن الإعراب لم يقدر وقوعه على الواو، إنما وقع على الهاء فصارت بمنزلة قَلَنْسُوَة، وأما ما قُدِّرَ فعلا مفردًا ثم أدخل عليها هاء التأنيث كما أدخلها على قائم فقال قائمة فإنه يقول رُمِيَة وغُزِيَة؛ وذلك أن رَمُوَ وغَزُوَ لا يجوز أن يقع في الاسم مثله لأنه وقعت فيه واو قبلها/ [٢٦٣و] ضمة طرفًا فقلبوا الواو ياءً كما قلبوا واو أدلٍ والأصل أَدْلُو، ومثل ذلك عظاءة وغباوة؛ وذلك أن الواو والياء إذا وقعتا طرفًا وقبلهما ألف ووقع الإعراب عليهما قلبتا همزتين نحو عَطاء وسِقاء والأصل عَطاي وسِقاي، وإذا اتصلت بهما هاء التأنيث فوقع الإعراب عليهما لم تقلبا[٣] همزتين كقولك غباوة ونهاية، فأما عَظاءة فيقال فيها عَظاية وانقلبت ياؤها همزة قبل دخول الهاء عليها، وذلك أن الهاء قد تنزع منها؛ فيقال عظاء، والأصل عظاي، فعُمِلَ بعظاء ما عمل بسِقاء وعَطاء من قلب الياء والواو همزتين ثم دخلت الهاء. وأما غَباوة ونِهاية فلم تنزع منهما الهاء قط ولا قدر فيها، فمنها ثبتت فيهما الواو والياء.

قال: (**ألا تراهم قالوا خُطُواتٌ فلم يقلِبوا الواو، لأنهم لم يجمعوا فُعُل**[٤] **ولا فُعُلَةً جاءت على فُعُلٍ، وإنما يدخل التثقيل في فُعُلاتٍ. ألا ترى أن الواحدة خُطْوةٌ؟! فهذا بمنزلة فُعْلةٍ وليس لها مذكر**).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن فُعْلَة يجمع على فُعْلات وفُعُلات وفُعَلات كقولك في رُكْبَة رُكْبات ورُكُبات ورُكَبات، وهذا مستقصى في باب الجمع. ولكنا نذكر[٥] هاهنا ما

(١) الكتاب: عباية.

(٢) الكتاب: عباءٍ.

(٣) في الأصل: تقلب، وما أثبت من ي.

(٤) الكتاب: فعلاً.

(٥) زادت ي هنا: منه.

يوجب ذِكْرَه/ [٢٦٤ظ] التصريفُ وهو خُطُوات وخُطَوات: أما من سكَّن وقال خُطْوات فلا شيء يدعو إلى تغيير الواو منه؛ لأنها واو قبلها حرف ساكن، وإذا سُكِّن ما قبل الواو صحَّت كغَزْو وحُلْو وما أشبههما. وأما من قال خُطُوات فللقائل أن يقول: هلا قلبوا الواو فيها ياءً لأنها وقعت طرفًا وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إن الإعراب إنما وقع على التاء دون الواو، ولم توجد هذه الواو قط طرفًا وقبلها ضمة، وذلك أن الضمة إنما حدثت في الجمع كما حدثت ضمة الكاف في رُكُبات واللام في ظُلُمات في الجمع، فلمَّا كانت كذلك صارت بمنزلة غَباوة ونِهاية في سلامة الياء والواو منهما لوقوع الإعراب على الهاء.

وقوله: (**لأنهم لم يجمعوا فُعُل**) يعني لو كان خُطُوات جمع فُعُل لوجب أن يقال خُطُيات؛ لأن فُعُل من هذا إذا كان واحدًا وجب أن تقلب الواو منه ياءً؛ (١)لأن خُطُوات الواو منه طرفًا(١) وقبلها ضمة فيقال خُطًى، فإذا جمع قيل خُطُيات.

وقوله: (**ولا فُعُلَةٌ جاءت على فُعُلٍ**) يعني وخُطُوات ليست أيضًا جمع خُطْوَة؛ لأن(٢) خطوة مبنية على خَطَوَ؛ لأنها لو كانت كذلك لوجب قلب الياء في خَطَيَ، ثم تقول خُطْيَة، ثم تقول خُطُيات.

/ [٢٦٤و] وإنما تكون خَطْوَة على خَطْوَات تجمع الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، كقولهم تَمْرَة ومُقْلَة ومُقَل فيلزمهم حينئذٍ أن يقلبوا الواو ياءً في خَطَوَ.

وقوله: (**فهذا بمنزلة فُعُلَةٍ وليس مذكرًا**) يعني خطوات بمنزلة خطوة إذا بنينا خطوة على التأنيث ولم يقدر أن الهاء تسقط من خطوة كما ذكرنا ذلك في رموة ومرموة وما أشبه ذلك.

(١ – ١) ي: لأن خطوة نفتح الواو منه طرفًا.

(٢) ي: على أن.

قال: (**ومن قال خُطُواتٌ بالتثقيل فإن قياسَ ذلك في كُلْيةٍ كُلُواتٌ، ولكنهم لم يتكلموا إلا بكُلْيات مخففةً، فرارًا من أن يصيروا إلى ما يستثقلون، فألزموها التخفيف إذ كانوا يخففون في غير المعتل كما خففوا فُعُل**[1] **من باب بُوُنٍ، ولكنه لا بأس بأن تقول في مِدْيَةٍ مِدِيَاتٌ، كما قلت في خُطْوةٍ خُطُواتٌ؛ لأن الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة**).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بينا أن جمع فُعْلَة يجيء على فُعُلات، وقد يعرض في الجموع ما يستثقل فيه فُعُلات، وذلك نحو مِدْيـة وكُلْيـة، وذلك أنا إذا جمعناها على فُعُلات صارت كُلُيات ومُدُيات فتقع قبل الياء ضمة فيجب قلبها واوًا فتصير كُلُوات ومُدُوات، فلمَّا كان هذا الجمع يؤدي إلى التغيير اقتصروا على الضرب الآخر من الجمع واستغنوا به، فقالوا مُدْيات وكُلْيات.

قوله: (**فألزموها التخفيف إذ/ [٢٦٥ظ] كانوا يخففون في غير المعتل**) يعني ألزموا مُدْيات وكُلْيات التسكين لأنهم قد يسكنون ظُلْمات ورُكْبات فإذا كانوا يسكنون رُكْبات ولا علة فيها وجب تسكين كُلْيات.

وقوله: (**كما خففوا فُعُل من باب بُوُنٍ**) يعني أن إلزامهم تخفيف كُلْيات كإلزامهم تخفيف بُوُنٍ وبابه؛ وذلك أن بُوُن جمع بُوان، والباب فيه فُعُل في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع حِمار حُمُر وفي كِتاب كُتُب، ويجوز فيها حُمْر وكُتْب، فإذا جمعنا بُوان بتسكين الواو كما قلنا حُمْر وكُتْب لم يجز فيها بُوُن استثقالا للضمة على الواو.

وقوله: (**ولكنه لا بأس بأن تقول في مِدْيةٍ مِدِياتٌ**)، قال أبو سعيد رحمه الله: يريد أن مِديَة على لغة من كسر الميم يجوز أن يجريه مجرى كَسْرَة فيقول فيه مِديَة ومِدِيات ومِدْيات كما تقول كَسَرات وكَسْرات لأن مِديَـة في ذوات الياء كخُطْوَة في ذوات الواو تثقيل

(١) الكتاب: فُعُلاً.

مِدْيات لا توجب قلب الواو وإخراجها عن بابها ولفظها، كما أن تثقيل خُطُوات يوجب تغيير الواو وإخراجها عن بابها.

قال: (**ومن ثَقَّل في مِدِياتٍ فقياسه**[1] **أن يقول في جِرْوَةٍ جِرِياتٌ، لأن فيها**[2] **كسرة وهي لام، ولكنهم لا يتكلمون بذلك إلا مخفَّفاً، فرارًا من الاستثقال والتغيير**)

يعني أن جِرْوَة فِعْلَة فمتى/ [٢٦٥و] جمعت على قياس مِدِيات وكَسَرات بالتثقيل وجب أن تنقلب الواو فيه ياءً، فيقال جِرِيات، فعدلوا عن هذا الجمع كراهية[3] لتغيير الواو، واقتصروا على الوجه الآخر، فقالوا جِرْوات كما قالوا مِدْيات وكَسْرات.

قال: (**فإذا كانت الياءُ مع الكسرةِ والواوُ مع الضمةِ فكأنَّك رفعتَ لسانَك بحرفين من موضع واحد رَفْعَةً؛ لأن العمل من موضع واحد، فإذا خَالَفَت الحركةُ فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين الأول منهما ساكن نحو وَتِدٍ**).

يعني أن التثقيل في خُطْوة وخُطُوات ومِدْية ومِدِيات يُستَخَفُّ؛ لأن الضمة في خُطُوات من جنس الواو، والكسرة في مِدِيات من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت جِرْوَة لم تقل جِرِوات لأن الكسرة مع الواو كأنهما من موضعين متقاربين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقاربين وإن كانا من مخرجين متباعدين لما يجمعهما من شركة المد واللين وغير ذلك، ومثله بالتاء والدال من وتد لأنهما متقاربان.

قال: (**وفُعْلُلَةٌ من رَمَيْتُ بمنزلة فُعْلُوَةٍ، وتفسيرُها تفسيرُها**)

يعني أنك إذا بنيت فُعْلُلَة من رميت قلت رُمْيُوَة والأصل رُمْيُيَة، وقلبت الياء الأخيرة واوًا للضمة التي قبلها.

---

(١) الكتاب: فإن قياسه.

(٢) الكتاب: قبلها.

(٣) ي: كراهة.

قال/ [٢٦٦ظ]: **(وتقول في**[1] **مَلَكُوتٍ من رميت: رَمَوْتٌ، ومن غَزَوْتُ غَزَوْتٌ، تجعل هذا بمنزلة**[2] **فَعَلُوا ويَفْعَلُون. كما جُعِلَتْ فَعَلانٌ بمنزلة الاثنين**[3]**، وفَعَلِيلٌ بمنزلةِ فَعْلِيٍّ. وذلك قولك رميا**[4]**، جاءوا بها على الأصل كراهية التباس الواحد بالاثنين. [و]**[5] **قالوا: رَحَوِيٌّ ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا التبس**[6] **ما العينُ فيه مكسورةٌ بها العينُ فيه مفتوحةٌ).**

أما إذا بنيت من رميت مثل مَلَكوت، والأصل فيه رَمَيُوت فقلبت الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: واو ملكوت، والياء التي قبلها، فحُذِفَت الياء فبقيت رموت، وكذلك من غزوت غزووت[7] فقلبت الواو الأولى ألفًا لانفتاح ما قبلها وتحركها، ثم أسقطتها لاجتماع الساكنين فبقي غزوت، وهذا البناء بمنزلة الجمع؛ لأنك تقول في جمع رميت وغزوت رَمَوا وغَزَوا، والأصل رميوا وغزووا، وفُعِلَ بالواو والياء ما ذكرناه لَمَّا اسْتُثْقِل الضمُّ عليهما؛ فلهذا قال: يُجعَل بمنزلة فعلوا.

وقوله: **(كما جُعِلَت فَعَلانٌ بمنزلة فَعَلا)** يعني أنك لو بنيت فَعَلان من رميت وغزوت لقلت رَمَيان وغَزَوان، ولم تكن تحذف الواو والياء لأنهما قد انفتحتا فصارا[8] بمنزلة فَعَلا، يعني لو بنيت فَعَلِيل من رميت لقلت رَمَوِيّ/ [٢٦٦و] والأصل رَمَيِيّ، وقد مضى.

(١) زاد الكتاب بعدها: مثل.

(٢) الكتاب: مثل.

(٣) الكتاب: فَعَلا للاثنين.

(٤) في الأصل: ارميا، وما أثبت من الكتاب.

(٥) إضافة من الكتاب.

(٦) الكتاب: لالتبس.

(٧) في الأصل: غزوت.

(٨) زادت ي هنا: فَعَلان.

وقوله: (وقالوا رَحَوِيٌّ ولم يحذفوا؛ لأنهم لو حذفوا التبس ما العين فيه مكسورةٌ بما العين فيه مفتوحةٌ) يعني لو حذفوا الألف من رحىً في النسبة ـ لاجتماع [الساكنين][1] وهما ألف رحى والياء الأولى من ياء النسبة ـ لكسروا الحاء، فقالوا رحِي كما قالوا في النسبة إلى قبعثرى ومعلى: قبعثري ومعلي لالتبس رحى بيدي ودمي لو نسب إلى يد ودم، ورحا عين الفعل فيه مفتوحة وهي الحاء وليست كذلك يد ودم؛ لأن عين الفعل من يد ودم يلحقها الكسر.

قال: (وتقول في فَوْعَلَّةٍ من غَزَوْتُ: غَوْزَوَّةٌ[2]، وأُفْعُلَّةٍ: أُغْزُوَّةٌ، وفي فُعُلٍّ: غُزُوٌّ. ولا تقول[3] في فَوْعَلٍ غَوْزَيٌّ؛ لأنك تقول في فَوْعَلْتُ: غَوْزَيْتُ، من قِبَلِ أنك لم تَبنِ فَوْعَل[4] ولا أُفْعُلَّةَ على فَوْعَلْتُ، وإنما بَنَيْتَ هذا الاسمَ من غَزَوْتُ من الأصل. ولو كان الأصلُ[5] كذلك لم تَقُل في أُفْعُولةٍ أُدْعُوَّةٌ؛ لأنك لو قلتَ أُفْعَل وأَفْعَلْتُ لم تكن إلا ياءً، ولدخل عليك أن تقول في مَفْعُولٍ مَغْزِيٌّ، لأنك حرَّكتَ ما لو لم يكن ما قبله الحرف الساكن ثم كان فِعْلاً لكان على بنات الياء، ولو ثنَّيته أخرجتَه إلى الياء.

/ [٢٦٧ظ] فأنت لم تحرِّك الآخر [6]بعد ما كان مَفعَل، ولكنك إنما بنيته على مفعولٍ، ولم تلحقه واو مفعولٍ بعد ما كان مَفْعُلٌ[6].

وكذلك فَوْعَلةٌ[7] لم تلحقها التثقيل بعد ما كانت فَوْعَل، ولكنه بني، وهذا له لازمٌ كمفعولٍ).

---

(١) إضافة من ي.

(٢) في الأصل: غزوة، وما أثبت من الكتاب، وهو الأصح.

(٣) الكتاب: يقال.

(٤) الكتاب: فوعلاً.

(٥) الكتاب: الأمر.

(٦ ـ ٦) هذه الجملة مكررة في الأصل، وفي ي.

(٧) في الأصل: فوعل، وما أثبت من الكتاب.

قال أبو سعيد رحمه الله: أما فَوْعَلَة فسائر ما ذكر مِمَّا شُدِّد لامه فإن الواو تثبت فيه؛ لأن الواو المشدَّدة تثبت في الواحد ولا تُقْلَبُ كما لم تُقْلَبُ واو معزوي وعدو وما أشبههما. وإنما تُقلَب في الجمع نحو عُتيّ وعُصِيّ، والأصل عُتِوّ وعُصِو.

وقوله: (**ولا تقول**[1] **في فَوْعَلٍ غَوْزَىٌّ، لأنك تقول في فَوْعَلْتُ غَوْزَيْتُ**) يعني أنك لا تقلب الواو ياءً في فَوْعَل حملا على قلبك له في فوعلت، كما لو بنيت من غزوت فَوْعَل قلبت الواو ياءً، ثم تقلبها ألفًا لانفتاح ما قبلها، وإنما قُلِبَت في فَوْعَل مُخَفَّف حملا على الفعل؛ لأنك لو بنيت منه فعلا لقلت غوزيت.

قال: ولا يحمل غزوو الذي هو فوعل مشدد على الفعل؛ لأنك لم تبن فوعل ولا أفعل من فوعلت الذي هو غوزيت، وقد انقلبت الواو فيه ياء، وإنما فوعل وأفعل مبني من غزوت قبل أن تنقلب الواو فيه ياءً؛ ولذلك/ [٢٦٧و] قال ادعو لأنها من دعوت، ولو حملنا غوزو على غوزيت لوجب أن تحمل ادعو على افعلت مثل اغزيت وادعيت ولدخل عليك أن تقول مَغْزى في مغزو؛ وذلك أن مغزوّ مفعول والواو من مفعول لو لم تكن لكان مغزا مخفف مفعل، ولو بنيت منه فعلا لقلت مغزيت، وكذلك لو ثنيت مغزا اسمًا لقلت مغزوان، فلو[2] بنيت مغزو من غزوت بزيادة واو ساكنة صحت الواو الأخيرة، ولو كان مَغْزُو مبنيًا من مَفْعَل لقيل مَغْزَو؛ لأن الواو تنقلب في مفعول مفعَل ياءً، فكذلك لو بنينا فوعل وأفعُل وفُعُل من غزوت صحت الواوات فيهن.

(**وتقول في فَوْعَلَّةٍ من رميت: رَوْمَيَّةٌ، وأُفْعِلَّة: أرمِيَّةٌ، تكسر**[3] **العين كما تكسرها في فُعُولٍ إذا قلت ثُدِيٌّ**).

---

(١) ي: يقال.

(٢) ي: فلما.

(٣) ي: بكسر.

قال أبو سعيد رحمه الله: أما فَوْعَلَّة فالكلام فيها بَيِّن؛ لأنه لم يُغَيَّر منها شيء، وأما أُفعِلَّة فإن أصله أُزْمُيَّة بضم الميم، غير أنهم يكسرونها لتسلم الياء، كما قالوا مُضِي وأصله مُضُوِي، فاجتمعت الواو والياء(١) فانقلبت الواو ياءً فصار مضي، وكسروا الضاد لتسلم الياء، وكذلك ثُدِيٌّ وأصلها ثُدْوِي.

قال: (**ومن قال عُتِيٌّ [في عُتُوٍ]**(٢) **قال في أُفْعُلَّةٍ من غَزَوْتُ: أُغْزِيَّةٌ. ولا يقول رَوْمَياةٌ كما قال في افْعَلَّ: ارْمَيَا**)

يعني: ومن قال عُتي في/ [٢٦٨ظ] المصدر لا في الجمع؛ لأن الجمع يلزم فيه عُتِيّ والمصدر يجوز فيه عُتِيّ والأجود عُتُوّ، فمن قال عُتي في المصدر قال في أُغْزُوَّة أُغْزِيّة.

وقوله: (**ولا يقول رَوْمَياةٌ**) يعني ولا تقول في فَوْعَل رَوْمَياة من رميت كما قلت في افْعَلَّ ارْمَيَّا، وذلك أن أفعَلَّ أصله افعلل فأدغم، فإذا بنينا مثله من رميت صار ارميى فتقلب الياء الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها فبطل الإدغام.

وإذا بنينا فَوْعَلَة فقلنا رَوْمَيَة، فالياء الأولى في نفس البنية ساكنة، فإذا كانت الياء الأولى ساكنةً في الأصل لم تقلب الثانية ألفًا لأنك إنما تقلبها ألفًا لانفتاح ما قبلها، ثم ذكر كلامًا مفهومًا يدل على صحة ما ذكره.

ثم قال: (**ولو كان كذلك لقلتَ في فَعَلٍّ رَمَيًّا؛ لأن أصله الحركة**).

يعني لو كان أصل فَوْعَل فَوَعْلُل بتحريك اللام الأولى فيكون أصله فَعَلَل، ولو كان أصله فَعَلَّل لزمك أن تقول في فَعَلَّل من رميت(٣) رَمَيًّا لأن الياء الثانية تنقلب ألفًا لانفتاح ما قبلها، وهذا باطل؛ لأن العرب تقول هَبِيَّة وهَبِي للصبية والصبي، ولو كان الأصل فيها التحريك لقالوا هبياة.

---

(١) والياء: ساقطة من ي. (٢) إضافة من الكتاب. (٣) ي: ميت، تحريف.

قال: **(وتقول في فِعْلالةٍ من غزوت: غِزْوَاوَةٌ، إذ لم تكن على فِعْلالٍ كما كانت صَلاءةٌ على صَلاءٍ. فإن كانت كذلك/ [٢٦٨و] قلتَ غِزْوَاءةٌ[١] ولا تقول: غِزْوَايةٌ، لأنك تقول: غَزْوَيْتُ)**.

يعني أنك لو بنيت فِعْلالَة ولم تُقَدِّر هاء التأنيث منها منزوعة في حال يعني أن قوله: لم أُبَلِ وإن كان على الوجهين اللذين ذكرنا، ولم يَكُ وإن كان حذف نونها على ما شرحنا فليس ذلك بالقياس المطَّرد؛ لأنا نقول: لم أعطِ زيدًا، ولم أجزِ أخاك، في معنى لم أعطي[٢] زيدًا ولم أجاز أخاك.

ولا تقول: لم يَصُ زيدٌ عمرًا في معنى لم يصن زيد؛ لأنهم إنما حذفوا النون من يكن تخفيفًا لكثرة دور هذه الكلمة في كلامهم، وذكر ما حذف منه النون تخفيفًا، نحو مذ وأصله منذ، ولد وأصله لدن.

قال أبو سعيد رحمه الله: ذكر سيبويه ذلك حجة لحذف النون من لم يَكُ، وذكر عَلْمَ وأصله عِلْم حجة لحذف الكسرة من لم أبالِ وسكون اللام.

قال: **(ولا تقول: غِزوايةٌ؛ لأنك تقول: غَزْوَيْتُ)** أي لا تجعلها ياءً حملا على غزويت، كما لم تفعل ذلك بغَوزيَّة؛ لأن غِزواوة وغَوزوة ليست بمأخوذة من فعل قد انقلبت فيه الواو ياءً.

وذكر سيبويه كلامًا يشد به هذا المعنى، إلى أن قال: **(وتقول في مثل كَوَأْلَل[٣] من رَمَيْتُ: رَوَمْيًا، ومن غَزَوْتُ غَوَزْوًا. وتقولها من قويت: قَوَوًّا؛ ومن حييت حَوَيًّا، ومن شويت: شَوَيًّا، وحدُّها شَوَوْيًا، ولكنك قلبت الواوَ إذ[٤] كانت ساكنةً)**.

---

(١) في الأصل: غزواة، وما أثبت من الكتاب.
(٢) في الأصل: أعط.
(٣) الكَوَأْلَلُ: القصير، وقيل: القصير مع غِلَظ وشدّة.
(٤) في الأصل: إذ، وما أثبت من الكتاب.

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن كَوَأْلَل وزنه فَوَعْلَل الواو زائدة وإحدى اللامين والهمزة أصلية، فإذا بنينا مثله من رميت فأصله رَوَمْيَي، وقلبت الياء الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومن غزوت غَزَوَّى قلبت الواو الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومن قويت/ [٢٧٠و] قَوَوًّا؛ وذلك لأن عين الفعل منه ولامه واوان لأنه من القوة فالواو الأولى واو فَوَعْلَل الزائدة، والواو المشددة عين الفعل ولامه، والألف هي بدل من واو، وهي لام معادة في فَوَعْلَل لانفتاح ما قبلها، ويجب على قياس قول الأخفش في فَوَعْلَل من قويت قَوَيًّا لاجتماع ثلاث واوات كما قال في افْعَوْعَل من قال اقْوَيَّل، وسيبويه يقول اقْوَوَّل.

قال: (وتقول في فِعْوَلّ (١)من غزوت(١) غِزْوَوٌّ) ولا تقلب الواو الثانية المشددة ياءً لانفتاح ما قبلها كما قلبت في عُتُوّ فقيل عُتُيّ؛ لأن ما قبل واو عُتُو مضموم، ألا تراهم لو بنوا فُعُل من غَزَوْتُ لقالوا غُزُوٌّ ولم يقولوا غُزُيّ، وقد فصلوا بين الواو إذا انضم ما قبلها وإذا انفتح ما قبلها فقالوا في صُوَّم صُيَّم، ولم يقولوا في صَوَّم صَيَّم ولا في سَوَّد سَيَّد، وكذلك عِثْوَل من قويت قِيَوّ والأصل قِيْوَو وقلبت الواو بعد الياء لسكون الياء قبلها وتحركها.

قال: (**وتقول في مثل خِلَفْنةٍ**(٢) **من رَمَيْتُ وغزوت: رِمَيْنَةٌ وغِزَوْنَةٌ، لا تغيَّر، لأن أصلها السكون، فصارتا بمنزلة غَزَوْنَ ورَمَيْنَ**).

يعني لم تغير الياء والواو لأنهما ساكنتان في نفس البناء فلم تنقلبا ألفين لانفتاح ما قبلهما كما لم تنقلب في/ [٢٧١ظ] غزوت ورميت.

قال: (**وتقول في مثل صَمَحْمَحٍ**(٣) **من رميت: رَمَيَّا**).

(١ - ١) مكررة في الأصل.

(٢) يقال: في خُلُق فلان خلَفْنةٌ مثل دِرَفْسةٍ أي الخِلافُ.

(٣) رأس صَمَحْمَحٌ أي أَصْلَعُ غليظ شديد... وبعير صَمَحْمَحٌ: شديد قويّ.

قال أبو سعيد: قد بينا أن صَمَحْمَح على مذهب سيبويه فَعَلْعَل[1] فإذا بنيناه من رميت احتجنا أن نعيد عين الفعل ولامه فيصير رميمي، فتقلب الياء الطرف ألفًا لانفتاح ما قبلها.

([2]وتقول في مثال[2] حِلبلابٍ من غزوت ورميت رِميماءٌ وغِزيزاءٌ)

حِلبلاب فِعِلْعَال فيصير من غزوت غِزِوْزَاء[3] فتقلب الواو الأولى [ياءً][4] لسكونها وانكسار ما قبلها، وتقلب الواو الثانية همزة لوقوعها طرفًا وقبلها ألف، والهمزة في رميماء كذلك.

قال: **(وتقول في فَوْعَلةٍ من أعطيت: عَوْطَوَةٌ على الأصل؛ لأنها من عَطَوْتُ)**

يعني أنا إذا بنينا فَوْعَلَة من أعطيت ألقينا الهمزة من أعطيت لأنها زائدة، وقد بينا أنك متى سُئلْتَ مثالا من كلمة وكان في الكلمة زوائد ألقيتَها[5]، فإذا كان يوجب أن تلتقي الهمزة الزائدة من أعطيت، وترد أعطيت إلى أصله، وأصله عطوت أي تناولت، فكأنه قيل لك: ابن من عَطَوْتَ فَوْعَلَة وعطوت مثل غَزَوْتُ، وفَوْعَلة من غزوت غَوْزَوَة فكذلك من أعطيت عَوْطَوَة، وقد مضى نحو هذا.

قال: **(فأجْرِ أوَّل وَعَيْتُ على أول وَعَدْتُ وآخره على آخر رَمَيْتُ؛ وأول وَجِيتُ/ [٢٧١و] على أول وَجِلْتُ وآخره على آخر خَشِيتُ في جميع الأشياء)**.

يعني أن وعيت ونحوه فيه اعتلال من موضعين[6]: أحدهما[7] فاء الفعل، والآخر لامه. ففاؤه حكمها كحكم واو وَعَدْتُ تعتل في المستقبل وتسقط، كقولك يَعِد ويَزِن، وفي

---

(١) في الأصل: مفلعل، وما أثبت من ي.

(٢ - ٢) الكتاب: وفي مثل.

(٣) ي: غزوازاو.

(٤) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٥) ي: لقيتها.

(٦) ي: موضع.

(٧) ي: إحداهما.

المصدر كقولك عِدَة وزِنَة، وكذلك في وعيت ووشيت كقولك يَعي ويَشي شِيَة، ووَدَيْتُه أديه دِيَة، وآخر وَعَيْتُ وهو لامه تعتل كما تعتل ياء رميت في انقلابها ألفًا في الماضي وسكونها في المستقبل في الرفع وسقوطها في الجزم، كقولك رمى ويرمي ولم يرمِ، ومثله وعى يعي ولم يعِ.

وقوله: (**أول وجيت على أول وجلت**) يعني ثبتت في المستقبل من وجيت الواو كما ثبتت من وجلت فيقال يوجي ويوجل، وياؤه كياء خشيت لأنها تنقلب ألفًا في المستقبل إذا قلت يخشى ويوجى.

وقوله: (ووأيت بمنزلة وعيت) يعني أن الهمزة في وأيت بمنزلة حرف صحيح، والاعتلال في واوه التي هي لام الفعل بمنزلة وعيت [1] كما أن أويت كقويت وشويت، يعني أن الهمزة في أويت[2] بمنزلة حرف صحيح [3] كغين غويت وشين شويت.

قال: (**وتقول في فِعْلِيَّةٍ من غزوت: غِزْوِيَّةٌ، ومن رميت: رِمْيِيَّةٌ،/ [٢٧٢ظ] تُخفي وتحقِّق، وتُجري ذلك مجرى فِعْلِيةٍ من غير المعتل، ولا تجعلها وإن كانت على غير تذكير كأحيِيَةٍ[4]،ولكن كقُعْدُدٍ[5]**).

قال أبو سعيد رحمه الله: فعلية من غزوت ورميت وغيرهما من المعتل والصحيح ملحق بفَعْلَلَة كجَعْثَنَة[6] وقَلْقَلَة[7]، ومما ألحق بها عِفْرِيَة نِفْرِيَة[8]، فإذا بنينا مثله من غزوت

---

(١) زادت ياء هنا: وقوله.
(٢) ي: وأيت.
(٣) زادت ي هنا: كما أنها من أويت بمنزلة حرف صحيح.
(٤) أَحْيِيَة: جمع حَياءٍ، وهو فرج الناقة.
(٥) القُعْدُدُ والقُعْدَدُ: الجبانُ اللئيمُ القاعدُ عن الحرب والمكارِمِ.
(٦) رجل جِعْثِنةٌ: جَبان ثقيل.
(٧) قَلْقَل الشيءَ قَلْقَلَةً وقِلْقالاً وقَلْقالاً فتَقَلْقَل أي حرَّكه فتحرَّك واضطرب.
(٨) العِفْرِيت من كل شيء: المبالغ يقال فلان عِفْرِيتٌ وعِفرِيةٌ نِفْرِية، وفي الحديث: إن الله يُبْغِضُ العِفْرِيَةَ النِّفْرِيةَ الذي لا يُرْزَأُ في أهلٍ ولا مالٍ قيل هو الداهي الخبيثُ الشِّرِّيرُ.

والأصل فيه واللفظ غِزْوِيَة، ولم تغير الواو لسكون ما قبلها، وإذا بنيناه من رميت قلنا رِمْيِيَّة، وأنت في الياءين بالخيار إن شئت حققتهما وبنيتهما وإن شئت أخفيتهما، ولا يجوز الإدغام فيهما البتة بأن تلقى حركة الياء الأولى على الميم وتدغمها في الياء الثانية فتقول رِمِيَّة. ولا يشبه رِمْيِيَّة أَحْيِيَة الذي هو جمع حَياء، وقد أجزنا الإدغام في أحيية؛ وذلك أن أحْيِيَة أَفْعِلَة، وأَفْعِلَة ليست بملحقة بغيرها، وقد يلحقها الإدغام فيما عينه ولامه واحد، كقولك أخِلَّة وأسِرَّة وأصلها أخْلِلَة وأسْرِرَة، وفِعْلِيَة ملحقة بجَعْثَنَة[1].

ولا تغير نظم حركاتها حتى لا يختلفا؛ ولهذا قال: «ولا تجعلها وإن كانت على غير تذكير كأحيِيَةٍ، ولكن كقُعْدُدٍ» يعني أن رَمْيِيَة وإن كانت الهاء لازمة فلا يجوز فيها الإدغام كما جاز في أَحْيِيَة.

ومعنى قوله: (**وإن كانت على غير/[٢٧٢و] تذكير**) أي وإن كانت هاء التأنيث لم تفارق رَمْيِيَة فيصير رَمْيِي، ولكن هو كـ قُعْدُد؛ لأن قُعْدُد ملحق ببُرْثُن وجُلْجُل[2]؛ ولهذا لم يدغموه، فيقولوا قُعْدّ لإلحاقها ببُرْثُن.

قال: (**وتقول في فَعِلٍ [3]من غَزَوْتُ[3]: غَـزِيٍ[4]، ألزمتَها البدل إذ كانت تُبْدَل وقبلها الضمة، فهي هاهنا بمنزلة مَحْنِيَةٍ**).

يعني أنا لما كنا نجيز في غزو غزي كما قلنا في عُتُوّ عُتِي نقلب[5] الواو ياءً وقبلها ضمة ونجعل الضمة كسرة وجب قلبها ياءً إذا كان فيها كسرة. ألا ترى أنا قلبناها في مَحْنِيَّة وأصلها مَحْنِوَّة لانكسار ما قبل الواو.

---

(١) في الأصل: جعثية، تحريف.

(٢) غلام جُلْجُل وجُلاجِل: خفيف الروح نَشِيط في عمله.

(٣ – ٣) ساقطة من ي.

(٤) الكتاب: غز.

(٥) ي: فقلبت.

قال: (وتقول في فَعْلُوَةٍ من غَزَوْتُ: غَزْوُيَةٌ، ولا تقول: غَزْوُوَةٌ؛ لأنك إذا قلت: عَرْقُوَةٌ[١] فإنما تجعلها كالواو في سَرُوَ ولَغْزُوَ[٢]. فإذا كانت قبلها واوٌ مضمومة لم تثبت، كما لا يكون فَعَلْتُ مضاعفًا من الواو في الفعل نحو قَوَوْتُ)

إنَّما لم تثبت الواوان في غَزْوَوَة لاجتماع واوين من[٣] الضمة التي في الأولى منهما، ومما يبطل اجتماع الواوين أنهما لم يجتمعا في فِعْلٍ قط، [٤]وإن لم[٤] يأت مثل قَوَوْتُ.

فإن قال قائل: فقد أجاز سيبويه قوَوَان فلِم لا يجوز في غَزْوَوَة قيل له: الفرق بين غَزْوَوَة وبين قووان على مذهبه أن الأولى من قووان عين الفعل، والواوان في/ [٢٧٣ظ] غَزْوَوَة إحداهما زائدة والأخرى لام الفعل، ولام الفعل أولى بالإعلال، وأيضًا فإن الألف والنون قد تصحح ما يعتل مع هاء التأنيث كنَزَوَان ونَفَيان، ولو كان مكان الألف والنون هاء التأنيث لقلت نزاة ونفاة، فكان قووان أقوى وأصح من غزووة كما كان نزوان أصح من نزاة.

قال: (وأما غِزَوٌّ فلمَّا انفتحت الزاي صارت الواو الأولى بمنزلة غير المعتل، وصارت[٥] الزاي مفتوحة، فلم يغيروا ما بعدها لأنها مفتوحة، كما أنه لا يكون في فِعَلٍ تغييرٌ[٦] البتة لا يغير مثل الواو المشددة. فلَّما لم يكن قبل[٧] الواو المشددة ما كانت تعتل به من الضمة صارت بمنزلة واو قوٍ).

---

(١) يقال للخشبتين اللتين تعترضان على الدلو كالصليب العَرْقُوَتانِ، والجمع العَراقي.

(٢) ي: ويغزو.

(٣) ي: مع.

(٤ – ٤) ي: وألم.

(٥) بولاق: فصارت.

(٦) زادت ي بعد ذلك: الواو.

(٧) ي: ما قبل.

قال أبو سعيد رحمه الله: أراد سيبويه أن يبين الفرق بين غِزوّ [وعِزُوّ][1] وبين غِزَوٍ؛ وذلك من قِبَلِ أن غِزِوّ يجب فيه قلب الواو ياءً [2]على ما ذكرنا[2]، وغِزِوّ يجوز فيه قلب الواو ياءً على ما ذكرناه لانكسار ما قبل الواو المشددة وانضمامه، ولا يجب ذلك في غِزَوّ لانفتاح ما قبل الواو، ولا يلحق غِزَو تغيير لأنه فِعَل، وفِعَل لا يغير البتة. ألا ترى أنك تقول قِوَل وبِيَع وما أشبه ذلك، وقَيَل ليس قبل واوه ما يثقلها.

وقوله: (**فلما لم يكن قبل الواو المشددة ما كانت تعتل به من الضمة صارت بمنزلة واو قوٍ**)/ [٢٧٣و] يعني لَمَّا لم يكن ما قبل واو غزو بمنزلة ما قبل واو عُتِوّ وغُزِوَّ، ولم يغيّر كما غير عُتُوّ وغُزُو من الضم، فقيل عُتِيّ وغُزِيّ [3]في بعض النسخ[3]. (**وأما غزوو فلما سكنت الزاي وصارت الواو الأولى بمنزلة غير المعتل**) يعني صارت الواو الأولى بمنزلة الحرف الصحيح بأن انفتحت فصحت الواو الثانية المشددة لانفتاح ما قبلها.

قال: (**وأمّا فُعْلُول فلما اجتمعت فيه ثلاث واوات مع الضمة[4] صارت بمنزلة مَحْنِيَةٌ، إذ كانوا يغيرون الثُّنْتَيْنِ كما ألزموا مَحْنِيَةَ البدل؛ إذ كانوا يغيِّرون الأقوى**).

يعني أنك إذا بنيت فُعْلُول من غَزَوْتُ قلتَ غُزْوُيّ والأصل غُزْوُوّ فاجتمعت ثلاث واوات والأولى مضمومة فغيروا الأخيرة.

وقوله: (**إذ كانوا يغيرون الثِّنْتَيْنِ**) يعني قلبوا الواو الأخيرة في غُزْوُوّ ياءً كما قلبوا واو عُتِوّ ياءً، وغُزْوُوّ أثقل من عُتِوّ؛ لأن في عُتِوّ واوين وفي غُزْووّ ثلاث واوات.

---

(١) إضافة من ي.

(٢ – ٢) ي: لما ذكرناه.

(٣ – ٣) في الأصل، ي: «وفي بعض النسخ»، وما أثبت ـ بحذف الواو ـ هو الأنسب.

(٤) الكتاب: الضم.

وقوله: (**كما ألزموا مَحْنِيَةَ البدل؛ إذ كانوا يغيِّرون الأقوى**) يعني أن مَحْنِيَة أصلها محنوة، وألزموا الواو البدل لَمّا كانت طرفًا وقبلها كسرة، إذ قد أبدلوا عين الفعل في قولهم صِيَمَ بدل صِوْمَ، وعين الفعل أقوى من اللام.

قال: (**وتقول في مثل فَيْعَلَى من غزوت غَيْزَوَى؛ لأنك لم تُلحق الألف فَيعَلان**[1] **ولكنك بنيت الاسم على هذا،/ [٢٧٤ظ] ألا تراهم قالوا مِذْرَوان**[2]**، إذ كانوا لا يفردون الواحد، فهو في فَيْعَلَى أجدر أن يكون؛ لأن هذا يجيء كأنه لحق شيئًا قد تُكُلِّم به بغير علامة التثنية، كما أن الهاء تلحق بعد بناء الاسم**[3]**، وقد بيَّنّا ذلك فيما مضى**).

يعني أن لام الفعل وهي واو تصح في غَيْزَوَي وإن كان قبلها فتحة كما صحت في نَزَوَان وما أشبه ذلك[4]. ولا تقلب ياءً وإن وقعت رابعة فتصير غَيْزَيا كما تقلب الواو ياءً إذ صارت رابعة في نحو اغزيت وغازيت واستغزيت، وإنما صارت كذلك لأنّا لم نَبْنِ فَيْعَل مفردًا، ثم ألحقنا به ألف التأنيث، بل صنعناها[5] في أول أمرها على ألف التأنيث. ألا ترى أنا لو بنينا فَيْعَل من غزوت لقلنا غَيْزًا، وإذا ثنيناه قلنا غَيْزَيان على ما ذكرناه من علل الباب؛ لأنها قد انقلبت ياءً في الواحد.

ولو بنيت على التثنية من غير تقدير الواحد لقيل غَيْزَوَان كما قيل مِذْرَوَان؛ لأنهما لا يفردان ولا يقال مذري.

وقوله: (**ألا تراهم قالوا مِذْرَوان، إذ كانوا لا يفردون الواحد، فهو في فَيْعَلَى أجدر أن يكون**) يعني أن ثبات الواو في غَيْزَوَى أولى من ثباتها في مِذْرَوَان؛ وذلك أن مِذْرَوَان

---

(١) الكتاب: فَيعَلا.

(٢) المِذْرَوانِ: ناحيتا الرأسِ مثل الفَوْدَيْن، ويقال: قَنَّع الشيبُ مِذْرَوَيْه أي جانِبَيْ رأسه، واحدها مِذْرىً.

(٣) زاد الكتاب بعد ذلك: ولا يبنى لها.

(٤) ذلك: ساقطة من ي.

(٥) في الأصل: أضفناها، وما أثبت من ي.

تثنية[1]، فهي وإن كان لم ينطق بواحدها كـان علامـة التثنيـة منهـا قـد لحقـت الواحـد/ [٢٧٤و] وغَيْزَوَى لا يقدر لها شيء تسقط فيه ألف التأنيث، وليست الألف في التأنيـث كالهاء؛ لأن الهاء تلحق بناء المذكر كقولك قائم وقائمة، والألف لا تلحق بناء المذكر، بل تصاغ الكلمة منها غير صياغة الذكر كقولك غـضبـان وغـضبى، وسـكران وسـكرى، وأشهب وشهباء، فاعرفة إن شاء الله.

(١) ي: ثنية.

هذا(١) باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع الذي هو على مثال(٢) مَفَاعل ومَفَاعيل

(فإذا جمعت فَعَلًّ نحو رَمَىٍّ وهَبَىٍّ قلت: (٣رَمَايٌّ وهَبَايٌّ٣)، لأنها بمنزلة غير المعتل نحو مَعَدٍّ وجُبُنٍّ. ولا تُغَيَّرُ الألفُ في الجمع (٤الذي يليها٤)؛ لأن بعدها حرفاً لازمًا. ويجري الآخِرِ على الأصل؛ لأن ما قبلها(٥) ساكنٌ وليس بألف. وكذلك (٦من غزوت٦) غَزاوٌّ).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن ألف الجمع تقع ثالثة فيما كان واحده على أربعة أحرف(٧) في الأصل أن يُكسَر الحرف الذي بعدها [متحركًا](٨) كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكنًا: فالمتحرك قولهم: دِرْهَم ودَرَاهِم، وزَبْرَج وزَبَارِج(٩)، وجُلْجُل وجَلاجِل، والساكن نحو: سِبَطْر وسباطِر(١٠)، وقِمَطْر وقَمَاطِر(١١). وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أدغم في مثله في الواحد أدغم أيضًا/ [٢٧٥ظ] في الجمع كقولك: مَعَدّ ومَعَادّ ومَدَقّ ومَدَاقّ، فلمّا كان هَبَيّ ورَمَيّ قد جعل في الواحد كجُبُن ومُدُق جعلا في الجمع كذلك. فإن قال قائل: إنما قلنا معادّ وجبانّ في جمع جُبُنّ ومَعَدّ لاجتماع حرفين من جنس واحد، وأصله معادد وجبانن، كما قلنا دَوَابّ ومَدَاقّ وأصلها دَوَابِب(١٢)

(١) بولاق ٢: ٣٩٧، هارون ٤: ٤١٥.
(٢) ي: بناء.
(٣ – ٣) الكتاب: هباي ورماي.
(٤ – ٤) ي: التي تليها.
(٥) ي: قبله.
(٦ – ٦) ساقطة من الكتاب.
(٧) زادت ي بعد ذلك: حكمها.
(٨) إضافة ضرورية من ي.
(٩) الزِّبْرِجُ: الوَشْيُ، والزِّبْرِجُ: الذهب، والزِّبْرِج: زينة السلاح، والزِّبرِج: السحاب الرقيق فيه حمرة.
(١٠) السِّبَطْر من الرجال: السَّبْطُ الطويل، والسِّبَطْرة: المرأة الجسيمة.
(١١) القِمَطْرُ: الجمل القويّ السريع، وقيل: الجمل الضَّخْمُ القوي.
(١٢) ي: دوايب.

ومَدَاقِق؛ لأنها على فَوَاعِل ومَفَاعِل وليست كذلك (١)هَبَايّ وغَـزَاوّ(١) وذلـك أنّـا إذا قلنـا هبايّ وغزاوّ ومثل مَعَادّ بطل الإدغام فيها؛ لأن الياء الثانية في هَبَايّ تسكن فـلا يمكـن الإدغام بها والواو الثانية في غزاوو تنقلب ياء فيبطل إدغام الواو الأولى(٢) قيل لـه: لـيس التقدير في معادّ وجبانّ مَعَادِد وجَبَانِن، وذلك أن الدال الأولى في معادد ومعـدّ، والنـون الأولى في جبانّ وجُبُن لم تكن قط في الواحد والجمع إلا ساكنة مدغمـة في الـذي بعـدها لفظًا وتقديرًا. وأما دَوَابّ ومَدَاقّ وما جرى مجراهما فهـو في تقـدير الحركـة؛ لأن دواب جمع دابة ووزن دابة فَاعِلة لأنه من دبّ يدبّ ووزنه فَعَـلَ يَفْعُـلُ، واسـم الفاعـل دابّ، ودابّة على فاعِلة والجمع فَوَاعِل، ومدقّ مَفْعَل وأصله مَدْقَق والجمع مَدَاقِق لأنه مَفَاعِل، ثم يدغم/ [٢٧٥و] لتجانس الحرفين وإمكان الإدغام. ولو بنينا من ذوات الياء والـواو شيئًا على مَفَاعِل وفَوَاعِل لم يدغم كقولك في مَفَاعِـل مـن القـوة مَقَـاوِي ومـن حييـت مَحَايِي.

قوله: (ولا تغير الألف في الجمع (٣)الذي يليها(٣)) يعني: ولا تكسَرُ الألفُ في هبايّ اليـاءَ الأولى من ياءي هبايّ على ما ذكرنا من كسر هذه الألف لما بعدها.

وقوله: (لأن بعدها حرفًا لازمًا) يعني لأن بعد الألف حرفًا يلزم الـسكون والإدغـام فيما بعده، وليس هذا الحرف الساكن بعد الألف بألف فتقلبهـا همـزة لاجـتماع الألفـين وسكونهما كما مر في حكم الألف التي تقع بعد ألف.

قال: (وأما فَعْلَلٌ من رميت فَرَمْيا ومن غزوت غَزْوا(٤) والجمع غزاوٍ ورمايٍ(٥) لأن(٦)

(١ - ١) ي: هبايي وغزاوو.

(٢) زادت ي بعد ذلك: فيها.

(٣ - ٣) ي: التي تليها.

(٤) الكتاب: غزويّ.

(٥) زاد الكتاب بعد ذلك: لا يهمز.

(٦) في الأصل: أن، وما أثبت من ي، الكتاب.

الذي يلي الألف ليس بحرف الإعراب، واعتلت الآخرة لأن ما قبلها مكسور)

يعني أنَّا إذا قلنا رمايى وغزاوى لم نقلب[(١)] الياء والواو اللتين بعد الألف في [(٢)]رداء وعطاء[(٢)] وأصله رداي وعطاو؛ لأن الياء والواو اللتين بعد الألف في رداي وعطاو طرف، والياء والواو اللتان بعد الألف في غزاوى ورمايى ليستا بطرف؛ لأن بعدها حرف آخر.

قال: **(وأما فَعَالِيل من رَمَيْتُ فَرَمائِيٌّ، والأصل رمايىٌّ، ولكنك/ [٢٧٦ظ] همزتَ كما همزوا في [(٣)]رايةٍ وآيةٍ[(٣)] حين قالوا [(٤)]رائيٌّ وآئيٌّ[(٤)]، فأجريتَه مُجرى هذا حيث كثُرت الياءات بعد الألف، كما أجريت فَعَلِيلَةٌ مجرى فَعَلِيَّةٍ)**.

يعني لما اجتمعت ثلاث ياءات بعد ألف، وغُيِّرَ منه ما غيّر من ذلك، وذلك في النسبة إلى غاية وطاية[(٥)] وراية يكون رايِيّ وطايِيّ بثلاث ياءات، الأولى منها مكسورة ثم تبدل الأولى منها همزة فيقال رائيّ، وكذلك نقول في فَعَالِيلِ من رميت رمائِيٍّ فتهمز.

وقوله: **(كما أجريت فَعَلِيلَةٌ مجرى فَعَلِيَّةٍ)** يعني أنك لو بنيت من رميت فَعَلِيلَة كان على لفظ فَعَلِيّة وذلك أنك تقول في فَعَلِيلَة رَمَيِيَّة ثم تَقْلِبُ الياءَ الأولى منها واوًا فتقول رَمَوِيَّة، وكذلك تفعل بفَعَلِيَّة فاجتمع فَعَلِيّة وفَعَلِيلَة في قلب الياء الأولى واوًا، فكذلك يجتمع فَعالِل التي هي رَمَايِيٌّ ورَايِيٌّ وطايِيٌّ في قلب الياء الأولى همزة.

قال: **(ومن قال راوِيّ فجعلها واوًا قال رَمَاوِيّ)**

---

(١) ي: تقلب.

(٢ – ٢) ي: رداي وعطاو.

(٣ – ٣) ي: رواية واية.

(٤ – ٤) ي: راايِ واايى.

(٥) الطايَةُ: الصَّخْرَةُ العظِيمةُ في رَمْلَةٍ أو أرض لا حِجارةَ بها، والطَّاية: السَّطْحُ الذي يُنامُ عليه.

يعني من لم يهمز في النسبة إلى راية وقلب الياء الأولى واوًا فَعَلَ مثل ذلك في فَعَالِل من رميت وقَلَبَ الياءَ الأولى واوًا.

قال: (**ومن قال: أُمَيّي وقال آيِيٌّ**[١] **قال: رَمَايِيٌّ**[٢])

يعني من لزم الأصل في النسبة إذا اجتمعت الياءات وتحتمل الثقل قال أمييـيّ فجمـع بين أربع ياءات/ [٢٧٦و] وقال آييّ فجمع بين ثلاث ياءات، وقال رمايِيّ فجمـع بـين ثلاث ياءات ولم يغير.

قال: (**وكذلك فَعالِيلُ من حَيِيتُ ومَفَاعِيل**)

يعني أنك[٣] تقول فيها حيايي ومحايي، فمن همز في رايي همز في محايي وحيـايي، ومـن قلبها واوًا قال حياوي، ومن أقر الياءات في رايِيّ قال حيايِيّ فأقَرَّ الياءات، ولم يغيِّر.

قال: (**وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى حـذفوا إحـداهما فقـالوا أَثـافٍ**[٤]**، ومِعطاءٌ ومَعاطٍ. فهم لهذا أكره وأَشَدُّ استثقالاً، إذ كُنَّ ثلاثًا بعد ألـف قـد تُكـرَهُ بعـدها الياءاتُ**[٥])

احتج لتغيير الياء الأولى في رمايِيّ فقال: قـد كرهـت العـرب اجـتماع يـاءين في أثـافي ومعاطي فخففوا فقالوا أثافٍ ومعاطٍ، فإذا كرهوا ياءين فهم لثلاث ياءات أكـره وأشـد استثقالا، ولا سيما إذا كانت ثلاث ياءات بعد ألف؛ لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلال. ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد الألف طرفًا قُلِبَت همـزة كقولـك: رِدَاء وسِـقَاء وأصـله

(١) ي: اليي.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: فلم يغير.

(٣) ي: أن فعاليل ومفاعيل من حييت يلزمك أن.

(٤) الأثافي: جمع الأُثْفِيَّةُ والإِثْفِيَةُ، وهي الحجر الذي تُوضَعُ عليه القِدْرُ.

(٥) ي: الياءان.

رِدَاي وسِقَاي، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير الألـف وهـو سـاكن واليـاء طـرف لصحت ولم تعتل ولم تغير كقولك ظَبْي وهَدْي وما أشبه ذلك.

قال: (**ولو قال إنسان: أَحْذِفُ في جميع/ [٢٧٧ظ] هذا إذ كانوا يحذفون في نحـو أثـافٍ** (١) **وأواقٍ، ومِعْطاءٍ ومَعاطٍ** (١)**؛ حيث** (٢) **كرهوا الياءين قال قولا قويًا، إلا أنه يُلزِمُ الحـذفَ** (٣)**؛ لأنه أثقل للياءات بعد الألف والكسرة التي في الياء الأولى، كما أُلزِمَ التغييرُ مَطايَا** (٤)).

يعني لو قال إنسان إنه يحذف إحدى الياءات الثلاث في رمايِيّ ورايِيّ فيقـول: رمـايي ورايي مثل أثاف كان قوله قويًا.

وقوله: (**إلا أنه يلزم الحذف**) يعني أن الذي يحذف إحدى اليـاءات في رمـايِيّ ورايـيّ يجب عليه أن يلتزم الحذف أبدًا، ولا يكون بمنزلة أثاف ومعاطٍ؛ لأن الذي يقول أثـاف ومعاطٍ فيخفف قد يقول: أثافيّ ومعاطيّ فيشدد، والـذي يحـذف في رمـايِيّ فيخفـف لا يجوز له التشديد؛ وذلك أن أثافٍ ومعاطٍ قد كان يجوز فيـه الحـذف والإثبـات لاجـتماع الياءين، فلمَّا كان رمايِيّ فيه ثلاث ياءات، وهي أثقل من أثافي ألزموا الأثقـل التخفيـف وشبه ذلك بمطايا، وذلك أن مطايا يلزم قلب آخرها ألفًا وأصلها مطاي. وإنما لزم قلب الياء الأخيرة منها ألفًا؛ لأنهم قد يقلبون في مدارِي فيقولون مدارَى.

ومطاي أثقل من مداري. فلمَّا جاز في مداري قلب الياء ألفًا، وجاز أيضًا تركها يـاءً/ [٢٧٧و] لزم قلبها في مطاي، وقد مضى الكلام في مطايا.

(١ – ١) ساقطة من ي.

(٢) ي: وحيث.

(٣) زادت ي، هارون بعد ذلك : هذا.

(٤) ي: مطاي.

والياء المحذوفة من رمايي ورايي هي الياء الثانية الساكنة، وكانت هي أولى بالحذف، وأنها[١] ياء فَعَالِيل، ولا تكون إلا زائدة في فَعَالِيل، وقد تُحذَف مما لم يجتمع فيه ياءان كقولك قَرَاقِير وقَرَاقِر[٢]، وجَرَامِيز وجَرَامِز[٣].

قال: (**ومن قال: أغيَّرُ لأنهم قد يستثقلون فيغيرون ولا يحذفون فهو قويٌّ. وذلك: راويٌّ في رايةٍ لم يحذفوا[٤] فتجريها عليها كما أجروا فَعَليلَة مجرى فَعَلِيَّة**).

يعني من قال أغيِّرُ الياء ولا أحذف جعلها واوًا، وقد مضى.

ثم قال: (**وما يُغيَّر للاستثقال ولم يُحذَف [٥]أكثرُ من أن يُحصَى[٥]، فمن ذلك في الجمع: مَعايَا ومَدارَى ومكاكِيّ، وفي غير ذلك جاءي[٦] وأدْؤُر. وهذا النحو أكثر من أن يُحصَى**).

يعني أن من غيَّر الياء الأولى في رمايي فجعلها همزةً أو واوًا ولم يحذفها فقد حمله على أشياء من كلام العرب لحقها تغيير ولم يلحقها حذف، فمن ذلك معايا جمع مَعْيي وكان الوجه أن يقال: معايي، فقلبوا الياء ألفًا ولم يحذفوها، وكذلك مداري أصلها مداريّ جمع مدري، ومكاكي وأصلها مكاكيك لأنه قد جمع مكوكًا، ولكنهم استثقلوا اجتماع ثلاث/ [٢٧٨ظ] كافات فقلبوا الأخيرة ياءً، وأما جاءي فأصله جايي الياء قبل الهمزة؛ لأن الياء عين الفعل والهمزة لامه؛ لأنه من جاء يجيء، فغيروا بأن همزوا عين الفعل، وجعلوا اللام ياءً، وقد مضى تفسير ذلك. وأما أدؤر فأصلها أدوُرٌ بواو جمع دار، ولا همزة فيه، فقلبوها ـ يعني الواو ـ همزة.

---

(١) ي: لأنها.

(٢) القُرْقُورُ: من أطول السفن وجمعه قَراقير.

(٣) الجرموز: البيت الصغير والجمع جراميز.

(٤) هارون: يحذفوها.

(٥ – ٥) مكررة في ي.

(٦) الكتاب: جاءٍ

قال: (وأما فَعَالِيل من غَزَوْتُ فعلى الأصل (١"لا يحذف ولا يهمز"١)، وذلك قولك(٢): غزاوِيٌّ؛ لأن الواو بمنزلة الحاء في أضاحِيّ. ولم يكونوا ليغيِّروها وهم قد يَدَعون الهمزة إليها في مثل غزاوِيٌّ(٣). والياءات(٤) قد يُكرَهْنَ إذا ضوعفن واجتمعن، كما يُكرَه التضعيفُ من غير المعتل، نحو: مكاكي و(٥) تَظَنَّيْتُ؛ فلذلك(٦) أُدْخِلَت الواوُ عليها وإن كانت أخفَ منها. ولم تُعَرَّ(٧) الواوُ من أن تدخل على الياء؛ إذ كانت أختها كما دخلت الياءُ عليها.

ألا تراهم قالوا مُوقِنٌ وعُوطَطٌ، وقالوا في أشدَّ من هذا: (٨"جبيت جِباوة وأتيته"٨) أَتوَةً، وأدخلوها(٩) عليها لكثرة دخول الياء على الواو، فلم يريدوا أن يُعَرّوها من أن تدخل عليها(١٠). ولها أيضًا خاصَّةٌ ليست للياء(١١)، وقد بينا ذلك فيما مضى)

قال أبو سعيد رحمه الله: أمَّا قوله فَعالِيل من غزوات غزاوي والأصل فيها/ [٢٧٨و] غزاويوا، فقلبت الواو الثانية ياءً لتحركها وسكون الياء قبلها، فقيل غزاوى، ولم تغيَّر الواو الأولى؛ لأنها لو غيِّرت لكانت تغيَّر إلى ياء أو همزة، فلو غيَّرناها إلى الياء لاجتمعت ثلاث ياءات، ووجب التغيير فيها وقلب الأولى منها، وغير جائز قلب الواو إلى(١٢) الهمزة؛ لأن الهمزة قد تقلب في مثل هذا. ألا تراهم يقولون في تثنية حمراء حمراوان، وفي رداء رداءان ورداوان. فإذا كانت الهمزة تقلب إلى(١٣) الواو استثقالا للهمزة واستخفافًا للواو في هذا الموضع لم يجز قلب الواو همزة، ولا يلزم أن تخفف الياء، فيقال: غزاوي؛

(١ – ١) الكتاب: لا يهمز ولا يحذف. (٢) قولك: ساقطة من ي. (٣) ي: غداوي.
(٤) الكتاب: فالياءات. (٥) مكاكي و: ساقطة من الكتاب. (٦) ي: فكذلك.
(٧) ي: يعم. (٨ – ٨) الكتاب: جباوةً، وهي من جبيت. (٩) بولاق: فأدخلوها.
(١٠) عليها: ساقطة من ي. (١١) زاد الكتاب بعد ذلك: كما أن للياء خاصة ليست لها.
(١٢) ي: أولى، تحريف. (١٣) إلى: ساقطة من ي.

لأن التخفيف يلزم رمايي على أحد الوجوه فيها. إنما هو سبب اجتماع ثلاث ياءات، ولم يجتمع في غزاوي ثلاث ياءات وصيّر الواو في غزاوي بمنزلة الحاء في أضاحي، يريد أن الواو تصح في هذا الموضع كصحة الحاء.

وقوله: (**ولم يكونوا ليغيروها وهم قد يدعون الهمزة إليها**) يعني لم يكونوا يغيروا الواو من غزاوي فيجعلوها همزة وهم يفرون من الهمزة إلى الواو في مثل هذا إذا قلت دلوي[1] وحمراوي وما أشبه ذلك.

وقوله: (**فالياءات قد تُكرَه**) يعني أن الياءات في رمايي ورايي قد تكره فيغيرون/ [٢٧٩ظ] التغيير الذي وصفناه، كما يكرهون اجتماع غير الياء فيغيرون كقولهم مكاكي أصلها مكاكيك، وكرهوا اجتماع ثلاث كافات. وتظنَّيت وأصلها تظنَّنت كرهوا اجتماع ثلاث نونات. وإذا كانوا يكرهون اجتماع ثلاثة أحرف سوى الواو والياء فهم للياء أشد استثقالا.

وقوله: فلذلك أدخلت الواو عليها وإن كانت أخف منها يعني أنك أدخلت الواو على الياء في رمايي فقلت: رماويّ وراويّ في رايـيّ استثقالا لاجتماع الياءات، وإن كانت الياء في نفسها أخف من الواو، ولكن عرض فيها لاجتماع الياءات ما صيّر الواو أخف منها.

وقوله: (**ولم تُعَرّ الواو من أن تدخل على الياء إذ كانت أختها**) يعني أن إبدال الياء واوًا غير مستنكر؛ إذ كانتا أختين في المد واللين، ولأنها أبدلت منها في موقِن وعُوطَط، وهو من اليقين ومن تعيطت.

---

(١) ي: دواوي.

وقوله: (**وقالوا في أشد من هذا: جباوة وأَتـوَة**) يعنـي أن الأصـل جبايـة؛ لأنهـا مـصدر جبيت، وأتية لأنها مصدر أتيت، وقلبوها واوًا لغير علة أوجبت ذلـك، فقلـبُهُم إياهـا واوًا أشد من قلب الياء في موقِن؛ لأن الياء في مُـوقِن سـاكنة وقبلهـا ضـمة، وقـد قـال بعضهم: أتوته/[٢٧٩و] أتوة، قال الراجز:

يا قوم ما لي وأبا ذؤيب　　كنت إذا أتوته من غيب

يشم عطفـي ويبز ثوبي　　كأنني أربتـه بريـب[١]

ولا حجة لسيبويه [٢]في توهين هذه[٢] اللغة، وإنما حجته في لغة من قال أتيته أتـوة وجبيتـه جباوة.

وقوله: (**ولها أيضًا خاصة ليست للياء**) يعني أن الياء وإن كانت مؤاخية للواو، والواو مؤاخية لها فلكل واحدة منهما خاصية تنفرد بها فلا[٣] تقلب الـواو يـاءً في كـل حـال ولا الياء واوًا في كل حال، بل تقلب إحداهما إلى الأخرى في الحال التي ذكرنا قبلها، لما بينهما من المؤاخاة، وتمنع من القلب في حال أخرى؛ لمـا في كـل واحـدة مـنهما مـن الخاصـية. فاعرفه إن شاء الله.

---

(١) من أراجيز خالد بن زهير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢٠٧ بنفس روايتنا، ورواية الأصمعي:

يا قوم ما بال أبي ذؤيب　يمس رأسي ويشم ثوبي

كأنني أتوته بريب

لسان العرب (أتي، بزز) بنفس روايتنا، و في (ريب) برواية:... أتيته، تاج العروس (ريب، بزز) . ووردت الأبيات بلا نسبة في المخصص ٢: ٣٠٣ برواية:

كنت إذا أتوته من غيب　يشم عطفي ويمس ثوبي

كأنما أربته بريب

(معجم إميل يعقوب ٩: ١٤٣)

والشاهد في أتوته وأتيته لغتان. يقال أتوته أتوًا لغة في أتيته.

(٢ – ٢) في الأصل: في توهن هذه، ي: في أتو من هذه، وكله تحريف.

(٣) في الأصل: قد، وما أثبت من ي.

هذا(١) باب التضعيف

(اعلم أن التضعيف يثقُلُ على ألسنتهم، وأنَّ اختلافَ الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيءٍ من الثلاثة على مثال الخمسة، نحو: ضَرَبَّبٍ، ولم يجئ فَعَلَّلٌ (٢)ولا فَعِلَّل(٢) ولا فَعُلَّلٌ إلا قليلا)

أما ثقل التضعيف وهو توالي الحروف من جنس واحد فلا حاجة بنا إلى الاحتجاج [له](٣) لوضوحه

وأما قوله: **(ولم يجئ فَعَلَّل ولا/ [٢٨٠ظ] فَعِلَّل)** فزعم قوم أن ذكر سيبويه لذلك لا معنى له، وأظنهم أنكروا ذلك لأن فَعَلَّل في الكلام نحو سَفَرْجَل(٤)، وفِعلَلّ نحو جِردَحل(٥)، وفُعَلِّل نحو قذَّعْمِل(٦).

وقد غلطوا في ذلك، وذهب عليهم ما قصده سيبويه، وإنما أراد سيبويه أنه لم يجئ فعلل ولاماته الثلاث من جنس واحد مثل فعلل الذي وزن به المثال.

ألا ترى أنه قال عقيب ذلك: **(ولم يبنوهنَّ على فُعالِل كراهية التضعيف)** يعني لم يأت على فعالل واللامان من جنس واحد، ولم يجئ على فُعالِل واللامان مختلفان كقولهم: عُذافر(٧) وحُمارس(٨)، كما جاء على فَعَلَّل واللامان مختلفان كقولهم سَفَرْجَل وشَمَرْدَل(٩).

---

(١) بولاق ٢: ٣٩٧، هارون ٤: ٤١٧. (٢ – ٢) ساقطة من الكتاب.

(٣) إضافة رأيتها ضرورية لاستقامة السياق.

(٤) السفرجل: شجر مثمر من الفصيلة الوردية، واحدته سَفَرجلة والجمع سَفَارج.

(٥) الجِرْدَحْل من الإبل: الضَّخْم، رَجُل جِرْدَحْل وهو الغليظ الضَّخْم، وامرأة جِرْدَحْلة كذلك.

(٦) القُذَعْمِل والقُذَعْمِلة: القصير الضخم من الإبل، والقُذَعْمِلة: المرأة القصيرة الخسيسة.

(٧) جمل عُذافِرٌ وعَذَوْفَرٌ: صُلْبٌ عظيم شديد، وعُذافِرٌ اسم رجل.

(٨) الحُمارِسُ: الشديد، والحُمارِسُ اسم للأسد أو صفة غالبة، وأُمُّ الحُمارِسِ امرأة.

(٩) الشَّمَرْدَلُ من الإبل وغيرِها: القَوِيُّ السريع، الفَتِيُّ الحَسَنُ الخَلْق، والشَّمَرْدَلةُ: الناقة الحسنة الجميلةُ الخَلْق، وشَمَرْدَلٌ والشَّمَرْدَل كلاهما اسم رجُل.

قال: **(وذلك لأنَّه يَثقُل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد، ثم يعودوا[١] إليه[٢]، فلمّا صار ذلك تَعَبًا عليهم أن يدّاركوا في موضع واحد، ولا يكون مُهْلَةٌ كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة، [٣]وكان أخفَّ[٣])**.

قوله: **(وذلك يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد)** يعني أنه متى نطقوا بحرف متحرك ثم عقَّبوه بحرف آخر من غير مَخْرَج الحرف الأول، فهو أخفُّ عليهم من أن يكون من مخرجه؛ وذلك أن اللسان فيه اعتمادات في وقت النطق ينتقل بها إلى مخارج الحروف، ويعتمد عليها.

/[٢٨٠و] فمضيه في الموضع الذي يعتمد عليه أخفُّ من تحركه فيه، كما أن الماشي قُدُمًا حركتُه أخف من الذي يحرِّك رجليه في مكان واحد، وهذا شيء يتبيَّنه الممتحنُ له من نفسه ويستغني عن الاحتجاج والاستشهاد عليه.

وقوله: **(فلمّا صار تعبًا عليهم أن يدَّاركوا في موضع واحد ولا يكون مهلة)** يعني أنه تعب عليهم أن يتابعوا ـ وهو معنى يدَّاركوا ـ حرفين أو أكثر في موضع واحد يعني في موضع مخرج واحد من اللسان من غير مهلة بين الحرفين اللذين في موضع واحد، والمهلة أن يكون حرف آخر كقولهم قَلْقَلَ وصَلْصَلَ[٤] وقد فصل بين القافين والصادين اللام، فسهل لفصل اللام النطق بالقافين واللامين.

وقوله: **(فأدغموا ليكون رفعة واحدة)** يعني أنه بسبب[٥] استثقال النطق بحرفين من

(١) في الأصل، ي: يعود، تحريف، وما أثبت من الكتاب.

(٢) الكتاب: له.

(٣ – ٣) ساقطة من ي، وزاد الكتاب بعدها: على ألسنتهم مما ذكرت لك.

(٤) صَلْصَلَ وتَصَلْصَلَ الحَلْيُ أي صَوَّت.

(٥) في الأصل: ليس، وما أثبت من ي.

موضع واحد من اللسان أدغموا الحرف الأول منهما في الثاني، كنحو: رَدَّ يَرُدّ ومَرَدّ، وأصله رَدَدَ[١] يَرْدُدُ ومَرْدَد.

فإذا أدغموا كان أخف؛ لأن اللسان يرتفع مرة واحدة بالحرف.

ثم قال: (**أما ما كانت عينُه ولامُه من جنس[٢] واحد فإذا تحرَّكت اللام منه وهو فِعْلٌ ألزموه الإدغامَ وأسكنوا العينَ منه[٣]، فهذا مُتْلَئِبٌّ[٤] في لغة تميم وأهل الحجاز**).

يعني أن مثل ردّ ويردّ/ [٢٨١ظ] وردا وراد، واستَعَدَّ ومُسْتَعِدّ[٥] ويَسْتَعِدّ يجب أن يدغم الأول منه في الثاني؛ لأن الثاني متحرك؛ فسكِّن الأول وأُدغِم فيه، وأصله مُسْتَعْدِدٌ ورَادِدٌ. وهذا لا خلاف فيه بين العرب إلا أن يضطر شاعر فيرده إلى أصله ولا يدغم، كما قال:

.... إني أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنَنُوا[٦]

قال: (**فإن سكّنت[٧] اللام فـإن أهل الحجاز يجرونه على الأصل؛ لأنه لا يُسكَّن حرفان،**

---

(١) ي: ويردد.

(٢) الكتاب: موضع.

(٣) منه: ساقطة من الكتاب.

(٤) ي: متلبب. ومتلئب أي مستوٍ ومستقيم.

(٥) في الأصل: ويستعد، وما أثبت من ي.

(٦) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره: مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي.

وهو لقعنب ابن أم صاحب، ورد البيت منسوبًا إليه في الكتاب: (بولاق ١: ١١، هارون ١: ٢٩)؛ شرح أبيات سيبويه ١: ٣١١؛ الخصائص ١: ١٦٠؛ نوادر أبي زيد ٢٣٠؛ شرح شواهد الشافية ٤٩٠؛ اللسان (ضنن). وورد بلا نسبة في: شرح الشافية ٣: ٢٤١. وورد العجز فقط بلا نسبة في الخزانة ١: ٢٤٥. (معجم إميل يعقوب ٩: ١٤٣). وعاذل مرخم عازلة، وإن ضننوا شرط جوابه محذوف، كأنه قال: وإن ضننوا لم أضن. والشاهد في إظهار التضعيف في ضننوا وعدم الإدغام للضرورة.

(٧) الكتاب: أسكنت.

وأما بنو تميم فيسكِّنون الأولَ ويحرِّكون الآخر(١) لئلا يُجْزَمَ(٢) حرفان بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل؛ لئلا يسكنا)

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الحرفين اللذين من جنس واحدٍ إذا اجتمعا في آخر الكلمة وكان الآخر منهما ساكنًا سكونًا لا يمنعه من التحريك لاجتماع الساكنين أظهر أهل الحجاز الحرفين جميعًا، وذلك في الأمر والجزم، كقولك: ارْدُد زيدًا ولم يَعْضُض شيئًا. وإنما أظهروا الحرفين جميعًا؛ لأن الثاني لما سكن بطل إدغام الأول فيه لأنه لا يدغم في ساكن؛ فكرهوا الإدغام لئلا يلزمهم تحريك ما ليس بمُحَرَّك.

وأما بنو تميم فذهبوا إلى أن الحرف الثاني من هذين الحرفين قد يتحرك لاجتماع الساكنين إذا قلت: اردُدِ الرجل،/[٢٨١و] ولم يَعْضُض اليوم شيئًا. فلمَّا جاز تحريكُه لاجتماع الساكنين سكَّناه بالجزم أو بالأمر، وتركنا الأول على سكونه قبل الجزم والأمر، ثم حركنا الثاني لاجتماع الساكنين، كما حرَّكْته في: لم يَرْدُد الرجل. وقد ذكر سيبويه اختلافَ أهل الحجاز وبني تميم واختلافَ لغات بني تميم في ذلك فيما تقدم من الكتاب.

وإذا سَكَنَ الحرف الثاني سكونًا لا يلحقه حركة لاجتماع الساكنين أظهرت في اللغتين كقولك: رددت، والهندات يردُدْن؛ لأن التاء والنون يسكن لهما ما قبلهما من الفعل.

قال: **(فإن قيل: ما بالُهم قالوا في فَعَّلَ رَدَّدَ فأجروه(٣) على الأصل ؟ فإنهم(٤) لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذ قالوا: رَدَدَّ)**.

---

(١) ي: الأخير.

(٢) ي: ينجزم، الكتاب: يسكن.

(٣) ي: وأجروه.

(٤) الكتاب: فلأنهم.

يعني أن رَدّد هو على نحو كسَّر وقطَّع، ولم يغيَّر منه شيء كما غيِّر من ردّ حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل: ردد. وإنما لم يغيروا ردَّد لأنهم لو أدغموا عينه في لامه كما فعلوا ذلك بـ ردَّ لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الساكنة التي قبلها، وقالوا: ردد، ولو فعلوا لم يميزوا[1] من جمع بين ثلاث دالات وتحريك اثنتين، فلم يغيروا شيئًا من ذلك؛ إذ كان التغيير لا يخرجهم إلى حال هي أخفُّ من الأصل، ومع ذلك أن الدال الأولى هي/[٢٨٢ظ] عينُ فعلٍ مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبدًا ساكنة في الاسم والفعل، فكرهوا إدغام العين الثانية في اللام لئلا تتحركَ العين الأولى فتخرجَ عن منهاج كلام العرب؛ إذ كانت العينان لا تجتمعان إلا والأولى منهما ساكنة أبدًا .

قال: (**وليست بمنزلة أَفْعَلَ واسْتَفْعَل ونحو ذلك؛ لأن الفاء تُحرَّك وبعدها العينُ، ولا تُحرَّك العينُ وبعدها العينُ أبدًا**).

يعني أن ردد لا يغيَّر منه شيءٌ لا يشبه أفعَل؛ وذلك أن أفعَل إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد ألقيت حركة العين على الفاء وأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: أجَلَّ وأدَرَّ وأقَرَّ، وأصله أجْلَلَ وأدْرَرَ وأقْرَرَ، فألقيت حركة العين على الفاء، وكذلك استفعل نحو استعدّ واستمدّ، وأصله استَعْدَدَ واستَمْدَدَ، فألقيت حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يُفْعَلْ ذلك بفَعَّلَ الذي هو رَدَّدَ ونحوه للعلة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبدًا، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك ذهب ويقوم، وما أشبه ذلك.

(١) في الأصل، ي: يعزوا، ولعل الصواب ما أثبت.

قال: (واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي/ [٢٨٢و] يكون على أربعة أحرفٍ إن كان يكون ذلك اللفظُ فِعْلاً، أو كان على مثالِ الفعل ولا يكون فِعلاً، أو كان على غير(١) واحدٍ من هذين؛ لأن فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل.

فإن كان الذي قبل ما سَكَن ساكنًا حرَّكتَه وألقيتَ عليه حركةَ المُسَكَّن. وذلك قولُك: (٢)مُستَرِدٌّ ومُستَعِدٌّ ومُمِدٌّ ومُمَدٌّ ومُستَعَدٌّ(٢)، وإنما الأصل (٣)مستعدِدٌ وممدَدٌ(٣).

وكذلك مُدُقٌّ والأصل(٤) مُدْقُقٌ، ومَرَدٌّ وأصله مَرْدَدٌ. وإن كان الذي قبل المسَكَّن متحركًا تركتَه على حركته. وذلك قولك مُرْتَدٌّ، وأصله مُرْتَدِدٌ، و(٥) كانت حركتُه أُولى فتركتَه على حركته إذ لم تُضْطَرّ إلى تحريكه. وإن كان(٦) قبل المُسَكَّنَة ألفٌ لم تغيَّر الألف، واحتُمِلَت ذلك الألفُ لأنها حرف(٧) مَدٍّ، وذلك قولُك: (٨)رادّ ومادّ(٨)، فصارت بمنزلة متحرك).

قال أبو سعيد: (إن ما جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي على أربعة أحرف) يعني ما جاوزَ ثلاثة أحرف وعينه ولامه من جنس واحد من الأسماء يجب فيه الإدغام كما يجب ذلك في الفعل نحو أَظَلّ وأَلَدّ ومُدُقّ ومُسْتَعَدّ، والأصل فيه أَظْلَل

---

(١) غير: ساقطة من ي.

(٢ – ٢) ي: مسترد وممد ومستعد.

(٣ – ٣) بولاق: مُستَعِدِد ومَمدَد ومُستعدَد، هارون: مُستَعِدِد ومُستعدَد.

(٤) ي: وأصله.

(٥) و: ساقطة من الكتاب.

(٦) الكتاب: كانت.

(٧) حرف: ساقطة من ي.

(٨ – ٨) بولاق: رادّوا ومادّوا والجادة، هارون: رادّوا ومادّوا.

وألْدَد ومُدْقَق ومُسْتَعْدَدٌ، وتلقى حركة العين على فاء الفعل، كما تفعل ذلك بالفعل/ [٢٨٣ظ] نفسه كقولك: أَمَلَّ وأَقَرَّ وأصله أمْلَل وأقْرَر.

وأما قوله: (**إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا**) يعني أجل وأدل يقول هذا الرجل من هذا فتدغم، ولفظ أجل قد يكون فعلا كقولك أجل زيدٌ عمرًا.

وقوله: (**أو كان على مثال الفعل**) يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها ميمات حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو مَقَرّ ومردّ على زنة يَقَرّ، غير أن الزائدَ من يَعَضّ ويَقَرّ ياء، ومن مقرّ ومردّ ميم، وكذلك مُسْتَعدّ ومُمَدّ، وما كان مثله يدخل فيما كان على مثال الفعل؛ لأن مُسْتَعدّ ومُمَدّ يجري على يستعد ويمد ويكون على مثاله إلا أن أول الاسم ميم مضمومة وأول الفعل غير الميم.

وقوله: (**أو على غير واحدٍ من هذين**) يعني ما كان على غير لفظ الفعل كـ ألد وأظل، وعلى غير مثاله كمردّ وممدّ، وهو نحو مدق وأصله مدقق.

وقوله: (فإن كان الذي[1] قبل المسكَّن متحركًا تركته على حركته، وهو قولك مُرْتَدّ وأصلـه مُرْتَدِد؛ لأنه مُفْتَعِل من ذلك سكَّنت الأول ولم تُلْقِ حركته على ما قبله؛ لأن ما قبله متحرك. ألا ترى أنك تقول [2]رَدَّ وأصله رَدَدَ[2]، فأدغمت ولم تغير المتحرك الذي قبل الحرف المدغم عينه ولامه من جنس واحد، وله نظيـر من الأفعال فـإنه يُدغَم كما يُدْغَم/ [٢٨٣و] الفعل إلا حرفًا واحدًا.

فأمَّا ما يدغم من الأسماء الثلاثية حملا على الأفعال فبناءان، وهما فَعْلٌ وفِعْلٌ لو بنيت من رددت فَعْل لقلت رَدّ، وكـذلك فِعْل تقـول فيه رِدّ، وأصله رَدْدٌ ورِدْدٌ، ولكنك

---

(١) الذي: ساقطة من ي.

(٢ – ٢) هذه العبارة مكررة في ي.

أدغمت في الفعل حين قلت: عضَّ وبضَّ[١]، وأصله[٢] عَضَضَ وبَضَضَ[٣].

وأما ما لا يُحمَل على الفعل ففَعَل من الاسم نحو عَدَد وقَصَص، يُدغَم نحو هذا في الفعل كقول القائل عدَّ وقصَّ وأصله عَدَدَ وقَصَصَ، ولكنهم استثقلوا التضعيف في الفعل؛ لأن الفعل ثقيل والتضعيف ثقيل، وأما الاسم فهو أخف، والفتحة خفيفة فاستُخِفَّ في الاسم الإظهار لخفة الاسم وخفة الفتحة، فقالوا قَصَص وعَدَد. ومع الاستخفاف فإن الاسم الذي على فَعَلَ لو أدغمنا فقلنا في قصص قصّ وفي شرر شرّ لكان لا يُعرَف فَعَل من فَعْل.

وأما الفعل فإن فِعْلَ المتكلم والمخاطب وجمع المؤنث يدل على البناء كقولك في قصّ وجرّ وردّ قَصَصْتُ وجَرَرْتُ ورَدَدْتُ. فإن قال قائل: فلم أعلّوا ما كان على فَعَل مما ثانيه واو أو ياء من الأسماء ولم تدغم فَعَل قيل له: لأن فعل من ذوات الواو والياء إذا أعللناه قلبت الواو والياء فيه ألفًا فدلَّ على البناء، وإذا كان/ [٢٨٤ظ] مدغمًا لم يدل على البناء، وأما صبّ فيحتمل لفظه أن يكون فَعَلا وفَعِلا وفَعُلا. غير أن الخليل استدل على أنه فَعِل بالحمل على نظائره، وذلك أن فَعِل أكثر ما يجيء فاعله في فَعِل كقولك حَذِر ورَمِدَ فهو رَمِد، فلمّا قالوا صببت وأنت صب قد وصب[٤] تقدير صبب.

(وأما ما يكون أفعل[٥] فنحو: أَلَدَّ وأشدَّ، وإنما الأصل أَلْدَدُ وأشْدَدُ، ولكنهم أَلقوا حركة المُسَكَّن عليها فأجرِيَت[٦] هذه الأسماءُ مُجرى الأفعالِ في تحريكِ الساكن

---

(١) ي: بص.

(٢) في الأصل: وأصل، وما أثبت من ي.

(٣) ي: بصص.

(٤) هكذا في الأصل، ي، وأظنه تحريفًا، وصوابه بحذف «قد».

(٥) في الأصل فعلا، وما أثبت من الكتاب.

(٦) الكتاب: وأجريت.

والزامِ[1] الإدغام، وتركِ المتحرك الذي قبل المُدغَم، وتركِ الألفِ التي قبل المدغم. [2]ولا تُجري الألفَ مُجرى الألفِ[2] في يَضْرِبانني إذا ثَنَّيْتَ؛ لأن هذه النونَ الأولى قد تفارقها الآخِرةُ، وهذه الدالُ[3] التي في رادٍّ لا تفارقها الآخِرةُ فما يستثقلون لازمٌ للحرف).

قوله: (**فأجريت هذه الأسماء مجرى/ [٢٩١و] الأفعال**) يعني يجرى ألد الذي هو اسم مجرى أملْ الذي هو فِعْل الإدغام وتحريك الساكن فيما كان فاؤه ساكنًا نحو أملّ واستعدّ، وأصله املُل واسْتَعْدِد، وكذلك أُجري مرتد مُجرى يرتدّ، وأصل التاء متحركة؛ لأن أصله يَرتَدِد ومُرْتَدِد.

وقوله: (**وترك الألف قبل المدغم**) يعني أن الألف في دابّة ورادّ ومادّ.

وقوله: (**ولا تجري الألف مجرى الألف في يضربانني إذا ثنيت**) يعني أن النونين في يضربانني وإن كانتا من جنس واحد فليس يلزم إدغام إحداهما في الأخرى كما لزم إدغام إحدى الدالين في الأخرى في رادّ ومادّ، والأصل رادِد ومادِد.

وقال محتجًا لترك إدغام إحدى النونين في الأخرى في يضربانني، قال: (**لأن هذه النون الأولى قد تفارقها الآخرة، وهذه الدال الأولى التي في رادّ لا تفارقها الآخرة**) يعني أن النون الأولى التي في يضربانني يجوز أن تتصل بغير المتكلم فيجتمع نونان لغير المتكلم، كقولك: يضربانك ويضربان زيدًا. فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى؛ لأن الأولى قد ثنيت فيها الحركة لفظًا قبل مجيء الثانية، فلا تبطل هذه الحركة بمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها وإن كان إدغامها غير واجب كقولك: يضرباني،

---

(١) ي: الإلزام.

(٢- ٢) الكتاب: ولا تجري ما بعد الألف مجرى ما بعد الألف.

(٣) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: الأولى.

وفي/[٢٩٢ظ] الجمع أيضًا كقولك: يضربوني، قال الله عز وجل: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾[١].

وقوله: (فما يستثقلون لازم للحرف) يعني الذي يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم لراد وماد.

قال: (**ولا يكون الاعتلال[٢] إذا فُصِل [بين الحرفين][٣]، وذلك نحو الإمداد والمِقْداد**) يعني إذا وقع بين الحرفين المتجانسين حرف يفصل بينهما في اللفظ بَطُلَ الإدغام والتغيير وصحًّا جميعًا كفصل الألف بين دالي امدُد، وفصل الواو بين راءي سرور، وفصل الياء بين كافي ركيك.

قال: (**فأمَّا ما جاء على ثلاثة أحرفٍ لا زيادةَ فيه، فإن كان يكون فَعِلاً فهو بمنزلته وهو فَعْلٌ، وذلك قولك صَبّ في فَعِلٍ، زعم الخليل أنها فَعِلٌ لأنك تقول صَبِبْتُ صَبابةً كما تقول: قَنِعت قناعةً [وهو][٤] قنعٌ**).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن كل شيء من الثلاثي من الأسماء قيلهن[٥] كما فُعِل بمردّ ومفرّ ومدقّ وأصلها مردد ومفرر ومدقق مثل مسعط.

---

(١) الأنعام: من الآية ٨٠. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: «أتحاجونّي» فأدغم النون في النون هروبًا من استثقال المثلين متحركين، فخفف بالإدغام. وقرأ عمرو بن خالد والضحاك عن عاصم..: «أتحاجونني» بإظهار النونين وهو الأصل. (معجم القراءات ٢: ٤٦٨).

(٢) الكتاب: اعتلال.

(٣) إضافة ضرورية من الكتاب.

(٤) إضافة من ي، هارون.

(٥) هكذا في الأصل، ي، ولعلها: فَيُقلَب.

(ومثله رَجُلٌ طَبٌّ وطَبيبٌ؛ لأنك تقول طببت وطَبّ[١] بمنزلة[٢] قَرِحٌ وقَرِيحٌ ومَذِلٌ ومَذِيلٌ)

قال: **(ويَدُلُّك على أن فَعِلَ[٣] مدغم أنك لم تجد في الكلام مثل[٤] طَبِبٍ على أصله)**

يعني أنا لم نرهم قالوا طَبِبَ، فيقول إن طَبَّ هو فَعِلَ، لو كانوا يقولون طَبِبَ وطبّ لجاز أن يقال إن فَعِلَ لا يجب فيه الإدغام.

قال: **(وكذلك رجلٌ خافٌ وكذلك فَعُلٌ أُجريَ هذا مُجرى الثلاثة من باب قُلْتُ على الفعل حيث قالوا في باب[٥] فَعُلَ وفَعِلَ: قالَ وخافَ، ولم يفرِّقوا بين هذا والفعل كما فرَّقوا بينهما في أَفْعَلَ لأنهما على الأصلِ فجعلوا أمرَهما واحدًا حيث لم يجاوزوا الأصلَ. [٦]وإنما جاء التفريقُ حيث جاوزوا عددَ الأصل[٦]. فكما لم يحدث[٧] عددٌ غير ذلك فكذلك[٨] لم يحدث خلافٌ.**

ألا ترى أنهم أجروا فَعِلَ[٩] اسمًا من التضعيف على الأصل، وألزموه ذلك إذ كانوا/ [٢٨٤و] يُجرونه[١٠] على الأصل فيما لا يصح فِعْلُهُ في فَعَلْتُ من بنات الواو [١١]ولا في موضع جزم[١١]، كما [لا][١٢] يصح المضاعف، وذلك نحو: الخَوَنَة، والحَوَكَة، والقَوَدَ. وذلك نحو شَرَرٍ ومَدَدٍ).

---

(١) زادت ي: وطبيب. وجملة: «لأنك تقول طببت وطب» ساقطة من الكتاب.

(٢) الكتاب: لأنك تقول.

(٣) الكتاب: فَعِلا.

(٤) مثل: ساقطة من ي.

(٥) باب: ساقطة من الكتاب.

(٦ – ٦) ساقطة من هارون.

(٧) ي: يحذف.

(٨) هارون: كذلك.

(٩) الكتاب: فَعِلا.

(١٠) ي: يحركونه.

(١١ – ١١) ساقطة من ي.

(١٢) إضافة من الكتاب.

أما قوله: (**وكذلك رجلٌ خاف**) يعني أن (رجل خاف) أصله خَوِفٌ، ولكنه أُعِلَّ كما أُدْغِمَ صَبٌّ وطَبٌّ، واستوى الاسم والفعل في خاف وطب.

وقوله: (**ولم يفرِّقوا بين هذا وبين الفعل كما فرقوا بينهما في أفعل**) يعني أن فَعَلَ اسمًا وفِعْلا يعتل، وكذلك فَعُل وفَعِل من باب ما عينه واو أو ياء. وأما أَفْعَلَ فيُعتَلُّ الفعلُ فيه ويصح الاسم: فالفعل قولك أقام وأبان، والاسم هذا أقوَم من هذا وأبيَنَ منه.

وقوله: (**وإنما جاء التفريق حيث جاوزوا عدد الأصل**) يعني جاء التفريق بين الاسم والفعل لأنه قد جاوز الثلاثي الذي هو عدد الأصل.

وقوله: (**فكما لم يحدث عدد لم يحدث خلاف**) يعني كما لم تحدث زيادة على خافَ لم يختلف الاسم والفعل في الإعلال، وإذا زيدت عليه زيادة وهي الألف صح الاسم واعتل الفعل.

وقوله: (**إلا أنهم أجروا فَعَلَ اسمًا من التضعيف على الأصل**) يعني أن فَعَلَ من المضاعف يصح نحو عَدَدَ وقَصَصَ،/[٢٨٥ظ] وترك إدغامه؛ لأنهم قد صحَّحوا فَعَل فيما لا يصح فِعْلُه البتة، وهو قولهم قَوَدَ وخَوَنَة، وفَعَلَ منه لا يصح فِعْلا؛ لأنه يجيء: قُلتُ وبِعتُ.

فإن قال قائل: فهلا صَحَّحوا فَعَلَ مما عينه واو أو ياء كما فعلوا ذلك بعدد وقصص قيل له: ما عينه واو أو ياء لزم الاعتلال مما عينه ولامه من جنس واحد، وذلك أن ما اعتل عينه ولامه جنسًا واحدًا قد يَصِحُّ في فِعْل المتكلم والمخاطب وجمع النساء، ويظهر الحرف الأول كقولك قَصَصْتُ وغَصَصْتُ وما أشبه ذلك. فلمَّا جاز أن يجيء فِعْل من باب قُلْتُ وبِعْتُ على الأصل لزم التصحيح في باب قَصَصَ وعَدَدَ.

قال: (**ولم يفعلوا ذلك في فَعُل؛ لأنه لا**[1] **يخرج على الأصلِ في باب قُلْتُ، و**[2] **لأن الضمة في المعتل أثقل عليهم**). يعني أن عَدَدَ وقَصَصَ إنما ظهر ولم يُدْغَم؛ لأنه قُدِّر أن فَعَل في المعتل قد جاء صحيحًا وهو القَوَد والخَوَنَة، ولم نر فَعَل قد جاء من ذلك، لم يجئ مثل قَوَلَ وبَيَعَ، فلمَّا [لم][3] يجئ هذا في باب المعتل صحيحًا لم يظهروه في المضاعف ولا فيما كان منه على فعل.

ثم قال: (**ألا ترى أنك لا تكاد تجد**[4] **فَعُلاً**[5] **في التضعيف ولا فَعِلت**[6]**؛ لأنها ليست تكثر كثرة فَعَلَ في باب قُلْتُ، ولأن الكسرة أثقل من/[٢٨٥و] الفتحة، فكرهوها في المعتل. ألا تراهم يقولون: فَخْذٌ ساكنةً وعضْدٌ، ولا يقولون جَمْلٌ**[7]**. فهم لها في التضعيف أكره**).

وأما قوله: (**لا تكاد تجد فَعُلْت في التضعيف**) فلعمري إن فَعُلْت في التضعيف لا يكاد يوجد، وأما فَعِلْت فهو موجود وليس بالكثير [8]بالإضافة إلى[8] فَعَلت. ففَعِلْتُ فيه نحو مَسِست وعَضِضت وشَمِمت، وقال بعض أصحابنا: فَعِلت بكسر العين في التضعيف كثيرة، وهذه الحكاية في الكتاب كما وجدناها في كل نسخة، وأحسب سيبويه يريد أن فَعِلت قليلة في المعتل في باب قلت وبعت، إنما جاء منه هاب يهاب، وخاف يخاف، ونال

---

(١) ي: لم.

(٢) و: ساقطة من الكتاب.

(٣) إضافة من ي.

(٤) بولاق: تحذف.

(٥) ي: فعلت.

(٦) الكتاب: فَعِلا.

(٧) ي: حمل.

(٨) أراه يقصد: بالمقارنة بـ .

ينال وأحرف يسيرة، وأنها في المضاعف وإن كثرت نحو عَضِضت وشَمِمت، فهي أقل من فَعَلت نحو رددْتُ وما أشبهه.

وقوله: ألا تراهم يقولون في فَخِذ فخْذ ساكنة ولا يقولون جمْل[1] أراد أن يبين الفرق بين فعل من المضاعف وفعل بأنهم خففوا فخْذ إذ كان على فعل، ولم يخففوا جمل إذ كان على فعل؛ لأن الفتحة أخف الحركات.

قال: **(وقد قال قوم في فَعِلٍ فأجروها[2] على الأصل إذ [3]كانت تصح[3] في باب قُلْتُ، وكانت الكسرة نحوَ الألف، وذلك قولهم: رجلٌ ضَفِفٌ وقومٌ ضَفِفو/[٢٨٦ظ] الحال[4])**.

يعني قد شذ في المضاعف فجاء فَعِل منه على الأصل كقولهم: رجل رَوِع [وضَفِف][5]، وكان ينبغي أن يقال راعٍ وضف.

قال: **(وأما ما كان على ثلاثة أحرفٍ وليس يكون فعلاً فعلى الأصل كما يكون ذلك في باب قُلْتُ، ليفرَّق بينهما كما فُرِّق بين أفْعَلَ اسماً وفعلاً من باب قُلْتُ)**.

يعني ما كان على ثلاثة أحرف من المضاعَف وليس له نظير في الأفعال فلا يدغم، كما أن المعتل الذي لا نظير له في الفعل يصح ولا يعتل كقولك دِرَرٌ وقِدَدٌ، وفُعَلٌ نحو سُرَرٍ وقُذَذٍ.

---

(١) ي: جمل.

(٢) هارون: فأجروه.

(٣ – ٣) الكتاب: كان قد يصح.

(٤) زادت ي بعد ذلك: فأما الوجه فرجل ضف وقوم ضفوا الحال.

(٥) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

ولم يدغم هذا كما لم يعتل صِيَرَ[١] وبُوَلَة[٢] ونُوَمَة[٣] وضُوَع[٤].

قال: (**وفُعُلٌ[٥]: سُرُرٌ، وحُضُضٌ، ومُدُدٌ، وبُلُلٌ[٦]، [٧]وشُدُدٌ، وسُنُنٌ[٧]. وقد قالوا عَمِيمَةٌ وعُمٌّ، فألزموها التخفيف، إذ كانوا يخففون غير المعتل كما قالوا بُوُنٌ في جمع بِوَان[٨]**).

يعني أن فُعُل لا يلزمه الاعتلال؛ إذ لا نظير له في الفعل، ولا يلزمه أيضًا الإدغام؛ إذ قد قالوا: سُرُرٌ وحُضُضٌ، ولكن قد يخَفَّف كما يُخَفَّف الصحيح الذي لا تضعيف فيه كقولهم: رُسُلٌ ورُسْل، وحُمُرٌ وحُمْر. فإذا خففوا[٩] أُدغِم الحرف الأول في الثاني. كما قالوا عَمِيمَة وعُمٌّ وأصلها عمم، ولكنهم جعلوها كرُسُل وأدغمت، وألزموا عُمًّا التخفيف؛ إذ كانوا قد خففوا رسُلا وحُمُرًا وهو أخف من عُمّ.

وإلزامهم/ [٢٨٦و] عُمًّا التخفيف كإلزامهم بُوْنًا التخفيف جمع بِوان، وكان ينبغي أن يكون بُوُن مثل جِران[١٠] وجُرُن. ولمَّا جاز في جُرُن جُرْن لزم في بُوُن بُوْن إذ كانت أثقل من جُرُن.

قال: (**ومن ذلك ثُنْيٌ فألزموها التخفيف**). يعني أن ثُنْيّ جمع ثَنِيّ، وهو على فَعِيل. وفَعِيل يكون على فُعُل نحو رغيف ورُغُف ونَشِيل ونُشُل، ويجوز في رُغُف ونُشُل رُغْف

(١) صِيَر: جمع صَيْرَة وهي حظيرة الغنم.

(٢) رجل بُوَلة: كثير البول.

(٣) رجل نُوَمَة: خامل الذكر، من المجاز.

(٤) الضُّوَع: طائر، والجمع ضِيعان.

(٥) الكتاب: وفي فعَلٍ.

(٦) الكتاب: بُلُلةٌ.

(٧ – ٧) ي: وسرر.

(٨) البِوان ـ بالكسر ـ: عمود من أَعْمِدة الخِباء، والجمع أَبْوِنةٌ وبُونٌ بالضم وبُوَن.

(٩) ي: خففوه.

(١٠) الجِران: باطن العنق من البعير وغيره، والجمع أجرِنة وجُرُن.

ونُشْل، وكان يجب على هذا القياس أن يقال ثُنُي وثُنْي، فلو تكلموا به على قياس رغيف ورُغُف على التثقيل لقالوا ثُنُو فقلبوا الياء واوًا لانضمام ما قبلها، ولو قالوا ذلك للزمهم قلب الواو ياءً أو كسر ما قبلها كما قالوا في أدلُو أدلٍ، فلمّا كان يلزمهم ذلك عدلوا إلى التخفيف فقالوا ثُنْي كما قالوا رُغْف ونُشْل.

قال: (**ومن قال في صُيُدٍ صِيدٌ قال في سُرُرٍ سُرٌّ فخَفَّف. ولا يُسْتَنْكَر في عَمِيمةٍ عُمُمٌ**).

يعني من قال في صُيُدٍ الذي هو جمع صَيود صِيدٌ، وأصل صِيد صُيْد، ولكنك كسرت الصاد لتسلم الياء؛ لأنه لا تكون ياء ساكنة وقبلها ضمة. فمن قال صِيد في صُيْد قال سُرُّ في سُرُر، ولا يستنكر في عَميمة عُمُم مثل سَرير وسُرُر.

قال: (**فأما الثُّنْي ونحوَه فالتخفيف**) يعني لم يستعملوا في ثُنْي وفيما/ [٢٨٧ظ] كان لامه ياءً أو واوًا فُعُل مثقل بغير تخفيف.

قال: (**و**[١] **لم يستعملوا في كلامهم الياء والواو عينات**[٢] **في باب فُعُلٍ، واحتمل هذا في الثلاثة أيضًا لخفَّتها، وأنها أقلُّ الأصول عددًا**).

أما قوله: (**ولم يستعملوا في كلامهم من بنات الياء والواو عينات في باب فُعُل**) يعني لم يكثر ذلك في كلامهم، وقد استُعمِل ذلك مع قلته كقولهم صُيُد في جمع صَيود، وبُيُض في جمع دجاجة بيوض، وفي الواو سُوَار وسُوُر، وقال الشاعر:

وفي الأكُفِّ اللامعاتِ سُوُرْ[٣]

(١) و: ساقطة من الكتاب.

(٢) الكتاب: لامات.

(٣) البيت من الرجز، وقبله: عن مبرقات بالبرين وتبدو، وهو لعدي بن زيد، ورد منسوبًا إليه في الكتاب (بولاق ٢: ٣٩٦، هارون ٤: ٣٥٩)؛ اللسان (سوك)؛ شرح شواهد الشافية ١٢٢. وورد منسوبًا إلى العجاج في المقتضب ١: ٢٥١، ولكنني لم أجده في ديوانه. والسور جمع سُوار وهو ما تلبسه النساء في سواعدهن.
والشاهد في تحريك الواو من سُوْر بالضم على الأصل تشبيهًا للمعتل بالصحيح للضرورة.

وهو قليل، وقوله: (**واحتمل هذا في الثلاثة لخفتها**) يعني احتمل التضعيف في الثلاثة في مُدُد وسُرُر، ولو زاد على ثلاثة أحرف لأُدغِم، إلا أن يكون الإلحاقُ كقولك فيما ليس بالإلحاق مدقّ وأصله مدقق، وفيما هو الإلحاق رمدد وقعدد.

هذا(١) باب ما شذَّ من المضاعف فشُبِّه بباب أَقَمْتُ، وليس بمُتْلَب

(وذلك قولهم: أَحَسْتُ، يريدون أَحَسَسْتُ، وأَحَسْنَ، يريدون أَحْسَسْنَ. وكذلك /[٢٨٧و] تَفْعَلُ به في كل بناء تَبنى اللامَ فيه من الفعل على السكون ولا تصل إليها الحركةُ، شبهوها بأَقَمْتُ؛ لأنَّهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لِتَثْبُتَ والآخِرة ساكنةٌ. فإذا قُلْتَ لم أُحِسَّ لم تحذف؛ لأن اللامَ في مَوضِعٍ قد تدخله الحركةُ ولم يُبنَ على سكونٍ لا تنالُه الحركةُ، فهم لا يكرهون تحريكها).

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الحذف في هذا الباب شاذ وغير مطَّرد، والذين استعملوه مع شذوذه تأوَّلوا فيه ضَرْبًا من التأويل. فإذا قال أحسْت أو النسوة أَحَسْنَ في المستقبل يَحَسْنَ فالأصل في ذلك قبل هذا التغيير أحسّ ويحسُّ، ثم دخلت التاء للمتكلم أو المخاطب أو النون لجماعة النساء فسكن ما قبلها وهو السين الأخيرة، وقد كانت السين الأولى ساكنة مدغمة في الأخيرة، فكرهوا تحريك واحدة منهما، فحذفوا إحداهما.

وقوله: (فشبهوها بأَقَمْتُ) يعني أن أقمت حذفوا الألف منها لأنها ساكنة، وقد سَكَنَت الميم فاجتمع(٢) ساكنان. وكذلك لمَّا اجتمع السينان ساكنتين.

وقوله: (ولا تصل الحركة إليها) يعني أن ما اتصل به تاء المتكلم أو نون جماعة النساء لا يُحرَّك لاجتماع الساكنين، وليس بمنزلة ما يَسكُنُ في الجزم أو الأمر. ألا ترى أنك تقول: لم يذهبِ(٣) الرجلُ فتكسر الباء لاجتماع الساكنين؛ ولذلك قالت بنو تميم: لم يردِدِ(٤)، وقالوا: لم يرددن ورددت فأظهروا عند اتصال التاء والنون وأدغموا في الجزم إذا كان المجزوم قد يتحرك.

---

(١) بولاق ٢: ٤٠٠، هارون ٤: ٤٢١.
(٢) ي: فاجتمعت.
(٣) ي: تذهب.
(٤) ي: يرد.

قال: **(ألا ترى أن [الذين]**[١]**/ [٢٨٨ظ] يقولون لا تَرُدَّ يقـولون رَدَدْتُ كراهيةً للتحريك في فَعَلْتُ، فلـمَّا** [٢]**أن صـاروا**[٢] **في موضـعٍ قد يحرِّكـون فيه اللام من رددتُ أثبتوا الأولى؛ لأنه صـار**[٣] **بمنزلة تحريك**[٤] **الإعراب إذا أُدرِكَ نحو يَقولُ ويَبيعُ.** [٥]**وإذا كانوا**[٥] **في موضعٍ يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك حذفوا؛ لأنه لا يلتقي ساكنان).**

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بيَّنا ما ذكره في هذا الفصل من الفرق بين ما اتصلت به تاء المتكلم ونون جماعة النساء، وبين ما كان مجزومًا على لغة بني تميم، وقال[٦]: **(أثبتوا الأولى لأنه بمنزلة تحريك الإعراب)** يعني أن ما تحرك لاجتماع الساكنين على هذه اللغة بمنزلة ما حرك للإعراب[٧] فلا يسقط أحد الحرفين في حال الجزم، لا يقال: لم يحسنَ زَيد، ولا: أحسِنَ يَا زيد.

قال: **(ومثلُ ذلك قولُهم**[٨]**: ظِلْتُ ومِسْتُ**[٩]**)** يعني أن ظِلْتُ ومِسْتُ أصله ظللتُ ومسستُ فحذفوا الفتحة التي في أول الكلمة وألقوا الحركةَ على فاء الفعل ـ وهو الحرفُ الأولُ ـ حركةَ عين الفعل وهو الحرف الثاني.

ومنهم من يقول: ظَلْتُ ومَسْتُ فيقرّ الفتحة على حالها، كما تقول لَسْتُ، وأصل لَستُ لَيَسْتُ مثل ظَلَلْتُ ومَسِسْتُ، فأسقطوا الياء وأقروا فتحة اللام على حالها، وكذلك

---

(١) إضافة من ي، الكتاب.

(٢ – ٢) الكتاب: صار.

(٣) هارون: قد صار.

(٤) ي: تحريكة.

(٥ – ٥) ي: إذا كانوا، الكتاب: وإذا كان.

(٦) ي: وقالوا.

(٧) في الأصل: الإعراب.

(٨) ي: قولك.

(٩) زادت ي، الكتاب بعد ذلك: حذوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خفت.

فعلوا /[٢٨٨و] بظِلت ومِست، ولم يقولوا لِستَ بكسر اللام كما قالوا ظِلْتُ؛ لأنَّ «ليس» لم تتمكن تمكن ظل يظَلُّ ومَسَّ يَمِسُّ، فلم يتوسعوا فيها باللغتين.

وقوله: (**وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل في هذا عربي كثير**) يعني أن أحست وظِلْتُ ومِسْتُ شاذ، والكلام به على الأصل عربي، وهو أن تقول أحسست وظللت ومسست، وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله؛ لأنهم قالوا: اسْتَحْوَذَ عليهم الشيطان، وهو شاذ، والقياس أن يُقال استحاذ، والعرب لا تتكلم به، وكذلك دينار وقيراط، والأصل دِنّار وقِرّاط ولا يُتَكَلَّم به.

ثم قال بعد منعه أن يُقال لِست بكسر اللام: لأنه لم يتمكن تمكن الفعل، فكما خالف الأفعال المعتلة بأن لم يُقلب ياء وهاء وألفًا كما قيل باع وهاب وما أشبهه. وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تُكسَر ياؤها كما [قيل](١) عُلِمَ وعُمِل وصُيِّرَ وما أشبهه. وخالفت الأفعال في أن لم يُجعَل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم فاعل، كذلك خالفت الأفعال في حذف الياء منها وترك إلقاء حركتها على اللام.

وقوله: (**ولا نعلم شيئًا من المضاعف شذَّ إلا هذه الأحرف**) يعني لم يشذ إلا أحسْتَ وظِلْتُ ومِسْتُ، والباقي من المضاعف كله على الأصل كقولك عَضَضْتُ /[٢٨٩ظ] ومَلِلْتُ وما أشبهه.

(واعـلم أن لغةً للعرب مطردةً يجري فيها فُعِل من رَدَدْت مجرى فُعِل من قلت، وذلك قولهم(٢): (٣)رِد يـا هذا وهِدّ(٣)، ورَحُبَت بلادك وظِلّت، لَمّا أسكنوا العينَ ألقوا حركتها على

(١) إضافة لازمة لاستقامة السياق.

(٢) ي: قولك.

(٣ – ٣) الكتاب: قد رُدّ وهُدّ.

الفاء، كما فُعِلَ ذلك في خِيفَ[1] ولم يفعلوا ذلك في فَعِلَ، نحو عَضَّ وصَبَّ، كراهية الالتباس، كما كُرِهَ الالتباس في فَعِلَ وفُعِلَ من باب بِعْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: قد بيَّنا فيما مضى أن ما لم يُسَمَّ فاعله من باب بِعْتُ وقُلْتُ أصله بُيِعَ وقُوِلَ، وتلقى كسرة العين على فاء الفعل فتُكسَر فاءُ الفعل فيُقال قِيلَ وبِيعَ، وما سُمِّيَ فاعله لا تُلقَى[2] حركة عين الفعل فيه[3] على الفاء، بل تَتْبَع عينُ الفعل الفاءَ كقولهم خاف وطال وأصله خَوَفَ وطَوَلَ، حذفوا الكسرة والضمة وقلبوا الواو ألفًا؛ وذلك للفرق بين ما سُمِّيَ فاعله وما لم يُسمَّ فاعله. فمن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك، فيقول فيما لم يُسَمَّ فاعله رِدّ وصِدّ وأصله رُدِدَ فتلقى كسرة الدال الأولى على الراء، وتقول فيما سُمِّي فاعله وبين ما لم يُسمَّ فاعله، وذوات الواو والياء ألـزم لهذا التغيير وأولى؛ لأنها لا تصح في حال، وذوات التضعيف قد تَصِحُّ في فعل المتكلم والمخاطب وجماعة المؤنث / [٢٨٩و] كقولك رَدَدْتُ ورُدِدْتَ.

قال: **(وقد قال قومٌ: قد رُدَّ، فأمالوا الفاء ليُعْلِموا أن بعد الراء[4] كسرةً قد ذهبت، كما قالوا للمرأة أُغْزُِي، فأشمُّوا الزاي ليُعلِموا أن هذه الزاي أصلُها الضَّمُّ فيه[5])**.

ومع الضم أشمُّوه الكسرة للدلالة على أن الدال كانت مكسورة، كما قالوا للمرأة اغزِي فكسروا الزاي بسبب الياء التي بعدها حتى تسلم، ثم أشمُّوه الضمَّ للدلالة على

(١) الكتاب: جئت وبعت.

(٢) في الأصل، ي: تلتقي، ولعل ما أثبت أكثر اتفاقًا مع السياق.

(٣) ي: منه.

(٤) في الأصل: الياء، وما أثبت من ي، الكتاب.

(٥) فيه: ساقطة من الكتاب.

أنها كانت مضمومة؛ وذلك أن أصل اغْزُي اغْزُوِي مثل اقتُلِي، فكرهوا الكسرةَ على الواو لانضمام ما قبلها فسكنوها فاجتمع ساكنان: الواو والياء، فحذفوا الواو لاجتماع الساكنين ثم كسروا الزاي لتَسْلَمَ الياءُ لأنها علامة تأنيث، ثم أشمُّوه الضمَّ لما ذكرناه.

قال: (**ولم يضُمُّوا فتُقْلَبَ الياء واوًا**[١] **فيلتبس بجمع القوم.** [٢]**ولم تكن لتُضَمَّ**[٢] **والياءُ بعدها لكراهية الضمة وبعدها الياءُ، إذ قدروا على أن يُشمّوا الضم**[٣]**. فالياءُ تَقْلِبُ الضمَّةَ كسرةً كما تقلب الواو في لَيَّة ونحوها. وإنما**[٤] **قالوا [قِيلَ]**[٥] **من قِبَلِ أن القافَ ليس قبلها كلامٌ فَيُشِمُّوا**).

يعني: لم يضموا الزاي في اغزِي ضمًا محضًا؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لانقلبت الياء واوًا فقيل اغزُو فيلتبس بجمع المذكر، وقد استغنوا عن ضم الزاي بالإشمام.

/[٢٩٠ظ] وقوله: (**فالياء تقلب الضمَّةَ كسرةً كما تقلب الواو في لَيَّة**) يعني أن الياء التي في أعزي قلبت ضمة الزاي كسرة [و][٦] في لَوْية الواوَ ياءً.

وفصل سيبويه بين اغزى وتغزين، وبين قِيلَ ورُدَّ وما أشبه ذلك، فجعل الإشمام لازمًا في اُغزِى ضمة ألف الوصل وهي متعلقة بضمة الحرف الثاني[٧]. ومن أجل ضمته ضُمَّت ألف الوصل؛ فكرهوا إبطالها أصلا والألف مضمومة.

---

(١) في الأصل: الواو ياءً، وما أثبت من ي، الكتاب.

(٢ – ٢) بولاق: لم يكن ليضم.

(٣) الضم: ساقطة من ي.

(٤) بولاق: فإنما.

(٥) إضافة لازمة من الكتاب.

(٦) إضافة رأيناها ضرورية ليستقيم السياق.

(٧) ي: الثالث.

ووجه ثانٍ أن تغزين الياء فيها غير لازمة؛ لأنك تقول للمذكر تغزو، وتفعل لازمة لكل ما كان ماضيه فَعَلَ ولام الفعل منه واو،وليس فيها ياء ولا تغيير. وأما ردّ وقيل فلا يتغير حكمه لمذكر كان أو لمؤنث. ووجه ثالث وهو أن الأصل اغزوي وتغزوين كما تقول اقتلي وتقتلين فأُسْقِطَتْ الواوُ وضَمَّتُها، فكرهوا كسرَ الزاي وهي مضمومة بلا إشمام فيكون إجحافًا شديـدًا، وليس في فُعِلَ الذي هو رد وقيـل إسقـاط حرف.

وأصل كلامهم تغيير فُعِلَ؛ لأنه نقل[1] مما سُمّيَ فاعله إلى ما لم يُسَمَّ فاعله. ولا بد من تغيير بنية الفعل. فلزوم التغيير له في الأصل جوَّز أن يلزم فيه ذلك من غير إشمام. وأجود الكلام وأكثره في رُدّ الضم، وفي قِيل وبِيع الكسر؛ لأن الفعل المعتل الثاني يتغير أوله في الثلاثي إذا كان الفعل للمتكلم /[٢٩٠و] أو المخاطَب أو جماعة النساء، كقولك قَام وخَاف والقاف والخاء مفتوحتان، ثم يقول قُمتُ وقُمتَ والهندات قُمنَ، وخِفتُ وخِفتَ والهندات خِفن. والأصل في قمت قَوُمت فألقيت ضمة الواو على القاف، وفي خِفت خَوِفت فألقيت كسرة الواو على الخاء، وكذلك قِيل أصله قُوِل فألقيت كسرة الواو على القاف. وأما ردّ وبابه فإن المُضاعَف لا تُلقَى حركة ثانيه على أوله في المتكلم ولا غيره، تقول: عض وعضضت وأوله مفتوح لا يتغير فكذلك لا يتغير فيما لم يسمّ فاعله؛ لأن أوله مفتوح.

---

(١) ي: يقل.

هذا باب[1] ما شَذَّ فأُبدِلَ مكانَ اللامِ ياءً[2] لكراهية[3] التضعيف، وليس بمُطَّرِدٍ

(وذلك قولك[4]: تَسَرَّيتُ، وتظَنَّيتُ، [5]وتقَصَّيتُ من القصة[5]، وأَمْلَيْتُ، وزعم[6] أن التاء في أسنتوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفًا أخفَّ[7] عليهم [8] وأجْلَد، كما فعلوا ذلك في أَتْلَجَ، وبدلُها شاذٌّ هنا بمنزلتها في سِتٍّ. وكلُّ هذا التضعيف فيه عربيٌّ كثيرٌ[9] جيد.

وأما كِلا وكُلٌّ فكل واحدةٍ من لفظ. [10]ألا ترى أنه[10] يقول: رأيت[11] كِلا أخويك، فيكونُ مثل مِعًا، ولا يكون فيه تضعيف.

وزعم أبو الخطاب[12] أنهم يقولون: هَنانانِ، يريدون معنى هَنَيْنِ. فهذا نظيره [13]يجعل الواحد هنان[13]).

قال أبو سعيد رحمه الله / [٢٩١ظ]: ذكر[14] سيبويه بدل الياء في هذه الأحرف، وقد جاء غيرها، فما[15] أرى أحدًا حصره، فمنه قول الله عز وجل: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّنهَا ۝١٠ ﴾[16] قيل فيه دسسها، وإبدال الياء من السين الآخرة ثم قلبها[17] ألفًا.

---

(١) بولاق: ٢: ٤٠١، هارون ٤: ٤٢٤.

(٢) الكتاب: الياء.

(٣) ي: كراهية.

(٤) ي: قولهم.

(٥ – ٥) ساقطة من ي.

(٦) الكتاب: كما.

(٧) أخف: ساقطة من ي.

(٨) زاد الكتاب بعد ذلك: منها.

(٩) كثير: ساقطة من ي.

(١٠ – ١٠) الكتاب: ألا تراه.

(١١) رأيت: ساقطة من ي.

(١٢) سبق الترجمة له.

(١٣ – ١٣) ساقطة من الكتاب.

(١٤) ي: بعدذكر.

(١٥) ي: مما.

(١٦) سورة الشمس: الآية ٩، ١٠.

(١٧) ي: قبلها.

وقوله: **(وإن كانت قبل المسكّنة ألفٌ لم تغير الألف واحتملت ذلك الألف لأنها مد)** يعني رادّ ومادّ وجادّة[1] وأصلها مادد وجاددة. وجاز إدغامها والجمع بين ساكنين وهما ألف مادّ والدال الأولى من الدالين؛ لأن الألف فيها مد فيكون مدها عِوَضًا من الحركة. ولا يجمع بين ساكنين إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المد واللين، والساكن الثاني مدغمًا في مثله، نحو: ضالّ ورادّ وجادّة وما أشبه ذلك.

---

(١) ي: والجادة.

هذا باب[١] تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد، فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعة لم تسكن الأول[٢] فيه وتدغم[٢]

وذلك قولك: (قرددٌ، [ولم تدغم][٣] لأنك أردت أن تلحقه بجَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ)

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن الثلاثي قد يزاد في آخره حرف من جنس لامه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما ملحق بالرباعي، والآخر غير ملحق به. فأما الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي، وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكونه غير مغيَّر منه شيء، وذلك قولك قَرْدَدٌ ومَهْدَد، وفي الفعل جَلْبَبَ وشَمْلَلَ وقَعْدَدَ ورَمْدَدَ، وخِدَبّ وهِقَبّ: فأما قَرْدَدٌ فملحق بجَعْفَرٍ، وجلبب وشملل بدحرج، وقُعْدُدٌ ملحق / [٢١٠و] ببُرْثُنٍ وحُبْرُجٍ، ورِمْدِدٌ ملحق بزِبْرِجٍ، وخدَّب ملحق بقِمَطْر، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما ألحقت به غير مغيَّر منها شيء، وأما الذي في آخره حرفٌ من جنس لامه، وليس بملحق فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك مَعَد وجُبُنّ وما أشبه ذلك إلا أن معدًا فَعَل وجُبُن فُعُل، والميم في مَعَد أصلية لأنهم قالوا: تَمَعْدَدَ الرجلُ، وإنما قلنا إنهما ليسا بملحقين لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتها ونظمها.

فإن قال قائل: لِمَ لا يكونان ملحقين فيكون مَعَدّ ملحقًا[٤] بجعفر، ويكون تقديره مَعْدَد فأدغم كما كان مَرَدّ مَفْعَلا وأصله مَرْدَد، وكذلك جُبُنّ ملحق ببُرْثُن، وأصله جُبْنُن؟ قيل له: لو كان كذلك صار مَعَد بمنزلة قَرْدَد فلم يكن يجوز فيه غير مَعْدَد، كما لم يجز في قَرْدَد

(١) بولاق ٢: ٤٠١، هارون ٤: ٤٢٤.

(٢ – ٢) ي: فيدغم. (٣) إضافة مهمة من ي. (٤) ي: ملحق.

الإدغام، وكان يلزم أن يقال في جبنن كما قيل في قعدد، وكذلك خبق وحلز لو كان ملحقًا لقيل خبقق وحلزز كما قيل رمدد، والدال الأولى في معد والنون الأولى في جُبُنّ والقاف الأولى في خبق في أصل بنيتهن سواكن، ولم يكن متحركات، فألقيت حركتهن على سواكن، فيجب قلب الثانية / [٢١١ظ] منهما همزة فتصير هذه الهمزة عارضة في جمع فيعمل بها ما يعمل بخطايا.

قال سيبويه: (**وإنّما مَعَدٌّ بمنزلة خِدَبٍّ،** (١)**ولا تقول أصله فِعْلَلٌ**(١) **وكذلك مَعَدٌّ ليس من فَعْلَلٍ في شيء**) يريد أن معدًّا ليس أصله مَعْدَد على مثال جَعْفَر كما أن خِدَبًّا لا يُقال فيه أصله خِدْبَب ثم ألقيت فتحة الباء الأولى على الدال، ثم أدغمت، بل بنيت الباء / [٢٩٢و] الأولى على السكون والدال على الفتحة كما فُعِلَ ذلك بمَعَدّ، وخِدَبّ ملحق بقِمَطْر(٢)، وقُعْدُد وسُرْدُد ملحق بجُعْشُم(٣).

قال سيبويه: (**ومنزلة جُبُنٍّ منها منزلة فَعَلٍّ من فَعْلَلَ**) يريد منزلة جُبُنٍّ من قُعْدُد كمنزلة مَعَد من قَرْدَدٍ؛ لأن جُبُنًّا فيه ضمتان وحرف مزيد من جنس آخر كقُعْدُد وليس بملحق كقُعْدُد، كما أن مَعَدًّا فيه فتحتان وحرف مزيد من جنس آخر، وليس بملحق كقَرْدَد، وطِمِرّ من رمدد بهذه المنزلة.

قال سيبويه: (٤)**وأمّا قُعْدَد فإنما أرادوا أن يلحقوه**(٤) **بجُنْدَب**(٥) **وعُنصَل**(٦) **بالتضعيف**(٧)،

(١ – ١) الكتاب: تقول فِعْلِلٌ لأنه ليس في الكلام فِعْلَلٌ يعني فيما اللام فيه مضاعفة، نحو قِردَدٌ.

(٢) القِمَطر: الجمل القوي السريع، وقيل الجمل الضخم القوي.

(٣) الجُعشُم والجَعشَم: القصير الغليظ مع الشدة.

(٤) الكتاب: وقالوا: قعدد فألحقوه.

(٥) الجُندَب: الصغير من الجراد.

(٦) العُنْصَل: شُجَيْرة سُهْلِيَّة تنبتُ في مواضع الماء والنَّدَى لها نَوْر كنَوْر السَّوْسَن الأبيض تجرُسه النحلُ والبقر تأكل وَرَقها.

(٧) بالتضعيف: ساقطة من هارون.

كما ألحقوا ما ذكرت (١من بنات١) الأربعة. ودُرَجَّةٌ(٢) فيه بمنزلة فَعَلٍّ من فَعَلَلٍ)

فإن(٣) قال قائل: ولِمَ جعل سيبويه قُعْدَد ملحقًا بجُنْدَب وعُنْصَل والنون فيها زائدة، وإنما يكون إلحاق ما فيه زائد(٤) بما ليس فيه زائد(٥)؟ فالجواب أنه جعل عُنْصَلا وجُنْدَبًا كالأصل في وزن ما أوله مضمومٌ وثانيه ساكنٌ وثالثه مفتوح؛ لأن النونَ الذي هو حرف الزيادة لا يسقط بحالٍ ولا يُعرَف له اشتقاق من شيء تسقط فيه النون، وقُعْدَدٌ معروف الاشتقاق، ويقال فيه هذا أقعد من هذا.

(**ودُرَجَّة منه بمنزلة فَعَلَّ من فَعْلَلَ**) يريد أن درجة ليس بملحق بجُنْدَب كلحوق / [٢٩٣ظ] قُعْدَد به، ولكنه قد صار فيه ضمة وبعدها فتحة، وبعد لام الفعل منه حرف زائد، فمنزلة دُرَجَّة من قَعَدَ كمنزلة طِمِرّ من رَمْدَدَ، وقد مضى نحو هذا.

قال سيبويه: (**وقالوا عَفَنْجَجٌ(٦) فلم يغيروه(٧) عن زنة جَحَنْفَلٍ(٨)، ولا تلحق هذه النون فعلا(٩) لأنها إنما تلحق ما تلحقه ببنات الخمسة وإنما(١٠) ضاعفت اللام**).

يريد أن عَفَنْجَج قد لحق بالرباعي فصار عَفْجَجَ، وعَفْجَجَ ملحق بجَحْفَلَ وعلى وزنه، ثم زيدت عليه النون فأُلحق بالخمسة فصار بمنزلة الرباعي إذا أُلحق بالخمسة بزيادة

(١ – ١) الكتاب: لك بينات.

(٢) الدُّرَجَّة: المِرْقَاةُ التي يُتَوَصَّلُ مِنها إلى سَطْحِ البَيْتِ.

(٣) ي: فإنما.

(٤) ي: زائدة.

(٥) ي: زائدة.

(٦) ناقة عَفَنْجَجٌ عَنْفَجيج: ضخمة مسنّة.

(٧) الكتاب: يُغيَّر

(٨) زادت ي بعد ذلك: كما لم يكن ليغيَّر بغير نون عن زنة جحنفل، وزادت بولاق: كما أنه لم يكن ليغير عفجج عن زنة جحفل، وزادت هارون: كأنه لم يكن ليغير عفجج عن زنة جحفل. والجَحَنْفَل الغليظ، وهو أيضًا الغليظ الشفتين

(٩) في الأصل: فقل، وما أثبت من الكتاب.

(١٠) الكتاب: وإذا.

النون وذلك بجَحَنْفَل وهو ملحق بسَفَرَجل. وإنما أراد سيبويه أن يؤكد أن ما يلحق بغيره لا يغير[١] عن ترتيب حركات ما ألحق به.

ويجوز أن يقال: إن عَفَنْجَج زيدت النون عليه وإحدى اللامين فألحقناه بسَفَرْجَل، كما زيدت على جحفل النون فألحقته بسفرجل. وفعلّ مثل معدّ لا تلحقه هذه النون، ولو كان فعللا جاز أن تلحقه كما لحقت عفنجج.

وقوله: ولأنها إنما تلحق ما تلحقه ببنات الخمسة. وليس مَعَدٌّ بملحق فتلحقه النون، وإنما ضوعفت فيه اللام على غير الإلحاق، وقد تلحق الزيادة شيئًا ملحقًا بشيءٍ فيكون سبيله / [٢٩٣و] بعد الزيادة كالأصلي الذي أُلحِقَ به إذا ألحقته تلك الزيادة، كقولك: جَلْبَبْتُ، وهو ملحق بدَحْرَجْت، ثم تزيد التاء عليه فتقول: تَجَلْبَبَ يَتَجَلْبَبُ، كما قالوا تدحرج فزيدت فيه التاء.

واعلم أن الفعل ليس فيه بناء يلحق به غيره إلا بناءان: أحدهما فَعْلَل، وهو دحرج ألحق به جَلْبَبَ وحَوْقَلَ وما أشبه ذلك، والآخر افْعَنْلل الذي فيه أربعة أحرف أصلية، وهو احرنجم[٢] واخرنطم[٣] وما أشبه ذلك، وألحق به البناء الثلاثي بإحدى زيادتين فقط: إما بزيادة ألف في آخره مع النون كقولك: احرنبى[٤] واحبنطى[٥]، أو حرف من جنس لامه كقولك: اقعنسس[٦] واسحنكك[٧]، والتقدير أنا لو استعملنا احرنجم بلا زيادة

---

(١) في الأصل، ي: ولا يغير، وما أثبت بحذف الواو هو الصواب.

(٢) أحْرَنْجَمَ القومُ: ازدحموا.

(٣) اخرَنْطَمَ الرجلُ: عَوَّجَ خُرْطومَهُ وسكت على غضبه، وقيل: رَفَعَ أنفَهُ واستكبر.

(٤) احْرَنْبى الرَّجلُ: تَهيَّأَ للغَضَبِ والشَّرِّ.

(٥) احْبَنْطأْتُ ـ بالهمز ـ أي امْتلأَ بَطْني، واحْبَنْطَيْتُ ـ بغير همز ـ أي فَسَدَ بَطْني.

(٦) تَقَاعس العِزّ أي ثبت وامتنع ولم يُطَأْطِئْ رأسه فاقْعَنْسَسَ أي فثبت معه.

(٧) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.

فعلا وجب أن يقال حَرْجَمَ، وألحقنا به حربى وحبطى وقعسس وسحكك، ثم زدنا على الملحق الزيادة التي زدناها على الأصل من الهمزة والنون، فقلنا احرنبى واقعنسس، كما قلنا احرنجم، فصار اقعنسس غير مدغم كما كان قعسس غير مدغم مثل جلبب وشملل.

قال سيبويه: (**وقالوا**(١)**: اقْعَنْسَسَ فأجروه على زِنة**(٢) **احْرَنْجَمَ، فكلُّ زيادةٍ دخلت على ما يكون مُلحَقًا ببنات الأربعة بالتضعيف** (٣)**بغير زيادة سوى اللام**(٣) **فإن تلك الزيادة** / [٢٩٤ظ] **إن كانت تلحق ببنات الأربعة فهذا ملحق بتلك الزنة من بنات الأربعة، كما كان ملحقًا**(٤) **وليس زيادة سوى ما ألحقها بالأربعة**)

يريد أن الزيادة التي تدخل على بنات الأربعة الأصلية قد تدخل تلك الزيادة على الملحق ببنات الأربعة، مثال هذا أن عَفْجَجَ ملحق بجَحْفَلَ، وجَحْفَلَ حروفه أصلية، ثم زيدت على جَحْفَلَ نون فصار جَحَنْفَل، وكذلك زيدت هذه النون على عفجج فقيل عفنجج، فلم تتغير عن منهاج جحنفل ولفظه، وقَعْسَسَ ألحق بحَرْجَمَ، ثم زيد على حرجم ألف ونون زائدتان، فصار احرنجم، وزيد مثله من الزيادة على الملحق به فقيل اقعنْسس، فصار اقْعَنْسس على مِنهاج احْرَنْجَمَ.

وذكر سيبويه احمررت واشهابيت وأنه لم يلحق بشيء فلم يمتنع الإدغام، وقالوا فيه احْمَرَّ واشْهَابَّ، وأصله احمرر واشهابب، ومثله ممَّا أدغم وأصله غير ذلك؛ لأنه ليس

---

(١) الكتاب: وأما.

(٢) الكتاب: مثال.

(٣ – ٣) ساقطة من الكتاب.

(٤) زادت بولاق: بها.

بملحق اقشعَرَّ واطمأَنَّ وأصله اقشعْرَرَ واطمأْنَنَ، ومثله استعدّ وأصله استعدد؛ لأنه على وزن استَفْعَلَ، وإنما أدغم كما أدغم عدَّ وفرَّ، وأصله عَدَدَ وفَرَرَ، ثم دخلت السين والتاء على عد، وقد وجب إدغامه فترك على الإدغام.

قال سيبويه: (**فإن قلت: هلا**[1] / [٢٩٤و] **قالوا اسْتَعْدَدَ على زنة استَخْرَجَ؟ فإنَّ هذه الزيادة لم تلحق بناءً يكون ملحقاً ببناءٍ، وإنما لحقت شيئًا** [2]**يكون معتلا**[2] **وهو على أصله، كما أن أَخْرَجْتُ على الأصل. ولو كان يخرج من شيءٍ إلى شيء لفُعِلَ ذلك به، ولَمَّا أدغموا في أعدَّ**[3] **كما لم يدغموا في جَلْبَبَ**[4]).

يريد أن استعد على أصله في البناء لم يلحق بشيء كما أن باب أَخْرَجْتُ وهو أَفْعَلْتُ يلحقه الإعلال فيقال أقام وأعدَّ، وهو غير ملحق ببناء آخر.

ومعنى قوله: (**ولو كان يخرج من شيء إلى شيء لفعل به ذلك**) يعني لو كان ملحقًا بشيء أتوا به على وزن ذلك الشيء، ولَمَا أدغموا باب أَعَدَّ كما لم يدغموا باب جَلْبَبَ[5].

وسبيل الرباعي إذا زيد في آخره حرف من جنس آخره ليلحق بالخماسي كسبيل الثلاثي إذا ألحق بالرباعي بحرف من جنس آخره في أنه لا يدغم، وذلك قولك سَبَهْلَلَ وقَفَعْدَدَ ألحق بهَمَرْجَلَ، كما ألحق قَرْدَدَ بجَعْفَرَ.

ومعنى السبهلل الفارغ، يقال: أتاني أتاني عثريًا أي فارغًا، وقَفَعْدَدٌ قصير، وبعد ذلك في الباب من كلام سيبويه ما يغني عن تفسيره ما تقدم إن شاء الله.

---

(١) الكتاب: فهلا.

(٢ – ٢) الكتاب: يعتل.

(٣) الكتاب: أعددت.

(٤) الكتاب: جلببت.

(٥) ي: جلبيل، تحريف.

هذا[١] باب[٢] ما قِيس من المضاعف[٣] الذي عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غيره

/ [٢٩٥ظ] تقول في فُعَلٍ من رُدِدْتُ رُدَدٌ[٤]، كما أخرجت فِعَلاً على الأصل؛ لأنه لا يكون فِعْلاً.

قال أبو سعيد: اعلم أن جميع ما كان عينه ولامه من جنس واحدٍ إذا كان في فعلٍ فلا بد من إدغام العين إذا لم تكن مشددة في اللام. ولا تقع عين الفعل إلا متحركة، وذلك قولك رَدّ وعَضّ وأعدّ واستقلّ وحادّ يحادّ وأصله رَدَدَ وعَضَضَ واعدد واستقلل[٥] وحادد.

وترديد الحرف مستثقل، فسكن الأول وأدغم ليكون النطق به في مرة واحدة، وإذا كانت مشددة لم تدغم العين في اللام وهي في بناءين فعَّل وتفعَّل نحو ردَّد وتردَّد، وإنما لم تدغم عين الفعل في لامه؛ لأن غرض الإدغام التخفيف استثقالا لتكرير الحرفين المتحركين من جنس واحد. ولو أدغمنا العين في اللام في رَدَّد وتَرَدّد لم تحصل به خفة؛ لأنا لو أدغمنا أسكنَّا الدال الثانية وألقينا حركتها على الدال الأولى، فصار رَدَّدْ وقد تكرر[٦] فيه حرفان متحركان من جنس واحد، وكل ما كان من الأسماء عينه ولامه من

---

(١) بولاق: ٢: ٤٠٢، هارون: ٤: ٤٢٧.

(٢) باب: ساقطة من هارون.

(٣) في الأصل: المعتل، وما أثبت من الكتاب.

(٤) رد: ساقطة من ي.

(٥) في الأصل، ي: استقل، تحريف.

(٦) في الأصل: تكرار، وما أثبت من ي.

جنس واحد وعينه متحركة على بنية واحدة ليست للفعل فإنه لا تدغم عينه في لامه كقولنا: قُدَد وسُرَر وجُدَد، وعلى ذلك قال سيبويه في فُعَل رُدَد لأنه/ [٢٩٥و] على غير بنية الفعل. وإذا كان على بنية الفعل فهو يدغم كما يُدغَم الفعل إلا فعلا قط وذلك قولك: رجل برٌّ وطبٌّ، وأظلّ البعير وهو أسفل خفه، وأصله برر وطبب وأظلل. قال الشاعر أبو النجم[1]:

تشكو الوَجَا من أَظْلَلِ وأَظْلَلِ[2]

وأمَّا الذي لا يدغم وهو فَعَل فنحو قَصَص وشَرَرَ وغَرَرَ، وإنما سلم فَعَلَ ولم يدغم لخفة الفتحة، ولأن فعلا يسلم كثيرًا في المعتل وفيه ما تطرد سلامته: فأما الذي يسلم وليست[3] سلامته بمطردة بقياس قولهم خَوَنَة وحَوَكَة، والقَوَد في القصاص وغَيَب، وفاطمة بنت سَيَل[4]، وغير ذلك.

---

(١) هو أبو النجم الفضل بن قدامة ، من رجاز الإسلام الفحول المقدمين وفي الطبقة الأولى منهم، من طبقة العجاج لكنه كان أبلغ من العجاج في النعت. بقي أبو النجم إلى أيام هشام بن عبد الملك وله معه أخبار، ويقال: إنه انتصف مع الرجاز من الشعراء، وكان من أحسن الناس إنشادًا واشتهر بوصف الفرس. (الشعر والشعراء ٦٠٣؛ طبقات فحول الشعراء ٧٣٧؛ معجم الشعراء ٣١٠؛ خزانة الأدب ١: ١٠٣؛ الأغاني ١٠/ ١٥٠؛ الأعلام ٥: ١٥١).

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٧ في أرجوزة طويلة يمدح فيها يزيد بن معاوية، وقبل هذا البيت:

لا تحفلُ الزجرَ ولا قيلَ حَلِ.

ورد البيت منسوبًا إليه في: الخصائص ١: ١٦٢، ٣: ٨٧ ، تاج العروس (ظلل). وورد بلا نسبة في: الكتاب (بولاق ٢: ١٦١، هارون ٣: ٥٣٥، ونسبه هارون إلى العجاج)؛ شرح الشافية ٣: ٢٤٤ (ونسبه المحققون إلى أبي النجم العجلي)، شرح شواهد الشافية ٤٩١؛ اللسان (كدس). (معجم إميل يعقوب ١١: ٤٤٧).

الوجى الحفي، والأظلل هو باطن خف البعير، والمعنى أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى خفيه.

والشاهد فك الإدغام من أظلل للضرورة، والقياس: أظلّ.

(٣) ي: وليس.

(٤) عَلَم لم أعثر له على ترجمة في كتب التراجم التي تحت يدي.

وأما ما يطَّرد فكل مصدر لفعل صحيح كقولك عَوْدٍ وحَوْلٍ وصَيْدٍ ومَيْلٍ، ولَمَّا كان هذا البناء قد صحَّ في المعتل الذي يسقط عينه في الفعل الماضي [كان](١) أحق بالسلامة كقولك قصصت وجددت وسررت.

قال سيبويه: (**وتقول في فَعَلانٍ: رَدَدانٌ، وفي(٢) فُعَلانٍ: رُدَدانٌ، يجري المصدر في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة. ألا تراهم قالوا: الخششاء(٣)**).

قال: (**وتقول في فَعُلانٍ: رَدَّانٌ، وفي(٤) فَعِلانٍ: رَدَّانٌ، تجريهما(٥) مجراهما وهما على ثلاثة أحرف، ليس بعدها /[٢٩٦ظ] شيء، كما فعلت(٦) بفَعَلان(٧). لأنها من غزوت لا تسكن. ولكنك إن شئت همزت فيمن همز قؤول(٨) من قلت وأدؤر.**

وكذلك فَعِلانٌ تقول: قَوِلانٌ، ولا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف، ولكنك تجريه مجرى فعل(٩) من بابه؛ لأنه يوافقه وهو على ثلاثة أحرف ثم يصير على الأصل بالزيادة، فكذلك هذايتحرك مع تحرك واو غَزَوْتُ).

قال أبو سعيد رحمه الله: أجرى سيبويه المضاعف بعد زيادة الألف والنون على حكمه قبل دخولها، وجعل ما عين الفعل منه واوًا إذا دخلت عليه الألف والنون على غير

(١) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٢) في: ساقطة من الكتاب.

(٣) الكتاب: خششاء. والخُشَشاءُ: العظْمُ الناشِزُ خلف الأُذن وهمْزتُه منقلبة عن ألف التأنيث.

(٤) في: ساقطة من الكتاب.

(٥) الكتاب: أجريتهما على.

(٦) زادت ي، بولاق بعد ذلك: ذلك.

(٧) الكتاب: بفَعُلٍ وفَعِلٍ.

(٨) الكتاب: فعولا. ورجل قائل من قوم قُوَّل وقُيَّل وقالةٍ.. وكذلك قَؤول وقُوُول والجمع قُوُل وقُوْل الأخيرة عن سيبويه، كل ذلك حسن القول لَسِن.

(٩) الكتاب: فَعَلانٍ.

حكمه قبل دخولها(١)، ورتب الاحتجاج لذلك أحسن ترتيب، وذلك أن فعَّل من المضاعف مخالف لفَعُل وفَعِل قبل الألف والنون، فيدغم فَعُل وفَعِل ولا يدغم فَعَّل، وأما ما عينه واو فلا فرق بين فعل منه وفعل قبل دخول الألف والنون، تقول دار وجار ووزنه فَعْل، ورجل مال وكبش صاف، ووزنهما عند أصحابنا كلهم فَعْل أصله مول وصوف، ثم قالت العرب في كل شيء على فَعَلان وعين الفعل منه واو أو ياء بتصحيح عين الفعل، فقالوا: الجَوَلان والرَّوَغان والهَيَمان والحَيَكان وهي مِشية. والفَعُلان منه والفَعِلان في التصحيح/[٢٩٦و] كالفَعَلان كما كنّ في الإعلال قبل دخول الألف والنون بمنزلة واحدة.

فإن قال قائل: فلِمَ صحَّ من ذلك [بعد](٢) دخول الألف والنون ما كان معتلا؟ فالجواب أنهم حملوه على ما كان لام الفعل فيه معتلا، وهو يعتل قبل دخول الألف والنون، ويَصِحُّ بعد دخولها لعلة تضطر إليه، وذلك قولك: النَّزَوان والكَرَوان والنَّفَيان والغَلَيان؛ وذلك أنهم لو أعلُّوها قلبوها ألفًا فأسقطوها لاجتماع الساكنين، فكان يُلتبَس بفِعال الذي النون فيه أصلية، ثم رأوا عين الفعل أقوى من اللام وقد صححوا اللام في هذا البناء، فكانت العين أولى بذلك.

وقد صحَّحوا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من زيادة الألف والنون وهي ألف التأنيث فقالوا صَوَرَى وحَيَدَى(٣).

وقد خالف أبو العباس المبرد فزعم أن القياس أن يقال قالان، وألزم سيبويه المناقضة حيث لم يعتد بالألف والنون في رَدَدَان واعتد بهما في قَوَلان، واحتج بأن العرب قالت

---

(١) ي: دخولها. (٢) إضافة من ي.

(٣) صَوَرَى: موضعٌ وقيل اسمُ ماءٍ، وحمار حَيَدَى: ما يحيد عن ظله لنشاطه.

رالان وداران وماهان وهامان وليس في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسيبويه فيما مضى.

وأما الأسماء التي ذكرها فماهان وهامان أعجميان، وأما رالان فاسم رجل من طيئ يعرف ابنه بجابر بن رالان /[٢٩٧ظ] وداران اسم، ويجوز أن يكون أصلهما عجميًا كما قالوا في أسمائهم قابوس ودختنوس، ويجوز أن يكونا عربيين ولا يطرد لهما قياس كقياس جَوَلان ورَوَغان وهَيَمان المطرد في المصادر وكثرته.

ثم ركَّب سيبويه مسائل من ردَّ وفرّعها على أبنية مختلفة. وتركيب المسائل من ردّ ومن ضرب واحد إلا أنه يجتمع من ردّ أحرف من جنس واحد يجوز في بعضها الإدغام والتغيير ولا يجوز في بعضها، وذلك على طريقين:

ـ ما كان ملحقًا برباعي وخماسي فإنه يؤتَى بالزوائد في مواضعها ولا يغير نظم حركاته وترتيبها.

ـ وما كان غير ملحق فإنه يجوز ذلك فيه على ما أنا سائقه من كلامه إن شاء الله، تقول في افعَلَلْت "من رددت" ارْدَدَدْت، وفي الغائب ارْدَدَّ مثل احْمَرَّ، ومصدره ارداد يجوز فيه رِداد لاجتماع الدالين إذا أدغمت الدال في الدال كما يجوز في اقتتال قتال. وتقول في افعالَلْتُ اردَادتُّ، وفي الغالب ارداد مثل اشهاببت واشهابّ، وتقول في مثل عَثَوْثَل رَدَوْدَدٌ فلا تدغم؛ لأنه ملحق بسفرجل.

وإذا قلت افْعَوْعَلْتُ وافْعَوْعَل كما قلت اغْدَوْدَن قلت ارْدَوَّدَ فكان أصله اردَوْدَدَ ولم يكن ملحقًا بشيء فأدغمت، وفي/ [٢٩٧و] المستقبل يردودّ وأصله يردودد فجرى مجرى

(١ – ١) ساقطة من ي.

احْمَرَّ يحمرُّ وأصله احْمَرر؛ لأنه لا نظير له في الرباعي يلحق به.

قال: (وتقول في مثل اقْعَنْسَسَ: ارْدَنْدَدَ (١) فلا تُدغِم؛ لأنه ملحق باحْرَنْجَمَ، والدالُ الأولى بمنزلةِ العينِ من اقْعَنْسَسَ، والدالانِ الأخريانِ بمنزلةِ السينين (١)، وتقول في مثل فَعْلَلٍ (٢): رَدَدٌّ (٣) وهو ملحق ولم تغيره عن منهاج الملحق به؛ لأن الراء بمنزلة جيم جعفر، والدال الأولى بمنزلة عين جعفر، وبعدها دال أخرى مفتوحة بمنزلة فاء جعفر، فأدغمت الدال الأولى في الثانية وثقلت. وجئت بدال أخرى بمنزلة راء جعفر (٣).

ومثل (٤) دُخْلُلٍ: [رُدُدٌّ] (٥)، ومثل رِمْدِدٍ رِدِدٌّ (٦) على قياس الملحق (٦).

وتقول (٧) في مثل صَمَحْمَحٍ: رَدَدَّدٌ؛ لأنه ملحق بسَفَرْجَل (٨)، (٩) وهو على نظم حركاته وسكونه (٩).

قال: (وتقول [في] (١٠) مثل جُلَعْلَعٍ (١١): رُدَدَّدٌ، ولم تدغم في الآخرة كما لم تفعل ذلك (١٢) في مُرَدَّدٍ (١٣)، فتركوا الحرف (١٤) على أصله لأنهم يصيرون (١٥) إلى مثل ما يفرُّون منه فيَدَعون الحرفَ على الأصلِ).

(١ – ١) الكتاب: الأولى كالعين، والأخريان كالسينين. (٢) بولاق: قَرْدَدٍ.

(٣ – ٣) ساقطة من هارون، بولاق: لأن الأولى ساكنة كعين جعفر وبعدها متحرك؛ فمن ثم شُدِّدت، والأخريان بمنزلة دالي قَرْدَد.

(٤) الكتاب: ومثال. (٥) إضافة ضرورية من الكتاب.

(٦ – ٦) ساقطة من الكتاب. (٧) تقول: ساقطة من الكتاب.

(٨) الكتاب: مثل سفرجل.

(٩ – ٩) الكتاب: لم تحرك الثانية لأنها بمنزلة حاء صمحمح.

(١٠) إضافة من الكتاب. (١١) الجُلُعْلُع والجَلَعْلَعُ: الجمل الشديدُ النفس.

(١٢) ذلك: ساقطة من ي. (١٣) الكتاب: ردَّدَ.

(١٤) مطموس في ي. (١٥) الكتاب: يرجعون.

وإنما علَّل سيبويه ذلك لأن جُلَعْلَع غير مُلحق، وفي غير الملحق يجب إدغام ما قبل الطرف في الطرف كما وجب في احْمَرَّ، وما أشبه ذلك.

فقال سيبويه[١]:فلو[٢] أدغموا الدال التي [قبل الطرف][٣] في الطرف لوجب أن يقال رُدُدٌ/ [٢٩٨ظ] تلقى حركة الدال التي قبل الطرف على ما قبله، وتسكن ما قبل الطرف فتدغم في الطرف، فيصير التشديد الذي كان في الحرف الذي قبل الطرف في الطرف، ولا يحدِث تغيير الوزن خفة فكان تركه على حاله أولى؛ فصار بمنزلة رَدَدّ يردَدّ ومردّ الذي لم يغير عن حاله، وقد مضى الكلام فيه.

قال: **(وتقول في[٤] خِلَفْنَةٍ: رِدَدْنَةٌ[٥]؛ لأن الحرفَ ليس مما يصل إليه التحريكُ، فإنما هو بمنزلة رَدَدْتُ).**

يريد أنه لا يلزم لامَ الفعل وهي الدالُ الثانية السكونُ، ولو أدغمت لتغيَّر[٦] البناء، ولا يجوز ذلك لأنه ملحق بقِمَطْرٍ.

وفي مثل فَوْعَلَ رَوْدَدَ؛ لأنه ملحق بجَعْفَرٍ، وهو مثل حَوْقَل، وفي الفعل رَوْدَدَ يُرَوْدِدُ. وكذلك فَيْعَلٌ مثل[٧] حَيْدَرٍ ملحق.

قال: **(ويقوي رَوْدَدًا ونحوه قولُهم: أَلَنْدَدٌ[٨]؛ لأنها ملحقة بالخمسة كَعَقَنْقَلٍ[٩] وعثوثلٍ).**

---

(١) هو كلام سيبويه، لكنه على لسان وبلغة أبي سعيد السيرافي.

(٢) ي: لو.

(٣) إضافة ضرورية من ي.

(٤) زاد الكتاب: مثل.

(٥) زاد الكتاب بعد ذلك: لا تدغم.

(٦) في الأصل: لقضي، وما أثبت من ي.

(٧) في الأصل: ميل، وما أثبت من ي.

(٨) الألندد واليلندد كالألد أي شديد الخصومة.

(٩) العَقَنْقَلُ الكثيب العظيم المتداخِلُ الرَّمْل والجمع عَقاقِل.

يريد أن أَلَنْدَد قد ظهرت فيه الدالات لإلحاقها بسفرجل فأجري مجراه، ولم يقولوا فيه ألندّ.

قال: (والدليل على ذلك أن هذه النون لا تُلحِق ثالثةً [بناءً ببناءٍ][1] والعِدَّةُ على خمسة [أحرف][2] إلا والحرفُ على مثال سَفَرْجَلٍ).

يريد أن النون إذا زيدت ثالثةً فليست[3] تكون إلا في بناء قد أُلحِق بالخماسي، ولقائل أن يقول: قُرُنْفُل فيه النون ثالثة زائدة وليس بملحق بخمسة؛ لأنه ليس في الكلام/ [٢٩٨و] فُعُلّل مثل سفرجل ....[4] أنه قد يكاد كأنه قال: والدليل على ذلك أن هذه النون لا تكاد تلحق ثالثةً، أي هو قليل جدًا، ومن ذلك القليل قُرُنْفُل.

(لا[5] تكاد تلحق وليست آخرًا مع ألف إلا وهي [6]تَخرُج من بناءٍ إلى بناء[6])

يريد أن النون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعطشان وقربان وغليان وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزاد إلا لإلحاق بناء. وإلحاقها بناء ببناء كثير جدًا، منها: رعشن ملحق بالنون من جعفر، وخلفنة وعِرضنة ملحقتان بهدملة[7]، وجحنفى ودلنظى[8] وحبنطى[9] ملحق بسَفَرْجَل، وعَنْبَسَ[10] وعَنْبَرَ ملحقان بالنون بجَعْفَرَ. والذي ليس بملحق قليل كقولهم كَهَنْبَل شجر والنون زائدة، وقُرُنْفُل ونَرْجِس ونحوه، وهو قليل.

---

(١) إضافة من الكتاب.
(٢) إضافة من هارون.
(٣) ي: فليت، تحريف.
(٤) بياض في الأصل، وفي ي.
(٥) الكتاب: ولا.
(٦ – ٦) ي، الكتاب: تُخرِج بناءً إلى بناء.
(٧) الهدملة: الجماعة من الناس.
(٨) الدلنظى: السمين من كل شيء يقال: رجل دَلَنْظى وبَلَنْزى إذا كان ضَخْماً غليظ المَنْكِبَين، وأصله من الدَّلْظ وهو الدفع.
(٩) رجل حَبَنْطىً وحِبَنْطىً وحَبَنْطاً وحَبَنْطَأَةٌ أي مُمْتلئ غيظاً أو بطنة.
(١٠) العَنْبَس: من أسماء الأسد إذا نَعَتَّه قلت عَنْبَس وعُنابِس، وإذا خصصته باسم قلت عَنْبَسَة.

قال: (**فإن قلتُ: أقول جَلْبَبَ**(١) **ورَوَدَّ، لأن إحدى اللامين زائدة،** (٢)**فأجاب بأنهم**(٢) **قد يُدغِمون وإحداهما زائدة، كما يُدغِمون وهما من نفس الحرف**).

وأما ما أدغم وإحداهما زائدة فاحمَـرَّ واطمأنَّ،والذي أُدْغِم وهو من نفس الحرف قولهم ردَّ وعضَّ واستعدَّ. وكذلك كرهوا الإدغام فيما إحداهما فيه زائدة كقولهم عفنجج(٣). وفيما هم فيه أصل، وذلك أَلَنْدَد وهو/[٢٩٩ظ] أَفَنْعَل، والدالان عين الفعل ولامه، فعلم بذلك أن الإظهار والإدغام لم يتعلق بالزائد والأصلي، إنما هو مُعَلَّقٌ بالملحق وغيره.

قال سيبويه: (**فإن**(٤) **قلتَ: إنما أَلحقْتَها بالواو، فإن التضعيفَ لا يمنع أن يكون على زِنَة جَعْفَرٍ وكَعْسَبٍ**(٥)**، كما لم يَمْنَع ذلك في جَلْبَب، إذ كانت اللامانِ قد تُكرَهان كما يُكْرَه التضعيف، وليس فيه زيادةٌ إذا لم يكن** (٦)**له مثال في الأربعة**(٦) **على مثال ما ذكرتُ لك.** (٧)**فكما كان يوافق في هذا ما أحدُ حرفَيْهِ غيرُ زائد**(٧)**، [كذلك يوافق في هذا ما أحد حرفيه زائد]**(٨) **ويقوي هذا أَلَنْدَدٌ، لأن الدالين من نفس الحرف:** (٩)**إحداهما موضع العين والأخرى موضع اللام**(٩)).

---

(١) هارون: جَلَبّ. (٢ – ٢) هارون: فإنهم.

(٣) العفنجج: الجافي الخلق، وناقة عفنجج عفنجيج ضخمة مسنة.

(٤) ي: وإن.

(٥) كَعْسَبَ فلانٌ ذاهِباً إذا مشى مِشْيَةَ السَّكْران.

(٦ – ٦) ساقطة من الكتاب.

(٧ – ٧) ي: فكما كان يوافقه وأحد حروفه زائد، الكتاب: فكما كان يوافقه وأحد حرفيه زائد.

(٨) إضافة ضرورية من بولاق، وفي هارون:.. ما أحد حرفيه على الزيادة، ي:... ما أحد حرفيه غير زائد.

(٩ – ٩) ساقطة من ي.

وأما فَعْوَلٌ فرَدْوَدٌ، وليس فيه اعتلال (١ولا تشديد١)؛ لأنك قد فصلت بينهما).

قال أبو سعيد رحمه الله: معناه إن قال قائل إن ألحقت رَوَدَّ بجَعْفَر بالواو دون غيرها فلم [لا](٢) تدغم الدال فأجاب بأن التضعيف وإن كان بالواو فعلينا أن نأتي بحركات الملحق على منهاج الملحق به. والتضعيف يعني إظهار الدالين ليس يمنع من ذلك، كما لم يمنع في جلبب إظهار الباءين حين ألحقناه بكَعْسَب.

ومعنى **(إذ كانت اللامان تُكرَهان كما يُكرَه التضعيف وليس فيه زيادة)** يريد أن / [٢٩٩و] استثقال التضعيف وهو إظهار الحرفين من جنس واحد في اللامين وإحداهما زائدة في قولك احمرّ واشهبّ. ولم يقل احمَرَر واشْهَبَب لكراهة إظهارهما أصليتين في قولنا: ردّ وعضّ، ولم يقل: ردد وعضض.

فلما استويا الزائد والأصلي في الإدغام استويا في الإظهار، فلم يكن فرق يوجب أن يكون ردود والدالان أصليتان بمنزلة جلبب وإحدى الباءين زائدة. وقوى رَوَدَّ ألَنْدَد؛ إذ كانت الدالان أصليتين فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١ – ١) ي: ولا شك.

(٢) إضافة من ي.

هذا[1] باب (٢ما جاء شاذاً٢) من المعتلِّ على الأصل

(وذلك[3] نحو ضَيْوَنٍ. وقولهم:

قد علمت ذاك بنات ألبَبِهْ[4]

وحَيْوَة وتَهْلَلُ، ويومٌ أيوَمُ للشديد.

فأبنيةُ كلامِ العربِ (٥صحيحِها ومعتلِّها٥)، وما قِيسَ من معتلِّها[6] ولم يجئ إلا نظيرُه من[7] غيره، على ما ذكرت لك).

أما ضَيْوَنٌ فكان حقه أن يقال ضَيَّنٌ؛ لأن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء كقولك: طويت طيًّا وأصله طَوْيًا، وكقولك في تصغير صَعْوَة[8] صعيّة وأصله صعيوة. ومعنى الضَّيْوَن السِّنَّوْر. ويجوز عندي أن تكون العرب قالت ضَيْوَن؛ لأنه لا يعرف له اشتقاق ولا فعل يتصرف. فلو قالوا ضيّن/ [٣٠٠ظ] لم يعرف أهو من الياء أم الواو. وقولهم:

قد عَلِمَت ذاكَ بَناتُ أَلْبَبِهْ

---

(١) بولاق: ٢: ٤٠٣، هارون ٤: ٤٣٠.

(٢ – ٢) الكتاب: ما شذ.

(٣) وذلك: ساقطة من ي.

(٤) البيت من الرجز. ورد بلا نسبة في لسان العرب (لبب)؛ خزانة الأدب ٧: ٣٤٥ برواية: تأبى له ذاك بناتُ ألبُبي؛ الكتاب (بولاق ٢: ٣، هارون ٣: ١٩٥)؛ المقتضب ١: ٣٠٧، ٢: ٩٧؛ تاج العروس (لبب). (معجم إميل يعقوب ٩: ١١٧). وبنات الألبب عروق في القلب يكون منها الرقة، قيل لأعرابية تعاقب ابنها: ما لك لا تدعين عليه؟ قالت: تأبى له ذاك بناتُ ألبُبي، وهذه رواية الخزانة لهذا البيت.

والشاهد هنا فك الإدغام في ألببه للضرورة، والقياس ألبّه.

(٥ – ٥) الكتاب: صحيحه ومعتله.

(٦) الكتاب: معتله. (٧) الكتاب: في.

(٨) الصَّعوَة: طائر لطيف أصغر من العصفور، والجمع صِعاء.

معناه بنات أعْقُلِه، وهو من اللُّب، ومعناه: قد عَلِمَ ذاك العقلاء منهم. وكان حقه أن يقال: ألِبّة كما يقال أجِلّة[1] وأشد؛ لأن أفعل تدغم عينه في لامه إذا كانا من جنس واحد. وقال قوم أَلبِبَة وهو جمع لُب، وبنات الألبب هي القلوب ومواضع العقول.

وأما تهلَل فإن سيبويه ذكره على أنه تفْعَل، وأن الشذوذ فيه إظهار التضعيف وأحدهما عين الفعل والأخرى لام الفعل. ولا يكون مثل ذلك إلا مدغمًا كقولك تمش[2] وتعض، والذي عندي أن تَهْلَل فَعْلَل مثل قردد؛ لأن التاء لا يحكم عليها في أصل الكلمة بالزيادة إلا بثبت. ولو كانت اللام مدغمة لقضينا على التاء بالزيادة؛ لأنها[3] لا تدغم إلا في تفعَّل، والتاء في تفعَّل زائدة، ولجاز أيضًا أن تكون التاء أصلية وتكون كميم معد، ويقوي ذلك أنه قد جاء في الشعر تهل في معنى تهلل، قال الراجز:

امضِ ودعْ عنك شعـاب تهلا
حتى تسوق الحي أرضًا سهلا
أخـذت أهلا وتركـت أهـلا[4]

وذكر في أخبار طيئ[5] وانتقالـه من اليمن إلى/ [٣٠٠و] الجبلين[6] أنه ظعن بمن معه

---

(١) ي: أحلة. (٢) ي: تمس. (٣) ي: لأنه.

(٤) هذه الأبيات ليست من أشعار رؤبة، ولم أعثر لها على قائل، وورد في «معجم البلدان» (باب التاء والهاء): أن تهلل بالفتح ثم السكون ولامان الأولى مفتوحة: موضع قريب من الريف، وورد في «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام» لجواد علي ١٤: ٢٥٦ أن جبل تهلل بجوار السودة في عسير.

(٥) طيئ بن أدد، من بني يشجب، من كهلان: جد جاهلي، النسبة إليه طائي. وقيل: اسمه جلهمة، وطيئ لقبه. كانت منازل بنيه في اليمن، وانتقلوا إلى جبلي (أجأ وسلمى) من بلاد نجد، فكانت منازلهم من دون فيد، إلى أقصى أجأ، إلى القريات. وكان اسم صنمهم في الجاهلية (الفلس) أقاموه بنجد، قريبًا من فيد. وسدنته بنو بولان. (الأعلام ٣: ٢٣٤).

(٦) الجبلان يسميان أجأ وسلمى [تاريخ ابن خلدون ٢: ٢٣٠؛ الإكمال لابن ماكولا ٢: ٥٢٤].

وخرجت مراد[١] في آثارهم حتى خرجت طيئ من ثنية في جبل يقال له تهلل إلى جنب ذات القصص وهي قلعة جرش، وكان طيئ كاهنًا فقال رؤبة[٢]:

امض ودع عنك شعاب تهلا[٣]

[وذلك في أخبار طيئ][٤] في حديث يطول.

وأما حَيْوَة فكان القياس فيه أن يُقالَ حَيَّة لاجتماع الواو والياء، والأول منهما ساكن، ويجوز أن يكونوا أظهروا الواو؛ لأنه لا يتصرف تصرفًا نعلم به أن أصله واو.

قوله: **(فأبنية كلام العرب على ما ذكرت)** أي على ما قدمت ذكره صحيحها ومعتلها والمقيس على ذلك.

ثم قال: **(واعلمْ أن الشيءَ قد يَقِلُّ في كلامهم، و[٥] قد يتكلَّمون بمثله [من المعتل][٦] كراهية أن يكثُر في كلامهم ما يستثقلون.**

فممّا قَلَّ فُعْلَلٌ وفُعْلُلٌ. وهم يقولون: [٧]رَدَّدَ يَرَدِّدُ الرجل[٧]. وقد يطَّرحونه وذلك نحو فُعالِلٍ[٨] [وفِعْلَلٌ، وفُعْلُلٌ][٩]، كراهية كثرة ما يستثقلون [١٠]في الكلام[١٠]).

---

(١) قبيلة مراد: نسبة إلى مراد بن ربيعة، بطن من طيئ بن أدد، من عقب إياس بن قبيصة، كانت لهم الرياسة على طيئ بعد بني المفرج، وقد ورثوا أرض غسان بالشام. (معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ٣: ١٠٦٦)

(٢) في الأصل: رئية، ورؤبة هو أبو الحجاف وأبو محمد رؤبة بن العجاج بن رؤبة التميمي السعدي (.... ـ نحو ٩٠هـ). راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة. أخذ عنه أعيان أهل اللغة؛ ذكر ابن خلكان أن الخليل قال عند موت رؤبة: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. لرؤبة ديوان رجز مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ٧٦١ ؛ المؤتلف والمختلف ١٢١؛ الشعر والشعراء ٥٩٤؛ وفيات الأعيان ٣: ٣٠٣؛ شرح شواهد المغني ١: ٥٤؛ خزانة الأدب ١: ٤٣؛ الأعلام ٣: ٣٤).

(٣) ي: تهللا.

(٤) من ي.

(٥) و: ساقطة من ي.

(٦) إضافة من الكتاب.

(٧ – ٧) ي: ردد الرجل وردِد.

(٨) زاد الكتاب بعد ذلك: وفِعْلَلٍ وفُعَلَلٍ، وزادت ي: وفعلل.

(٩) إضافة من الكتاب.

(١٠ – ١٠) ساقطة من الكتاب.

يريد أنه قل في الكلام فَعْلَل الملحق من الثلاثي بجَعْفَر مثل قَرْدَد، وكذلك فُعْلُل الملحق ببُرْثُن نحو قُعْدُد، وإن كانوا يستعملون[1] كثيرًا نحو ردّ[2] وردد من المضاعف.

وقد اطَّرحوا أصلا من كلامهم فُعالِل نحو ضُرابب وفِعْلَل/[١٠٣ظ] نحو ضِرْبَب، وذلك كله كراهية ما يستثقلون، وإن كانوا قد يستعملون مثله في الثقل وأثقل منه؛ لأنه لا يستنكر أن يعدل الإنسان عند استثقال الشيء إلى ما هو أخف منه، وأن يصبر على ما يثقل عليه ويستعمله.

وأراد سيبويه بما ذكره وما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاذ في أحرف لم يتجاوزها كما يستعملون ما يثقل في شيء ويلزمونه، ويدعونه في شيء آخر استثقالا.

قال سيبويه: (**وقد يَقِلُّ ما هو أخفُّ مما يستعملون كراهيةَ ذلك أيضًا. وذلك نحو: سَلِسَ وقَلِقَ، ولم يكثر كثرة رَدَدْتُ في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم. فكأن هذه الأشياء تَعَاقَبُ**).

يعني أن سَلِسَ وقَلِقَ لم يكثر، وجميع ما كان فاء الفعل فيه ولامه من جنس واحد وهو قليل في الكلام، وأثقلُ منه ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد، نحو: رَدَدْتُ وعَضَضْتُ. والحرفان من جنس واحد إذا اجتمعا كان أثقل من أن يكون بينهما حرف حاجز. فقد قل اجتماع الأخف وكثر اجتماع الأثقل. ومعنى قوله: (**فكأن هذه الأشياء تَعَاقَبُ**) يريد كأنهم عوضوا استعمال التثقيل في موضع استعمالهم إياه من تركهم له في مواضع تركه.

---

(١) ي: قد يستعملون.

(٢) ي: ردد.

ثم وكد سيبويه/[٣٠١و] ذلك بأن قال: (**وقد يطَّرحون الشيءَ وغيرُهُ أثقلُ منه في كلامهم كراهيةَ ذلك، وهو وَعَوْتُ وحَيَوْتُ. وتقول حَيِيتُ وحَيِيَ قَبْلُ، فتُضاعِف. وتقول: احوَوَى؛ فهذا أثقل. وإن كانوا يكرهون المعتلَّين بينهما حرفٌ، والمعتلَّين وإن اختلفا**).

يريد أن حَيِيَ واحْوَوَى أثقل من وعوت وحيوت؛ لأن في احووى واوين متواليتين، وهما من جنس واحد فهي أثقل من الياء والواو في حيوت.

ثم قال: (**فهذا أثقل**) يعني حَيِيت واحووى، وإن كانوا يكرهون وعوت وحيوت.

قال: (**وبما قَلَّ مما ذكرتُ لك** (١)**نحو يدي وددن**(١)).

يعني أنه قل ما فاؤه ولامه ياء، بل ليس في الكلام إلا حرف واحد وهو يد، وأصله يدي، ويَدَيْتُه إذا ضربتُ يَدَه فهو ميديّ، ويَدِيَ الرَّجُلُ إذا اشتكى يده، ويديت إليه يدًا إذا أسديت إليه يدًا.

وأما [ما](٢) فاؤه ولامه واوان فليس بموجود. وأما ما فاؤه وعينه من جنس واحد فقليل، منها: ددًا وددن ودد، وذلك كله في معنى واحد وهو اللهو، ومثله في الكلام في أحرف، منها: ببن، وهو وادٍ بقرب المدينة فيه ضِياع وعمارة، ومنها أَوَّل وهو أَفْعَل والواوان فاء الفعل وعينه، وكَوْكَبٌ الواو زائدة والكافان فاء الفعل و[عينه](٣) والواو زائدة، ومنها قولهم:/[٣٠٢ظ] «الناس على ببان واحد»(٤)، وعين الفعل وفاؤه باءان،

(١ – ١) الكتاب: دَدَنٌ ويَدَيتُ.

(٢) إضافة لازمة.

(٣) إضافة ضرورية من ي.

(٤) هم على بَبَّان وببان واحد أي على طريقة واحدة. [لسان العرب (ببب)، تاج العروس (أيب)، المخصص ١٢: ١٦٢].

وهما من جنس واحد، ووزنه فَعَال والنون أصلية، وقال قوم وزنه فَعْلان وذلك غلط لئلا يصير الفاء والعين واللام من جنس واحد وذلك غير موجود في شيء من الكلام.

قال: (**وقد يَدَعون البناءَ من الشيءِ قد يتكلَّمون بمثله لما ذكرتُ لك؛ وذلك نحوَ رِشاءٍ**[١]**، لا يُكَسَّر على فُعُلٍ. ومن ثَمَّ تركوا من المعتل ما جاء**[٢] **نظيره في غيره.**

وقد يجيءُ الاسمُ على ما قد طُرِح[٣] **من الفعل، وقد بيَّنا ذلك، وما يجيءُ من المعتلِّ على غير أصله وما يجيءُ على أصله بعِلَلِه. فهذه حالُ كلام العرب في الصحيح والمعتل**).

فِعَال يجمع على فُعُل في الصحيح، كقولهم: حِمَار وحُمُر وخِمار وخُمُر وحِجاب وحُجُب وكِتاب وكُتُب. وفِعال في المعتل لا يجمع على فُعُل، نحو: رِشاء ورِداء وكِساء وغِطاء، لا يقال فيها: رُشُي وهو فُعُل، ولا رُشْي وهو فُعْل مخفف؛ ومن ثم تركوا من المعتل ما نظيره في غيره، وذلك في أشياء كثيرة، منها [٤]أن فَعِيلا من الصحيح يجمع نعتًا على فُعَلاء[٤]، كقولك: كَرِيم وكُرَمَاء، وظَرِيف وظُرَفَاء، ورَحِيم ورُحَمَاء،ويجمعون من المعتل على أفْعِلاء، نحو: قَوِيّ وأقْوِياء وصَفِيّ وأصْفِياء، ولا يجمعون/ [٣٠٢و] على فُعَلاء.

ومنها ما يعمل من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها.

وقوله: (**وقد يجيء الاسم على ما طُرِحَ من الفعل**) مثل قولهم: ويل وويح وآآة وقوة وآية وطاية، وما أشبه ذلك لا يجيء فُعُل من شيء من ذلك.

---

(١) الرشاء: حبل البئر، والجمع أرشِية.

(٢) جاء: ساقطة من ي.

(٣) الكتاب: اطُّرِح.

(٤ – ٤) في الأصل: أن فُعَلاء..، وما أثبت من ي.

وقد بيَّن ما يجيء من المعتل على أصله، نحو: استحْوَذَ، وأَغْيَلت المرأة[1]، وأعوز[2] الشيء، والخَوَنَة والحَوَكَة والقَوَد، وما يجيء على غير أصله، وهو قال وباع وأقام وأبان وما أشبه ذلك فاعرفه إن شاء الله.

(١) أَغْيَلت المرأة ولدها وأغالته إذا سَقَتْ ولدها الغَيْل وهي حامل بآخر، وهي امرأة مُغْيِل ومُغيل.

(٢) ي: وأغوز.

هذا باب ذُكِر فيه ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب

قال أبو سعيد رحمه الله: اعلم أن سيبويه سبق إلى حصر أبنية كلام العرب، ولم يحاول ذلك أحدٌ قبلَه ولا في عصره؛ وأظن أن ذلك لصعوبته وبُعْدِ تناوُلِه، ولأن الحاصر يحتاج إلى الإحاطة بكلامها والتخيُّل له كله. وذكر أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج [وكان](١) على ممارسة شديدة وتصفح طويل أن الذي فات سيبويه من كلام العرب ثلاثة أبنية، وهي: هُنْدِلَع اسم بقلة، ودِرْدَاقِس وهو طرف العظم الناتئ فوق القفا، قال الأصمعي: وأظنها رومية، وأنشد أبو زيد:

/ [٣٠٣ظ] من زالَ عن قَصْدِ السبيلِ تزايَلَت   بالسيفِ هامَتُهُ عن الدِّرْدَاقِسِ(٢)

ومثله خُزْرانِق وهو ثيابُ ديباجٍ وأصله بالفارسية، وشَمَنْصير وهو اسم موضع قال الهذلي(٣):

لعلَّكَ هالِكٌ إمَّا غلامٌ   تبوّأ من شَمَنْصيرٍ مُقاما(٤)

---

(١) إضافة ضرورية لاستقامة السياق.

(٢) البيت من الكامل، ورد بلا نسبة في: الخصائص ٣: ٢٠٤ في باب ذكر الأمثلة الفائتة؛ تاج العروس؛ لسان العرب (دردقس) برواية:... بالسيف هامته عن الدرقاس، وعلق الزبيدي عليه قائلا: وأظن قافية البيت الدرداقس، وعلق ابن منظور بقوله: قال محمد بن المكرم: وأظن قافية البيت الدرداقس.

(٣) يريد به صخر الغي الهذلي، وهو أبو بشر صخر بن عبد الله الخيثمي، من بني هذيل، شاعر، لقب بصخر الغي لخلاعته وشدة بأسه (الشعر والشعراء ١: ٦٦٨؛ الأغاني ٢٢: ٣٤٥؛ الأعلام ٣: ٢٠١)

(٤) البيت من الوافر، وهو لصخر الغي الهذلي في ديوان الهذليين ٢: ٦٦، وفي شرح أشعار الهذليين ٢٩٢؛ الخصائص ٣: ٢٠٥، جمهرة اللغة ١١٥٢، وورد العجز منسوبًا لأحد شعراء هذيل في تهذيب اللغة ١١: ٤٥٠.

والقصيدة التي منها البيت في رثاء الشاعر لابنه تليد، والشاعر هنا يخاطب نفسه فيقول: لعلك تموت إن مات غلام، تبوأ أي أقام ونزل، وشمنصير اسم جبل فيه قبر المتوفى.

ثم ذكر أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج[1] أسماء أنا أسوقها على ما ذكره في موضعه من كتاب الأصول[2] التي ذكرها أبو بكر السراج من الفائت: [3]تِلِقَّامَة وتِلعَّابَة وفِرناس وفُرانس وتَنُوفي[3] وتُرجمان، شَحْمٌ أَمْهَجُ[4]، عُياهُم[5]، تُرامِز[6]، تُماضِر، يَنَابِعات[7]، دِحِنْدِح[8] فعلين، ليث عفرين، تِرعاية، الصَّنْبُر زيتون، كُذُبْذُبٌ، هَزَنْبَزان اسم رجل، هَيْدَكَر ضرب من المشية، هُنْدِلَع بقلة، دُرْدَاقِس خُزْرانِق.

قال أبو سعيد رحمه الله: أكثر ما ذكره أبو بكر غير داخل على سيبويه ولا مستدرك عليه فائت: أما تِلقَّامَة وتِلعَّابَة فقد ذكر سيبويه في باب المصادر: تحمّلت تِحِمّالا، وإذا أردنا الواحدة منه زدنا الهاء فقلنا تِحِمَّالة. ووزن تِلِقّامة وتِلِعَّابة تِفِعَّالة مثل تِحِمّالة، وقد ذكر فرناس في الأبنية. أما تنوفي فما/[٣٠٣و] رأيت أحدًا ذكره. وجاء في شعر امرئ القيس[9]:

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، أحد أئمة الأدب والعربية، قيل: ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ الأدب عن المبرد، وأخذ عنه جماعة من أشهرهم أبو سعيد السيرافي وعلي بن عيسى الرماني؛ والزجاجي. توفي ابن السراج سنة ٣١٦هـ. من أشهر مصنفاته: «الأصول»، و«شرح كتاب سيبويه»، و«الموجز»، و«الجمل» (وفيات الأعيان ٤: ٣٣٩؛ البلغة ٢٦٥؛ طبقات الزبيدي ١١٢؛ بغية الوعاة ١: ١٢٩؛ الفهرست ٩٢؛ الأعلام ٦: ١٣٦).

(٢) الأصول ٣: ٢٢٤.

(٣ – ٣) رجل تِلِقَّامة: أي عظيم اللقم في الأكل، وتِلِعَّابة: هو كثير اللعب، وفِرناس: من أسماء الأسد، وفَرانس: من أوصافه، وتنوفي: اسم موضع.

(٤) أي رقيق. (٥) رجل عُياهم: أي ماض سريع. (٦) جمل ترامز: قوي شديد.

(٧) ينابعات: اسم موضِع. (٨) في الأصل: رحرح، وما أثبت من ي.

(٩) هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي (نحو ١٣٠ ـ ٨٠ ق هـ). أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يمني الأصل، ومولده بنجد. اختلف المؤرخون في اسمه: فقيل حُندُج، وقيل مُليكَة، وقيل عدي. يكنى أبا يزيد، ويقال أبو وهب، كان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، لقنه المهلهل الشعر، فقاله وهو غلام. (طبقات فحول الشعراء ٥١؛ المؤتلف والمختلف ٩؛ الشعر والشعراء ١٠٥؛ جمهرة أشعار العرب ٨٩؛ شرح شواهد المغني ١: ٢١ الأغاني ٩: ٧٧؛ الأعلام ٢: ١١).

كأن دِثارًا حَلَّقَتْ بلَبونِهِ عُقَابُ تنوفي لا عُقَابُ القَواعِلِ[١]

وفي اللفظ خلاف. وروى أبو عمرو وابن الأعرابي عُقَاب تَنُوف، وروى أبو عبيدة ينوفي، والأصمعي وأبو حاتم تنوفي[٢]، وهي فيما قال أبو حاتم ثنية طيئ مرتفعة، وتصير على رواية أبي عبيدة بناءً آخر، ويحتمل أن يكون ممدودًا فيكون تنوفاء مثل جلولاء[٣] وبروكاء[٤]، فقصره شاعره ضرورةً.

وأما ترجمان فقد رأيت من ذكر أنه ترجمان والتاء أصلية فهو فعّلان. وقد ذكر سيبويه فعللان مثل عقربان ونحوه.

وأما قوله: شحم أمهج رقيق، فوزن أمهج أفعل. وقد ذكر سيبويه أفعل في الأسماء دون الصفات، والاستدراك عليه أن أمهج صفة، فللمحتج على سيبويه أن يقول: ربما وصفوا بالأسماء، كما قالوا: مررت بنسوة أربع، وأربع اسم، وأمهج مأخوذ من المهجة، وهي دم القلب فشبه الرقيق بدم القلب؛ لأنه أرق الدم وأصفاه، والمعروف المحفوظ أمهجان أن يقال لبن أمهجان، وماهِج، قال الراجز:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٩٤، ورد منسوبًا إليه في: الخصائص ٣: ١٩١؛ الجنى الداني ٢٩٥؛ مغني اللبيب ٣: ٣٠٣؛ شرح الرضي على الكافية ٤: ٤١٧؛ خزانة الأدب ١١: ١٧٧، ١٨١؛ اللسان (تنف، قعل)؛ معجم البلدان لياقوت الحموي (باب التاء والنون) برواية:... عقاب تنوف؛ فالجبل عنده اسمه تنوف لا تنوفي.

ودثار: هو راعي إبل امرئ القيس، واللبون: الناقة التي لها ألبان، تنوفي جبل من جبال طيئ، والقواعِل الجبال الطوال.

والمعنى: كأن عقابًا من عقبان التنوفي ذهبت بهذه الإبل، لا عقاب هذه الجبال الصغيرة.

(٢) جاء في معجم البلدان أنه: روى أبو عبيدة تنوفي بكسر الفاء، وروى أبو حاتم تنوفَى بفتحها.

(٣) جلولاء اسم بلدة.

(٤) لم أجد لها معنى في المعاجم، ولا في المعرَّب للجواليقي، وذكرها ابن سيده في «مقاييس اللغة» ١٤: ٩٩ في باب المقصور والممدود، وقال بعدها هي ودبوقاء: لا نعلمه.

وعَرَّضوا المَجْلِسَ مَحْضًا مَاهِجًا(١)

وأما مُهوَآن(٢) فقد ذكر سيبويه نظيره مُعْلَمان/ [٣٠٤ظ] ومعسعر(٣) وهو مفعلل، وأظن أبا بكر اعتقد أن الواو فيه زائدة وأنه مفوعل؛ لأن الواو يحكم عليها بالزيادة فيما جاوز ثلاثة أحرف، وليس ذلك في كل شيء؛ لأنه لا يُحكم على واو ضَوْضَاة وغَوْغَاة بالزيادة؛ لأن بناءه يمنع من ذلك، وكذلك مهوآن، وأمَّا عُياهُم فإن الذي ذكره هو صاحب كتاب العين وأظنه قاسه على عيهم ووزنه فياعِل وهو السريع من الإبل وكثير مما في كتاب العين ينكَر، وليس المؤلف له الخليل.

وتُرَامِز يقال: بَعيرٌ تُرَامِز صَلْبٌ شَديدٌ، قال الراجز:

إذا أردت السير في المَفَاوِزِ فاعمدْ لكل بازلٍ تُرامِزِ(٤)

ومثله دَلامز. قال رؤبة(٥): دَلامِز يربي(٦) على الدِّلْمِزِ(٧)

والتاء فيه أصلية مثل الدال، وهو فَعالِل، وجاء به أبو بكر على أن التاء زائدة من الرمز

---

(١) ورد الرجز منسوبًا إلى هميان بن قحافة في: اللسان (عرض)؛ تاج العروس (مهج)؛ تهذيب اللغة ١: ٤٦٨، وورد بلا نسبة في اللسان (مهج) وفي اللسان: الماهِجُ والأُمْهُجُ والأُمْهُجانُ كلُّه اللبن الخالص من الماء. (معجم إميل يعقوب ٩: ٢٥٧).

(٢) المهوآن: هو ما اطمأن من الأرض واتسع. (٣) هكذا في الأصل، ي: مقسعر، ولم أجد لها معنى.

(٤) البيتان من الرجز، وردا منسوبين إلى إهاب بن عمير في لسان العرب (لزز) ؛ تاج العروس (لزز) برواية: فاعمد لها ببازل. وردا بلا نسبة في الخصائص ٣: ١٩٧ برواية: طلب المفاوز؛ تاج العروس (الراء والزاي)؛ جمهرة اللغة ١٢١١؛ تهذيب اللغة ٥: ٢٠٤ برواية: فاعمد لها لبازل. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٢٢٢).

والترامز: الجمل الذي تمت قوته واشتد.

(٥) راجع ترجمته هامش ٢ على صفحة ٢٣٨. (٦) يربى: جاءت في الأصل على حاشية الصفحة وبنفس الخط.

(٧) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ٦٤، وبعده: يبتلع الهامة قبل الضَّفْرِ، ورد منسوبًا إليه في: تاج العروس (دلمز، وهز)؛ ديوان الأدب ٢: ٥٧؛ تهذيب اللغة ٦: ٣٧٤. وورد بلا نسبة في جمهرة اللغة ١٢٠٨؛ المخصص ٣: ١٠٠. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٢٣١) والدلامز: القصير الصلب.

وليس كذلك، وأما تُماضِر فاسم امرأة، يقال تُماضِر بنت الإصبع، وهي في الأصل فِعْلٌ سُمِّيَتْ به كما سُمِّيَ بتغلب ويزيد، ويَنَابِعات هي جمع يَنَابِع، وقد ذكر سيبويه يَفَاعِل، وإن كان ينابعات ففي الفعل على يَفَاعِل سُمِّيَ به المكان، ثم جُمِعَ.

وأما دِحِنْدِح فذكر أبو بكر بن دريد أنه يقال: رحندح(١) موصول ورح رح/ [٣٠٤و] بلا تنوين فدل رح رح على أنه صوت أعيد، وأنه ليس بكلمة واحدة، وأن النون فيه تنوين كقولنا: بخ وبخ وبخ بخ، ومعناه فيما ذكر: قد أقررت فاسكت. وقال محمد بن حبيب: يقال: هو أهون عليَّ من رِحِنْدِح، وهي دويبة صغيرة. وأما ليث عِفِرِّين فأصله عفر، وهو مثل فِلز وطمر ثم لحقته علامة الجمع، كما قالوا البرحين والفتكرين للدواهي.

تِرْعايَة تِفْعَالَة جاء بها أبو بكر على أن تِفْعَالَة لم يجئ صفة فيما ذكره سيبويه؛ لأنه قال بعد ذكر تفاعيل، نحو التجافيف والتماثيل: «ولا نعلمه جاء وصفًا». وترعاية وترعية في معنى واحد، ويجوز أن يكونوا(٢) قلبوا الياء الساكنة في ترعية ألفًا استثقالا كما قالوا في ييجل وييئس ياجل وياس. وقد ذكر سيبويه في مثل الصِّنبَرَ وهو العلكد(٣) والهلقس(٤) وإن كان أبو بكر أراد الصنبر بكسر الباء على ما جاء في شعر طرفة(٥):

---

(١) هكذا في الأصل، ولعلها: رحنرح. (٢) ي: يكون.

(٣) العِلْكِدُ والعُلَكِدُ والعَلَكَدُ والعُلاكِدُ والعِلَّكْد كله: الغليظ الشديد العنق، والظهر من الإبل وغيرها، وقيل: هي المرأة القصيرة اللَّجِيمةُ الحقيرة القليلة الخير.

(٤) الهِلَّقْسُ - بتشديد اللام -: الشديد من الناس والإبل.

(٥) هو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ومن أصحاب المعلقات، وهو ابن أخت الشاعر المتلمس. ولد بالبحرين وتنقل في بقاع نجد، واتصل بالملك عمرو بن هند ملك الحيرة فجعله من ندمائه، قتله المكعبر عامِل عمرو بن هند على البحرين وعمان وهو ابن ست وعشرين سنة بأمر عمرو بن هند لأبيات بلغ الملك أنه هجاه بها. له معلقة وديوان شعر مطبوع. (طبقات فحول الشعراء ١٣٨؛ الشعر والشعراء ١: ١٨٥؛ الأعلام ٣: ٢٢٥).

بجِفانٍ تعتري نادينا من سَدِيف حين هاج الصِّنَّبِرْ(١)

فهذا يجوز أن يكون لَمَّا سكن الراء للوقف كسر كقولك ضربتِه وقتلتِه، واعزِه وارعِه في الوقف، وذلك كسرٌ لالتقاء الساكنين.

وأما هَزَنْبَزان(٢) وعَفَزَّران فهما في بعض نسخ كتاب/[٣٠٥ظ] سيبويه. والهَزَنْبَزان(٣) السيئ الخلق، قال الراجز:

لو قد مُنِيْتِ بهَزَنْبَزانِ(٣)

وعَفَزَّران اسم رجل. وأما هديكر فإن المحفوظ المعروف هيدكر، يقال تهدكرت المرأة إذا ترجرجت في مشيتها تَهَدْكُرًا كما يقال تدحرجت، ويقال للمرأة إذا مشت كذلك هيدكر، قال المرّار(٤):

---

(١) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ٧٤، ورد منسوبًا إليه في اللسان والتاج (صنبر) برواية: نعتري، وسديف؛ الخصائص ١: ٢٩٣ برواية: في جفان. (معجم إميل يعقوب ٣: ٨) والسديف قطع السنام، والصِّنَّبِرُ أشد ما يكون من البرد. والمعنى أنهم يطعمون أطيب الطعام وقت الشدة. ونلاحظ أنه حرَّك الباء في الصِّنَّبْر للضرورة.

(٢) في الأصل هزبزان، وما أثبت من الخصائص ٣: ١٨٧، ٢٠١؛ وجمهرة اللغة (فعلول).

(٣) في الأصل بهزبزان، والأصح ما أثبت، وهذه اللفظه أثبتها ابن السرّاج في الأصول ٣: ٢٢٥، والهزنبزان: الكيِّس الحاد أو السيئ الخلق، وهذا البيت من الرجز ورد بلا نسبة في الخصائص ٣: ٢٠١ برواية: لقد منيت بهزنبزان، وبعده: لقد نسيت غفلَ الزمانِ. ورد كذلك بلا نسبة في جمهرة اللغة ١١٨٧ برواية: أن لو...، ١٢٣٩ (معجم إميل يعقوب ١٢: ٢٦٤ برواية: أن لو...).

(٤) هو زياد بن منقذ العدوي، والمرار لقبه وغلب على اسمه، من بني العدوية من تميم، من شعراء الدولة الأموية كان معاصرًا لجرير والفرزدق، وقيل إنه كان في مكانتهما. توفي كما ورد في الأعلام نحو سنة ١٠٠هـ. (الشعر والشعراء ٦٩٧؛ الخزانة ٥: ٢٥٤؛ شرح ديوان الحماسة ١٣٨٩؛ شرح المفضليات للأنباري ١٢٢؛ الأغاني ٨: ٢٢؛ الأعلام ٣: ٥٥).

فهي بَدَّاءُ إذا ما أقْبَلَت ضَخْمَةُ الجسمِ ردّاحُ هَيْدَكُر(١)

وأصلها هيدكور، قال أبو بكر بن دريد: يقال رجل هيدكور من قولهم يتهدكر على الناس أي يتنزَّى عليهم، والمعنى قريب من الأول . والهيدكور رجل من العرب من كِندة وخفف كما قيل في عَرَنْتَن عرتن(٢) وفي عُلابِط عُلَبِط(٣)، وقد ذكرنا في كلام الزجاج بعض ما ذكره أبو بكر بن السراج.

وقد خرج قوم في الفائت ما لا يكون استدراكًا إليه(٤) مما يضطر إليه شاعر أو يراه سيبويه على وزن ويراه غيره على غير ذلك الوزن، أو رواه بعض العلماء وأنكره غيره، أو شيئًا يحتمل تأويلا غير الاستدراك، فمن ذلك مَفْعُل، قال سيبويه: ليس في الكلام مَفْعُل بغير الهاء، وذكر بعض الكوفيين مَكْرُم/ [٣٠٥و] ومَعْوُن، وأنشد قول الشاعر:

ليومِ رَوْعٍ أو فِعالِ مَكرُمِ(٥)

---

(١) البيت من الرمل، ورد منسوبًا إلى المرَّار بن منقذ في المفضليات ٩١، وشرح اختيارات المفضليات للتبريزي ٤٣٣، برواية: وهي بداء...؛ كتاب الألفاظ لابن السكيت ٢٠٦. وورد في ديوان طرفة بشرح الأعلم الشنتمري ١٦٠ برواية:.... فخمة الجسم، وعلق عليه الأعلم بأنه ينسب إلى المرار بن منقذ في المفضليات وفي شرحها. وورد العجز منسوبًا إلى طرفة بن العبد في: لسان العرب، تاج العروس (هدكر)؛ المخصص ١٦: ١٦٩. (معجم إميل يعقوب ٣: ٤٣). ذكر من نسبه إلى طرفة أن الصفة هيدكور وأن طرفة قصرها للضرورة، ذكر ابن السراج في " الأصول " ٣: ٢٢٥ أنه سأل أستاذه أبا علي الفارسي عن الهيدكر فأجاب بأنه لا يعرفها، لكنه يعرف الهيدكور. والبيت ليس في ديوان طرفة (طبعة دار المعرفة، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي).

والبدَّاء: التي كأن لها فحيحًا من ضخم فخذيها، الرداح: الثقيلة العظيمة، الهيدُكَر: المترجرجة.

(٢) في الأصل: عرنتن، وما أثبت هو الصواب. والعرتن: نبت يدبغ به.

(٣) العُلابط: قطيع الغنم، واللبن الخاثر. (٤) ي: عليه.

(٥) البيت من الرجز، ورد منسوبًا إلى أبي الأخزر الحماني في: لسان العرب (كرم). وورد بلا نسبة في شرح شواهد الشافية ٦٨؛ ديوان الأدب ١: ٨٢، ٢٨٧؛ ٣: ٣٥١؛ أدب الكاتب ٥٨٨؛ المخصص ١٢: ١٥٢؛ ١٤: ١٩٥؛ الخصائص ٣: ٢١٢، لسان العرب (يوم) (معجم إميل يعقوب ١٢: ١٥١).

الشاهد فيه قوله مَكرُم جمع مكرُمة، ذكر ابن سيده أنه لم يأت مفعُل بغير هاء إلا في مَكرُم ومَعوُن.

وقوله:

بُثَيْنَ الزمِي لا إنْ لا إنْ لَزَمْتِهِ على كثرة الواشين أيُّ مَعُونِ[١]

وذكر أن مَكْرُم ومَعْوُن جمع مَكْرُمَة ومَعُونَة، وليس الأمر كذلك؛ لأنه لا يعرف في الكلام مَكرُم ومَعْوُن جمع مَكْرُمَة ومَعُونَة، وإنما اضطر الشاعر فحذف الهاء كبعض ما يحذف في الضرورة، ولعله شبهه بما يجوز بالهاء وطرحها مَوْعِد ومَوْعِدَة بمعنى واحد.

ومنه قول رؤبة:

ما بال عيني كالشعيب العَيَّن[٢]

والذي عليه أهل النظر والتحصيل من النحويين العَيِّن بكسر الياء، والذي يقول العَيَّن بفتح الياء يحمله على فَيْعَل في الصحيح مثل حَيْدَر وصَيْرَف، بل في النحويين من يقول في مَيِّت وهَيِّن أصله فَيْعَل، كذا حكى سيبويه. فلعلّ الذي فتح ممن يعتقد هذا الرأي.

ومنه جُلَنْدَى قد ذكره سيبويه مقصورًا، وقد أجازوا فيه المدَّ. ولقد أنشدنا أبو بكر بن دريد:

وجُلَنْدا في عُمانُ مُقِيما[٣] ....

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه دار صادر ١٢٦، دار بيروت ٤٤، شرح شواهد الشافية ٦٧؛ ديوان الأدب ٣: ٣٥١؛ أدب الكاتب ٥٨٨. ورد بلا نسبة في الخصائص ٣: ٢١٢؛ المخصص ١٤: ١٩٥. (معجم إميل يعقوب الجديد ٨/ ٢٤٢). وبثين ترخيم بثينة وهي محبوبة الشاعر، يقول لها: الزمي قول لا ردًا على الواشين عند سؤالهم عني، فهي أكبر عون لكِ على رد كيدهم. والشاهد فيه: معُون: أي معونة بضم العين وأصلها بسكونها وضم الواو مَعْوُن، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، وهذا شاذ للضرورة.

(٢) البيت سبق تخريجه، راجع هامش ٢ على ص ٤٢.

(٣) هذا صدر بيت من الخفيف للأعشى، برواية: وجلنداء...، وعجزه: ثم قيسًا في حضرموت المنيف، الديوان ٣١٥، لسان العرب (جلند)، تاج العروس (جلد)، جمهرة اللغة ٣٥٤. وورد الصدر فقط بلا نسبة في اللسان (جلد) (معجم إميل يعقوب ٥: ١٠٥). وجُلَنْداء اسم ملك عُمان من الأزد. والشاهد جلندا استخدامه ممدودًا ومقصورًا.

/[٣٠٦ظ] وهذا ما أنشد في مد المقصور، نحو:

قد عَلِمَتْ أُخْتُ بني السَّعْلاء[1] ....

ومنه كسر اللام في طَيْلِسان.

وقد أنكره الأصمعي[2] وذكره الأخفش والمازني ومحمد بن يزيد على تصريف مسائل النحو عليه بالرواية الضعيفة لا على تحقيق الرواية فيه، ومنه دُئِل في الأسماء لم يذكره سيبويه، ويجوز أن يكون أصله فعلا[3] سُمِيَ به كما سُمِّي ضرب من الطير بتنوط؛ لأنها تعلق عشها، ومعنى تَنُوط تعلق. ودُئِل من الدَّألان ضَرْبٌ من المشي، فيكون قد سُمِّيَ من هذا ومن ذلك ما يجيء في الشعر من زيادة حرف المد[4] كقولهم في أنظر أنظور، وفي ينبع ينباع، قال الشاعر:

.... من حيثُ ما سَلكوا أَدْنُو فأَنْظورُ[5]

---

(١) هذا صدر بيت من الكامل، وعجزه: وعلمت ذاك مع الجزاء

ورد البيت بلا نسبة في المزهر ١: ١٤١. وورد الصدر بلا نسبة أيضًا في المخصص ١٦: ١٦. والسعلاء والسعلاة: الغول أو ساحرة الجن.

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن أصمع الباهلي راوية العرب، وأحد أئمة اللغة والشعر والبلدان. ولد بالبصرة سنة ١٢٢أو ١٢٥ هـ وتوفي بها ما بين سنتي ٢١٠، ٢١٦ هـ روى عن أبي عمرو بن العلاء ونافع بن أبي نعيم وحماد بن سلمة. كان الرشيد يسميه شيطان الشعر، وقال الأخفش: ما رأينا أحدًا أعلم بالشعر من الأصمعي. وكان الأصمعي أروى الناس للرجز حتي قيل إنه حفظ أربعة عشر ألف أرجوزة. تصانيفه كثيرة، منها: «الإبل»، و«الأضداد»، و«خلق الإنسان»، و«الشاء»، و«الفرق»، و«الأصمعيات». (البلغة ٨٨؛ طبقات الزبيدي ١٦٧؛ إنباه الرواة ٢: ١٩٧؛ بغية الوعاة ٢: ١١٢؛ المزهر ٢: ٤٠٤؛ الفهرست ٨٢؛ الأعلام ٤: ١٦٢)

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) ي: للمد.

(٥) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره: وأنني حيثما يثني الهوى بصري

ورد البيت بلا نسبة في: شرح الكافية ١: ٧٨، ٢: ٢٦؛ الجنى الداني ١٧٣؛ خزانة الأدب ١: ١٢١، ٧: ٧ برواية: من حوثما؛ الدرر ٦: ٢٠٤، رصف المباني ١٣، ٤٣٥، سر صناعة الإعراب ١: ٢٦، برواية: حوثما، ٣٣٨ برواية: يشري، ٦٣٠ برواية: حوثما يشري؛ مغني اللبيب ٤: ٤١٧ برواية من حوثما، الصاحبي ٥٠؛ شرح القصائد السبع ٣٣٢؛ نحو القلوب للقشيري ١٨٢؛ لسان العرب (شري)، (وا)، (الألف)؛ مغني اللبيب ٢: ٣٦٨). (معجم إميل يعقوب ٣: ٣٣٩). الشاهد فيه قوله: فأنظور حيث أشبع ضمة الظاء للضرورة الشعرية.

وقول عنترة[١]:

يَنباعُ من ذِفْرَي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفنيق المُكدَمِ[٢]

ومثله مما جاء في الشعر قَرَنْفُول في قَرَنْفُل، قال الشاعر:

[أنشد في لسان العرب بيتين أحدهما:

وا بأَبِي ثَغْرك ذاك المَعْسولْ   كأَنَّ في أَنْيابه القَرَنْفُولْ

والآخر:

خَوْدٌ أَناةٌ كالمَهاة عُطْبُول   كأَنَّ في أَنْيابها القَرَنْفُول[٣]

---

(١) هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي (... ــ نحو ٢٢ ق هــ). أشهر فرسان العرب في الجاهلية، من شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد، وأمه حبشية اسمها زبيبة. سرى إليه السواد منها، كان مغرمًا بابنة عمه عبلة، فقل أن تخلو قصيدة من ذكرها. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر. عاش طويلا، وقتله الأسد الرهيص أو جبار بن عمرو الطائي. ينسب إليه ديوان شعر أكثر ما فيه مصنوع. (طبقات فحول الشعراء ١٥٢؛ الشعر والشعراء ٢٥٠؛ شرح شواهد المغني ١: ٤٨١؛ الأغاني ٨: ٢٣٧؛ الأعلام ٥: ٩١).

(٢) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة بن شداد، الديوان تحقيق محمد سعيد مولوي ٢٠٤ برواية:... حرة.. المقرم، نسخة مطبعة الآداب ببيروت ٨٢ برواية: حسرة... المكرم؛ شرح القصائد السبع ٣٣٢. وورد منسوبًا إليه في: سر صناعة الإعراب ٣٣٨، ٧١٩؛ الخزانة ١: ١٢٢، ٣: ٣٧٣؛ شرح شواهد الشافية ٢٤؛ نحو القلوب للقشيري ١٨٢؛ لسان العرب (غضب، نبع، زيف). وورد الصدر منسوبًا إليه في الخصائص ٣: ١٢١. وورد البيت بلا نسبة في: شرح الشافية ١: ٧٠، ٢: ٨٤؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٧٨؛ اللسان (بوع، تنف، دوم). (معجم إميل يعقوب ٧: ٣٥٩، والرواية فيه: المقرم).

ينباع: ينبع. والذفرى – بكسر فسكون مقصورا – الموضع الذى يعرق من الإبل خلف الأذن. والغضوب: الناقة الصعبة الشديدة. والجسرة: الضخمة القوية. والزيافة: المتبخترة في مشيها، والفنيق: الفحل المكرم من الإبل والمكدم: المعضوض، والمقرم، وهو الذى لا يذلل ولا يحمل عليه لكرمه وعتقه.

والشاهد في ينباع أصله ينبَع (كـ يفتح) فاشبعت فتحة الباء فصارت ألفًا.

(٣) البيتان من الرجز، ولم أعثر على قائلهما، أورد ابن جني في الخصائص في الاستشهاد على مطل الحركات ٣: ١٢٤ بيتًا قريبًا منهما، برواية:

ممكورة ضم العظام عطبول .... =

فلعلَّ الشارح أورد أحدهما وسقط في النسخة][1]

فهو كقولهم دَرَاهِم دَرَاهِيم وفي صَيَارِف صَيَارِيف، ومثله في الزيادة من جنس ما قبله من / [٣٠٦و] قول الشعراء في جَذَب وقَطَن: جَذَّبَ وقَطَّن، ومنه فَعُولَى مقصور أنشدنا أبو بكر بن دريد عن أبي عثمان الاشناندانيّ[2] للمرَّار[3]:

فأَصْبَحْتُ مَهْمُومًا كأنَّ مَطِيَّتي بخَبْتِ مَسولَى أو بِوَجْرَةِ ظالِمِ[4]

= المحتسب ١: ٢٥٩ برواية عيطاء...، والعيطاء طويلة العنق. وورد الثاني فقط بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩، ٦٠٧؛ الممتع في التصريف ١٠٩ برواية: كأن في أنيابها قرنفول. وورد في تاج العروس (قرفل): «والقَرَنْفول، نقله أبو حنيفةَ عن بعضِ الرُّواةِ، وأنشدَ:

خَوْدٌ أناةٌ كالمَهاةِ عُطْبُولْ كأَنَّ في أنيابِها القرَنْفولْ

وأنشدَ ابنُ برّيّ:

وا بِأَبي ثَغْرُك ذاكَ المَعْسُولْ كأَنَّ في أنيابِهِ القَرَنْفُولْ

وقيل: إنَّما أَشْبَعَ الفاءَ للضَّرورَةِ»؛ كتاب العين (باب القاف والراء)

والخود من النساء حسنة الخلق، المهاة: البقرة الوحشية والجمع مها ومهوات، العطبول: الطويلة.

والشاهد في «القرنفول» والأصل القرنفل، أشبعت ضمة الفاء فصارت واوًا للضرورة.

(١) ما بين المعقوفتين ورد على حاشية الأصل مسبوقًا بعبارة: «غير موجود بالأصل»، فأثبتناه في المتن؛ حتى يكتمل السياق.

(٢) في الأصل وفي ي: الاستاندالي، وما أثبت هو الصواب، وهو أبو عثمان سعيد بن هارون الاشناندانيّ، لغوي وعالم بالأدب، مولى عبد الله بن معمر التيمي، من أهل بغداد أخذ عن أبي محمد التوزي، وأخذ عنه ابن دريد وتتلمذ على يديه، من مصنفاته: «معاني الشعر»، و«الأبيات الفريدة» توفي سنة ٢٥٦هـ، وقيل ٢٨٦هـ (البلغة ١٤٦ ولقبه فيها أبو ذكوان؛ بغية الوعاة ٥٩١؛ معجم الأدباء ١٣٧٦؛ الفهرست ٨٩؛ الأعلام ٣: ١٠٣).

(٣) هو المرَّار بن سعيد بن حبيب.. بن فقعس، أشهر من سمي المرّار في عصره، من مخضرمي الدولتين، وقيل: لم يدرك العباسية. كان المرّار قصيرًا مفرطًا في القصر ضئيل الجسم كثير الشعر، وكان هو وأخوه بدر لصين، لكن بدرًا كان أشهر منه في السرقة. (الشعر والشعراء ٦٩٩؛ الأغاني ١٠/ ٣١٧؛ الخزانة ٤: ٢٨٦؛ الأعلام ٧: ١٩٩)

(٤) البيت من الطويل. ورد منسوبًا إلى المرار في اللسان (مسل)، برواية:... ببطن.. ظالع ، وجاء بعده: أي طال وُقوفي حتى كأن ناقتي ظالع؛ الخصائص ٣: ١٩٢ برواية: (بجنب مسولي أو بوجرة ظالع)؛ معجم البلدان (مسل) برواية:... بجنب.

الخَبْتُ ما اتَّسَعَ من بطُون الأَرْضِ، مسولا: اسم جبل، ووجرة: موضع، والظالم معروف بينما الظالِع من الظلع وهو العرج البسيط. الشاهد في مسولى، مقصورة من مسولاء للضرورة.

وأصله عندي مسولاء مثل دَبُوقَاء وجَلُولاء، وقصره للضرورة.

ومما رآه سيبويه على وزن ورآه غيره على غير ذلك ضَهْيَأة(١) قال سيبويه وهو فَعْلأة؛ لأنهم قد يمدونهم فيقولون ضَهْيَاء كحَمْرَاء فيُعْلَم أن الهمزة زائدة للتأنيث وأن الياء لام الفعل، فإذا قَصَر جعلت الياء لام الفعل أيضًا والهمزة زائدة، فصار فعلاء. أمَّا أبو إسحاق الزجاج فقال: هو فَعْيَلَة(٢) مأخوذ من قوله عز وجل على قراءة من همز: ﴿يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ﴾(٣) أي يشابهون.

والضَّهياءُ التي لا تحيض ولا ينبت لها ثدي كأنها تشابه الرجال في ذلك، وقد حُكِي، وليس ثبت ضَهْيَأ وهو فَعْيَل، والذي عليه أهل العلم أنه مصنوع.

ومن ذلك يستعور، قال سيبويه هو فعَّلول مثل عطعوط والياء والتاء أصليتان.

وقال أحمد بن يحيى ثعلب(٤) وأبو بكر بن دريد(٥): /[٣٠٧ظ] هو يفتعول وليس ذلك بشيء، وقال سيبويه في مثل شحشح ورقرق وما أشبه ذلك: فَعْلَل، وقال صاحبُ كتاب العين وهو قول الزجاج وهو فَعْفَل. ومما جاء في شعر العرب أشياء المتوهم منها أنها من

---

(١) في الأصل: فيها، في ي: ضيها، تحريف.

(٢) في الأصل: فَعْيَل، وما أثبت من اللسان (ضها)، قال ابنُ جنِّي امرأةٌ ضَهْيَاةٌ وزنُها فعلأةٌ لقولهم في معناها ضَهْياءُ، وأجاز أبو إسحاق في همزة ضَهْيَأَة أن تكون أصلاً وتكون الياءُ هي الزائِدَةَ، فعَلَى هذا تكون الكَلِمَة «فَعْيَلَة».

(٣) التوبة: من الآية ٣٠.

(٤) هو أبو العباس أحمد بن يحيى المشهور بثعلب، إمام الكوفيين في النحو اللغة، ولد ببغداد سنة ٢٠٠هـ ومات بها سنة ٢٩١هـ، كان راوية للشعر ومحدثًا مشهورًا. سمع محمد بن سلام الجمحي والزبير بن بكار، وروى عنه علي بن سليمان الأخفش وأبو بكر الأنباري. حفظ كتب الفرّاء وعني بالنحو أكثر من غيره، فلما أتقنه أكب على الشعر والمعاني والغريب. من مصنفاته: «الفصيح»، و«قواعد الشعر»، و«المجالس»، و«معاني القرآن». (طبقات الزبيدي ١٤١؛ البلغة ٨٦؛ إنباه الرواة ١: ١٧٣؛ بغية الوعاة ١: ٣٩٦؛ الفهرست ١١٠؛ تهذيب اللغة ١: ٢٦؛ الأعلام ١: ٢٦٧).

(٥) في جمهرة اللغة (باب فيعلول) ص ١٢٢١.

غير كلام العرب، وإذا لم تكن من كلامها فلا استدراك على سيبويه فيها، منها السُّلَيْطِيط وهو فُعَيْلِيل، ومعناه من المُسَلَّط.

قال أمية[(١)]:

إن الأنامَ رعايا الله كُلَّهُمِ ... هو السُّلَيْطِيط فوق الأرض مُسْتَطِرُ[(٢)]

والسُّليطيط في البيت القاهر، ومستَطِر قادر.

وخرنباش نبت طيب الريح، قال الشاعر:

أَتَتْنَا رِياحُ الغَوْرِ من نَحْوِ أرضِها ... بِرِيحِ خُرُنْباش الصَّرائِمِ والحَقْلِ[(٣)]

والماجشون ثياب مصبغة، قال أمية بن أبي عائذ الهذلي[(٤)]:

ويخفي بفتحاء مُغْبَرَّة ... تَخالُ القَتامَ بها المَاجُشُونا[(٥)]

---

(١) يقصد أميـة بن أبي الصلت، وهو أمية بن عبد الله بن أبي ربيعة بن عقدة بن عنزة بن قيس، كُنِّي بأبي عثمان، ويقال أبو القاسم وأبو الصلت، شـاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف، قد صدَّقه النبي " ص " في كثير من شعره، وقال: قد كاد أمية أن يسلم، كان مطلعًا على الكتب القديمة، يلبس المسوحَ تعبدًا، وهو ممن حرمـوا علـى أنفسـهم الخمر ونبذوا عبادة الأصنام في الجاهلية. يقال إنه طمع في النبوة؛ لأنه قرأ أن نبيًا يبعث في الحجاز، فلما بعث محمد حسده ولم يؤمن به. شعره من الطبقة الأولى، لكن علماء اللغة لا يحتجون به لورود = ألفاظ فيه لا تعرفهـا العربية (الأغاني ٤: ١٢٠؛ الإصابة ١: ٢١١؛ طبقات فحول الشعراء ٢٦٢؛ خزانة الأدب ١: ٢٤٧؛ الأعلام ٢: ٢٣).

(٢) البيت من البسيط، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٢٢٧، وفي شرح الديوان ٤٠؛ الخصائص ٣: ٢١٥؛ اللسان، تاج العروس (سلط). (معجم إميل يعقوب ٣: ٢٦٩).

(٣) البيت من الطويل، ورد بلا نسبة في: الخصائص ٣: ٢١٧؛ وفي تاج العروس (خربش): مسبوقًا بـ: أنشد أبو حنيفة، برواية: من طيب أرضها.. والمقل، الممتع في التصريف ١: ١٥٩.

(٤) هو أمية بن أبي عائذ العمري الهذلي (....-نحو ٧٥ هـ) شاعر مخضرم، كان من مداحي بني أمية، له مع عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان قصائد مشهورة، هاجر إلى مصر وطال بقاؤه مع عبد العزيز بن مروان الذي كان يأنس به ثم عاد إلى البادية. (الشعر والشعراء ٦٦٧؛ الخزانة ٢: ٤٣٥؛ الأغاني ٢٤: ٥؛ الأعلام ٢: ٢٢).

(٥) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١: ٥١٩؛ برواية: بفيحاء؛ الخصائص ٣: ٢١٩ برواية: بفيحاء.... به. والماجشون: الثياب المصبغة، القتام: الغبار، والفتخاء القدم اللينة، أما الفيحاء: الصحراء الواسعة. والمعنى بالرواية المذكورة: أن الشخص يخفى بأقدامه اللينة التي يبدو فيها الغبار كأنه ثياب مصبغة، والمعنى برواية الفيحاء: أن هذا الشخص يخفى في هذه الصحراء التي تخال الغبار فيها ثيابًا مصبوغة.

والماطرون اسم موضع بناحية الشام، وأظنها رومية. قال الشاعر:

طالَ لَيْلِي وبِتُّ كالمَحْزونِ واعْتَرَتْنِي الهُمومُ بالماطِرُونِ[1]

/[٣٠٧و] وقد ذكر ثقات من أهل اللغة حروفًا لم يذكر سيبويه مثالها [نحو][2] كُذُبْذُبان وكُذُبْذُب وكُذُّبْذُب مخفَّفًا ومشدَّدًا، وذلك كله الكذاب، قال الشاعر:

فإذا سَمِعْتَ بأنني قد بِعْتُها بوصالِ غانِيَةٍ فَقُلْ كُذُّبْذُبُ[3]

وصَعْفوق وهو فَعْلُول، قال العجاج:

من آل صَعْفوقٍ وأتْباعٍ أُخَرْ[4]

(١) البيت من الخفيف، نسب إلى أبي دهبل الجمحي في: خزانة الأدب ٧: ٣١٤؛ لسان العرب (خصر)، (سنن)؛ ونسبه محمد علي النجار في الخصائص ٣: ٢١٦ إلى أبي دهبل الجمحي؛ وورد العجز فقط بلا نسبة في أوضح المسالك ١: ٥٣ لكن المحقق ذكر أن هناك من ينسبه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ومن ينسبه إلى أبي دهبل الجمحي، وهو يميل إلى الرأي الثاني؛ الممتع في التصريف ١: ١٥٧. (معجم إميل يعقوب ٨: ٢٣٨)

نلاحظ أن البغدادي في الخزانة وابن هشام يستشهدان: «بالماطرون» على أن الشاعر جمع المذكر السالم المسمى به بالحركات فجره بالكسرة، ويجوز ذلك في إعراب جمع المذكر السالم، ومن العرب من يلزمه الواو ويفتح النون. بينما موضع الاستشهاد عندنا في معنى الماطرون، وأن الشعراء قد استخدموها.

(٢) إضافة ضرورية.

(٣) البيت من الكامل، ورد منسوبًا إلى جريبة بن الأشيم في اللسان (كذب) برواية: بعتكم، تاج العروس (كذب) برواية: بعته. وورد بلا نسبة في: الخصائص ٣: ٢٠٤؛ تهذيب اللغة ١٠: ١٧٣ برواية: بعتكم؛ المخصص ٣: ٨٥ برواية: بعتهم؛ جمهرة اللغة ٣٠٤. (معجم إميل يعقوب ١: ١٨٩). والشاهد في: كُذُّبْذُب بمعنى كاذب.

(٤) من أراجيز العجاج، وهو من أرجوزة طويلة يمدح فيها عمر بن عبيد الله بن معمر، ديوانه ١٥. ورد البيت منسوبًا إليه في: أدب الكاتب ٥٩٠، شرح شواهد الشافية ٤؛ الخصائص ٣: ٢١٨ لسان العرب (صعفق)، تهذيب اللغة ٣: ٢٨٢؛ العين (باب الرباعي من العين). وورد بلا نسبة في الإنصاف ٢: ٨٠٠. (معجم إميل يعقوب ١٠: ٤٦).

والصَّعْفُوق: اللئيمُ من الرجال والصَّعافِقةُ رُذالةُ الناس والصَّعافِقةُ قومٌ كان آباؤهم عَبيداً فاسْتَعْرَبُوا وقيل هم قوم باليمامة من بقايا الأُمَم الخالية ضلّت أنسابهم واحدهم صَعْفَقِيّ. والعجاج يريد بآل صعفوق الخوارج تحقيرًا لهم. الشاهد فيه قوله: صَعفوق، على وزن فَعلول، وهذا الوزن نادر.

وهم فيها ذكر حول باليمامة، وذكر الفراء ناقة بها خزعال أي ظُلع.

وقال سيبويه: لم يجئ فعلال في غير المضاعف، وفي شعر أمية بن أبي عائذ:

مطاريحَ بالوعثِ مرَّ الحُشُو   ر هاجرن رمَّاحة زيزفونا[1]

زيزفون فيما ذكر فيفعول من الزفن، والزيزفون السريعة، والزفن ضرب من الحركة، والرمَّاحة القوس وفَعْلَلان قرعبلانة اسم دابة.

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ١: ٥١٩، ورد منسوبًا إليه في: أساس البلاغة (طرح)؛ كتاب الجيم ٢: ٥٨؛ الخصائص ٣: ٢١٥؛ تاج العروس (حشر) بروايتين إحداهما التي وردت هنا، والأخرى: مطارح؛ لسان العرب (زفن). مطاريح: أي تطرح أيديها، مر الحشور: تباعد السهام عن القوس كالهجر لها، رماحة: قوس.

والشاهد في استعمال زيزفون أي سريعة رغم ندرة وزنه في العربية، وهو على فيفعول.

كتاب[1] الإدغام

قال سيبويه: (هذا بابُ عددِ الحروفِ[2]، ومَخارِجِها، ومَهموسِها ومَجهورِها، وأحوالِ مهموسِها ومجهورِها[3].

فأصلُ حروفِ العربيةِ تسعةٌ وعشرون حرفًا: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، [4]والقاف، والكاف[4]/ [٣٠٨ظ]، والجيم، والشين، والطاء، والدال، والتاء، والفاء، والباء، والميم، [5]والياء، والواو[5]، والضاد، واللام، والراء، والنون، والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والزاي، والسين.

(وترتيبُها في كتابِ أبي بكر مَبْرَمان[6]: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو)[7].

---

(١) الكتاب: هذا باب، بولاق ٢: ٤٠٤، هارون ٤: ٤٣١.

(٢) زاد الكتاب بعد ذلك: العربية.

(٣) زاد الكتاب بعد ذلك: واختلافها.

(٤ – ٤) هارون: الكاف والقاف.

(٥ – ٥) ي: والواو، والياء.

(٦) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الملقب بـ مبرمان، النحوي، البصري، إمام العربية. أخذ عن الزجاج والمبرد، وهو الذي لقبه بمبرمان لكثرة ملازمته له وسؤاله إياه، وأخذ عنه السيرافي والفارسي. من مؤلفاته: «شرح كتاب سيبويه» لم يتم، و« تفسير الأخفش»، و«العيون»، و«علل النحو»، و«التلقين»، و«شكر المنعم». توفي سنة ٣٢٦ هـ وقيل غير ذلك. (البلغة ٢٧٦؛ إشارة التعيين ٣٣٠؛ طبقات الزبيدي ١١٤؛ تاريخ العلماء النحويين ٤٩؛ إنباه الرواة ٣: ١٨٩؛ بغية الوعاة ١: ١٧٥؛ معجم الأدباء ٢٥٧٢؛ الفهرست ٨٩؛ الأعلام ٦: ٣٧٣).

(٧) هذه الفقرة ساقطة من الكتاب.

وتكون خمسةً وثلاثين حرفًا بحروفٍ هي(١) فروعٌ، وأصلُها من التسعةِ والعشرين(٢)، وهي كثيرةٌ تستحسن ويؤخذ بها في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، (٣)وألف الترخيم يعني ألف الإمالة(٣)، والشين التي كالجيم، والصاد التي(٤) كالزاي، وألف التفخيم، (٥)وهي الألف التي ينحى بها نحو الواو في لغة أهل الحجاز نحو الزكاة والصلاة(٥).

(٦)وهي اثنان وأربعون(٦) حرفًا بحروف غير مُسْتَحْسَنَةٍ ولا كثيرةٍ في لغة من تُرتضَى(٧) عربِيَّتُه، ولا تُستحْسَن في (٨)قراءة قرآن ولا إنشاد شعر(٨)؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين(٩)، والطاء التي كالتاء، والضاد الضعيفة، والصاد التي/ [٣٠٨و] كالسين، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف(١٠) التي تمت بها(١١) اثنين وأربعين جيِّدُها ورديئُها أصلها التسعةُ والعشرون(١٢)، ولا تبين(١٣) إلا بالمشافهة(١٤))

قال أبو سعيد رحمه الله: أمَّا التسعة والعشرون حرفًا فهي معروفة لا تحتاج إلى تفسير،

---

(١) الكتاب: هن. (٢) ي: وعشرين.

(٣ – ٣) الكتاب: والألف التي تمال إمالة شديدة.

(٤) زاد الكتاب بعد ذلك: تكون.

(٥ – ٥) الكتاب: يعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.

(٦ – ٦) الكتاب: وتكون اثنين وأربعين. (٧ – ٧) ي: ترضى.

(٨ – ٨) الكتاب: قراءة القرآن ولا في الشعر.

(٩) ي: كالسين، تصحيف. (١٠) الحروف: ساقطة من ي.

(١١) الكتاب: تمَّمتها. (١٢) ي: وعشرون.

(١٣) الكتاب: تُتَبيّن.

(١٤) ورد بعد ذلك في الأصل، ي جزء سيتكرر بعد قليل، فحذفته من هنا.

وأمَّا النون الخفيفة فإنه يريد النون الساكنة التي مخرجُها من الخيشوم، نحو: النون في مِنْكَ وعَنْكَ ومِنْ زَيْد. ورأيت في كتاب أبي بكر مبرمان في الحاشية الرواية[1] الخفيفة، وقد يجب أن تكون الخفيفة لأن التفسير يدل عليه، وإنما تكون هذه النون من الخيشوم مع خمسة عشر حرفًا من حروف الفم، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والدال، والتاء،/[٣٠٩ظ] والظاء، والذال، والثاء، والفاء. وهي متى كانت ساكنة وبعدها حرف من هذه الحروف فمَخْرَجُها من الخيشوم لا علاج على الفم في إخراجها. وكذلك يتبيَّنُها السامع. ولو نطق بها ناطِقٌ وبعدَها حرف من هذه الحروف وسدَّ أنفَه لبانَ اختلالُها.

قال أبو سعيد رحمه الله: ولو تكلَّفَ مُتَكَلِّف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر حرفًا لا يمكن بعلاج، وهذا يُتَبَيَّن بالمحنة[2]. وإذا كانت النون ساكنةً وبعدها حروف الحلق - وهي ستة - كانت مخرجها من الفم من موضع الراء، وكانت بيِّنة غير خفية، وتدغم النون الساكنة في خمسة أحرف، وهي: الراء، واللام، والميم، والواو، والياء، ويجمعها ويرمل. فإذا أدغمت في حرف من هذه الحروف صارت من جنس ذلك الحرف، وذلك قولك من رحمك، ومن لجأ إليك، ومن معك، ومن وراءك، ومن يكون معك. وتنقلب ميمًا مع الباء كقولك في عنبر وشنباء: عَمْبر وشَمْباء. ولو تكلَّف المتكلم إخراجها من الفم وبعد هاء لأمكن على مشقة وبعلاج.

وإنما تخرج من الخيشوم وهي ساكنة وبعدها الباء فتنقلب ميمًا؛ لأن الباء لازمة لموضعها، ولا تخطي/[٣٠٩و] لها عنه، ولا مدار لصوتها في غيره، فكرهوا تكلُّفَ

(١) كذا في الأصل، ي، ويغلب على ظني أنها محرفة عن: النون.

(٢) أي بالاختبار والتجربة.

إخراجها من الفم لما ذكرته لك. وتباعد ما بين الخيشوم وبين فرج الباء من الشفتين، ولم يكن بينهما مشابهة تجمعهما، فطلبوا حرفًا فيه، فطلبوا حرفًا يتوسط بينهما بملابسة، وبينه وبين كل واحد منهما وهو الميم؛ وذلك أن الميمَ من مَخْرَجِ الباء تدغم الباء فيه، فهذه ملابسة الميم للباء. وفي الميم غُنَّة في الخيشوم، فهذه ملابسة الميم للنون التي من الخيشوم. فإن قال قائل: فهلا كانت الباء كالحروف الخمسة عشر التي تخفي النون الساكنة قبلها أوكحروف الحلق التي تتبين قبلها النون؟ فالجواب أن النون الخفية إنما تخرج من حرف الأنف الذي ينجذب إلى داخل الفم لا من المُنْخُر؛ فلذلك خفيت مع حروف الفم لأنهن يخالطنها، وتتبيَّن عند حروف الحلق لبعدهن عن الخرق الذي تخرج منه الغُنَّة. وحروف الشفتين تنطبق عليهن الشفتان فتنحصر الغُنَّة، وقد أطبق على الباء فتصير بمنزلة غنة ليس بعدها حرف. والنون الساكنة إذا لم يكن بعدها حرف كانت من الفم وبطلت الغنة كقولك: عن، ومن، ونحو ذلك مما يوقف عليه من النونات. فكانت الميم أسهل عليهم لما فيها /[٣١٠ظ] من الغُنَّة، ولأنها من مخرج الباء من بيانها. فإن قال قائل: لِمَ لا يوقف على النون الخفية ؟ قيل له: أصل خروج النون مخلوط بشيء من الغُنَّة من الأنف، ثم تلحقها في الوقف بالانتهاء إلى موضعها من الفم البيان باستقرارها في موضعها من الفم. وإذا كان بعدها حرف من الخمسة عشر أغنى عن ذلك. كما أن القاف إذا وُقِفَ عليها كان بعدها صويت هي القلقلة، وإذا وصلت وإذا وصلت بطلت.

وأما الهمزة التي بين بين سيبويه عدها حرفًا واحدًا، وينبغي عندي في التحقيق أن تُعَد ثلاثة أحرف؛ وذلك أن همزة بين بين هي الهمزة التي تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي

منه حركتها، فإذا كانت الهمزة مكسورة فجعلتها بين بين فهي بين الهمزة والياء[١]، وإذا كانت مضمومة فجعلت بين بين فهي بين الهمزة والواو، وإذا كانت مفتوحة فهي بين الهمزة[٢] والألف. ولما كانت الياء غير الواو وجب أن يكون الحرف الذي بين الهمزة والياء غير الحرف الذي بين الهمزة والواو، وكذلك الذي بين الهمزة والألف، وقد مر الكلام في همزة بين بين في باب الهمز وألف الترخيم يعني الإمالة، وسمَّاها ألفَ الترخيم؛ /[٣١٠و] لأن الترخيمَ تليينُ الصوتِ ونقصانُ الجهر فيه، قال ذو الرمة[٣]:

لها بَشَرٌ مثلُ الحَريرِ ومنطقٌ رخيمُ الحَواشِي لا هراءٌ ولا نَزْرُ[٤]

وقد مر باب الإمالة وأحكامها.

وأما الشين التي كالجيم كقولك في أشدق وأجدق؛ لأن الدال حرف مجهور شديد،

---

(١) ي: والواو. (٢) ي: المنزلة.

(٣) هو أبو الحارث ذو الرمة غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي. من مضر. شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره. قال أبو عمرو بن العلاء: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة. عشق مية المنقرية واشتهر بها وهي التي لقبته بذي الرمة حيث جاء خباءها يطلب الماء وكان على كتفه رمة وهي قطعة من حبل، فسقته وهي تقول: اشرب يا ذا الرمة، فلقب بذلك. له ديوان شعر مطبوع. واسم جده في «الشعر والشعراء» نهيش. (طبقات فحول الشعراء ٥٣٤؛ الشعر والشعراء ٥٢٦؛ شرح شواهد المغني ٥٢، الخزانة ١: ٥١؛ الأغاني ١٨: ١؛ الأعلام ٥: ١٢٤).

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (شرح الخطيب التبريزي) ٢٠٨، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي ١٠٥ برواية: دقيق الحواشي، ورد البيت منسوبًا إليه في: جمهرة اللغة ١١٠٦؛ الخصائص ١: ٢٩؛ شرح شواهد الشافية ٤٩١؛ لسان العرب (هرأ)، (نزر). وورد بلا نسبة في: شرح شافية ابن الحاجب ٣: ٢٥٥؛ شرح ابن عقيل ٣: ٢٨٧؛ شرح المفصل ١: ٦٤. (معجم إميل يعقوب ٣: ٢٥٢)

البشر: جمع بشرة وهي ظاهر الجلد، المنطق: اسم مصدر بمعنى النطق، الهراء: الكلام الكثير الذي ليس له معنى، النزر القليل. الشاهد فيه قوله «رخيم الحواشي» حيث الرخيم بمعنى الصوت اللين، والترخيم: تليين الصوت.

والجيم مجهور شديد، والشين حرف مهموس رخو فهو ضد الدال بالهمس والرخاوة، فقرَّبوها من لفظ الجيم؛ لأن الجيم قريبة من مخرجها، وهي موافقة للدال في الشدة والجهر.

وكذلك الصاد كالزاي في مصدر والتصدير ويصدف ونحوه، وسيأتي ذلك فيما بعد إن شاء الله، وقد قرئ: «الصراط المستقيم»(١) بإشمام الزاي للصاد(٢)، وهي في قراءة حمزة(٣). وروي عن أبي عمرو(٤) أربع قراآت منها الصراط بين الصاد والزاي، روى عربان بن أبي سفيان(٥) أنه سمع أبا عمرو يقرأ الصراط بين الصاد والزاي.

---

(١) الفاتحة: من الآية ٦، الصافات: من الآية ١١٨.

(٢) وتلك قراءة حمزة من طريق خلف، وقرأ بها كذلك أبو عمرو وهارون الأعور (معجم القراءات ١: ١٨).

(٣) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة، في الطبقة الرابعة من الكوفيين. ولد سنة ثمانين، أدرك الصحابة. أخذ القراءة عرضًا عن سليمان الأعمش وحمران، وقرأ عليه وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وإبراهيم بن إسحاق. قال سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بأثر، وكان شيخه الأعمش إذا رآه قد أقبل يقول: هذا حَبْر القرآن. توفي حمزة سنة ست وخمسين ومائة، وقيل غير ذلك وله من الكتب: «قراءة حمزة»، و«الفرائض». (غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٢٣٦؛ طبقات القراء ١: ١١٢؛ الفهرست ٤٤؛ الأعلام ٢: ٢٧٧).

(٤) هو أبو عمرو بن العلاء، واسمه زبان على الأصح، وقيل العريان، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانٍ وستين ، وقيل: سنة سبعين، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة، أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، وحدَّث عن أنس إن صح ذلك، وعن عطاء بن أبي رباح، وأبي صالح السمان، ونافع. قرأ عليه يحيى بن المبارك وعبد الوارث التنوري وأبو زيد الأنصاري النحوي، وأبو زيد الأنصاري النحوي. توفي سنة أربع وخمسين ومائة (غاية النهاية في طبقات القراء ١: ٥٤٧؛ طبقات القراء ١: ٩٢؛ الأعلام ٣: ٤١؛ الفهرست ٤٢)

(٥) لم أعثر على ترجمة عربان بن أبي سفيان، ربما يكون هناك تحريف في الاسم، فقد جاء في البحر المحيط ١: ١٤٣: في قراءة (الصراط المستقيم) وقال أبو علي وروى عن أبي عمرو السين والصاد، والمضارعة بين الزاي والصاد، رواه عنه العريان عن أبي سفيان، وجاء في معجم القراءات ١: ١٨ في قراءة (الصراط): وقرأ بإشمام الصاد زايًا حمزة عن طريق خلف... وهي قراءة أبي عمرو وهارون الأعور والعريان عن أبي سفيان وخلف. وحتى العريان هذا لم تذكره كتب طبقات القراء التي استعنت بها.

وأما ألف التفخيم فهي عند الإمالة؛ لأن الإمالة يُنَحَّى بالألف فيها نحو الياء، وهذه يُنَحَّى بها نحو الواو. وزعموا أن كتبهم الصلوة والزكوة، ونحو ذلك مما كتب بالواو على هذه اللغة.

وأما السبعة الأحرف/[٣١١ظ] التي هي تتمة الاثنين والأربعين حرفًا فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف، وقد خبَّرنا أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، يقولون في جَمَل كَمَل، وهي كثيرة في عوام أهل بغداد يقول بعضهم كَمَل ورَكُل في جَمَل ورَجُل، وهي عند أهل المعرفة منهم معيبة[1] مرذولة. والجيم التي كالكاف هي كذلك، وهما جميعًا شيء واحد إلا أن أصل أحدهما الجيم والأصل الآخر الكاف، ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما. والدليل على أنهما شيء واحد أنك إذا عددت ما بعد الخمسة والثلاثين فهو سبعة بعدهما واحد أو ثمانية بعدهما اثنان[2].

والجيم كالشين، ويكثر ذلك في الجيم إذا سكنت وبعدها دال وتاء، نحو: اجتمعوا والأجدر يقولون فيه: اشتمعوا والأشدر، فيقربون الجيم من الشين؛ لأنهما من مخرج واحد، والشين أسلس وألين أو أفشى. فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها، ولا سيما إذا كانت ساكنة صعب إخراجها لشدة الجيم ومال الطبع بالنطق إلى الأسهل.

وذكر سيبويه الشين التي كالجيم في تتمة الخمسة والثلاثين حرفًا، وذلك عنده من الكثير المستحسن. وذكر الجيم كالشين في التتمة الاثنين والأربعين/[٣١١و] حرفًا، وذلك عنده مما لا يستحسن. والفرق بينهما أن الشين التي كالجيم في نحو الأشدق إنما قربت فيه الشين من الجيم بسبب الدال لما بين الجيم والدال من الموافقة في الشدة

---

(١) ي: معينة، تصحيف.

(٢) في الأصل، ي: اثنين، والصواب ما أثبت.

والجهر؛ كراهة لجمع الشين والدال، لما بينهما من التباين.

وإذا كانت الجيم قبل الدال في الأجدر وقبل التاء في اجتمعوا فليس بين الجيم والدال وبين الجيم والتاء من التنافر والتباعد ما بين الشين والدال، فكذلك حسن الشين التي كالجيم وضعف الجيم التي كالشين.

وأما الطاء التي كالتاء فإنها تُسمَع من عَجَمِ أهل المشرق كثيرًا؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النطق بشيء فيه طاء تكلفوا ما ليس في لغتهم فضعف نطقهم بها.

والضاد الضعيفة من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم: فربما أخرجوها ظاء؛ وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم تتأتَّ لهم؛ فخرجت من بين الضاد والظاء. ورأيت في كتاب أبي بكر مبرمان في الحاشية الضاد الضعيفة يقولون في أثر وأضر، وله يقربون الثاء من الضاد.

/[٣١٢ظ] والصاد التي كالسين فيما ذكروه كأنها كانت في الأصل صادًا، فقرَّبها بعض من تكلم بها من السين؛ لأن السين والصاد من مخرج واحد.

والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء هي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم، وهي على لفظين: أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء، وقد جعلا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصتين.

قال أبو سعيد رحمه الله: وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب خالطوا العَجَمَ فأخذوا من لغتهم.

قال سيبويه[1]: **(إلا أن الضادَ الضعيفةَ تُتكَلَّف من الجانب الأيمن، وإن شئتَ تكلَّفْتَها من الجانب الأيسر وهو[2] أخفُّ؛ لأنها من حافة اللسان، وإنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حتى تخالط حروف اللسان، فسَهُلَ تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تَنْسَلُّ من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت في الأيمن).**

وإنما قال: هي أخف؛ لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة، وإخراج الضعيفة من موضع قد اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يَعْتَد الصحيحة.

قال أبو/[٣١٢و] سعيد رحمه الله: وتجيء على قياس ما عد سيبويه الحروف أكثر من اثنين وأربعين حرفًا؛ لأنه ذكر بعد تفصيل الاثنين وأربعين حرفًا: الشين التي كالزاي، والجيم التي كالزاي في باب قبل آخر الكتاب. ويدخل في هذا اللام المفخمة التي في اسم الله عز وجل في لغة أهل الحجاز ومن يليهم من العرب، ومن يليهم ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد، ورأينا من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف.

قال سيبويه: **(ولحروفِ العربيةِ ستةَ عشرَ مُخْرَجًا، فللحلقِ منها ثلاثةٌ: فأقصاها مُخْرَجًا: الهمزة، والهاء، والألف. ومن وسط[3] الحلقِ مُخْرَجُ العين والحاء، [4]وأدنى مخارج الحلق إلى اللسان[4]: الغين والخاء.**

---

(١) هذه الفقرة هي ما قمنا بحذفها من ص ٢٥٩ لتكررها.

(٢) ي: وهي.

(٣) الكتاب: أوسط.

(٤ – ٤) الكتاب: وأدناها مخرجًا من الفم.

ومن أقصى اللسان ومما(١) فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.

ومن أسفل من موضع القاف من(٢) اللسان قليلاً ومما يليه من الحَنَكِ الأعلى مخرج الكاف.

و(٣) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

(٤)ومن أول(٤) حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد(٥).

ومن حافة(٦) اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان(٧) بينها وبين/ [٣١٣ظ] ما يليها من الحنك الأعلى وما(٨) فُوَيْقَ الضاحك والناب والرباعية والثنية مخرج اللام(٩).

ومن (١٠)طرف اللسان بينه وبين(١٠) ما فويق الثنايا مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه (١١)إلى اللام مُخْرَج الراء(١١).

ومن(١٢) بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والدال، والتاء.

ومن(١٢) بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد.

ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء، والذال، والثاء.

ومن باطن الشَّفَةِ السُّفْلَى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الفاء.

وممَّا بين الشَّفتين مخرج الباء، والميم، والواو.

ومن الخياشيم مُخْرَجُ النونِ الخفيفةِ).

---

(١) الكتاب: وما.

(٢) من: ساقطة من ي.

(٣) و: ساقطة من ي.

(٤ – ٤) الكتاب: ومن بين أول.

(٥) مخرج الضاد: ساقط من ي.

(٦) ي: أول حافة.

(٧) زاد الكتاب: ما.

(٨) ي: مما، الكتاب: ومما.

(٩) لم تتعرض هارون لمخرج اللام.

(١٠ – ١٠) هارون: حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى و.

(١١ – ١١) ي: إلى مخرج اللام الراء.

(١٢) الكتاب: ومما.

وذكر الليث بن المظفر[1] في كتاب العين عن الخليل[2] أن الحروف تسعةٌ وعشرون حرفًا: خمسةٌ وعشرون صِحاح لها أجواف، وأربعةٌ جُوف، فقال: الواو أجوف ومثله الياء والألف اللينة، والهمزة جوفاء لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مَدْرَجَة من مَدَارِج الحلقِ ولا مَدَارِج اللُّهاة، ولا مَدَارِجِ اللسان، وهي في الهواء. قال: وكان الخليل يقول كثيرًا: الألف اللينة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء. وأقصى الحروف كلها العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بَحَّةٌ في الحاء/ [٣١٣و] لأشبهت الهاء لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء، فهذه الثلاثة الأحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الخاء والغين وهما في حيز واحد، وهما لَهَوِيَّتان، والكافُ أرفعُ من القاف، ثم الجيم والشين والضاد وهي في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الصاد والسين والزاي وهي في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الطاء والدال والتاء في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الواو واللام والنون في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الفاء والباء والميم في حيز واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الواو والياء والألف ثلاثة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه.

قال الليث: قال الخليل: فالعين والحاء والهاء والغين والخاء حلقية؛ لأن مَبْدَأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان؛ لأن مبدأهما من اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية، والشجر مفرج الفم؛ لأن مبدأها من شجر الفم، والصاد والسين والزاي

---

(١) هو الليث بن المظفر بن نصر بن سيار الخراساني، مع الخلاف حول اسم أبيه وجده، وهو صاحب الخليل، أخذ عنه النحو واللغة، وأملى الخليل عليه ترتيب كتاب العين. قال عنه ابن المعتز: كان من أكتب الناس في زمانه بارعًا في الأدب، بصيرًا بالشعر والغريب والنحو، وكان كاتبًا للبرامكة. (البلغة ٢٤٢؛ إشارة التعيين ٢٧٧؛ بغية الوعاة ٢: ٢٧٠؛ إنباه الرواة ٣: ٤٢؛ المزهر ١: ٧٧؛ تهذيب اللغة ١: ٢٨).

(٢) مقدمة كتاب العين (تحقيق: د.مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي) ٥٧ وما بعدها.

أسليَّة؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان، والطاء والدال والتاء نطعية؛ لأن مبدأها من نطع الفك[1] الأعلى، والظاء والذال والثاء لثوية؛ لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون ذلقية، والواحد أذلق وذلق، وذلق كل/[٣١٤ظ] شيء[2] تحديد طرفه كذلق اللسان، ومبدأها من ذلق اللسان، والفاء والباء والميم شفهية ـ وقال مرة شفوية ـ أي مبدأها من الشفة. والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد؛ لأنها في الهواء لا يتعلق بها شيء.

وقال الفراء: اعلم بأن الألف وهي الهمزة والعين والحاء أخوات؛ وذلك لتقاربهن في المخرج من أقصى الحلق إذا امتحنت ذلك وجدته. والذي يتلوهن في القرب منهن والبعد من غيرهن الغين والخاء؛ فلذلك بينت العرب النون عند الحاء وأخواتها، فلم يكن إلا التبيين، وبينوها مرة وأخفوها عند الخاء والغين. فلقربهما من أخواتهما بينوهما، ولارتفاعهما عن درجاتهن لم يبينوا، فهذا لأقصى المخارج وأبعد الحروف من الحاء وأخواتها الباء والميم والفاء، وذلك أن الفاء وأختيها من الشفتين مخارجهن، فهي الغاية في البعد من الحاء وأخواتها، والياء والواو أختان.

وإنما تآختا كل التآخي لأن مخرجهما من حروف الفم لا يلتقي بهما موضع من الفم كما يلتقي على غيره تجد ذلك إذا امتحنته. وأصح ذلك وأحسنه ما ذكره سيبويه وفصّله.

وقد خالف الفراء سيبويه في موضعين: أحدهما أنه جعل الواو والياء/[٣١٤و] مخرجهما واحد من حروف الفم، والآخر أنه جعل الفاء والباء[3] والميم من بين الشفتين.

---

(١) ي: الغار، وهي كذلك عند الخليل. (٢) في الأصل: شديد، تحريف، وما أثبتناه من ي، وهو الصواب.

(٣) ي: والياء، تصحيف.

وذكر الألف التي هي الهمزة ولم يذكر الألف في الحقيقة، وأظن الفراء أخذ ما ذكره في الواو والياء والفاء من صاحب كتاب العين جعل الألف والواو والياء في الهواء، ولم يكن لها حيز تنسب إليه، وجعل أيضًا صاحب كتاب العين الفاء والباء والميم حيزًا واحدًا وسماهن الحروف الشفوية. واختار المفضل بن سلمة[1] في الواو والياء قول الفراء، واحتج له بأن أحدهما يدغم في الآخر وينقلب إليه بالإدغام نحو لويته ليًا وطويته طيًا، وأما القلب فنحو موقن وموسر، والأصل ميقن وميسر؛ لأنه من اليقين واليسار.

والذي قاله غلط؛ لأن الحروف قد تتآخى باتفاقات بينها على غير جهة كونها في حيز واحد، وغير التجاور[2] في المخرج لاشتراكهما في الغنة. وقد تقلب الهمزة واوًا وياءً وليست من مخرجهما كقولك في مؤمن وجؤنة وذئب وبئر مومن وبير، وقد كفانا امتحان ذلك فإنه كالمشاهد لأنك لو بدأت بحرف مفتوح، ثم وصلت به واوًا أو ياءً أو ألفًا، ثم وقفت - تبين لك اختلاف مخارجها، نحو قولك: لو لا لا. وهذا لا يحتاج إلى إقامة البراهين/ [٣١٥ظ] عليه.

وأما ما ذكره صاحب كتاب العين في المخارج فذكرت جملته ليوقف عليه، وكرهت شرحه والكلام عليه؛ لأن القصد في هذا الكتاب تفسير كلام سيبويه.

---

(١) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، لغوي وعالم بالأدب، كان من خاصة الفتح بن خاقان وزير المتوكل. كان كوفي المذهب، أخذ عن أبيه وعن ابن السكيت وثعلب. استدرك على الخليل وخطأه وعمل في ذلك كتابًا. من مصنفاته: «البارع»، و«الفاخر»، و «ما يحتاج إليه الكاتب»، و«الاستدراك على العين». توفي المفضل سنة ٢٩٠هـ وقيل غير ذلك. (إنباه الرواة ٣: ٣٠٥؛ بغية الوعاة ٢: ٢٩٦؛ الفهرست ١٠٩؛ معجم الأدباء ٥: ٢٧٠٩؛ المزهر ١: ٨٦، ٨٧؛ الأعلام ٧: ٢٧٩).

(٢) في الأصل، ي: التجاوز، وأرى أن الصواب ما أثبت.

قال سيبويه: (فأما المجهورة فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم [والياء](١)، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو. فذلك تسعة عشر حرفًا.

وأما المهموسة فالهاء، والحاء، والخاء، والكاف [والشين](٢)، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرة أحرف.

فالمجهورة: حرفٌ أُشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم؛ إلا أن النون والميم قد يُعتمَد لهما(٣) في الفم والخياشيم فتصير فيهما غُنَّةٌ. والدليل على ذلك أنّكَ لو أمسكتَ بأنفِكَ ثم تكَلَّمتَ بهما لرأيتَ(٤) ذلك قد أخَلَّ بهما.

وأمَّا المهموسُ فحرفٌ أُضعِفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه، فأنت(٥) تعرف ذلك إذا اعتبرت ورددتَ(٦) الحرف مع جَرْيِ النفس. ولو أردتَ ذلك في المجهور(٧) لم تَقْدِرْ عليه.

فإذا أردت اعتبار(٨) الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف (٩)المد و(٩) بها / [٣١٥و] فيها منها. وإن شِئْتَ أخفَيْتَ).

---

(١) إضافة من ي، الكتاب، وهي ضرورية ليتم العدد بها تسعة عشر حرفًا.

(٢) إضافة من ي، الكتاب أثبتناها كي يتم العدد عشرة حروف.

(٣) في الأصل: لها، وما أثبت من ي، بولاق، وهو الأنسب للسياق .

(٤) ي: رأيت.

(٥) الكتاب: وأنت.

(٦) الكتاب: فرددت.

(٧) الكتاب: المجهورة.

(٨) الكتاب: أجراء.

(٩ - ٩) الكتاب: اللين والمد أو.

قال أبو سعيد رحمه الله: سمى سيبويه هذه الحروف مجهورة لما فيها من إشباع الاعتماد المانع من جري النفس معه عند الترديد؛ لأن قوة الصوت باقية. أخذه سيبويه من الجهر. وسمى الحروف الأُخَر مهموسة لأن الهمس الصوت الخفي فلضعف الاعتماد فيها، وجري النفس مع ترديد الحرف تضعف. وقد جعلت لحروف الهمس كلمتين، وهما: «ستشحثك خصفه» يجمعانها في الأصل ليسهل حفظها؛ لأن الناظر في النحو ليس يكثر الاعتياد لها، وإنما الحاجة إلى ذكرها بسبب الإدغام، وهو آخر النحو.

وإذا حفظت المهموسة فالباقي من الحروف مجهورة[١].

وقوله: (**إذا أردت اعتبار الحرف فإنك ترفع صوتك إن شئت بحروف المد وبما فيها منها، وإن شئت أخفيت**).

قال أبو سعيد: اعلم أن ترديد الحرف الذي يُعْرَف به المجهور من المهموس لا يمكن إلا بتحريكه؛ لأن الساكن لا يمكن ترديده. ومعنى كلامه أن ترديد الحرف على الوصف الذي ذُكِر يُعْرَف به المجهور من المهموس سواء رفعت صوتك أو أخفيت[٢]، وحروف المد هي: الألف، والواو، والياء. وما فيها منها: يعني الحركات/ [٣١٦ظ]، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فيها لحروف المد، ويكون معنى فيها كأنه قال: وما معها من الحركات المأخوذة منها. ومثال ذلك أنا نعتبر القاف فندخل[٣] عليها ألفًا فنقول[٤]: قا قا قا، أو واوًا فنقول: قو قو قو، أو ياءً فنقول قي قي قي [٥]فنرفع صوتنا[٥] بالألف التي بعد القاف وبفتحة القاف، أو بالواو والضمة، أو بالياء والكسرة. ويحتمل أن يكون الضمير

(١) ي: مجهور.

(٢) ي: أخفيته.

(٣) ي: فيدخل.

(٤) ي في هذا الموضع وفيما بعده: فتقول.

(٥ – ٥) ي: فترفع صوتها.

في قوله فيها للحروف المهموسة والمجهورة، فيكون الترديد مرة بزيادة حرف المد على الحرف المردد وزيادة حركة، ومرة بزيادة حركة فقط، كأنا قلنا: قَ قَ قَ أو قلنا: قُ قُ قُ أو قلنا: قِ قِ قِ.

قال سيبويه: (**ومن الحروف الشَّديدُ، وهو الذي يمنع الصوتَ أن يجريَ فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والدال، والتاء، والباء. وذلك أنك لو قلت أَلْحَجَ ثم مددت صوتـك (١)لم يجر ذلك(١)**).

وقد قيدتها للحفظ بقولي: أجدك قطبت.

قال: (**ومنها الرخوة، وهي: الحاء، والهاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال(٢)، والثاء، والفاء**).

قال أبو سعيد/ [٣١٦و] رحمه الله: الرخوة ضد الشديدة، والفرق بينهما أن الحرف الشديد إذا وقفت عليه انحصر الصوت، والرخو إذا وقفت عليه لم ينحصر الصوت، تقول: أق فنجد القاف منحصرًا. وتقول إش أو أخ فتجده جاريًا.

ثم ذكر سيبويه ثمانية أحرف جعل بعضها بين الشديدة والرخوة، وجعل بعضها شديدًا وفيه شبه الرخو، وأنا أحكي لفظه في كل حرف منها، وقد قيدتها بقولي: لم يروعنا. وإنما جعلها كذلك لأن الحرف الشديد هو الذي ينحصر الصوت في موضعه عند الوقف عليه، ولا ينحصـر على ما ذكرناه، وهذه الأحرف الثمانية لا يجري الصوت في مواضعها عند الوقف، ولكن يعرض لها أعراض توجب خروج الصوت باتصاله بغير مواضعها وانسلاله على غير الشرط في الحرف الرخو.

(١ – ١) ي: لم يجز لك.

(٢) ي: والدال، تصحيف.

وقد ابتدأ سيبويه في ذكر هذه الحروف.

فقال: (**فأما**[١] **العين فبين الرخوة والشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء**).

كأن صوتها[٢] ينسل عند الوقف إلى الحاء فليس لصوتها الانحصار التام ولا جرى الرخو فجعله بينهما.

قال: (**ومنها المُنحَرِف، وهو حرفٌ شديد/[٣١٧ظ] جَرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شِئْتَ مددتَ فيها الصوتَ. وليست**[٣] **كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام، ولكنه**[٤] **من ناحِيَتَيْ مُسْتَدَقِّ اللسان فُوَيقَ ذلك**).

وأنت إذا تأملتَ[٥] الذي قاله سيبويه وجدتَه كما قال: ولو سَدَدْتَ جَانِبَي موضع اللام لانحصر الصوت ولم يجرِ البتة.

قال سيبويه: (**ومنها حرفٌ شديدٌ يجري معه الصوت؛ لأن ذلك**[٦] **الصوت غُنَّةٌ من الأنف،** [٧]**وإنما تجريه**[٧] **من أنفك، واللسانُ لازمٌ لموضعِ الحَرْفِ؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجرِ**[٨] **معه الصوت، وهو النون والميم**[٩]).

---

(١) الكتاب: وأما.

(٢) ي: لصوتها.

(٣) الكتاب: وليس.

(٤) الكتاب: ولكن.

(٥) زادت ي هنا: ذلك.

(٦) ذلك: ساقطة من ي.

(٧ – ٧) الكتاب: فإنما تخرجه.

(٨) ي: يجز.

(٩) الكتاب: وكذلك الميم.

والذي قاله بيِّنٌ إذا تأملته. وكذلك الراء في ابتداء النطق به ينحصر الصوت في مكانه ولا يجري، فإذا كَرَّرْتَه انحرف إلى اللام، فتجافى لجري الصوت.

قال: (ومنها اللَّيِّنة، وهي الواوُ والياءُ، لأن مُخرجهما يتَّسع لهواء الصوت أشد من اتساع (١)غيرهما كقولك: وأيٌّ، والواو. وإن شِئْتَ أجْرَيْتَ الصوتَ ومَدَدْتَ).

ومنها الهاوي، وهو حرف/ [٣١٧و] لين(٢) اتسع لهواء الصوت مُخْرَجُهُ أشدُّ من اتساع(١) مُخرَج الياء والواو؛ لأنك قد تضم شفتيكَ (٣)في الواو(٣) وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، (٤)وهي الألف(٤).

وهذه الثلاثةُ أَخْفَى الحروفِ لاتساع(٥) مخارجهن(٦). وأخفاهن وأوسعهن مُخْرَجًا: الألف، (٧)ونسخة أبي بكر مبرمان ثم الياء والواو(٧)).

قال أبو سعيد رحمه الله: هذه الثلاثة الأحرف وهي الواو والياء والألف لاتساع مخارجها، وإن الحركات منها ولا يمدّ في الغناء وسائر الألحان حرف سواهن، كل واحدة منهن لها صوت في غير موضع مُخرَجِها من الفم، فصارت مشبهة للرخوة بالصوت الذي يجري عند الوقف عليها، وهي تشبه الشديدة للزومها مواضعها، وليس الصوت فيها مثله في الحروف الرخوة؛ لأن الرخوة إنما صوتها الجاري عند الوقف من موضعها.

(١ – ١) ساقطة من ي.

(٢) لين: ساقطة من هارون.

(٣ – ٣) ساقطة من ي.

(٤ – ٤) ي: الهاوي هو الأنف.

(٥) ي: لامتناع.

(٦) الكتاب: مخرجها.

(٧ – ٧) الكتاب: ثم الياء، ثم الواو.

قال أبو الحسن الأخفش: سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهـور، فقـال: المهموس إذا خفَّفتَه ثم كَرَّرْتَه أمكنك ذلك فيه، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك فيـه، ثـم كرَّر سيبويه التاء بلسانه وأخفى، فقال: ألا ترى كيف يمكن، وكرر الطاء والـدال وهمـا من مخرج التاء فلم يمكـن. وأحسبـه/ [٣١٨ظ] ذكر ذلك عن الخليل. قـال سـيبويه[١]: وإنما فرق بين المجهور والمهمـوس أنـك لا تـصل إلى تبيين المجهـور، ولا أن يدخلـه[٢] الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهـورةُ كلُّها هكـذا يخـرج صـوتهن مـن الـصدر ويجـري في الحلق، غير أن الميـم والنون تخـرج[٣] أصواتهـا مـن الـصـدر وتجـري[٤] في الصدر والخيشوم، فيصير ما جرى في الخيشوم غُنَّة يخالط ما جـرى في الحلـق، والـدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما رأيت ذلك قد أخل بهما.

وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يُزجى الصوت ولم يعتمد عليه فيها كاعتمادهم في المهموز، فأخرج الصوت من الفم ضعيفًا، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف، ولا تصل إلى ذلك في المجهور. فإذا قلـت شـخص فـإن الذي أزجى هذه الحروف صوت الفم، ولكنك تتبع صوت الصدر هذه الحروف بعدما يزجيها صوت الفم ليبلغ ويفهم بالصوت. فالصوت الذي من الصدر هاهنا نظير ذلك الصوت الذي ترفعه بعدما يزجى صوت الصدر. ألا ترى أنك تقـول: قـام فـإن شـئت أخفيت[٥]، وإن شئت رفعت صـوتك./ [٣١٨و] فـإذا رفعـت صـوتك فقـد أحـدثت صوتًا آخر.

---

(١) هذا الكلام على لسان أبي سعيد.

(٢) ي: تدخله.

(٣) ي: يخرج.

(٤) ي: ويجري.

(٥) زادت ي بعد ذلك: وأسررت.

قال أبو إسحاق: معنى جهرت أعلنت وأظهرت وكشفت، ومعنى همست أخفيت. فليس في الطاقة حرف يمتنع من أن يُجْهَرُ به، وفي الحروف ما لا يُنطَق به إلا مجهورًا، وهي التسعة عشر حرفًا، فمتى رُمْتَ أن تنطق بشيء منها لم يتهيّأ لك أن تأتي به خفيًا، فرُم ذلك في العين والقاف والطاء والدال، فإنه يمتنع ولا يُسمَعْ إلا مجهورًا، ومنها ما يتهيأ لك أن تنطق به، ويُسمَع منك خفيًا، وهي الأحرف العشرة، فرُم ذلك في التاء، فإنك تجده وذلك قولك: ت ت ت فهذه تسمع منك خفية، وإن شئت جهرت بها، وأخواتها أيضًا يجرين مجراها في أنه يتهيأ أن يسمعن خفيات، وهن مع هذا يختلفن لما فيهن من الرخاوة والشدة، والتاء أثبتهن في الهمس.

مراجع التحقيق

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م

* أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي. الجزائر. ١٩٣٦ م.

* أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.

* أساس البلاغة: جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٨م.

* إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

* الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١. ١٩٨٥م.

* الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين: أبو بكر محمد بن هاشم، وأبو عثمان سعيد بن هاشم، تحقيق: السيد محمد يوسف. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر)، ٢٠٠٢م.

* الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط١. ١٤١١هـ/ ١٩٩١م

* الإصابة في تمييز الصحابة (وبذيله كتاب الاستيعاب لابن عبد البر): أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: طه محمد الزيني. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

* الأصمعيات: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م.

* الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م.

* الأعلام: خير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، طـ٣. ١٩٦٩م.

* الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، تحقيق: مجموعة من العلماء. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، طـ٢. ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

* الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى: علي بن هبة الله ابن ماكولا. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤١١هـ.

* الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، حيدر أباد: مطبعة دار المعارف العثمانية، ط١. ١٣٤٩هـ.

* أمية بن أبي الصلت (حياته وشعره)، دراسة وتحقيق: بهجة عبد الغفور الحديثي. بغداد. ١٩٧٥م.

* انباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف ابن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - بيروت: دار الفكر العربي - مؤسسة الكتب الثقافية.

* الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري. دمشق: دار الفكر.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا: المكتبة العصرية.

* إيضاح شواهد الإيضاح: أبو على الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل. بيروت: المكتبة العصرية، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

* البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١. ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

* البيان والتبيين: أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٧. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

* تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: عبد الستار فراج. الكويت: مطبعة حكومة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

* تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر): ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون. بيروت: دار احياء التراث العربي. ط٤.

* تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، دراسة وتحقيق: علي شيري. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر.

* تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط٢. ١٩٩٢م.

* تفسير البحر المحيط: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

* تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

* جمهرة أشعار العرب: محمد بن أبي الخطاب القرشي، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور. بيروت: دار صادر، ١٣٨٣/ ١٩٦٣.

* جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، ط١. سنة ١٩٨٧م.

* حماسة البحتري: أبو عبادة الوليد بن عيد البحتري، نقله عن نسخة مكتبة ليدن: الأب لويس شيخو. بيروت: المكتب الشرقي، سنة ١٩١٠م.

* الحيوان: أبو عمرو عثمان بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ط٢. ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٤. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

* الخصائص: عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣. ١٩٨٨م.

* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط٢. ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣م.

* ديوان الأخطل، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢. ١٩٩٤/ ١٤١٤.

* ديوان أبي الأسود الدؤلي (بشرح أبي سعيد الحسن السكري)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين. بيروت: مطبوعات دار ومكتبة الهلال، ط٢. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

* ديوان الأدب: إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٤م.

* ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٩٥٠م.

* ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف بالقاهرة، ط٥. د. ت.

* ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم. بيروت: الجامعة الأمريكية ـ دار بيروت للطباعة والنشر، ط١. ١٩٨٠م/ ١٤٠٠هـ.

* ديوان جميل بثينة، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

* ديوان جميل بثينة: جمعه: بطرس البستاني. بيروت: دار صادر.

* ديوان ذي الرمة: جمعه: عبد الرحمن المصطاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١. ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

* ديوان ذي الرمة (شرح الخطيب التبريزي): تحقيق: مجيد طراد. بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

* ديوان رؤبة (ضمن مجموع أشعار العرب): تحقيق: وليم بن ألورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر.

* ديوان الشريف الرضي: نشره: أحمد عباس الأزهري. بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠٧هـ.

* ديوان طرفة بن العبد: اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، وحمدو طماس. بيروت: دار المعرفة، ط١. ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

* ديوان العجاج والزفيان (الجزء الثاني من مجموع أشعار العرب): تحقيق: وليم بن ألورد البروسي. ليبسيج، ١٩٠٣م.

* ديوان علقمة الفحل: تحقيق: ألبرت سوكن. ليبسيج، ١٨٦٧م.

* ديوان علقمة بن عبدة: شرحه وعلق عليه: سعيد نسيب مكارم. بيروت: دار صادر، ط١. ١٩٩٦م

* ديوان الهذليين، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ط٢. ١٩٩٥م.

* سر صناعة الإعراب: عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ط٢. ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

* سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٥. ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

* شرح أبيات سيبويه: يوسف بن الحسن السيرافي، تحقيق: محمد الريح هاشم. بيروت: دار الجيل، ط١. ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

* شرح اختيارات المفضل: يحيى بن علي التبريزي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

* شرح أشعار الهذليين: الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود شاكر. القاهرة: مطبعة المدني.

* شرح ديوان الحماسة: أحمد بن محمد المرزوقي، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ط١. ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

* شرح ديوان أمية بن أبي الصلت: قدَّم له وعلَّق حواشيه: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

* شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، تحقيق: يوسف حسن عمر. بنيغازي: جامعة قاريونس، ط٢. ١٩٩٦م.

* شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابازي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

* شرح شواهد الشافية: عبد القادر بن عمر البغدادي، ج٤ من شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابازي.

* شرح شواهد المغني: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بتصحيح وتعليق: الشيخ الشنقيطي. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

* شرح ابن عقيل على الألفية: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار التراث، ط٢٠. ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

* شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

* شرح المفضليات: القاسم بن محمد الأنباري، أشرف على تحقيقه: كارلوس يعقوب لايل. بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٢٠م

* الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف، ط٢. ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

* الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر)، ٢٠٠٣م.

* الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري. بيروت: دار العلم للملايين، ط٣. ١٩٨٤م.

* طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، ط٢. ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م.

* طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر. جدة: دار المدني، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

* طبقات القراء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: أحمد خان. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

* غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: برجشتراسر. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

* الفهرست: محمد بن إسحاق النديم، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

* كتاب الاختيارين: علي بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

* كتاب الألفاظ: يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط١. ١٩٩٨م.

* كتاب الجيم: أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، تحقيق: إبراهيم الإبياري. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م

* كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

* كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: المستشرق سالم الكرنكوي. بيروت: دار النهضة الحديثة.

* لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، بيروت: دار صادر، ط١. دت.

* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

* المخصص: علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، بيروت: دار الكتب العلمية.

* مراتب النحويين: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار نهضة مصر. ١٩٧٢م.

* المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين. القاهرة: دار التراث، ط ٣.

* معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): ياقوت الحموي الرومي، تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٩٩٣م.

* معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت: دار صادر، ١٩٧٩م.

* معجم الشعراء والمؤتلف والمختلف: محمد بن عمران المرزباني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢. ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

* معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٨. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

* معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب، دمشق: دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١. ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

* المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

* المعجم المفصل في علمي العروض والقافية: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

* معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، تحقيق: عبد السلام هارون. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب(السلسلة التراثية رقم ٢١)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

* المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي، دار الساقي، ط٤. ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

* المفضليات: أبو العباس المفضل بن محمد الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة دار المعارف، ط٦.

* المقتضب: أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط٣. ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

* الممتع في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة. بيروت: مكتبة لبنان، ط٨. ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

* المنصف في شرح التصريف: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. القاهرة: دار إحياء التراث القديم، ط١. ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

* المؤتلف والمختلف: الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: المستشرق سالم الكرنكوي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢. ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

* نحو القلوب الكبير والصغير: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، تقديم وتحقيق: أحمد علم الدين الجندي، شارك في التحقيق: د. إبراهيم بسيوني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨م.

* النوادر في اللغة: أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد. بيروت: دار الشروق، ط١. ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

* الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء: هلموت رُيتر. فيسبادن: فرانز شتاينر، ط٢. ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أحمد أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٨م.

قائمة أبواب الجزء الثامن عشر

